قناة السويس في العلاقات الدولية
١٨٦٩ - ١٨٨٣

عبد الرءوف أحمد عمرو

الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٧٨

إهـــداء

الى اخى عمرو احمد عمرو .. رفيق الطريق .. فى الحياة ؟

بسم الله الرحمن الرحيم

تناولت هذه الرسالة « قناة السـويس فى العـلاقات الدولية » من ١٨٦٩ – ١٨٨٣ · وهى فترة قصيرة من تاريخ مصر الحديث ، وعلى الرغم من قصرها ، فانها ذات أهمية بالغة فى تطور تاريخ مصر الحديث والمعاصر ، اذ كانت مسألة قناة السويس موضوعا هاما فى السياسة الدولية منذ افتتاحها – فى ١٧ من نوفمبر ١٨٦٩ – بل وظلت هذه المسألة موضوعا يشغل اذهان المؤرخين والباحثين فى تاريخ الشرق الأوسط ، كما كانت مسألة قناة السويس منذ ما يزيد عن مائة عام ولا تزال ذات أهمية خاصة تتركز حولها السياسة العالمية ان لم تكن هى محورها فى منطقة الشرق العربى ·

وكانت قناة السويس منذ افتتاحها سنة ١٨٦٩ للملاحة البحرية العالمية موضوع مناقشة بين بريطانيا وفرنسا كما أصبحت تهم الدول الاوربية منـذ بداية عصر « السباق الاستعمارى » فى قارتى آسيا وافريقيا ، وقد أدركت الدول الاوربية مدى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية باعتبارها أقصر الطرق المائية التى تصل بين هذه الدول الأوربية ومستعمراتها فيما وراء البحار حيث تعتبر هذه المستعمرات المصدر الأول للمواد الخام اللازمة للصناعة الحديثة الآلية ، والسوق الكبرى لتصريف منتجات هذه الصناعة ، ومن ثم اشتد التنافس بين الدول الأوربية بصفة عامة وبين بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة باعتبار أن من يسيطر على القناة يستطيع بعد ذلك أن يدافع عن مستعمراته فيما وراء البحار ، ويوطد نفوذه فى تلك المستعمرات الجديدة ·

كانت سياسة الحكومة البريطانية فى القرن التاسع عشر هى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها ، ولكنها بدأت تغير سياستها بعد افتتاح قناة السويس ، اذ حرصت على زيادة نفوذها فى مصر ، وكانت تنتهز كل فرصة لدعم هذا النفوذ ، وبصفة خاصة بعد أن واتتها الفرصة ، واشترت

اسهم مصر فى قناة السويس فى ٢٥ من نوفمبر ١٨٧٥ ، وساعدها فى ذلك عدم الاستقرار السياسى فى فرنسا الذى كانت تعانى منه على أثر هزيمتها فى سيدان ١٨٧٠ ، ودخول القوات الالمانية الاراضى الفرنسية ، وتوقيع معاهدة فرانكفورت ١٨٧١ التى فرضت على فرنسا قيودا تحد من قوتها فضلا عن انتزاع اقليمى الالزاس واللورين عماد الاقتصاد الفرنسى . وانتهزت بريطانيا هذه الفترة التى تمر بها فرنسا التى كانت تنتهج سياسة خارجية تقوم على عدم الزج بنفسها فى حرب خارجية خوفا من هجوم ألمانيا عليها ، وأصبح هذا مؤكدا حين توترت العلاقات بين البلدين فى ١٨٧٥ لدرجة أن فرنسا استنجدت ببريطانيا وروسيا لدرء هذا العدوان الألمانى عنها .

استغلت بريطانيا هذا الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية لفرنسا فاقدمت على تحقيق خطوات تلت شراء أسهم مصر فى شركة قناة السويس وهى .

★ ايفاد البعثات المالية الرسمية الى مصر تارة منفردة وتارة أخرى بالاشتراك مع فرنسا وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الاوربية .

★ تعيين مراقبين للمالية المصرية أحدهما : بريطانى والآخر فرنسى .

★ انشاء صندوق الدين الموحد .

★ تشكيل الوزارة الاوربية ، وزير المالية فيها بريطانى .

★ احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص ١٨٧٨ وهذه خطوة لها ما بعدها فى قناة السويس .

وحرصت الحكومة البريطانية بعد سنة ١٨٧٨ على زيادة نفوذها ودعمه فى مصر ، واتخذت من الأزمة المصرية ١٨٨١ ــ ١٨٨٢ ذريعة لتحقيق سياستها الاستراتيجية فى مصر ، فعمدت على استمرار الأزمة المصرية وزيادة تفاقمها حتى تتخذ من هذا التفاقم ذريعة للتدخل فى مصر لتحقيق أهداف ثلاثة :

اولا : احتلال قناة السويس احتلالا عسكريا .

ثانيا : الحد من النفوذ الفرنسى فى قناة السويس .

ثالثا : القضاء على الجيش المصرى قضاء تاما حتى لا يكون عامل اقلاق لها حين يتم فرض نفوذها على مصر بصفة عامة وقناة السويس بصفة خاصة .

وفى هذه الفترة ١٨٦٩ ــ ١٨٨٢ شهدت مصر صنوفا من الضغوط الخارجية والداخلية وذلك نتيجة للارتباكات المالية التى تعرضت لها مصر ابان حكم الخديو اسماعيل وكانت هذه فى مقدمة العوامل التى ساعدت بريطانيا على دعم نفوذها فى مصر ، فصفقات القروض المالية التى عقدها الخديو اسماعيل تباعا مع المصارف الاوربية ، والبعثات المالية الرسمية التى أوفدتها أوربا الى مصر .

وكان طبيعيا أن يتصدى الشعب المصرى لكل هذه الضغوط فبدأت قوى

المعارضة المصرية تظهر فى أواخر حكم الخديو اسماعيل ، ذلك نتيجة للتدخل المالى والسياسى الأوربى فى شئون مصر الداخلية ، وبفضل استنارة الرأى العام المصرى التى حدثت نتيجة عوامل عديدة ظهرت فى المجتمع المصرى منها : تعاليم جمال الدين الافغانى وتلاميذه الذين حملوا مشعل فكره من بعده ، وظهور الصحافة المصرية وانتقاداتها لسياسة الخديو اسماعيل ، ثم تصرفات قناصل الدول الاوربية فى مصر ، ولكن الفضل الأكبر يرجع الى طائفة المثقفين الذين ازدادت أعدادهم زيادة كبيرة بسبب التوسع فى التعـــليم والمضى فى ايفاد البعثات التعليمية الى أوربا ، فأخذ هؤلاء وأولئك يستنهضون الشعب المصرى ويشعرونه بمدى الظلم الذى يعيش فيه · كل هــذه العوامل كانت الدافع الظهــور قوى المعارضة التى أصبحت من القوة بمكان لدرجة أن الخديو اسماعيل بدأ يستميلها اليه وينضم الى صفوفها ·

لكن الدول الاوربية بصفة عامة وبريطانيا وفرنسا بصفة خاصة أرادت وأد قوى المعارضة المصرية فى مهـــدها ، اذ استيقظ الشعب المصرى وظهرت الصحافة الوطنية ، وشعر الشعب بمدى ما كان يعيش فيه من ظلم وغبن واضطهاد وهب يدافع عن نفسه ، هذا الظلم والاضطهاد ، ويطالب لنفسه بالحياة النيابية الدستورية حتى يضع حدا لدكتاتورية الخديو توفيق وبطانته من الأوربيين الذين سلبوا الشعب كل موارده تقريبا ، وعاثوا فى مصر فسادا ، ولكن الدول الاوربية وفى مقدمتها دولتى بريطانيا وفرنسا وقفتا من هــذه الأمانى والمطالب موقف العداء ، فى الفترة ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ ومن ثم قامت فى مصر الحركة الوطنية معلنة الثورة ضد التدخل الاوربى ، مطالبة بالاصلاح الشامل لشئون مصر الداخلية ـ واذا كان الشعب المصرى عرف هذه الحركة الوطنية « بالثورة العرابية » نسبة الى زعيمها أحمد عرابى فقد نرى الدول الاوربية · وخاصة بريطانيـــا وفرنسا عرفت هذه الحركة الوطنية ـ المناهضة لسياستها فى مصر ـ بالأزمة المصرية ووصفت زعماءها بأنهم متمردون عصاة ·

أما بالنسبة لأهمية قناة السويس للشعب المصرى فان الوضع يختلف كثيرا حيث كان موقفه موقف المدافع أمام هذه القوى المتصارعة · وكانت قناة السويس ترتبط ارتباطا وثيقا بالحركة الوطنية ، وعلى اثر اشتداد ساعدها دعت فرنسا وبريطانيا الى ضرورة بحث هذه الأزمة فى مؤتمر دولى أوربى يعقد بالآستانة لوضع أنسب الحلول السلمية لهذه الأزمة · والحق أن الدعوة الى عقد هذا المؤتمر كان نتيجة لتنافس دولتى فرنسا وبريطانيا ، وكان بديلا لاصطدامهما حربيا على أرض مصر وبسببها ·

وفى هذا المؤتمر (٢٣ يونيه ـ ١٧ أغسطس ١٨٨٢) لعبت الدبلوماسية البريطانية أنشط أدوارها وذلك باتباع سياسة خارجية مزدوجة ، اذ كانت بريطانيا تعلن غير ما تضمر ، وتظهر غير ما تبطن ، فسياستها ظاهرها الاهتمام البالغ بحل « الأزمة المصرية » وباطنها تمهيد الطريق لفرض الاحتلال على مصر ،

بل والانفراد بهذا الاحتلال ، واتخذت الدبلوماسية البريطانية من هذا المؤتمر ستارا لتخفى فيه حقيقة نواياها العدوانية تجاه مصر ، فقد استطاعت بريطانيا أن تقنع الدول الأوربية ـ فى ذلك الوقت ـ بفساد الحكم والأوضاع القائمة فى مصر ، وضرورة العمل على تغييرها حتى تستقر الأحوال بها والقضاء على أسباب الاضطراب والفوضى .

وفى الحقيقة لم تكن هناك فى مصر أى فوضى أو اضطراب انما كانت هناك ثورة قومية ضد عوامل التسلط الأوربى وعلى تلك الحركة الثورية التى عرفت فى تاريخ مصر الحديث « بالثورة العرابية » بينما اعتبرتها بريطانيا بانها حركة تمرد وعصيان وصفت زعماءها بالعصاة المتمردين ، والخارجين على مشيئة السلطان العثمانى عصاة لأوامر الخديو توفيق الذى كان أداة طيعة لينة فى يد قناصل الدول الأوربية كما اعتبرت بريطانيا مبادىء الثورة العرابية بأنها مبادىء هدامه تثير الشغب والاضطراب وبث الفرقة بين طبقــات الشعب المصرى ، وادعت بريطانيا ـ باطلا ـ ان استقرار الأمور بمصر لا يتأتى الا بالقضاء على تلك الحركة الفوضوية وكذا التخلص من زعمائها ومعترفة بأن مبادئهم تتنافى مع مصلحة الدول الأوربية وتمثل خطرا بالغا على الأجانب بمصر ، ورأت بريطانيا بانه لا حل « للأزمة المصرية » المفتعلة الا باحتلال مصر واقامة حكم يعود بمصر الى ما كانت عليه ، وحيث تصبح مصر مزرعة للقطن وسوقا للمنتجات البريطانية ، وتطمئن بريطانيا الى سيطرتها العسكرية على قناة السويس وسيناء باعتبارهما المدخل الشرقى لمصر .

ولما كان موضوع الرسالة « قناة السويس فى العلاقات الدولية ١٨٦٩ ـ ١٨٨٣ » كان لابد أن اتبع مدى التنافس الاستعمارى الذى تركز حول قناة السويس وبين الدول الأوربية بصفة عامة وبين دولتى فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة فى الفترة من ١٨٦٩ ـ ١٨٨٣ .

ومن ناحية أخرى حاولت أن اربط موضوع مؤتمر الآستانة المنعقد فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ بموضوع التنافس الاستعمارى حول مسألة قناة السويس، اذ أن المؤتمر لم يعقد الا حينما وصلت التيارات السياسية الاوربية مرحلة بالغة من التصارع والاندفاع الاستعمارى ، وجاءت الدعوة الى عقد المؤتمر كحل بديل للصدام المسلح بين دولتى بريطانيا وفرنسا صداما مسلحا على بطاح الأراضى المصرية ، وهذا ما كانت تخشاه الحكومة البريطانية ، ولهذا قبلت الاشتراك فى المؤتمر خشية أن تكون الأزمة المصرية سببا مباشرا فى وقوع الصدام مع فرنسا أو مع غيرها من الدول الاوربية الاخرى ، واذا كانت الحكومة البريطانية قبلت الاشتراك فى مؤتمر الآستانة فانما فعلت هذا حتى لا تظهر أمام المجتمع الدولى الاوربى أنها خارجة عن الاجماع الاوربى ، وهى فى نفس الوقت تدرك تماما أنها سوف تتخذ من المؤتمر ستارا لتخفى به حقيقة نواياها العدوانية ، وهى ـ بدون

شك ــ قادرة على هذا اذ لا نعوزها الحيل والأسانيد واستغلال كل الظروف المتاحة وغير المتاحة بل وخلق الظروف التى تخدم مصالحها وتحقق أطماعها وأهدافها ٠

لهذا لم يكن المؤتمر الذى عقد فى الآستانة فى ٢٣ يونيو سنة ١٨٨٢ الا نتيجة لتلك الصراعات الدولية حول مسالة قناة السويس التى برزت أهميتها العالمية منذ اليوم الأول لافتتاحها ، ولقد كان لكل دولة من الدول الاوربية المشتركة فى المؤتمر « بريطانيا ــ فرنسا ــ الروسيا ــ ألمانيا ــ ايطاليا . والنمسا » اتجاه فى سياستها الخارجية يتناقض الى حد ما مع السياسة الخارجية لبقية الدول ٠ واذا ما تتبعنا بايجاز سريع السياسة الخارجية لكل دولة من هذه الدول ندرك يقينا أن مؤتمر الآستانة ما هو الا مائدة ائتمر حولها مندوبو هذه الدول للحيلولة دون وقوع قناة السويس فى يد دولة ما دون غيرها من بقية الدول ، ولهذا كان أول قرار صدق عليه الأعضاء المؤتمرون فى الجلسة الثانية ــ ٢٥ يونيو ــ هو « ميثاق انتفاء الغرض ــ الشخصى « Self-denying protocol » الذى يقضى بعدم تمكين أى دولة من الدول الحصول على أى مكسب من المكاسب فيما يتعلق بمصر ٠

بريطـــانيا :

بدأت الحكومة البريطانية تهتم بقناة السويس بهدف احتلالها ــ وذلك منذ اليوم الأول لافتتاحها ، حيث كانت القناة ذات أهمية بالغة لها بصفتها دولة تعتمد فى رخائها وارتفاع مستوى المعيشة بها على تجارتها الخارجية فضلا عن أهميتها لها من الناحية الاستراتيجية اذ أنها ــ بريطانيا ــ كانت دائما فى حاجة الى القناة لحماية مستعمراتها فيما وراء البحار ، فضلا عن انشاء مستعمرات جديدة لها فى قارتى آسيا وافريقيا ٠

ولقد وضحت أهميـــة قناة الســـويس كطريق مائى الى مستعمراتها فيما وراء البحار عندما اضطرت بريطانيا الى ارسال النجدات العسكرية الى الهند عبر الأراضى المصرية سنة ١٨٥٧ (وكانت القناة لم يتم حفرها آنذاك) لاخماد حركة تمرد قامت فى الهند بمدينة دلهى يوم ١٠ مايو سنة ١٨٥٧ حيث قتل ما يربو على الأربعة آلاف جندى بريطانى ، ولم تستطع بريطانيا أن تسارع لنجدة القوات البريطانية المحاصرة بالهند الا بعد مرور ثلاثة أشهر ٠

وتوالت الأحداث الدولية التى جعلت بريطانيا تزداد اقتناعا بأهمية قناة السويس (١) ، ليس من أجل الدفاع عن مستعمراتها فيما وراء البحار انما هجوما

---

(١) لم يرجع اهتمام بريطانيا بمصر منذ افتتاح قناة السويس ــ ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ وانما بدا هذا الاهتمام منذ حملة بونابرت على مصر ١٧٩٨ اذ حرصت بريطانيا حينذاك على المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها وكانت بريطانيا تعتقد ان دولة الروسيا القيصرية تسعى دائبا الى نهب املاك السلطان « الرجل المريض » بغية الوصول الى البحار الدافئة ٠

وبوسعا فى قارتى آسيا وأفريقيا اللتين صارتا ـ حينذاك ـ نهبا للاستعمار العالمى . ثم ظهرت مرة أخرى مدى حاجة بريطانيا الى قناة السويس عندما اضطرت الى ارسال حملة عسكرية تأديبية سنة ١٨٦٧ الى الحبشة عندما سجن ملكها « تيودور الثانى » Theodorus II القنصل البريطانى « كامرون » . من أجل ذلك كانت بريطانيا توقن تماما مدى الخطورة التى تتعرض لها هى ومستعمراتها اذا ما استطاعت دولة معادية لها السيطرة على مصر ، وبالتالى على قناة السويس ، ولهذا حرصت بريطانيا على منع أية دولة أوربية من احتلال مصر ، اذ يتعارض هذا مع مخططها بقصد احتلال مصر فى النهاية .

وحينما لاحت فى الأفق فرصة تتيح لها التدخل فى شئون مصر الداخلية لم تتوان بريطانيا ـ لحظة لافتناصها . فحينما اشتدت الضائقة المالية بالحكومة المصرية ١٨٧٥ عرض الخديو اسماعيل على البيوت المالية شراء نصيب مصر فى أسهم شركة قناة السويس عندئذ . سارعت الحكومة البريطانية لاثناء الخديو عن عزمه ، واشترت أسهم مصر فى شركة قناة السويس بمبلغ أربعة ملايين جنيه سنة ١٨٧٥ ، وكانت هذه الصفقة ذات طابع سياسى للتدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية .

بدأت الحكومة البريطانية تسعى الى التغلغل فى شئون مصر الداخلية بعد أن شترت أسهم مصر فى شركة قناة السويس ، وذلك عن طريق ارسال البعثات المالية لبحث أحوال مصر المالية ، وتبع هذا تعيين العديد من الموظفين البريطانيين . ولم يكن هذا فحسب بل تعيين وزيرين أوربيين فى الوزارة المصرية ، ولهذا تمكنت بريطانيا وفرنسا من الوقوف ضد قوى المعارضة المصرية التى بدأ الخديو اسماعيل يستميلها اليه بغية الحد من النفوذ الأجنبى فى مصر ، ولكن بريطانيا وفرنسا رأيا فى مسلك الخديو اسماعيل خطرا على نفوذها فى مصر ، وكان هذا دافعا لهما بأن يقررا عزله عن العرش ، وتعيين ابنه محمد توفيق خديو مصر الذى ما فتأ أن ارتمى فى أحضان الدولتين ـ البريطانية والفرنسية ـ بغية المحافظة على عرشه .

وتتوالى الأحداث بعد ذلك ويشتد الصراع بين القوى الوطنية الثورية وبين القوى الاستعمارية الأوربية ، وحرصت الحكومة البريطانية على أن تحقق لنفسها أهدافا أهمها :

أولا : تنحية فرنسا عن مسألة قناة السويس حتى لا تكون عقبة أمامها حين تقدم على احتلال قناه السويس احتلالا عسكريا .

ثانيا : تنحية الحكومة العثمانية كذلك عن الأزمة المصرية وعدم تمكينها من تنفيذ قرار مؤتمر الآستانة الصادر فى ١٥ يوليو وحتى لا يعارض النفوذ البريطانى فى مصر ، اذ أن بريطانيا عقدت العزم على احتلال مصر .

ثالثا : عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ أى قرار بشأن مسألة الاشراف الدولى على قناة السويس ، حتى لا تصطدم بريطانيا بالدول الاوربية اذ أنها وضعت خطتها على أساس استمرار احتلالها لمصر ·

رابعا : القضاء على الجيش المصرى الذى اشتد ساعده وسلب كل سلطة شرعية من الخديو وحتى لا يكون عامل اقلاق لاستمرار الاحتلال ·

خامسا : العمل دبلوماسيا على الزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات جدلية بغية كسب المزيد من الوقت حتى تتمكن قواتها من تنفيذ الخطة الاستراتيجية لاحتلال قناة السويس ودخول قواتها القاهرة ·

فرنسا :

واذا كانت هذه وجهة نظر الحكومة البريطانية ازاء ما عرف ـ حينذاك ـ بالأزمة المصرية ، فان الحكومة الفرنسية كانت لها وجهة نظر اخرى تتعارض تماما مع السياسه الخارجية لبريطانيا ، ففرنسا كانت ترى أنه ليس ثمة داعيا للتدخل العسكرى المباشر فى شئون مصر الداخلية ، حينما عرضت عليها الحكومة البريطانية ارسال وحدات من الاسطول المشترك الى المياه المصرية وذلك على أثر تأليف وزارة محمود باشا سامى البارودى ـ فى ٤ من فبراير سنة ١٨٨٢ ـ واحتدام الخلاف بين الضباط المصريين والخديو على اثر التصديق على الأحكام الصادرة فى مؤامرة الضباط الشراكسة فى ١١ من أبريل سنة ١٨٨٢ وأرسلت بريطانيا وفرنسا المذكرة المشتركة فى ٢٥ من مايو سنة ١٨٨٢ الى الحكومة المصرية والتى تتضمن تدخل الدولتين تدخلا صارخا فى شئون مصر الداخلية ·

وعلى أثر فشل النتائج المرجوة من هذه المذكرة أن سقطت وزارة جامبتا فى ٣٠ مايو ١٨٨٢ واسندت الوزارة الفرنسية الى فريسنيه الذى انتهج ـ فى بادىء الأمر ـ سياسة تخالف سياسة سلفه ·

وحرصا من الحكومة الفرنسية على عدم تمكين الحكومة البريطانية من الانفراد بحرية التدخل العسكرى المباشر فى شئون مصر الداخلية رأت ـ الحكومة الفرنسية ـ أن تدعو الى ضرورة عقد مؤتمر دولى أوربى لبحث الأزمة المصرية ، وقبلت الحكومة البريطانية الاشتراك فى هذا المؤتمر على الفور دون تردد ·

وكان الفارق بين السياسة البريطانية والسياسة الفرنسية أن الاولى تنتهج سياسة مزدوجه (١) معلنة وتقوم على المناورة السياسية (٢) وغير معلنة وتقوم على الاستعداد العسكرى لفرض الاحتلال على قناة السويس ·

أما الثانية نهى على النقيض تماما من السياسة البريطانية وان كان فريسنيه قد وجد أنه لا مناص من قبول مبدأ التعاون مع بريطانيا فى مسألة قناة السويس بدلا من أن يترك لها المجال مفتوحا للسيطرة على القناة على حساب

تدهور النفوذ الفرنسي فيها على والقضاء عليه منذ أن تولى فريسنيه رياسة الوزارة في أول فبراير ١٨٨٢ حول الأسس الآتية :

١ ـ عدم الزج بفرنسا في الأزمة المصرية حتى لا تصطدم عسكريا بالحكومة البريطانية على الأراضي المصرية وأصدر البرلمان الفرنسي قرارا في ١٠ من يوليو بانسحاب الاسطول الفرنسي من ميناء الاسكندرية الى بورسعيد .

٢ ـ اتباع سياسة خارجية نشطة تحول دون انفراد بريطانيا بحرية التدخل في مصر .

٣ ـ حرص الحكومة الفرنسية بعدم الزج بفرنسا في حرب خارجية وذلك لاضطراب حالة فرنسا الداخلية نتيجة للاضطراب السياسي ، وازدياد قوى المعارضة في البرلمان الفرنسي لسياسة الحكومة ازاء مصر ، وحتى لا تكون هناك فرصة أمام عدوها الألماني بالانقضاض عليها في حالة وجود بعض القوات الفرنسية في قناة السويس ، وعدم مقدرة القوات الباقية بفرنسا على مقاومة الجيش الالماني .

وبناء على هذا جاءت دعوة فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ بضرورة عقد مؤتمر دولي أوربي لبحث الأزمة المصرية ، ووضع أنسب الحلول السلمية لها .

وانتهزت الحكومة البريطانية كل فرصة لاحت في الأفق ، وعملت على تفاقم الأزمة المصرية حتى تتخذ من هذا التفاقم ذريعة للتدخل العسكري واستطاعت الحكومة البريطانية أن تمسك بزمام الأحداث حتى اجبرت فرنسا على أن تسير كرها منها ـ في فلكها وأملت عليها سياستها .

وكانت النتيجة أن استطاعت الحكومة البريطانية أن تزج بمؤتمر الآستانة المنعقد في ٢٣ يونية سنة ١٨٨٢ في منافسات جدلية أبعد ما يكون عن بحث الأزمة المصرية بغية اكتساب الوقت ، حتى تستطيع وضع الأزمة المصرية ـ أمام المؤتمر ـ كأمر واقع لا مفر منه .

ونجحت الحكومة البريطانية ـ كذلك ـ في السعي لتمزيق وحدة الحكومة الفرنسية واحداث انشقاق بين الرأى العام الفرنسي ، وبالفعل وقف مجلس البرلمان الفرنسي يعارض بشدة السياسة الخارجية لرئيس الحكومة ، ونتيجة لذلك سقطت وزارة فريسنيه في ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٢ وأتى بعده مسيو ديكلرك ليؤلف وزارة جديدة ملتزمة أمام البرلمان الفرنسي برفع يدها تماما عن الأزمة المصرية . وبذلك استطاعت الدبلوماسية البريطانية أن تحقق هدفها بالانفراد بحرية التدخل في مصر بعد اقصاء الدولة الفرنسية من طريقها .

ايطاليـــا :

أما موقف الحكومة الايطالية الدبلوماسي من الأزمة فقد كان مختلفا بالنسبة لبقية الدول الأوربية وحينما أدركت الحكومة الايطالية أن الحكومة البريطانية تسعى الى الانفراد – دون غيرها – بحرية العمل الحربي في مصر قدم مندوبها في مؤتمر الآستانة في جلسته الثالثة المنعقدة يوم ٢٧ يونية اقتراحا يقضي بعدم اتاحة الفرصة لأي دولة من الدول الاوربية بحرية العمل والانفراد بالتدخل المباشر في شئون مصر الداخلية طالما كان المؤتمر لا يزال منعقدا •

ورأت الحكومة البريطانية أن تستميل الى جانبها الحكومة الايطالية بأن إقترحت اشتراك ايطاليا مع بريطانيا وفرنسا في الدفاع عن قناة السويس حتى تكف ايطاليا عن سياسة المعارضة للسياسة البريطانية في مصر ، ولكن الحكومة الايطالية نزولا على رغبة الرأي العام اعتذرت – بدبلوماسية رقيقة في ٣٠ يوليو للحكومة البريطانية بعدم قبول هذا الاقتراح بحجة انها لم تكن مستعدة للمشاركة في مثل هذا العمل من الناحية البحرية والحربية •

المانيا والنمسا :

كان موقف الحكومة الألمانية ازاء الأزمة المصرية مرهونا بسياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول الاوربية الكبرى والسياسة الخارجية للحكومة الالمانية نتيجة للظروف التي أحاطت بوحدتها الوطنية وسط القارة الاوربية • اذ نشأت الدولة البروسية قبل أن ينتصف القرن الثامن عشر ، وذلك بفضل السياسة التي التزم بها بسمارك صاحب السياسة التي اتسمت يومئذ بسياسة الدم والحديد ؛ وكان من أهدافه أن يضم الى وطنه شعوب أوروبا الجرمانية باسم المانيا العظمى ، وطمع في أن يضم اليه النمسا تلك الدولة المتداعية كما كان يرى ضرورة ضم هولندا لأنها أصغر من أن تحمي نفسها في مصطرع الدول المحيطة بها • ولاح له أن تصفية الدولة العثمانية خير طريقة الى المساومة على تنفيذ أهدافه هذه •

فاذا شجع روسيا على احتلال الآستانة ومضايق البسفور والدردنيل وشجع بريطانيا على احتلال مصر وقناة السويس أمكنه أن يتلحق الجرمان شرقا وغربا بغير عناء وحينما ثارت الدول الاوربية مسالة تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ ، رأى المستشار الالماني أن هذا التقسيم خير ضمان للمحافظة على السلام الاوربي وتفادي وقوع صدام مسلح بين الدول الاوربية الكبرى فكان بسمارك يقترح أن تاخذ النمسا منطقة البوسنة والهرسك وتسيطر روسيا على منطقة شرق البلقان وتنفذ الى منطقة البسفور والدردنيل وأن تأخذ بريطانيا مصر وتذهب فرنسا الى تونس في شمال افريقيا •

خشيت الحكومة البريطانية عواقب الالتزام بالاقتراح الالماني سنة ١٨٧٧ ، وخاصة أن الرأي العام البريطاني كان يعتقد أن المستشار الالماني غير مخلص •

فى هذا الاقتراح اعتقادا منه أن الدوافع غير بريئة فهو يريد أن يدفع ببريطانيا الى مصر كى تؤيده فى الاستيلاء على هولندا •

وحدث تغيير جذرى فى السياسة الخارجية للحكومة الالمانية حينما وصلت الأزمة المصرية ـ مع بداية عام ١٨٨٢ ـ الى مرحلة هامة فى السياسة العالمية فأعلن بسمارك « لأمبتهل » السفير البريطانى ببرلين : بأنه مستعد لتأييد بريطانيا فى سياستها ازاء مصر لأن مصلحة المانيا أن يتفوق النفوذ البريطانى على النفوذ الفرنسى فى مصر •

ولكن برغم هذا فقد وقفت الحكومة الالمانية ضد الأطماع البريطانية فى مصر موقفا متشددا طيلة فترة انعقاد مؤتمر الآستانة ـ من ٢٣ يونيه الى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ واستطاعت الحكومة البريطانية بدبلوماسيتها ـ أن تستميل الى جانبها الحكومة الالمانية وانقلبت بذلك مماسرة بسمارك الى مياسرة وذلك بعد أن اصبح موقف بريطانيا مغايرا لموقف فرنسا ازاء الأزمة المصرية •

واذا كانت حكومة بريطانيا ـ دون غيرها من الدول الاوروبية ـ قد فشلت فى الحصول على تفويض من المؤتمر فى بادىء الأمر بحرية العمل الحربى فى قناة السويس الا أنها استطاعت الحصول على موافقة الدول الاوروبية الممثلة فى مؤتمر الآستانة بحرية العمل الحربى فى مصر ، ولكن على مسئوليتها الشخصية ، وبشرط أن يعاد بحث الأزمة المصرية بعد نجاح المساعى التى تقوم بها الحكومة البريطانية فى العمل على عودة الأحوال الى سابق عهدها بمصر من حيث الأمن والاستقرار •

وكانت سياسة حكومة النمسا تقوم على انتهاج السياسة الخارجية لحكومة المانيا فضلا عن التزامها بالسير فى فلك السياسة الالمانية تنفيذا للتحالف السياسى فيما بينهما • لذلك عارضت حكومة النمسا الاقتراح الذى تقدمت به الحكومة البريطانية للمؤتمر فى جلسته المنعقدة يوم ٦ يوليو والذى يقضى بضرورة تدخل السلطان العثمانى فى شئون مصر تدخلا حربيا • وعارضت النمسا هذا الاقتراح تأييدا لوجهة نظر بسمارك الذى رأى أن مثل هذا الاقتراح يعد بمثابة فرض الوصاية الاوروبية على السلطان •

ومرة أخرى أيدت النمسا الحكومة الالمانية فى الاقتراح الذى يقضى بتدويل الاشراف والدفاع عن قناة السويس ، وغضبت بريطانيا من موقف بسمارك المتشدد ضدها ، وان كانت شديدة الحرص على استمرار العلاقات الطيبة مع الحكومة الالمانية •

ولكن بعد سقوط وزارة فريسنيه فى ٢٩ من يوليو سنة ١٨٨٢ والتزام الوزارة الجديدة برياسة ديكلرك بعدم منازعة بريطانيا أطماعها فى قناة السويس، حدث تغيير جذرى فى السياسة الألمانية وكذا السياسة العامة لحكومة النمسا ،

اذ تقدمت مجموعة دول شمال أوربا باقتراح يقضى بانهاء أعمال المؤتمر فى ١٦ أغسطس سنة ١٨٨٢ وترك الأزمة المصرية برمتها الى الحكومة البريطانية على مسئوليتها الخاصة •

الروســـيا :

كان موقف حكومة القيصر الروسية مختلفا تماما ، فهى تهتم بكل المسائل الخاصة بالدولة العثمانية ، وبمصير ممتلكاتها ، اذ كانت تعتبر نفسها وريثة لممتلكات السلطان الاوربية – فى وقت أصبحت الدولة العثمانية معرضة لانتهاب الدول الاوربية الكبرى •

وكانت بريطانيا تقف دائما فى وجه التوسع الروسى فى أوربا وتعارضه وتحول دون وصول وحدات الاسطول الروسى الى الميـــاه الدافئة حتى لا يقع العالم الاسلامى فى قبضتها ، ولهذا رأت روسيا أن تترك المجال أمام بريطانيا كى تحد من نشاطها الاستعمارى خارج ممتلكات السلطان الاوربية ، ولا تقف معارضة لها اذا ما سعت بريطانيا لمد نفوذها الاستعمارى الى قلب القارة الافريقية ، وتشجيعها على بسط نفوذها على مصر بل على وادى النيل جنوبا حتى لا تزاحمها روسيا فى منطقة البسفور والدردنيل والشواطىء الشمالية للبحر المتوسط •

فمنذ أوائل عهـد القيصر نيقولاى رأت الروسيا أن تنصرف بريطانيا بجهودها الاستعمارية – دون معارضة منها – الى وادى النيل فى حالة اذا ما وافقت على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية ، ولقد حدث أن تقدمت حكومة الروسيا بالفعل بذلك العرض الى بريطانيا قبيل حرب القرم ، وفى سنة ١٨٧٦ حين ثارت مشكلة « الرجل المريض » فى أوربا مرة أخرى كانت الروسيا دائما تعتبر مصر من نصيب بريطانيا كما تجعل منطقة الشام من نصيب فرنسا ، هـــذا اذا وافقت الحكومة البريطانية على اقتراح الحكومة الروسية فى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية •

على أن اصرار الحكومة البريطانية على موقفها العدائى ازاء المشروعات والنوايا الروسية فى الحرب التى نشبت سنة ١٨٧٧ بين الدولتين الروسية والعثمانية جعل العلاقات البريطانية الروسية أبعد ما تكون عن رضا حكومة القيصر ، فلقد تزعمت بريطانيا الجبهات التى تكونت ضد روسيا لمناهضـــة سياستها الاستعمارية •

وظهر العداء سافرا بين الدولتين فى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ ، اذ كان ذلك المؤتمر اذلالا كبيرا لروسيا حيث استطاعت بريطـــانيا الوقوف بجانب السلطان للحد من الشروط التى فرضتها روسيا عليه – وكانت النتيجة عدم فوز الروسيا – برغم انتصارها على الدولة العثمانية عسكريا – بما كانت تحلم به ا·

حدث تحول جذري في السياسة الروسية ازاء أطماع بريطانيا في مصر ووقفت حكومة القيصر تعارض كل السياسة البريطانية في مصر . وظهر هذا بجلاء أثناء انعقاد مؤتمر الاستانة – في ٢٣ يونيه سنه ١٨٨٢ – فلقد عارضت الروسيا رغبة بريطانيا في تفويض المؤتمر بحرية التدخل في مصر ، أيدت روسيا كل رغبة أبداها المؤتمر في التدخل الجماعي اذا لزم الأمر ، استاءت حكومة القيصر لأعمال بريطانيا العدوانية صباح يوم ١١ يوليو بضربها مدينة الاسكندرية بمدافع أسطولها الموجود حينذاك في ميناء الاسكندرية وأرسلت تعليماتها الى مندوبها بمؤتمر الآستانة بالانسحاب من المؤتمر وعدم الاشتراك في جلساته طالما أن بريطانيا لا تقيم وزنا للراى العام الاوربي – فضلا عن أنها ضربت بمهمة مؤتمر الآستانة عرض الحائط .

وعارضت حكومة الروسيا – بالاشتراك مع مجموعة دول شمال أوربا – تفويض بريطانيا بالدفاع عن قناة السويس ، وذلك بتقديم مشروع الى المؤتمر يقضى بالاشراف والدفاع الدولى عن قناة السويس ، وذلك للحيلولة دون انفراد بريطانيا بالسيطرة على القناة دون سواها من الدول الاوربية .

كما أن حكومة الروسيا ندت بالحكومة البريطانية بانتصارها على الشعب المصرى في موقعة التل الكبير يوم ١٣ من سبتمبر سنة ١٨٨٢ ، واعتبرت مثل هذا العمل عملا عدوانيا هجوميا على شعب آمن مسالم لا يبغى الا اصلاح أحوال بلاده الداخلية .

بعد هذا العرض السريع – لموقف الدول الأوربية من الأزمة المصرية يعد مؤتمر الآستانة المنعقد في الفترة من ٢٣ يونيو الى ١٧ أغسطس سنة ١٨٨٢ (مرآة انعكست عليها السياسة الاوربية المتصارعة وأن بريطانيا اتخذت منه ستارا لتنفيذ مآربها العدوانية تجاه مصر .)

وكان لهذه الرسالة اتجاهان :

الاتجاه الأول : عن مسألة قناة السويس في السياسة الدولية في الفترة من سنة ١٨٦٩ الى سنة ١٨٨٣ ومدى تأثرها وتأثيرها في التيارات السياسية الأوربية المتصارعة في هذه الفترة ومدى التنافس الذى اشتد بين دولتى بريطانيا وفرنسا بصفة خاصة بعد افتتاح القناة في ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٦٩ وكيف قدر للسياسة البريطانية التغلب على السياسة الفرنسية واستطاعت بريطانيا اقصاء فرنسا عن الأزمة المصرية تمهيدا لاحتلال – بريطانيا – مصر عسكريا .

الاتجاه الثاني : عن مؤتمر الآستانة المنعقد في الفترة من ٢٣ يونيه الى ١٦ اغسطس سنة ١٨٨٢ وكيف كان هذا المؤتمر نتيجة للسياسة الدولية التى سادت القارة الاوربية ابان ذلك الوقت .

وقد حاولت قدر جهدى استقراء الوقائع والحوادث كى أربط بين الاتجاهين مع القاء الضوء الكافى على الحركة الوطنية الثورية ، في ذلك الوقت ومدى

ارتباطها بالاتجاهين السابقين للرسالة ، كذلك مدى تأثيرها وتأثرها بالأحداث سواء في داخل مصر أو في القارة الاوربية ٠

وتناولت الرسالة في الفصل الأول : قناة السويس في السياسة الدولية من سنة ١٨٦٩ الى سنة ١٨٨١ ٠

وكيف كانت قناة السويس منذ افتتاحها (١٧ نوفمبر ١٨٦٩) عاملا من أهم عوامل التنافس بين بريطانيا وفرنسا في منطقة شرقي البحر المتوسط ايمانا منهما بأن من يملك السيطرة على قناة السويس يستطيع الدفاع عن مستعمراته فيما وراء البحار فضلا عن سيطرته على قارتي آسيا وافريقيا ، ولهذا سعت الحكومة البريطانية تعمل بكل أساليبها الدبلوماسية والسياسية الى السيطرة - دون منازع - على قناة السويس فأسرعت بشراء أسهم مصر في شركة قناة السويس ١٨٧٥ ، كما استطاعت الحكومة البريطانية أن تجبر السلطان العثماني على أن يتنازل لها عن جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ ثمنا للمعاهدة المصرية المبرمة فيما بينهما لقيام بريطانيا بمهمة الدفاع عن ممتلكات الدولة العثمانية في شرقي البحر المتوسط ، وفي الحقيقة رأت بريطانيا اتخاذ جزيرة قبرص قاعدة للهجوم على قناة السويس واحتلالها بالقوة المسلحة اذا ما اقتضت الظروف ذلك ٠ واذا كان انعقاد مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ نتيجة للصراع الدولي الاوربي فلقد كان من نتائجه اهتمام الحكومة البريطانية بقناة السويس ، ومن ثم صممت بريطانيا على ضرورة احتلال القناة مهما كلفها ذلك من مشاق ٠

وتضمن الفصل الثاني : موقف الدول الاوربية من تطور الأزمة المصرية والظروف والملابسات التي أدت الى نشأة الأزمة المصرية وتطورها وموقف الدول الاوربية منها واعتبرت فرنسا وبريطانيا أن هذه الحركة الوطنية بمثابة تيار ثوري مضاد لآمالهم ، وخطر على مصالحهم وعامل تقويض لنفوذهم في مصر ، لذلك رأت بريطانيا أنه يجب على الدول الاوربية الكبرى أن تعمل على احباط الحركة الوطنية في مصر والبحث عن أنسب الحلول السلمية لاستقرار الأحوال فيها ٠

وفي الحقيقة لم تكن هناك أزمة في مصر ، انما كانت هناك ثورة وطنية تعمل على تحقيق مطالب الشعب ورفع كل ظلم عنه ، وكذلك الحد من نفوذ الأجانب في مصر ، فضلا عن مطالبها المتمثلة في اقامة الحياة النيابية الدستورية ٠

ولكن بريطانيا التي عقدت العزم على احتلال مصر ، ما برحت أن دبرت مع الخديو توفيق وأعوانه مذبحة الاسكندرية مساء يوم ١١ من يونيه سنة ١٨٨٢ وسارعت بريطانيا باتهام عرابي وأنصاره بأنه المدبر الحقيقي لهذه المذبحة حتى تثير الرأي العام - سواء في مصر أو في أوربا - ضد الحركة الوطنية ، ولكن ذلك لم يزد الشعب المصري الا تمسكا بزعيمه والمطالبة بعودته الى منصب وزير الحربية ، وازاء هذا التذمر الذي عم الشعب المصري اضطر

الخديو توفيق الى تأليف وزارة جديدة برياسة راغب باشا وبشرط أن يكون عرابى باشا وزيرا للحربية .

عند هذا الحد من تطور الحوادث السريع أدركت بريطانيا أن الأمور تكاد نفلت من يدها وبدأت تلوح باستخدام القوة المسلحة ضد مصر بينما كان فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية لا يود أن يتعاون مع بريطانيا الى آخر مدى ويزج بفرنسا فى حرب خارجية لا يرضى عنها البرلمان الفرنسى ، وقد ادعت بريطانيا اشتراك الحكومة العثمانية معها فى أى عمل حربى من أجل عودة الامور فى مصر الى ما كانت عليه . وفى الحقيقة كانت الحكومة البريطانية تستخدم أسلوب المناورة كى تفوت الفرصة على الحكومتين الفرنسية والعثمانية ، وتنفرد هى بالتدخل المباشر فى مصر .

وعلى الرغم من قبول الحكومة البريطانية اقتراح فريسنيه بعقد مؤتمر دولى أوربى لبحث الأزمة المصرية ، فان الحكومة البريطانية كانت تعمل على اقصاء فرنسا من هذه المسألة وتجنب اشتراك الحكومة العثمانية معها فى أى عمل تتخذه ضد مصر .

★ الفصل الثالث : مقدمات المؤتمر والتيارات السياسية الاوربية .

وجاء فى هذا الفصل مدى الجهود التى بذلتها الحكومة الفرنسية بغية عقد مؤتمر دولى يعقد بالآستانة حتى لا تؤدى الأحداث الجارية فى مصر الى تصعيد الأزمة وأجرت الحكومة الفرنسية اتصالات دبلوماسية وسياسية مع الدول الاوربية المعنية حتى لا تترك اى فرصة أمام الحكومة البريطانية لاستغلال الموقف لصالحها وحتى لا يكون اندفاع بريطانيا العدوانى عاملا لاصطدام الدولتين هناك على الأرض المصرية ، فضلا عن حرص فرينسيه بعدم ازدياد النفوذ العسمانى فى مصر حتى لا يكون ثمة خطر على فرنسا فى مصر وشمالى افريقيا .

★ الفصل الرابع : الدعوة لعقد مؤتمر الآستانة سنة ١٨٨٢ .

التزمت الحكومة العثمانية بموقف المتردد والصمت أحيانا ازاء قبولها الدعوة للاشتراك فى هذا المؤتمر بحجه أن بعثة السلطان الى مصر برياسة درويش باشا تفى بالغرض الذى من أجله ارتفعت الدعوة بضرورة عقد المؤتمر . وصرح سعيد باشا وزير خارجية الحكومة العثمانية بأن مهمة المؤتمر محكوم عليها بالفشل ، وأن درويش باشا مندوب السلطان منوط بحل هذه الأزمة باعتبار أنها من الامور الداخلية للحكومة العثمانية .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تعبأ كثيرا بموقف السلطان ورفضه الاشتراك فى المؤتمر واضطرت الحكومة الايطالية الى أن تبعث بتعليماتها لكورتى سفيرها بالآستانة بضرورة عقد المؤتمر فى نفس اليوم ٢٣ يونيه دون انتظار لبحث بقية

المسائل التي سوف تطرح على المؤتمر · حتى تقطع بذلك الطريق أمام محاولات السلطان لاحباط المساعي لعقد هذا المؤتمر ·

واعتقد السلطان – خطأ – بأن عدم تمثيل الحكومة العثمانية به يجعل حكومته غير ملتزمة بما يصدره من قرارات كما رأت الحكومة الفرنسية أيضا أن يوقع الأعضاء المؤتمرون – فى بادىء الأمر – على « مساق » يقضى بعدم انتفاع أى دولة بأى مزايا خاصة فى مصر دون غيرها ·

★ الفصل الخامس والسادس والسابع والثامن : كانت الدراسة فى هذه الفصول حول موقف كل دولة من الدول الاوربية تجاه المؤتمر موضحا بالوثائق والأدلة والأدوار التى مرت بها السياســة الخارجية لكل دولة ومدى موقفهــا الدبلوماسى من الأزمة المصرية ومسألة قناة السويس المطروحتين للمناقشة أمام مؤتمر الآستانة فى ٢٣ يوليه سنة ١٨٨٢ ·

كما وضحت بافاضة تامة موقف الدول الاوربية من اتجاه بريطانيا العدوانى ازاء مصر مؤيدا ذلك بالعديد من الوثائق التى كانت بمثابة رسائل متبادلة ، وأحاديث دبلوماسية وتصريحات لرؤساء الحكومات ووزراء الخارجية وســفراء الدول ومندوبيهم فى المؤتمر · وحاولت قدر جهدى الكشف عن الغموض الذى تضمنته التصريحات والرسائل بين الأطراف المعنيــة وكذلك العوامل المؤثرة لسياسة كل دولة من الدول المشتركة فى المؤتمر ومدى انعكاس ذلك وتأثيره على المحادثات والمناقشات الجارية فى جلسات المؤتمر · هذا بجانب دراسة الموقف الدبلوماسى لكل من دولتى بريطانيا وفرنسا ازاء المؤتمر ·

ولقد نجحت الحكومة البريطانية فى أن تستغل الأحداث لخدمة أغراضها وتضليل الرأى العام الأوربى وكذلك الأعضاء الممثلين لدولهم فى المؤتمر ونجحت فى النهاية فى احباط مهمة المؤتمر وانفضاضه دون أن يصدر أى قرار بشأن الأمة المصرية كما استطاعت اقصاء فرنسا عن الأزمة المصرية والانفراد بالحكومة العثمانية فى محادثات جدلية خارج نطاق المؤتمر بقصد كسب الوقت حتى تتمكن قواتها من السيطرة التامة على قناة السويس والقضاء على الجيش المصرى واحتلال مصر ·

★ الفصل التاسع : الخطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال قناةالسويس

وتناولت فى هذا الفصل الاستراتيجية البريطانية لاحتلال قناة السويس ومدى عجز الاستراتيجية المصرية فى منطقة قناة السويس مع التعرض للجانب السياسى بين طرفى الصراع – القوات البريطانية ، والقوات المصرية – دون التعرض كثيرا الى الجانب الحربى فيما بينهما ، وكيف استطاعت الحكومة البريطانية أن تستغل كل الظروف لخــدمة نواياها ومدى الدور الذى لعبتــه الدبلوماسية البريطانية لنسف لهمة مؤتمر الآستانة والعمل على انفضاض جلساته دون طائل ، وذلك قبل تمكن قواتها من احتلال قناة السويس فى ٢٠ من أغسطس سنة ١٨٨٢ ·

★ الفصل العاشر : قناة السويس عقب الاحتلال البريطانى :

وجاء فى هذا الفصل مدى انقسام الرأى العام البريطانى بين مؤيد ومعارض لاستمرار احتلال بريطانيا ــ لقناة السويس ومصر • ومدى تأثير ذلك على السياسة الخارجية للحكومة فى ذلك الوقت •

كما عارضت كل من الحكومتين الفرنسية والعثمانية استمرار الاحتلال البريطانى لقناة السويس ومصر ، مما اضطر الحكومة البريطانية أمام ضغط الرأى العام الاوربى وتأثيره أن تنتهج سياسة دبلوماسية خارجية جديدة بقصد تهدئة الرأى العام فقط •

فالسياسة الجديدة للحكومة البريطانية تتمثل فى بعثة لورد دوفرين والتقرير الذى أصدره فى ٦ من فبراير سنة ١٨٨٣ وكذلك منشور لورد جرانفيل فى ٣ من يناير سنة ١٨٨٣ بشأن مسألة حيدة قناة السويس وحرية الملاحة العالمية بها ، وطالبت الدول الاوربية بريطانيا ــ ببقاء قناة السويس على الحياد بينما قدمت بريطانيا مشروعا آخر يقضى ببقاء حياد الملاحة بالقناة دون حياد القناة كمرفق عالمى •

وقد استقت الرسالة مادتها العلمية من عدة مصادر ومراجع نذكر من بينهـــا :

١ ــ الكتاب الأزرق البريطانى Blue Book

« مجموعة وثائق وزارة الخارجية البريطانية »

مصر رقم : ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، سنة ١٨٨٢ ، ١٨٨٣

★ يعتبر هذا المصدر من أهم المصادر التى اعتمدت عليها فى دراستى لموضوع الرسالة وذلك لأنه احتوى على مجموعة من الوثائق ذات الاهمية التاريخية البالغة والتى لم تنل قسطا وافيا من الدراسة الحقيقية لهذه الحقبة من تاريخ مصر الحديث ، بل أشار اليها بعض الباحثين والمؤرخين اشارات عابرة لم تف بقيمتها التاريخية •

★ كما احتوى الجزء السابع عشرة من مجموعة هذه الوثائق (١٨٨٢) على تقارير عن جلسات مؤتمر الآستانة • وقد حرصت على أن تكون هذه التقارير رفق ملاحق الرسالة وذلك نظرا لأهميتها التاريخية كما احتوى هذا الجزء على مجموعة الرسائل المتبادلة بين وزارة الخارجية البريطانية والفرنسية والرسائل المتبادلة بين وزارة خارجية لندن وباريس وباقى حكومات الدول الأوربية ، هذا فضلا عن مجموعة من التقارير التى كتبها القادة العسكريون البريطانيون فى مصر الى وزارة الخارجية ووزارة الحربية التى بعث بها ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ، وكذلك كوكسن قنصلهـا بالاسـكندرية ، وكذلك كارترايت

القنصل العام بالقاهرة بعد رحيل ادوارد ماليت مصور به فى هذه التقارير مدى القلق والفزع الذى يعيش فيه الاوربيون فى مصر • ومملوءة بالادعاءات الكاذبة والباطلة عن الحركه الوطنية « الثورة العرابيه » •

★ ومن الملاحظ على هذه المجموعة من الوثائق أنها بكثرة – لدرجة أن قنصل بريطانيا العام يبعث فى اليوم الواحد أكثر من عشرة تقارير وبرقيات ، ويحتاج هذا من الباحث الدقه واستقراء ما وراء تلك العبارات والتصريحات التى تخفى أكثر مما تظهر ، اذ اتبعت بريطانيا فى هذه المرحلة سياسة دبلوماسية جديدة تعتمد على الغموض والتلاعب بالألفاظ والعبارات لتسويغ أعمالها العدوانية كى تخفى عن العالم حقيقة نواياها وأطماعها فى مصر •

★ أما نقاط الضعف فى هذه المجموعة من الوثائق ، فان الباحث المدقق يلاحظ عدم اثبات كثير من الوثائق بها والتى رأت الحكومة البريطانية أنها ذات أهمية بالغة حيث تدونها تاريخيا وحتى لا تثبت على نفسها مدى تصميمها على احتلال مصر • وقد أشار مستر « سكاوون بلنت » فى كتابه « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر » بان وزارة الخارجية البريطانيه قد أغفلت الكثير من الوثائق فى كتابها الذى أصدرته « الكتاب الأزرق » حتى لا تدين نفسها بنفسها ، وتكون هذه الوثائق شاهد اثبات عليها » •

ولكن رغم ذلك فان هذه المجموعة من الوثائق ذات أهميه تاريخيه لدراسة تاريخ مصر الحديث •

٢ – الكتاب الأصفر الفرنسى Livre Ja une مجموعة وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ١٨٨٢ – ١٨٨٣ :

ويأتى هذا المصدر فى المقام الثانى من الاهتمام به كمصدر أساسى لموضوع الرسالة ، اذ احتوى على مجموعة من الوثائق تعبر عن وجهة نظر الحكومة الفرنسية تجاه الأزمة المصرية سنة ١٨٨٢ • ولكن من الملاحظ أن هذه المجموعة من الوثائق أقل بكثير من مجموعة الوثائق البريطانية ، كما أنها جاءت خالية من أى وثيقة تدين الحكومة الفرنسية تماما كما فعلت وزارة الخارجيه البريطانية •

ومن خلال دراسة مجموعة هذه الوثائق نجد أن الحكومة الفرنسية أقل حماسا وانفعالا بالأحداث والمواقف بخلاف الحكومة البريطانية التى أولت الأزمة المصرية منذ بدايتها جل عنايتها بل أصبحت محور سياستها الخارجية وأن الفارق بين المجموعتين من الوثائق : أن المجموعة البريطانية تتسم بالغموض وتمتلىء بالأكاذيب وتسويغ الأعمال العدوانية ، وبعبارات دبلوماسية غاية فى الغموض تخفى أكثر مما تظهر • كانت هذه على خلاف المجموعة الفرنسية التى تمتاز بأنها قليلة العدد صريحة وواضحة ، لا تميل الى التلاعب بالألفاظ •

وهذه المجموعة من الوثائق الفرنسية تتصل اتصالا مباشرا بموضوع الرسالة . لهذا تطلب الأمر دراستها دراسة وافيه لاستنطاق الحقائق من خلال الكلمات والعبارات الموجزة التي تتضمنها تلك البرقيات ، والتقارير المقتضبة . ولقد أعانتني كثيرا في الوقوف ـ تماما ـ على موقف الحكومة الفرنسية تجاه الأزمة المصرية برمتها وكذلك موقفها من مؤتمر الآستانه .

٣ ـ محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني : Parliamentary Debates

تأتي مجموعه المحاضر عن أحداث ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ في الأهميه بعد مجموعة الوثائق الصادرة من وزارتي الخارجيه البريطانية والفرنسية ، ومن الملاحظ ان هده المجموعة من محاضر الجلسات كانت لا تتفق في كثير من المواقف حول مناقشة احدى الموضوعات التي تتصل مباشرة بالأزمة المصرية سواء عن المؤتمر أو مسألة قناة السويس .

ولقد كانت الحكومة البريطانية أكثر انفعالا بالأزمة المصرية محكومه في ذلك بالاعتبارات لسياسيه التي تموج بها القارة الاوربية في ذلك الوقت فضلا عن اتباع بريطانيا ـ حينذاك ـ سياسة خارجية نشـــطة بعد أن تركت نهائيا سياسة العزلة والابتعاد عن تيارات الصراع الاوربي . أما مجلس العمـــوم البريطاني فقد كانت تنعكس فيه اتجاهات الرأى العام البريطاني ووجهة نظره ، وهو بصفة عامة كان يعارض سياسة حكومته في رأيها المتواصل لاحتـــلال مصر ، ومن ثم كان هناك فارق بين سياسة الحكومة البريطانية وسياسة مجلس العموم البريطاني .

وكانت هناك عوامل أثرت في سياسة الحكومة البريطانية بصفة عامه ازاء الأزمة المصرية وهي :

★ الرأى العام البريطاني والذى تعكسه الصحافة البريطانيه .

★ مجلس العموم البريطاني .

★ سياسه لورد جرانفيل وزير الخارجيه وتصرفاته التشخصية الذى كان يميل الى كبت حريات الشعوب المتطلعة الى الاستقلال الذاتي .

★ رئيس الوزارة البريطانية ـ مستر جلادستون ـ الذى عاصر الأزمة المصرية وكان من أكثر المتشددين البريطانيين ، ويرى ضرورة الاستيلاء على قناة السويس واحتلال مصر حتى يضمن دون معارضة سيطرة بريطانيا التامة على مصر .

ويجد الباحث صعوبة في دراسة محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني تلك الصعوبة المتمثلة في متابعة خطب الأعضاء وبياناتهم ، وتباين وجهات النظر المتعارضة وبصفة خاصة حول الأزمة المصرية ، وان كانوا قد اتفقوا في النهاية حول اقرار وجهة نظر وزير الخارجية البريطانية وطلبه الموافقة على الاعتمادات

المالية اللازمة لاعداد حملة حربية لاحتلال مصر بما فيها قناة السويس ، وذلك فى جلسة المجلس المنعقدة يوم ٢٧ من يوليو ١٨٨٢ .

٤ ـ مجموعة وثائق الثورة العرابية : المحفوظة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة :

نعتبر هذه المجموعة من أهم ما اعتمدت عليه عند تناول موضوع الثورة العرابية وآثرت أن أرجع الى هذه المجموعة من الوثائق المخطوطة دون الاعتماد على المراجع المختلفة التى سبق أن تناولتها بالدراسة والتاريخ حتى أستطيع أن آخذ منها ما يتصل بموضوع الرسالة مباشرة وحتى لا أكون واقعا تحت أى تأثير وأن أطلع على الحقائق مجردة .

٥ ـ مذكرات أحمد عرابى :

كشف الستار عن سر الاسرار :

المذكرات تقع فى جزئين وهى تعتبر فى جملتها مذكرات شخصيه كتبها أحمد عرابى بنفسه وهى تعتمد على السرد التاريخى للاحداث دون التعمق فيها أو دون ان يلجأ كاتبها الى تحليل الاحداث وايضاح وجهة نظره بشكل قاطع ولكن برغم هذا نعتبر الى حد ما ذات دلالة تاريخية عامه اذ يعتبر كاتبها شخصا صنع الثورة وكان شخصه محور احداث الازمة منذ البداية .

اعتمد عليها المؤرخون والباحثون الذين تناولوا التأريخ عن هذه الحقبة من تاريخ مصر أو التأريخ عن الثورة العرابية لتبيان وجهة نظر قائد الثورة بنفسه .

ونجد تباينا واضحا فى مذكراته هذه وبين الرواية التى رواها لصديقه مؤلف كتاب « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا مصر » مستر ولفرد سكاون بلنت » ولكن برغم هذا فالمذكرات فى جملتها هامة لكل باحث ومؤرخ عن هذه الحقبة .

ولم يذكر عرابى وجهة نظره فيما يتعلق بمؤتمر الآستانه والذى كانت موضوع ثورته مطروحة امامه لبحث انسب الحلول لاحباطها والقضاء عليها . ومن الواضح أن عرابى لم يتابع احداث مؤتمر الآستانة كى يقف على اتجاه الرأى العام الاوربى ويحاول ان يستفيد من مواقف بعض الدول الاوربية ابان الازمة ولكن عدم اهتمامه بالسياسة جعله يتغافل هذا الامر .

٦ ـ تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ ـ ١٩١٠ :

تيودور روتشتين :

عاصر مؤلف هذا الكتاب الازمة المصرية ، وكان شاهد عيان لمعظم الاحداث التى شهدتها مصر ، واستطاع ان يسجل معظم الوقائع فى حينها بتأثير

الاحداث ووقعها على نفسه ، وقد ساعده في ذلك عمله القائم به اذ كان مراسلا لجريدة « التيمس » البريطانيه بمدينة الاسكندرية ، وبذلك اتى كتابه مجموعة من الملاحظات والاراء الشخصية ، ولهذا يعتبر هذا الكتاب مذكرات شخصية أكثر من اعتباره كتابا تاريخيا منهجيا ٠

وتلمس طابع التحيز لدولته ـ بريطانيا ـ ومؤازرته لها أكثر من النزاهه بالنزاهة والموضوعية التاريخيه ٠٠ ولذلك يعتبر الكتاب ـ في جملته ـ على جانب كبير من الاهميه باعتبار ان مؤلفه كان معاصرا للازمه فقط ، وعلى الباحث أن يتحرى الدقة في مطالعه هذا الكتاب وان يستخلص الحقيقة من بين تلك الادعاءات العديدة التي تنال من الثوره العرابية والتشكيك في أهميها وقدرة زعمائها وقادتها ٠

ولقد اعتمد كبير من الباحثين والمؤرخين على هذا الكتاب عند كتاباتهم عن هذه الحقبه من تاريخ مصر الحديث ٠ ولقد اغفل المؤلف الحديث عن مؤتمر الآستانة ولم يشر اليه الا لماما ووفقا لمتطلبات عرض الاحداث ٠

ولكن الكتاب تناول بموضوعية تامة في فصليه الاول والثاني مـــدى استبداد الضائقة المالية التي واجهتها مصر وكانت سببا مباشرا لخرابها لدرجة ان عنوان كتابه هو « خراب مصر » **Egypt's Ruin** ولكن المترجمين الاستاذين عبد الحميد عبادى ومحمد بدران رأيا تغيير عنوان الكتاب الى « تاريخ المسألة المصرية » لاستحسان وقعه على السامع واستنطاقا لموضوع الكتاب بصـــفة عامة ٠

٧ ـ « التاريخ السرى لاحتلال انجلترا بمصر » مستر ولفريد سكاون بلنت :

★ المطبوع سنة ١٩٠٧ تعريب جريدة البلاغ لصـــاحبها عبد القادر حمزة ٠

★ يعتبر المؤلف من أهم الشخصيات المعاصرة لاحداث الازمة المصرية وكاتبها صديق شخصي لزعيم الثورة العرابية أحمد عرابى باشا بجـــانب صداقته لعديد من الشخصيات التي تأثرت بالازمة المصرية سواء في مصر أو من بين رجال الساسه البريطانيين ٠

ولقد كان يشتغل بالسياسة كما انه كان محبا للتجوال في منطقـــة الشرق ٠

ورأيت أن اسجل بعض الملاحظات التالية : ـ

★ كتابة هذا ـ يعتبر مذكرات شخصية أكثر من اعتباره كتابا تاريخيا منهجيا ، ولمؤلفه العذر لعدم اشتغاله بمهنة التاريخ ٠

★ وتأتى أهمية الكتاب هذا باعتبار مؤلفه معاصرا لاحداث الازمة المصرية فضلا عن اتصالاته الشخصية بكبار الشخصيات البريطانية والمصرية ولهـذا استطاع ان يلعب دورا مؤثرا في مجرى الاحداث •

★ تضمن الكتاب فى ثناياه مجموعة من مذكراته الشخصية ذات الدلالة التاريخية الهامة والتى تلقى ضوءا ثاقبا على عديد من المواقف والاحداث •

★ وعلى الرغم من ان الكتاب فى جملته بعيد كل البعد عن المنهج التاريخى ألا أن مؤلفه اعتمد فى سرد الحوادث على عنصر الزمن •

★ كما اغفل بلنت فى مؤلفه تتبع المناقشات التى شهدتها جلسات مؤتمر الآستانة •

★ وردت تلميحات تعتبر هجوما على الثورة العرابية بالرغم من صلات الصداقة مع زعمائها وان كان يتظاهر بانه مناصر لهم ولثورتهم مدافع عنهم فى ردهات مجلس العموم البريطانى •

★ كما تضمن الكتاب عدة ملاحق عن الاحاديث التى اجراها شخصيا مع زعماء الثورة العرابية وآرائهم الشخصية فى الثورة ـ وهذا يعطى الكتاب قيمة تاريخية بالغة •

٨ ـ مصر للمصريين ، سليم خليل نقاش ـ الطبعة الاولى ١٨٨٤ :

★ الكتاب جملته يعتبر بحث من اهم المراجع التى تناولت الازمـة المصرية بكل تفصـيلاتها متتبعا موقف الدول الاوربية والحكومة المصرية منها •

★ كما أن المؤلف كان شاهد عيان لمعظم احداثها ولهـذا أتى مؤلفه من الاهمية بمكان لدرجة أنه اقرب الى المصادر منه الى المراجع •

★ نجد فى الجزئين الخامس والسادس هجوما خفيا على الثورة العرابية والتقليل من مكانة زعمائها •

★ اعتمد عليه كثير من المؤرخين والباحثين واشار كثير منهم الى أن سليم خليل نقاش كان مأجورا من قبل وزارة الخارجية البريطانية ولهـذا تناول بالهدم والهجوم الثورة العرابية ، ووصف عرابى بانه رجل جاهل غير حاكم وليس لديه بعد نظر لعدم قبوله مطالب الحكومة البريطانية بتسليم القلاع الى سيمور قائد وحدات الاسطول البريطانى بميناء الاسكندرية •

٩ ـ الدوريات :

★ وهذه تشمل الصحف ـ والمجلات والوقائع المصرية التى صدرت عام ١٨٨٢ ٠

★ كان لابد لى من الاطلاع عليها لمعرفة انعكاس الاحداث على الشعب المصرى ووجهة نظره ٠

وقد اتضح ان الرأى العام المصرى اغفل تماما متابعة احداث المؤتمر الذى انعقد بالآستانة فى ٢٣ يونيه سنة ١٨٨٢ ٠

★ لم أعتمد عليها كمرجع آساسى فى الرحالة ٠

★ من الملاحظ ان بعض الصحف المصرية سرعان ما يختفى بعد صدور عدد أو اثنين وسرعان ما تظهر مرة أخرى تحت اسم آخر ٠

★ كانت حرية الصحافة ممنوعة فى معظم فترات الازمة ولهذا لم تستطع ان تعبر الصحافة المصرية عن اراء الشعب كما يجب ان يكون التعبير ٠

★ وظهور الصحافة عموما كان حديث عهد بالمجتمع المصرى ٠ كما اعتبرت الصحافه فى جملتها مظهرا من مظاهر المعارضة ٠

ويرجع الفضل كل الفضل ، حقيقة ، الى توجيهات استاذى الجليل الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى استاد التاريخ الحديث والمعاصر بجامعة الازهر واصراره ـ مهما كانت الصعوبات ـ على ضرورة استيفاء كل المادة التاريخية من هذه المصادر السابق الاشارة اليها ٠

ولآستاذى الدكتور عبد العزيز الشناوى أياد بيضاء على اذ أنه قام بدور كبير تعدى اشرافه على الرسالة كى تكون بهذه الصورة المتكاملة وذلك بفضل ما بذله من جهد وعناء ٠

فلا يسعنى الا ان اتوجه بالشكر والثناء الى استاذى داعيا الله ان يجعله ذخرا للوطن ، والعمل على رفعته ، وسندا للباحثين من تلاميذه الذين يحملون رسالته ويمضون على نهجه ٠

سدد الله خطانا جميعا ، وهدانا الى سواء السبيل ٠

والله ولى التوفيق ٠٠

عبد الرؤوف أحمد عمرو

الفصل الأول

قناة السويس في السياسة الدولية

١٨٦٩-١٨٨١

أولا ـ اهتمام الدول الاوربية بقناة السويس

تفاوتت أهمية القناة فى نظر الدول الاوربية طبقا لتفاوت الاوضـــاع السياسية والاقتصادية في كل دولة ، فالحكومة الالمانية كانت مشغوله بحركة الاصلاح الداخلى بعد اتمام وحدتها فى ١٨٧١ على يد « بسمارك » وبعـد أن خاض ثلاث حروب أوربية ضد الدانيمارك والنمسا وفرنسا ـ على أن المانيا ـ بعد أن توطدت دعائم وحدتها بقيام الامبراطورية فى ١٨٧١ أخذت تزهـــو بانتصاراتها التى أحرزتها منذ ١٨٥٠ فى المجال العسكرى والاقتصادى ، وأصبح للامبراطورية الالمانية قوة سياسية فى القارة الاوربية ، ولهذا سعت الدول الاوربية الى خطب ود المانيا ، ومحاولة التقرب منها ، فحينما دخلت الجيوش الالمانية أرض فرنسا وهزمتها فى « سيدان » انهارت فرنسا كأولى دول القارة الأوربية من الناحية العسكرية ، وبذا غدا لألمانيا مركز مؤثر فى الأحداث الاوربية ، فلم يكن باستطاعتها أن تعزل نفسها عن التيارات السياسية التى كانت ـ حينذاك بالقارة الأوربية ، وفى نفس الوقت ظلت المانيـا بمنأى عن مشاركة الدول الاوربية فى « السباق الاستعمارى » خارج القارة الاوربية .

وتسابقت الدول الأوربية اليها لتتحالف معهـا ، وعقدت ألمانيا تحالفا وديا مع روسيا والنمسا سنة ١٨٧٢ ثم كان التحالف الثنائى بين المانيا والنمسا سنة ١٨٧٩ ، ثم أطلق عليه التحالف الثلاثى بعد ارتباط ايطاليا معها سـنة ١٨٨٢ .

انصرفت الدولة الالمانية بعد اتمام وحدتها الى برنامج الاصلاح الداخلى نمو الاشتراكيه ، بناء الجيش ، تنمية الثروة الاقتصـــادية ، وأصـــبحت الامبراطورية الالمانية غنية بمواردها الاقتصادية واتحادها الوطنى أقوى دولة فى أوربا من الناحية الحربية ، ولكن بسمارك وجد أنه على الرغم من هزيمة فرنسا ، الا أنها كدولة قوية لم تنته بعد فلا زالت لها قوتها ، وخاصة أن الدول الاوربية لم ترض أبدا بالقضاء عليها تماما حفاظا على توازن القوى فى القارة الاوربية .

ولم يكن لالمانيا أى أطماع خارج القارة الاوربية حينذاك - أنما وجـد بسمارك فى ممتلكات الدولة العثمانية ما يحقق له تنفيذ سياسته التى تقوم على أرضاء كل من روسيا - النمسا - بريطانيا ، حتى لا يحدث صدام مسلح فيما بينهم اذ كان بسمارك حريصا على توطيد دعائم السلام فى أوربا ، وساعده على تحقيق سياسته هذه قيام ثورة فى البلقان ضد الدولة العثمانية ، وأصبح مصير الدولة العثمانية يشغل أذهان الدول الاوربيه ، وظهر هذا بوضوح فى مؤتمر برلين ١٨٧٨ .

ولم يكن للحكومة الألمانية أى أطماع - فى مصر أو قناه السويس وان كانت ترى أنها لا تمانع من اطلاق يد بريطانيا فى مصر ، وأن تظل القناة محتفظة بطابعها الحيادى دون أستئثار أى دولة من الدول الاوربية بالسيطرة عليها دون بقية الدول ، وأن كان يشجع بريطانيا على السيطرة على مصر منذ ١٨٧٦ - بشرط سيطرة روسيا على المضايق البحرية للدول العثمانية . (١)

وظلت المانيا مشغولة بالاصلاحات الداخلية حتى ١٨٨٤ حينما بدأت تفكر فى خوض مجال الاستعمار الخارجى ، ومنافسة الدول الاوربية فى هذا المجـال ، وذلك نظـرا لاستكمال برامج الاصلاحات الداخليـة التى نتج عنهـا تدعيم قوة المانيا فى شتى المجالات ، وساعدها على هذا ظهور نظام الصناعة الحـديث فى أوربا والذى عرف بالانقلاب الصناعى ، وكان لاحتياج المـانيا الى المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة وكذا فتح أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية واستثمار رؤوس الاموال ، كل هذه العوامل دفعت المانيا الى الخروج من عزلتها القارية ، والتطلع الى امتلاك مستعمرات جديدة خارج أوربا ، ومشاركة دول أوربا فى مجال « السباق الاستعمارى » فى القارة الافريقية ومن ثم بدأت تهتم بقناة السـويس باعتبارها اقصر طريق الى المســـتعمرات الجديدة فى أفريقيا .

أما الحكومة الايطالية فلم يكن لها مصالح حيـــوية خارج حـــدودها

---

(١) د. محمد صفوت ، مؤتمر برلين ١٨٧٨ آثره على البلاد العربية .
معهد البحوث والدراسات العربيه بالقاهره ١٩٥٧ ، ص ، ٨ - ١٢ .

الاقليمية وظلت منصرفة الى معالجه آمر بها الداخلية التى تحجب عن الاتحاد الاقليمي لجزيرة ايطاليا ، وأن كانت للقومية الايطالية بعد تحقيق الوحـدة أطماع كبيرة تجلت في مذهب البعث السياسي من حيث « نفوق ايطاليا معنويا » ورسالة ايطاليا الكبرى ، وان كانت أهدافها محدودة بذكريات روما القديمة ، وبذا تعمل على ضم الاقاليم التى ظلت خاضعة بعد صلح ١٨٦٦ الى النمسا والمجر وهذه الاقاليم هي : الترنتينو Terentino ، تريسه ، والجزء الغربي من شبه جزيرة استريا (١) هذا فضلا عن مواجهة الحكومة العديد من المشاكل الداخلية الناجمة عن الوحدة ٠

وكان للايطاليين أماني توسعية استعمارية ، وأن من المفهوم ــ حينذاك ــ أن ايطاليا أضعف الدول الكبرى ، وأقوى الدول الصغرى ، وبذا كانت لهم أطماع في شمالي افريقيا في تونس ، فالايطاليون يرون أن تونس تواجه صقلية بل هي امتداد طبيعي لايطاليا عبر البحر المتوسط في أفريقيا ، وأن لها جالية كبيرة بها ، وبذلت هذه الجالية جهودا في مكافحة النفوذ الفرنسي حتى لا يكون له التفوق في هذه المنطقة ، وعلى الرغم من هذا فلم يكن لها اطماع في مصر أو مصالح في قناة السويس وقد شاركت ايطاليا مجموعة دول شمالي أوربا في التصدى لازدياد النفوذ الفرنسي في مصر ، وبصفة خاصة بعد أن احتلت تونس ١٨٨١ ، وفي نفس الوقت كانت تميل الى تأييد الاطماع البريطانية في مصر وعلى مسئوليتها الخاصة أما بالنسبة لمسألة القناة فقد رفضت اقتراح الحكومة البريطانية بالاشتراك معها في الدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس ، وكانت ترى أن هذه المسألة يجب أن تكون من مهمة قوات بوليس دولية ٠

شهدت روسيا في السبيعنات من القرن التاسع عشر تغيرات داخلية جذرية ، وخضعت روسيا للعوامل التى خضعت لها دول غرب أوربا من قبل كالانقلاب الصناعي والزراعي والمالي ، وانقلب الاصلاح الخاص بملكية الارض الى صراع قوى بين اتوقراطية قيصرية مستبدة يؤيدها الجيش والبوليس والكنيسة الارثوذكسية ، وبين نوع من الاشتراكية تسوده آراء كارل ماركس ، واستمر ذلك النزاع والصراع لا يكاد ينقطع الى ثورة ١٩١٧ ٠ وبالرغم من هذا فقـد تمتعت روسيا بصفة عامة بفترة سلام داخلي ولم تقم الا بحرب واحدة في أوربا سنة ١٨٧٧ ضد الدولة العثمانية ، وتصدت لها بريطانيا (٢) ٠

وعلى الرغم من ذلك فلم يكن لها أطماع في مصر ، انما كل ما يشغل

---

(١) د٠ نور الدين حاطوم ، دراسات مقارنة في القوميات الألمانية والأمريكية والهندية ، القاهرة ، طبعة أولى ١٩٦٦ معهد البحوث والدراسات العربية ، ص ١٢٧ ٠

(٢) د٠ محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ٠٠ الخ ص ١٦ ٠

روسيا فى ذلك الوقت مسألة نسيج الوسطى والجامعة الصقلية والعلاقات الالمانيه الروسيه ، وكانت روسيا تؤيد وجهه نظر بسمارك المتضمنة سيطرة النفوذ الروسى على البسفور والدردنيل مقابل اطلاق يد بريطانيا على مصر ٠

وظلت روسيا ملتزمة بموقف سلبى أبان الازمة المصرية ١٨٨٢ ، ولكنها وقفت تعارض محاولات بريطانيا للانفراد بالدفاع عن قناة السويس دون غيرها من الدول ، وأيدت روسيا الاقتراح الذى قدمته ايطاليا بايعاز من المانيا والقاضى بالاشراف على قناة السويس بواسطة قوات بوليس دولية اذا كانت هناك اخطار حقيقية تهدد حرية الملاحة فى القناة ٠

كما انصرفت حكومة النمسا الى مشاكلها الداخلية ، ولم يكن يهمها من أمر السياسة الخارجية الا أطماعها فى منطقة غربى البلقان من أملاك الدولة العثمانية كما أن سياسة النمسا تتفق الى حد بعيد مع سياسة الحكومة الالمانية وذلك منذ أن تحالفت معها فى ١٨٧٣ ٠

كذلك لم يكن للنمسا اطماع فى مصر أو قناة السويس ، وهى تؤيد نظرية بسمارك الذى يرى سيطرة بريطانيا على وادى النيل ، وان كانت النمسا ترى وجوب ترك قناة السويس على الحياد ، ولهذا عارضت أطماع بريطانيا فى القناة ابان الازمة المصرية ١٨٨٢ ، وأيدت المشروع القاضى بالاشراف الدولى على القناة دون انفراد أية دولة من الدول بهذه المهمة ٠

أما بالنسبة لأهمية قناة السويس لاسبانيا وهولندا فبصفتهما دولتان من الدول البحرية التى تملكان مستعمرات واسعة فى الشرق الاقصى كان يهمها كفالة حرية المرور فى قناة السويس فى وقت السلم والحرب ولجميع الدول دون تمييز ٠

أما الحكومة الفرنسية فقد أدركت منذ زمن بعيد أهمية قناة السويس بالنسبة لمستعمراتها فيما وراء البحار ، وتحولت بريطانيا من موقف المعارضة لهذا المشروع الى سياسة الاستئثار به بعد افتتاحه فى ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ ، ومحاولة الحد من النفوذ الفرنسى فى القناة باعتبار أنها كانت تتمتع بالنصيب الاكبر فيها ، وأتيحت أول فرصة لبريطانيا فى ١٨٧٥ حينما اشترت نصيب مصر من الأسهم فى شركة القناة ، وقد أحست فرنسا بخيبة أمل شديدة على أثر ضياع هذه الفرصة منها ، والتى مكنت بريطانيا فرض نفوذها فى الشركة ٠

وبدأت الحكومة الفرنسية تلازم الحكومة البريطانية فى كل عمل تقوم

به فى مصر (البعثات المالية ـ المراقبة الثنائية ـ الوزارة الاوربية) • ولكن الحكومة البريطانية كانت تخطط سياستها على أساس احتلال قناة السويس ، والقضاء نهائيا على النفوذ الفرنسى فيها ، ويتضح هذا جليا من تطور الحوادث فى مصر ابان الحركة الوطنية ـ ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ ، ولكن نظرا لظروف فرنسا الداخلية ـ والتى ترتبت على هزيمتها فى سيدان ١٨٧٠ أن تحتفظ بصداقة بريطانيا لها على الرغم من التنافس الحاد فيما بينهما على الاستئثار بالنفوذ فى مصر ، ولكن بريطانيا استطاعت تنحية فرنسا من مسألة القناة ابان الازمة المصرية ١٨٨١ ـ ١٨٨٢ •

ويرجع الاهتمام الأوربى بقناة السويس بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة الى عدة أمور أهمها : ـ ظهور نظام الصناعة الحديث فى أوربا والذى عرف بالانقلاب الصناعى ، ونتيجة لهذا بدأ احتياج دول غرب أوربا الى المواد الخام اللازمة لهذه الصناعة والمتوفرة فى مستعمرات الشرق ، كذلك رغبة دول غرب أوربا فى ايجاد أسواق لتصريف منتجاتها الصناعية ، فضلا عن استثمار رؤوس الاموال فيها بجانب الرغبة فى الهجرة نتيجة لازدياد عدد السكان ، كما صحب التطور الصناعى تطور فى صناعة السفن ، وكذلك وسائل المواصلات الاخرى كالسكك الحديدية ، نتيجة لاستخدام البخار فى تشغيل الآله • (١)

وتمخض عن هذه العوامل اشتداد روح المنافسة بين دول غرب أوربا ، واتسم هذا التنافس فى بادىء الأمر بالطابع الاقتصادى ، وسرعان ما غلبت عليه النزعة الاستعمارية نتيجة للتيارات السياسية التى كانت تموج بها القارة الأوربية فى ذلك الوقت (٢) •

وتمتاز مصر بموقع استراتيجى هام اذ هى ملتقى للقارات الثلاث : أوربا ، آسيا ، أفريقيا ، ولهذا تطلعت الدول الاوربية الى احياء طريق التجارة القديم الذى كان يمر بالبحر الأحمر ومصر (٣) فى عهد المماليك •

---

(١) د• عبد العزيز محمد الشناوى • قناة السويس والتيارات السياسية التى احاطت بانشائها ص ١ ، من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية الجزء الأول سنة ١٩٧١ م •

(٢) د• عبد العزيز محمد الشناوى ، قناة السويس •• الخ ، ص ١ •

(٣) د• عبد العزيز محمد الشناوى ، قناة السويس •• الخ ، ص ص ١ ـ ٦٧ •

وقد بحث هذا الموضوع بافاضة تامة فى الفصل الأول من هذا الكتاب ، وقسم هذا التنافس الدولى على تنظيم طريق للمواصلات العالمية عبر الأراضى المصرية الى ثلاث مراحل نوجزها فيما يلى :

المرحلة الأولى : تبدأ من الثلث الأخير من القرن الثامن عشر ، منذ أن تولى حكم مصر على بك الكبير (١٧٦٨ ـ ١٧٧٣) اذ أعاد الى البحر الأحمر نشاطه التجارى • اذ كانت المواد =

وبينما كانت دول أوربا تعمل جاهده لاحياء هذا الطريق كانت بريطانيا أيضا تجرى أبحاثها على مدى صلاحية طريق الخليج العربى ثم ساحل البحر المتوسط ، وأثبتت الابحاث الطويلة أن هذا الطريق غير مأمون العواقب ، وغير صالح للملاحة ، وبصفة خاصة فى دلتا نهرى دجلة والفرات نظـــرا لكثرة العوائق التى تعترض طريق الملاحة ، فضلا عن كثرة المستنقعات وخطـــر الفيضانات ٠

ولكن اهتمام بريطانيا بالطريق الى الهند ازداد منذ أن حصل دى لسبس على عقد الامتياز الاول فى ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ بحفر قناة السويس لتصل ما بين البحر المتوسط والبحر الاحمر ، واشتد التنافس ـ منذ ذلك الوقت ـ بين فرنسا وبريطانيا وبذلت بريطانيا كل ما فى وسعها دبلوماسيا لاحباط هذا المشروع منذ البداية اذ كانت ترى أنه اذا استطاعت أن تسيطر على قنـــاة السويس يسهل عليها السيطرة على مستعمراتها فيما وراء البحار ، فضـــلا عن توسعها فى انشاء مستعمرات جديدة فى آسيا وافريقيا هذا بجـــانب أهميتها الاقتصادية ، اذ عن طريق قناة السويس تستطيع الوصـــــول الى مستعمراتها فى الشرق مصدر المواد الخام اللازمة لصناعاتها الحديثة الآلـية، وكذلك تصدير فائض منتجاتها الصناعية الى هذه الاسواق ٠

= القادمه من الشرق تمر اولا بطريق البحر الأحمر بواسطة السفن ٠ ثم تنقل على ظهر قوافل من الابل عبر الصحراء من السويس الى القاهرة ، ومن القاهرة الى الاسكندرية بالطريق النيلى ٠

المرحلة الثانية : اذ فكرت فرنسا فى أواخر القرن الثامن عشر فى حفر قناة تصل ما بين البحرين الأحمر والأبيض عبر الأراضى المصرية وكان للرعايا الفرنسيين نشاط اقتصادى ملحوظ فى مصر والشام وغيرهما من بلاد الشرق الأدنى أو بـــلاد الليفانت Le Levant كما كانت تسمى ، فاذا نجحت فرنسا فى حفر القناه عبر الأراضى المصرية اســـتطاعت أن تنافس بنجاح بريطانيا وهولندا وغيرهما من الدول البحرية فى شتى مجالات النشاط السياسى والاقتصادى فيما وراء البحار ، كما تستطيع فرنسا ضرب بريطانيا فى مستعمراتها فى الشرق ، وتستطيع بذلك أن تعوض ما فقدته من مستعمرات ، فى أمريكا الشمالية أو فى الهند ، ابان فترة الصراع الاستعمارى طوال القرن الثامن عشر ، فضلا عن رغبة فرنسا فى تكوين امبراطو ية شرقية ٠ لهذه الأسباب قررت حكومة الادارة فى ١٢ ابريل ١٧٩٨ انفاذ حملة عسكرية بقيادة الجنرال بونابرت الى مصر ٠ ونصت المادة الثالثة من هذا القرار على أن يقوم بونابرت بشق قناة فى برزخ السويس وأن يتخذ التدابير اللازمة لضمان استيلاء فرنسا استيلاء كليا على البحر الأحمر ٠

المرحلة الثالثة : اذ يمثل القرن التاسع عشر المرحلة الثالثة والأخيرة للتنافس الدولى على انشاء وتنظيم طريق للمواصلات العالمية عبر الأراضى المصرية ، وقد شهدت هذه المرحلة انقسام أوربا الى فريقين ، فريق يؤيد الطريق البرى الذى يبدأ من الاسكندرية الى القاهرة بطريق النيل ، ومن القاهرة الى السويس عبر الصحراء ، ومن السويس الى الهند وغيرها من مستعمرات الشرق عبر البحر الأحمر وكانت بريطانيا على رأس هذا الفريق ٠

والفريق الثانى يؤيد حفر قناة بحرية وعلى رأسه فرنسا ، واشتدت حدة التنافس بين هاتين الدولتين الكبيرتين وهو تنافس أخذ الطابع الاستعمارى فترك بصماتا قوية على العلاقات الفرنسية البريطانية وبخاصة فى الخمسينات والستينات من القرن التاسع عشر ٠

وتأكدت بريطانيا من أهمية قناة السويس بالنسبة لها حينما اضطرت الى ارسال حملاتها العسكريه الى الهند على أثر قيام ثورة خطيرة فى الهند فى مايو ١٨٥٧ كادت تعصف بالحكم البريطانى فيها ، واضطرت الحكومه البريطانية أن ترسل عن طريق رأس الرجاء الصالح قوات عسكرية لاخمادها ، وأضاعت وقتا طويلا نظرا لطول المسافة ثم حدث أن طلب ستراد فورد دى رد كليف Stardford de Redcliffe السفير البريطانى فى الآستانة من السلطان عبد المجيد الأول (١٨٣٩ – ١٨٦١) أن يسمح بمرور ضباط انجليز يرتدون الزى العسكرى en bourgeois عبر الأراضى المصرية وهم فى طريقهم الى الهند ، وقد اجيبت الى أكثر من ذلك ، فسمح لفرق انجليزية كاملة باجتياز الأراضى المصرية الى الهند (١) ٠

وقامت فعلا أول قوة حربية الى الهند عبر الاراضى المصرية مستخدمه الخط الحديدى من الاسكندريه الى القاهرة ، ثم من القاهرة الى السويس عبر الصحراء بواسطة السكة الحديد ، وكان لا يزال الى ذلك الوقت باقيا على اكماله اربعون كيلو مترا حتى يبلغ السويس ، وقد بلغ عدد أفراد القوات البريطانية التى عبرت الاراضى المصرية فى طريقها الى الهند خلال ستة اسهر خمسة الاف جندى (٢) ٠

وكانت السياسة العليا للحكومة البريطانية هى المحافظة على سلامة ممتلكات الدولة العثمانية ، وظلت متمسكة بهذه السياسة الى سنة ١٨٧٨ التى احتلت فيها قبرص ، وعلى أثر عقد مؤتمر برلين ، وظهور نظريه تقسيم أملاك الدولة العثمانية بعد سنة ١٨٧٨ فان هذا يرجع الى ازدياد اهتمامها بقناة السويس وذلك بعد أن ظلت بريطانيا تنتهج سياسة ثابتة ازاء مصر منذ تسوية (١٨٤٠ – ١٨٤١) اذا كانت تعمل على بقاء مصر تحت سيادة الدولة العثمانية طبقا للفرمانات المتتالية التى أصدرتها الدولة العثمانية ، ووافقت عليها الدول الاوربية ، هذا فى الوقت الذى كانت بريطانيا فيه عديمة الثقة فى ولاة مصر ، ومقدرتهم على الحكم ٠

وبعد افتتاح قناة السويس – ١٧ نوفمبر ١٨٦٩ – ازداد اهتمام بريطانيا بالقناة ، ورأت – منذ ذلك الحين – ضرورة الاشراف المباشر عليها مهما كانت العقبات أمامها ٠ ولذلك لم تتوان – بريطانيا – فى اقتناص الفرصة التى لاحت لها ، حينما عرض الخديو اسماعيل بيع نصيب مصر من الاسهم فى شركة القناة ، وكان الخديو بصدد اتمام بيع هذه الصفقة للبيوت المالية الفرنسية الا أن بريطانيا استطاعت بدبلوماسيتها أثناء الخديو عن عزمه ، وسارعت

---

(١) د٠ عبد العزيز الشناوى ، قناة السويس ٠٠ الخ ص ٣٢ ٠
(٢) د٠ عبد العزيز الشناوى ، قناة السويس ٠٠ الخ ص ٣٢ ٠

بدفع المبلغ الذى طلبه الخديو وقدره أربعة ملايين من الجنيهات ، وآلت هذه الصفقة الى الحكومة البريطانية فى ٢٥ من نوفمبر سنة ١٨٧٥ (١)

هذه كانت الخطوة الاولى نحو التدخل البريطانى فى شئون مصر من أجل الاستحواذ على قناة السويس ، والاشراف المباشر على ادارتها ٠

وتوالت الاحداث بعد ذلك مما مكن بريطانيا من أن تزيد من نفوذها فى مصر ، وذلك على أثر البعثات التى قامت ببحث أحوال مصر الاقتصادية ، ونتج ذلك وضع كل موارد مصر الاقتصادية تحت الرقابة البريطانية الفرنسية ، ثم تعين وزيرين أوربيين فى الوزارة المصريه فى أواخر حكم الخديو اسماعيل ، هذا مما كان دافعا لقوى المعارضة الوطنية فى مصر أن تثور وتعترض على هذا التدخل الاوربى فى شئون مصر بشكل سافر ٠

وقابلت بريطانيا المعارضة المصرية بأقصاء الخديو اسماعيل الذى بدأ يجنح الى جانبها أملا فى التخلص من قبضة النفوذ الاوربى ، وتولى من بعد الخديو اسماعيل ابنه محمد توفيق حكم مصر ٠

ومنذ ذلك الوقت بدأت بريطانيا تنتهج سياسة خارجية نشـــطة تجاه مصر ، ورأت ألا مناص من التدخل العسكرى المباشر فى شئون مصر لضرب القوى الوطنية المصرية المعارضة ، كما استهدفت التخلص من فرنسا التى تمر بمرحلة من تاريخها ـ عقب نكسة سيدان سنة ١٨٧٠ ـ لا تمكنها من خوض غمار حرب معها ـ على الأراضى المصرية دفاعا عن مصالحها ، وامتيازاتها فى قناة السويس ٠

ولقد نجحت بريطانيا فى تحقيق سياستها التى استهدفت احتلال قنـــاة السويس ، وهذا ما عقدت العزم على تنفيذه منذ بداية عام ١٨٧٨ ، واستطاعت ـ فى النهاية ـ دخول قواتها مدينة القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ ٠

---

(١) د٠ محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ٠٠ ، اسكندرية طبعة أولى سنة ١٩٥٢ ٠

ثانيا : شراء بريطانيا أسهم مصر
في شركة قناة السويس سنة ١٨٧٥

كانت الحكومة المصرية في سنة ١٨٧٥ في ضائقة مالية ، وذلك بسبب القروض التي اقترضها الخديو اسماعيل من البيوت المالية الاوربية ، وكان على الحكومة المصريه ان تقوم بسداد ديوان « سندات » شهر ديسمبر ١٨٧٥ ، في الوقت الذى بدأت البيوت المالية الاوربية تعــــزف عن اقراض الخديو اسماعيل قروضا جديدة نظرا للضائقة المالية التى كانت تعاني منها الحكومة المصرية فى ذلك الحين • وبالرغم من ذلك فان نهم الخديو للقروض لم يقف عند حد ، لدرجة أنه لم يجد شيئا من املاك الدولة يرهنه أو يبيعه مقــابل حصوله على قرض جديد ، وفكر الخديو بأن يقترض بضمان هذه الاسهم قرضا جديدا ، كي يسدد قيمة السندات المستحقة الدفع عن شهر ديسمبر سنة ١٨٧٥ • واذا تعذر الاقتراض فلا مانع من بيع هذه الاسهم (١) •

وبدأت هذه الفكرة تشغل تفكير الخديو اسماعيل منذ أوائل شـــهر نوفمبر ، وكان أدوارد درفيو Edouard Dervieu احد الماليين الفرنسيين على علم بمدى الضائقة المالية التى يعاني منها الخديو اسماعيل فأرسل الى أخيه اندريه درفيو André Dervieu الذى كان موجود فى ذلك الوقت بالاسكندرية يطلب منه أن يعرض على الخديو بيع أسهم مصر فى شركة قناة السويس • وذهب اندريه درفيو الى القاهرة ، وتلقى برقية من أخيه بتاريخ ١١ نوفمبر سنة ١٨٧٥ يطلب منه ان يسارع باتمام هذه الصفقة ، وعرض اندريه درفيو هذه الفكرة على اسماعيل باشا صديق « المفتش » وزير المالية فى ذلك الوقت •

---

(١) Arthur, Weigall, E.P. Brome, A History of Events in Egypt from 1798 to 1914, London, 1915, p. 108.

— Pierre, Crabites, The Spoliation of Suez, London, 1940, p. 172.

— أحمد عبد الرحيم مصطفى — مرجع سبق ذكره ص ٣٦

ولقيت هذه الفكرة قبولا حسنا لديه ، وسارع بابلاغ الخديو هذا الاقتراح وقبل الخديو بيع الاسهم بمبلغ ٩٢ مليون فرنك (١) ٠

وتم الاتفاق بين الخديو اسماعيل ودرقبو على اتمام هذه الصفقة ، على أن يرهن الخديو الاسهم الى درفبو مقابل مبلغ ٨٥ مليون فرنك يقترضها من نقابة الماليين الفرنسيين بضمان هذه الاسهم ، بحيث تصبح ملكا للنقابة اذا لم يسدد الخديو هذا المبلغ فى خلال ثلاثة اشهر ، وهذا معناه بيع الاسهم المستتر وراء الرهن ٠ وتحرر بين الطرفين العقد الابتدائى وحدد لهما يوم ١٦ نوفمبر ، وابرق درقبو الى أخيه بباريس بنتيجة المحادثات مع الخديو ، وبادر أدوارد بالسعى لدى البيوت المالية الفرنسية لاتمام هذه الصفقة ٠

ولكن تعذر الامر على ادوارد ، لعدم اتفاق رجال المال الفرنسيين فيما بينهم ، وطلب درقبو اعطاءه مهلة أخرى ، وحددها الخديو بثلاثة ايام تنتهى فى ١٩ نوفمبر ١٨٧٥ (٢) وتمت هذه المفاوضات فى سرية تامة دون ان يعلم بها ستانتون Stanton قنصل بريطانيا العام بالقاهرة ٠

وكان فى مقدور ديكاز Decazes وزير خارجية فرنسا ان يتدخل فى الامر لاتمام هذه الصفقة لصالح فرنسا ولكن العوامل السياسية بين البلدين هبطت من عزيمته (٣) حرصا منه على بقاء العلاقات الودية القائمة مع الحكومة البريطانية عما هى عليه اذ كانت فرنسا فى حاجة الى صداقة بريطانيا بعد ان خرجت مهزومة من الحرب (السبعينية) ، وصارت هدفا لحرب جديدة قد تشنها عليها المانيا فى أى وقت ٠ من أجل هذا احجمت الحكومة الفرنسية عن اتمام هذه الصفقة لصالح جماعة الماليين الفرنسيين . كما لوحت بريطانيا لفرنسا « بأن العلاقات فيما بينهما سوف يصيبها الفتور اذا ما اقدمت الحكومة الفرنسية على شراء هذه الاسهم » (٤) ٠

ولكن فريدريك جرين وود Frederick Greenwood — مراسل صحيفة بال مال Pall Mall بالقاهرة — علم فى ١٤ نوفمبر عن هـــذه

---

(١) الرافعى ، عصر اسماعيل جـ ٢ ، ص ٥٠
نقلا عن مجلة Revue de Paris العدد رقم ٢٢ من السنة الثانية عشر بتاريخ ١٥ نوفمبر سنة ١٩٠٥ ، ص ٣٢٥ ، بحث بعنوان شراء أسهم قناة السويس بقلم مسيو شارل لساج Charles Le Sage

(٢) Arnold, T. Wilson, The Suez Canal, its Past, Present and Future, London, 1933, p. 48.

(٣) د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٦
— John, Marlowe, Anglo-Egyptian Relation, 1800-1953, London, 1954, p. 74.

الرافعى ، عصر اسماعيل حـ ٢ وص ٥٤ ٠
— د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧

المحادثات السرية الجارية بين الخديو ، ودرقيو بشأن بيع الاسهم ، وأرسل في ١٤ نوفمبر برقيه ا لىلورد دربى وزير خارجية بريطانيا ، وفى نفس اليوم ارسل دربى الى قنصل بريطانيا العام بالقاهرة يقول فيها : « علمت الحكومة البريطانية ان نقابة جماعة الماليين الفرنسيين عرضت على الخديو اسماعيل شراء اسهمه فى شركة قناة السويس ، وان الصعوبات المالية التى تكتنف سموه تجعل قبولنا شراء الاسهم ممكنة فالمرجو أن نتحقق من صحة هذا الخبر » (١) •

وصلت هذه البرقية الى القاهرة فى ١٦ نوفمبر ، وقابل ستانتون قنصل بريطانيا العام نوبار باشا وزير الخارجية ، وبعد ان تحقــق من صــحة المحادثات السرية ــ التى كانت حول بيع الاسهم المصريه ــ قال لنوبار باشا : « ان الخديو يجب ان يدرك ان تنازله عن اسهم مصر فى شركة قناة السويس أمر لا يمكن ان تقابله بريطانيا بعدم الاكتراث ، وانه اذا كان الخديو راغبا حقا فى بيع هذه الاسهم ، فمن المؤكد ان بريطانيا ستعرض عليه المبلغ الذى يطلبه » (٢) •

ولكن نوبار باشا أجاب بقوله : « ان الحكومة المصريه فى حاجة ملحـة الى مبلغ يتراوح بين ٧٥ و ١٠٠ مليون فرنك « اربعة ملايين من الجنيهات » ولكن ليس ثمة ما يضطرها الى بيع هذه الاسهم للحصول على هذا المبلغ ، ويكفى ان نقرضها البنوك هذا المبلغ بضمان هذه الاسهم (٣) •

عندئذ طلب قنصل بريطانيا العام من نوبار باشا واسماعيل باشا صديق وقف المفاوضات مع البيوت المالية الفرنسية ، الى أن يتلقى رأى حكومته فى مسألة اقراض الحكومة المصرية بضمان هذه الاسهم ، ووعده نوبار باشا بوقف المفاوضات مدة ثمان واربعين ساعة تنتهى يوم الخميس الموافق ١٨ نوفمبر • وفى نفس الوقت قابل ستانتون الخديو اسماعيل ، وطلب الخديو منه شروط حكومته لاتمام هذا القرض •

ولكن ديزرائيلى رئيس الوزارة البريطانية ادرك أهمية اتمام هذه الصفقة من الناحية السياسية ، وكتب على الفور للملكة فكتوريا فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٥

---

(١) الرافعى ، عصر اسماعيل جـ ٢ ، ص ص ٥٠ ــ ٥١
— Hugh, Schonfield, The Suez Canal, London, p. 61.

(٢) الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ ٢ ، ص ٥١
— Arthur, Weigall, op. cit., p. 109.
— Hugh, Schonfield, op. cit., p. 62.

(٣) Hugh, Schonfield, loc. cit., p. 62.
— Pierre Crabites, op. cit, p. 172.

ــ الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ ٢ ، ص ٥١

يقول . ان خديو مصر على وشك الافلاس المالى ، وانه يرغب فى بيع اسهمه فى شركه قناة السويس ، واتصل بهذا الشأن بالقنصل العام بالقاهرة ٠٠ انها مسأله أربعة ملايين جنيه على الاقل ولكنها تعطى لمالكها نفوذا عظيما ، وان لم يكن متفوقا فى ادارة القناه ، وان من الاهميه بمكان ان تصبح القناة ملكا لبريطانيا ٠٠ ولقد اقنعت دربى باتمام هذه الصفقه ٠٠ ، (١) ولقد عبر رئيس الوزراء - برسالته هذه - عن السياسه العامة لحكومته فى ذلك الوقت ، كما تدل على مدى اهتمام الحكومه البريطانية بقناة السويس ومدى حماسها بفرض نفوذها عليها ٠

وتلقى قنصل بريطانيا العام بالقاهرة مساء ١٩ نوفمبر تعليمات حكومته باستمرار المفاوضات مع الخديو ٠ واستطاع ستانتون القنصل البريطانى العام ان يقنع الخديو اسماعيل باتمام هذه الصفقه ، وابرق يوم ٢٢ نوفمبر الى حكومته يخبرها « بان الخديو وافق على بيع ١٧٧ر٦٤٢ سهما مقابل مائة مليون فرنك « اربعه ملايين جنيها » وتلقى ستانتون رد حكومته فى مساء نفس اليوم بالموافقة على اتمام هذه الصفقة ، وفى ٢٥ نوفمبر تحرر عقد البيع بين الحكومه المصرية والحكومة البريطانيه (٢) ٠

وفى هذا الصدد يقول الدكتور عبد العزيز الشناوى « ٠٠ وبعد أن اطمأنت بريطانيا الى عملية الشراء انتحلت الوزارة البريطانية - وهى وزارة السياسى اليهودى دزرائيلى Disraeli - شتى الاعذار لتخفيض الثمن أولا ، ثم استرداد جزء كبير منه بعد ذلك ، كان اسماعيل قد تصرف فى ١٠٤٠ سهما فى اثناء اقامته فى باريس فى احدى السنوات السابقة ، فأصبح مجموع ما تملكه مصر ١٧٦ر٦٠٢ سهما وطالبت الحكومة البريطانية بتخفيض الثمن بالتالى من أربعة ملايين من الجنيهات الى ٣ر٩٧٦ر٥٨٣ جنيها ٠ فأجيب الى طلبها ٠ ثم رضخت الحكومة المصرية لطلب تعسفى تقدمت به الحكومة البريطانية مؤداه أن تلتزم الحكومة المصرية بان تؤدى للحكومة البريطانية كل سنة واحدة تسعة عشر عاما « تنتهى فى يوليو ١٨٩٤ » فوائد عن المبلغ الذى دفعته ثمنا للاسهم ، وحددت الفائدة بنسبة ٥٪ وذلك مقابل حرمان الحكومة البريطانية من ارباح الاسهم التى اشترتها ٠

اذ كانت الحكومة المصرية قد تنازلت عن هذه الارباح لشركة القناة لمدة تبدأ من سنة ١٨٧٠ ٠

---

(١) الرافعى ، عصر اسماعيل ، جـ ٢ ، ص ٥١

- د٠ محمد مصطفى صفوت ، انجلترا وقناة السويس ، الطبعة الاولى سنة ١٩٥٦ اسكندرية ، ص ٥٣ ٠

(٢) الرافعى ، عصر اسماعيل حـ ٢ ، ص ٥٢ ٠

وكانت الحكومة البريطانية تعلم علما يقينيا أمر هاتين المسألتين : تصرف اسماعيل فى ١٠٤٠ سهما ، وتنازله عن ارباح اسهم مصر ، ولكنها لم تثر اثارتهما وقت المفاوضات الخاصة بعقد الصفقة لانها كانت حريصة الحرص كله على ان تستأثر لنفسها بالاسهم ، وكان هناك سباق محموم بينها وبين المؤسسات المالية الفرنسية لعقد الصفقة ، فلما اطمأنت الى أنها كسبت الجولة الاولى اثارت هاتين المسألتين تباعا ، وكانت مصر اضعف من أن تقف فى وجه المطامع الاستعمارية وامام الغزو المالى الاوربى » (١) ٠

ولقد استطاع دزرائيلى التغلب على كل ما صادفة من عقبات ، اذ كان مجلس العموم البريطانى فى اجازته السنوية ، ولكن دزرائيلى استطاع ان يحصل على تفويض مطلق من المجلس لاتمام هذه الصفقة ، كما كان لصـلة دزرائيلى الوثيقة بالبارون روتشلد ان اقترض منه هذا المبلغ باسمه شخصيا ، لحين انعقاد مجلس العموم البريطانى والتصديق على هذه الصفقة (٢) ٠

ولقد عبر دربى وزير خارجية بريطانية فى هذا الوقت عن وجهة نظر حكومته فى حديث له مع سفير فرنسا فى لندن فى ٢٠ نوفمبر سنة ١٨٧٥ بقوله : « ٠٠ اننى لا اكتمك الحق اذا قلت لك أنه امام اتمام هذه الصـفقة عقبات وصعاب جسيمة ، ولعلكم تدركون جيدا رأينا فيما يتعلق بشركة قناة السويس ، فنحن نرى ان الشركة تعرضت فى سبيل القيام بهـذا المشروع لمخاطر كثيرة وتحملت من المشاق ما جعلها جديرة بذلك المجد الذى تحقق لها ٠ فنحن لا ننكر على الشركة فضلها ٠

ولعلكم ترون اننا جديرون أيضا بالاعتراف من جانبكم بما لنا من مصالح فى القناة لا يمكن ان يدانيها مصالح أية دولة من الدول ومن ثم فان الابقاء على هذه القناة مفتوحة قد أصبح بالنسبة لبريطانيا مسألة حيوية ، واننا لنرام قريبا ذلك اليوم الذى نشعر فيه بالراحة حين نتمكن من تعويض مساهمى شركة قناة السويس ٠٠ واستبدال هذه الشركة بادارة أو نقابة تمثل فيهـا جميع الدول ٠

وعلى أى حال فاننا سنحرص دائما على الحيلولة دون تمكين اى دولة أخرى من احتكار هذا المشروع لنفسها ، ما دامت مصالحنا ترتبط به الى حد بعيد » (٣) ٠

---

(١) د٠ عبد العزيز الشناوى ، قناة السويس ٠ ص ص ٣٧٧ — ٣٧٩ ٠

(٢) Hallberg, Charles, op. cit., p. 150.

— Arthur, Weigall, op. cit., p. 110.

(٣) John, Marlowe, op. cit., p. 47.

— أحمد شفيق (باشا) ، قناة السويس مفخرة القرن التاسع عشر ، الطبعة الاولى ، ص ٩٥

ويقول رونشتين : « ولم يكن شراء الاسهم اذا الا عملا سياسيا يقصد به ان يكون للبريطانيين حق فوق غير منازع يسوغ لهم امتلاك مصر اذا ما انحلت اجزاء الدولة العثمانية ـ كما كان محتملا في ذلك الوقت ـ كما لم يكن ارسال بعثه « كيف » من ناحية بريطانيا الا سعيا وراء تقرير هذا الحق ، باسرع ما يمكن ٠٠ » (١) ٠

ويقول الدكتور محمد مصطفى صفوت : « ٠٠ لقد كان لهذه الصفقه دوى كبير في كل ارجاء أوربا ، وكانت دليلا ساطعا على ان بريطانيا غادرت نهائيا السياسة السلبية التي استنها جلادستون في وزارته الاولى ، وانها اصبحت الآن تتبع سياسه خارجية نشطة » (٢) ٠

ويعلق الاستاذ محمد رفعت على هذا الحدث السياسي بقوله « ان الحكومة البريطانية كانت لها وجهتا نظر ازاء مشروع قناة السويس ، الاولى ، انها وقفت تعارض تنفيذ هذا المشروع بكل السبل وتحول دونه . والثانية . ان وجهة النظر هذه تغيرت بعد افتتاح المشروع ورأت الا مناص من السيطرة التامة عليه لان من يملك قناة السويس ويسيطر عليها يستطيع الدفاع ـ بسهولة ـ عن مستعمراته فيما وراء البحار فضلا عن التوسع في انشاء مستعمرات في آسيا وافريقيا ، ولهذا لم تتوان الحكومة البريطانية في اقتناص فرصة شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس حينما لاحت لها هذه الفرصة ٠ (٣)

والقى دزرائيلي في ٢١ فبراير سنة ١٨٧٦ بيانا عن الصفقة بمجلس العموم قال فيه : « لقد كنت دائما حريصا على بلوغ هذه الصفقة ، ولكم أوصيت بعقدها لصالح البلاد بوصفها صفقة سياسية من شأنها ان تدعم الامبراطورية وتقويها ، ان البلاد التي تدرك حقيقة الامور قبلنا ، اقدمت عليه ، ويخيل الىّ ان الذين ينتقدون تصرفي ليسوا على مثل هذا المستوى من الوعي » (٤) ٠

كما القى لورد دربى وزير الخارجية بيانا جاء به : انني لا اتهم لورد بالمرستون ، ولكنني أقول الآن أن شق القناة قد تم بالرغم من معارضة الحكومة البريطانية ، وكان لخديو يرغب في بيع اسهمه ، ولما كانت القناة الطريق البحرى المباشر للهند ، وكانت اربعة اخماس السفن التي تمر منها

---

(١) روتشتين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤١

(٢) د٠ محمد مصطفى صفوت ، انجلترا وقناة السويس ، ص ٦١

(٣) Mohamed, Rifaat, The Awakening Modern Egypt, London, 1947, p. 135.

(٤) Hansard's Parliamentary Debates, 8 Feb. 1876—14 March 1876, vol. 227, pp. 573-575.

— Hugh Schonfield, op. cit., pp. 62-63.

— Pierre, Crabites, op. cit., p. 172.

بريطانية ، فقد رأينا أنه لابد لنا من الحصول على ما يكفل لنا النفوذ على هذا الطريق ، ومن ثم فقد كان لزاما علينا الا نترك الفرصة تفلت من أيدينا » (١)

وفي الواقع كانت صفقة شراء الاسهم الخطوة الاولى من مخططات الحكومة البريطانيه نحو العمل على احتلال قناة السويس بالطـــرق السياســـية والدبلوماسية · بجانب حرصها الشديد على اقصاء فرنسا من مصر والحد من نفوذها ، حتى لا تكون عقبة في طريقها اذا ما أعوزتها السبل نحو احتلال قناة السويس عسكريا ·

ولقد كان من أهم النتائج التى ترتبت على شراء بريطانيا صفقة الاسهم المصرية هى : ـ

أولا : ان أصبح للحكومة البريطانية عشرة مقاعد في مجلس ادارة شركة القناة (٢) الذى تقرر أن يكون اعضاؤه اربعة وعشرين مقعدا · وبذا تستطيع بريطانيا ان تفرض سياستها التى تخدم مخططها اذ لها نصف عـــدد مجلس الادارة بقليل ، ومن ثم تستطيع التصدى للنفوذ الفرنسى فى الشركة ·

ثانيا : وكانت العروض المالية التى تعرضت لها مصر ابان حكم اسماعيل فى مقدمة العوامل التى ساعدت بريطانيا على دعم نفوذها فى مصر ، فالقروض التى عقدها اسماعيل تباعا مع المصارف الاوربية ثم البعثات المالية الرسمية التى أوفدتها بريطانيا تارة منفردة (بعثة كيف Cave فى ١٦ ديسمبر سنة ١٨٧٦) · وتارة بالاشتراك مع فرنسا (بعثة جوشق وجوبير Gasschen, Jouber فى أكتوبر ١٨٧٦) وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الاوربية (بعثة ريفرز ولسن) وتعيين مراقبين للمالية المصرية احدهما بريطانى والآخر فرنسى فى ١٨ نوفمبر ١٨٧٦ ، وتلى ذلك انشاء صندوق الدين وتشكيل وزارة أوربية فى ١٣ أغسطس ١٨٧٨ كل هذه العوامل مهدت الطريق لازدياد النفوذ البريطانى فى مصر أبان حكم الخديو اسماعيل ·

ثالثا : ترتب على زيادة النفوذ البريطانى فى مصر ان بدأت قوى المعارضة فى الظهور والتصدى للنفوذ الاوربى ، وكان أول مطلبها لها اسقاط الوزارة الاوربية (١٨٧٩) وتأليف وزارة وطنية تتكفل بحقـــوق الدائنين الاوربين ، وتتولى أمور البلاد دون حاجة الى وجود وزراء أوربيين يشاركونهم الرأى ·

رابعا : ولما كانت بريطانيا قد اخذت أطماعها تتحول نحو مصر وقناة السويس فقد تمكنت ـ بعد شرائها لاسهم مصر فى شركة القناة ـ من احتلال

---

(١) د· مصطفى الحفناوى · قناة السويس ، ومشكلاتها ، المعاصرة ، جـ ٢ ـ القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٦ ·

(٢) Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 227, 1876.

جريرة قبرص وذلك بموجب الاتفاق السرى الذى عقده دزرائيلى فى ٤ يونيو ١٨٧٨ لاتخاذ هذه الجزيرة قاعدة هجوم على القناة اذا اقتضت الضرورة ذلك ، وعندما يحين الوقت لاحتلالها عسكريا ، وقاعدة دفاع ضد اى خطر يتهددها من الشمال بعد ان تتمكن من السيطرة عليها عسكريا ·

خامسا : استطاعت بريطانيا أن تحتـــــل القناة ١٨٨٢ احتـــــلالا عسكريا (١) ·

التنازل عن أرباح مصر فى شركة قناة السويس :

نجحت الحكومة البريطانية فى شراء اسهم مصر فى شركة قناة السويس وشى على فرنسا هذا النجاح ، وأوعزت الى دى لسبس ان يســـارع بالعمل على تصفية حصة مصر من صافى ارباح الشركة وهى نسبة ١٥٪ ، وهذه النسبة هى كل ما بقى لمصر فى هـــذا المشروع الذى تحملت من أجله الكثير ، ولقـــد احتفظت جميع الفرامانات بهذه النسبة لصالح الحكومة المصرية ·

بادر دى لسبس بالعمل بسنى الوسائل ، مستغلا نهم الخديو اسماعيل الى المال ، وحاجته الماسة الى القروض ، وراح يغريه وينصب من حوله الشراك حتى وافق الخـــديو على رهن نســـبة ارباح مصر فى شركة قناة السويس الى « النقابة الكبرى » لجماعة الماليين الفرنسيين مقابل اقراضه ١٠٥ مليون فرنك ، وكان دى لسبس قد عمل على تكوين هذه النقابة لتقوم بعقد هذه الصـــفقة الاخرى ·

ولم يستطع الخديو اســـــماعيل الوفاء بهذا الدين ، وعجز كذلك الخديو توفيق على تسديد هذا القرض ، مما دفعه الى التنازل – فى ٣١ مارس ســـنة ١٨٨٠ – عن هذه الحصة المرهونة ، وذلك مقابل ٢٢ مليون فرنك ، على أن تخصم « النقابة الكبرى الفرنسية » من هذا المبلغ القرض السابق البالغ ١٠٥ مليون فرنك وما يستحقه من فوائد ·

ومرة أخرى لقد خسرت مصر بتنازلها عن ارباحها هذه ، خسارة كبيرة اذ بلغ مجموع ما حصلت النقابة الكبرى الفرنسية – من هذه الارباح – حتى سنة ١٩٣٢ مبلغ ١٢٣٢ مليون فرنك ·

وانتقـــد المؤرخ الايطالى – انجيلو ساماركو Sammarco فى مؤلفه

---

(١) Pierre, Crabites, op. cit., p. 180.
— Hugh, Schonfield, op. cit., pp. 65-66.

المنشور عام ١٩٣٢ تصرف الحكومة المصرية هذا بقوله : « اذا كانت الظروف قد قضت الخديو اسماعيل من الانتفاع بمزايا المشروع الذى من آجله تحملت مصر أعظم التضحيات ثم فقدت كل حق لها فيه ، حتى حقها فى الرقابة عليه ، فما من شك ان مصر سوف تثأر لنفسها ان عاجلا أو آجلا ولسوف يتسنى لها يوما ما أن تحصل على ما تستحق من مكاسب ولسوف نستمد سندها للحصول على حقها من تلك التضحيات التى بذلتها فى سبيل تنفيذ مشروع قناة السويس ، وذلك هو حكم التاريخ » (١) .

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، مرجع سبق ذكره ـ ص ٦١ .

ثالثا : قناة السويس فى أثناء الحرب العثمانية الروسية سنة ١٨٧٧

كانت الحكومه البريطانية تعتقد أن روسيا تعمل جاهدة على منافستها فى مستعمراتها فيما وراء البحار ، وذلك عن طريق سيطرتها على الممرات والمضايق المائية ، ولذلك قامت سياسة الحكومة البريطانية للمحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها ٠

وفى ذلك الوقت كانت مصائر الشعوب فى أيدى امبراطوريات أوربا الكبرى : ألمانيا وبريطانيا ، روسيا ، فرنسا والنمسا اذ كان مؤتمر برلين ١٣ يولية سنة ١٨٧٨ ــ مرآة انعكست عليها عوامل الصراع الاوربى الاستعمارى كما ظهرت فيه نظرية تقسيم ممتلكات السلطان ــ الرجل المريض ــ وذلك على أثر نشوب الحرب بين روسيا وتركيا سنة ١٨٧٧ وخرجت منها الدولة العثمانية مهزومة أمام قوة روسيا ٠

بدأت الحرب التركية ــ الروسية على اثر الثورة التى اندلعت فى الصرب ــ احدى الولايات العثمانية الاوربية ــ وحينما اعتلى السلطان عبد الحميد الثانى الحكم فى ٣١ اغسطس ١٨٧٦ أبدى استعداده لعقد هدنة مع هذه الولاية الثائرة كمحاولة منه لكسب مزيدا من الوقت حتى يستطيع اخمادها ٠ اذ كانت روسيا تشد من أزرها ، وأوعزت روسيا الى الثوار برفض شروط هذه الهدنة التى عرضها السلطان فى ١٠ أكتوبر ١٨٧٦ ٠

رأت روسيا تسوية مشكلة البلقان بعقد مؤتمر بالآستانة فى ١١ ديسمبر ، وسارعت الحكومة البريطانية بالوقوف الى جانب السلطان والتصدى لضغط روسيا عليه ، وقدمت الحكومة البريطانية بواسطة مندوبها سالسبورى مقترحاتها نيابة عن الحكومة العثمانية ورفض السلطان هذه المقترحات معتبرا ان هذا يعد تدخلا فى شئونه الداخلية ٠ وبهذا باء المؤتمر بالفشل ٠

رأت روسيا أن تأمن جانب حكومه النمسا في حالة نشوب حرب مع تركيا ، وعقدت مع حكومة النمسا معاهدة في ١٥ يناير ١٨٧٧ تقضي بوقوف النمسا على الحياد في حالة نشوب حرب بين روسيا والدولة العثمانية وتشترط أن تسمح روسيا بان تقوم النمسا باحتلال منطقتي البوسنة والهرسك ، كما تعهد النمسا أيضا ألا تمتد أعمالها الحربيه الى رومانيا وبلغاريا .

واقترحت الحكومة الالمانية معاهدة دفاع مع الحكومة البريطانية خوفا من تحالف بريطانيا وروسيا رغم ما كان سائدا بينهما من عوامل القلق . وحقيقة هذه مناورة سياسيه من جانب بسمارك حينما شعر بان هناك تقاربا خفيا بين الدولتين روسيا وبريطانيا — وعلى أثر فشل بسمارك في كسب ود بريطانيا الى جانبه ، رأى ان يستميل روسيا ، بان لوح لها بتقديم فرض بمبلغ مليوني روبيل في حالة نشوب حرب بينها وبين الحكومة العثمانية ، كذلك رأى بسمارك مهادنة فرنسا الى حين حتى يتم عزل بريطانيا عن القارة الاوربية سياسيا .

مرة أخرى جرت محادثات سرية بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية انتهت باتفاق الطرفين على صيغة « بروتوكول » على اساسه تسوى مشكلة البلقان ، واجتمع في لندن ممثلو الدول الاوربيه التي سبق ان اشتركت في مؤتمر الآستانه — ١١ ديسمبر سنة ١٨٧٦ — الذي باء بالفشل ، ووقع المؤتمرون على البروتوكول في ٣١ مارس ١٨٧٧ ولكن حدث أن باء مؤتمر لندن بالفشل نتيجة لموقف السلطان الذي اتسم بالتردد والمكابرة ورفضه ان تكون لبريطانيا وصايه عليه ، فضلا عن اعتباره تدخلا في شئون بلاده الداخلية ، ويتنافى ايضا مع شرف الدولة العثمانية . (١)

ولما رفضت الحكومة العثمانية البروتوكول الذي وقعه مندوبو الدول الاوربية في لندن في ٣١ مارس ، قررت حكومة روسيا اعلان حالة الطوارىء في ١٣ ابريل سنة ١٨٧٧ ، وفي ٢٤ ابريل اعلن قيصر روسيا حالة الحرب على الدولة العثمانية . (٢)

وكان على أثر نشوب الحرب الروسية — التركية ان تعرضت قناة السويس لتجربة دقيقة بعد أن صارت الدولة صاحبة السيادة عليها — تركيا — في حالة حرب ، وبذا اصبحت القناة ومصر داخل نطاق الاقاليم المعادية لروسيا والتى يحق لها مهاجمتها .

وجهت الحكومة البريطانية انذارا الى الحكومة الروسية في ٦ مايو جاء

---

(١) د. محمد محمود السروجي ، مصر والمسألة الشرقية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، ص ٢٦٩ .

(٢) Seton, Watson, Disraeli, Gladstone and the Eastern Question, A Study in Diplomaticy and Party Politics, London, 1935, p. 170.

به : ان كل محاوله لعرض الحصار على قناة السويس او تخومها بأى شكل من الاشكال ، تعتبرها الحكومه البريطانيه تهديدا مباشرا لمستعمراتها فى الهند ، واضرارا جسيما بالتجارة العالمية ٠

ولهذين الاعتبارين ، ترى الحكومه البريطانيه ان كل عمل من هذا القبيل يكون متعارضا مع احتفاظها بموقف الحياد السلمى ، وترجو الحكومة البريطانية ألا تكون احدى الدولتين المتحاربتين راغبة فى ارتكاب مثل هذا العمل ٠ (١)

عارض لورد دربى وزير خارجية بريطانيا حكومته فى موقفها العدائى من الحكومة الروسية ، وعارض بشدة الانذار الذى وجهته حكومته لروسيا فى ٦ مايو سنة ١٨٧٧ ، ولكن كان يؤيد حكومته اذا ما حدث أى اعتداء على قناة السويس باعتبارها الطريق البحرى المباشر الى المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار ٠ (٢)

ولهذا يعد الانذار البريطانى لروسيا — فى ٦ مايو — نقطة تحول هامة فى العلاقات بين البلدين ، فضلا عن انه كان حجر الزاوية فى سياسة الحكومة البريطانية تجاه روسيا طوال عام كامل ٠ (٣)

أرسلت الحكومة الروسية فى ١٨ مايو الرد على الانذار البريطانى وجاء به : « ان الحكومة الروسية لا ترغب ابدا فى فرض الحصار على قناة السويس أو تعطيل الملاحة بها ، وانما تعتبر قناة السويس مرفقا دوليا يجب ان تبقى بعيدا عن أى اعتداء حفاظا على التجارة العالمية » ٠ (٤)

رأت روسيا حينما اتخذت قرارها بالدخول فى حرب ضد الدولة العثمانية أن الدول الاوربية تقف على الحياد ، وان كانت لم تطمئن الى موقف كل من ايطاليا وفرنسا ٠ اذ كان يرى « الكونت شوفالوف سفير روسيا فى لندن » : ان الخطر يكمن فى موقف بريطانيا المتشدد ، طالما انها لا تشعر انها فى حاجة الى تأييد أوربى لها وقال ايضا : « ولكن بريطانيا تحس بالخطر حينما تشعر

---

(١) د٠ محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وأثره على البلاد العربية الطبعة الأولى القاهرة ١٩٥٧ ص ٤١ ٠

(٢) Seton, Watson, op. cit., p. 173.

وجاء به وجهة نظر لورد دربى فيما يتعلق بموقف حكومته من الحرب الروسية — التركية

The necessity of keeping open... The communication between Europe and the East by the Suez Canal an attempt to blackade or otherwise interfere with the Canal or its approaches would be regarded as a menace to India and a grave injury to the commerce of the world.

(٣) Seton Watson, loc. cit., p. 173.

The note of 6 May, may fairly be regarded as a turning point in Anglo-Russian relations... it was described, not without justice, as « The Charter of England's Policy ».

انها معزولة سياسيا ، ففى هذه الحالة لاشك ان بريطانيا تسارع بالتحالف مع اى دولة أوربية » . (١)

ويرى شوفانوف ان سر تحالف بريطانيا مع الحكومة العثمانية يرجع الى عوامل أهمها :

أولا : ان بريطانيا تساند السلطان باعتباره خليفة للمسلمين ، والهند يوجد بها اربعة ملايين مسلم لهم تأثير قوى فى مستعمرات الهند البريطانية .

ثانيا : ان الرأى العام البريطانى يدرك ان القوات الروسية لن تستمر أكثر من عشرة أسابيع وتستطيع الوصول الى الآستانة ، وهـذا يعنى التهديد المباشر لبريطانيا . وسوف يكون الخطر جسيما اذا ما قدر لروسيا ان تمـد نفوذها الى آسيا ، أو الى قناة السويس أو الطرق الاخرى المؤدية للهند » . (٢)

ولهذا كانت بريطانيا ترى ان تظل قناة السويس بمنأى عن الاحـداث الجاريه فى شرقى البحر المتوسط ، حيث انها كانت ترى ضرورة الاستيلاء على قناة السويس بعد أن اسعدها الحظ بشراء اسهم مصر فى شركه قناة السويس سنة ١٨٧٥ . لهذا اشتد خوفها من ان تكون قناة السويس هدفا لاعتداء الاسطول الروسى ، وحرصا من بريطانيا على حماية قناة السويس من الاعتداء الروسى عليها ، جعلت اسطولها الحربى يرسو فى ميناء بور سعيد منذ أواخر شـهر أبريل سنة ١٨٧٧ ، وان كان رسو هذا الاسطول احدث رد فعل شديد لدى الحكومة الفرنسية وكذلك الحكومه المصرية ، وكثرت الاشاعات عن احتمال أن تقوم بريطانيا باحتلال مصر وقناة السويس ، وعلى أثر ذلك صرح لورد دربى وزير خارجية بريطانيا بقوله بأن بريطانيا لا تفكر فى احتلال القناة أو مصر ، وان وجود وحدات من الاسطول البريطانى بميناء بور سعيد لا يعنى الا المحافظة على مصالح بريطانيا فى الهند . (٣)

ولقد حدث هذا فى الوقت الذى قام فيه نوبار باشا بزيارة لندن . وقيل ان هذه الزيارة بقصد تمهيد الطريق لفرض الحماية البريطانية على مصر ، وان كان هذا الاتجاه يجد تأييدا وتعضيدا من بسمارك الذى شعر بان الحـكومة البريطانية بصدد الامتثال الى نصيحته السابق الاشارة اليها على الحـكومة البريطانية والتى تقضى بان تأخذ بريطانيا مصر وقناة السويس ، مقابل ان

---

(١) Seton, Watson, op. cit., p. 170.

(٢) Seton, Watson, loc. cit., p. 170.
« ... but above all, there is a great nervousness as to a possible advance on the Caucasian frontier, since Russia might then extend her influence in Asia Mission and threaten Suez and the route to India ».

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦ ـ ١٨٨٢ طبعة أولى ١٩٥٦ القاهرة ص ٤٧ .

تأخذ روسيا المضايق البحرية العثمانية وتسيطر على منطقــة البلقان ، وذلك ضمانا للسلام في أوربا ٠ (١)

ولم تكتف الحكومة البريطانيه بالانذار الذى وجهته الى الحكومة الروسيه، بل أبرقت بنفس هذه البرقيه ـ ٦ مايو ـ الى كل من الحــكومة العثمانية ، والحكومة المصرية ، واضطرت الحكومة العثمانية ان تبعث برسالة فى ٢١ يونيه متضمنة وجهة نظرها : « بانها تؤيد تماما حرية الملاحة بالقناة لجميع السفن التابعة للدول المحايدة ، ولكنها في الوقت نفسه تعتبر قناة السويس جزءا من الاراضى العثمانية ، واستنادا الى هذا فلن تسمح للسفن المحاربة بدخولها » ٠(٢)

كما اوضحت كذلك انها اتخذت التدابير الكافيه لحماية مدخل القناة من اقتراب السفن المعادية ، وبعث الخديو برسالة ردا على التعليمات التى سبق أن أرسلها اليه السلطان بضرورة تفادى الاجراءات التى قد تعطل مرور السفن المحايدة استنادا الى احكام المادة (١٤) من عقد الامتياز الصادر سنة ١٨٥٦ ، وأوضحت حكومة الباب العالى للخديو وجهة نظرها بخصوص المادة (١٤) بأن هذا الامتياز يكمله ويوضحه اتفاق ١٨٦٦ وان هذه المادة ـ لو نفذت بنصها ومضمونها ـ لا تقرر بحياد القناة ، ولا ترمى الى تقرير حق المرور لجميع السفن التجارية على وجه المساواة التامة ، وان السلطات العثمانية تحتفظ بحقها الكامل فى منع السفن الروسية التى تدخل منطقة القناة والموانى والمياه المصرية ٠

ورأى الخديو اسماعيل ان ينفذ بقدرالامكان تعليمات السلطات على الا يترتب عليها أى تعطيل لتجارة الدول المحايدة ، وتولى اتخاذ تدابير الامن بمنطقة القناة وأقام رقابة بوليسية على امتدادها من الجنوب الى الشمال ، واعلن لقناصل الدول بالقاهرة ان السلطان قرر بقاء قناة السويس مفتوحة لسفن الدول المحايدة ومغلقة تماما فى وجه السفن الروسية طوال مدة الحرب ، وحقيقة كان موقف الخديو دقيقا بين التزامه بتنفيذ تعليمات السلطان وموقف الحكومة البريطانية، والالتزام فى نفس الوقت بمواد الامتياز الصادر سنة ١٨٦٦ ٠

أمام قوة روسيا الحربية طلبت الحكومة العثمانية عقد هدنة مع الحكومة الروسية فى ٨ يناير سنة ١٨٧٨ ، وفى أثناء بحث شروط الصلح بين الطرفين

---

(١) Seton Watson, op. cit., p. 172.

والدليل على هذا تأييد بسمارك لفرنسا حينما احتلت تونس بعد ذلك بسنوات ٠

This was undoubtedly one reason why Bismarck favoured the idea of a British occupation, just a few years later he encouraged France to enter Tunis... ».

(٢) د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٤٧ ٠

بدأ زحف الجيش الروسى نحو الآستانة وتدخلت النمسا وبريطانيا لوقف تقدم القوات الروسية نحو العاصمة العثمانية وبحث شروط الصلح فى مؤتمر دولى ٠

وفى ٣ مارس سنه ١٨٧٨ وقعت معاهدة صلح بين الطرفين فى سان استفانو ولكن نظرا لان شروط هذه المعاهدة مجحفة ببريطانيا وضارة بها لذلك لم تنفذ هذه المعاهدة ، وعقد مؤتمر برلين فى ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ على اساس ان تكون معاهدة سان استفانو هى جدول أعمال هذا المؤتمر ، ولقد كان هذا المؤتمر فاتحة عهد جديد عرف بعهد « التسابق الاستعمارى » فى قارتى آسيا وأفريقيا ٠

رابعا : بريطانيا تحتل قبرص ۱۸۷۸
تمهيدا للسيطرة على قناة السويس

كانت السياسة البريطانية ـ فى شرق البحر المتوسط ـ طوال القرن الثامن عشر والثلث الأخير من القرن التاسع عشر تقوم على أساس المحافظة على الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها ، ولقد وضع أسس هذه السياسة بالمستون Palmerston رئيس الوزارة الذى ظل بالحكم مدة ٤٤ عاما • وعمل على أن يطور النزعة الاستعمارية البريطانية الى عقيدة وطنية ، من شأنها ان تقر فى روع الشعب الانجليزى أن الاستعمار البريطانى لاى بلد انما هو حق . وأن هذا عمل لا يتسم اطلاقا بالعدوان •

وعلى أثر اشتداد الخطر الروسى والنمسوى فى فترة السبعينات من القرن التاسع عشر ، خرجت الحكومة البريطانية من عزلتها السياسية ، وتأثرت الى حد بعيد بالتيارات السياسيه الاوربية التى كانت سائدة فى ذلك الوقت • اذ تضامنت بريطانيا مع الدولة العثمانية للتصدى للخطر الروسى ، وذلك حينما تدخلت روسيا لمناصرة شعوب البلقان الثائرة ، ومناصرة حركة الجامعة العربية وشعوبها المسيحية •

وقدم لورد دربى وزير الخارجية البريطانية استقالته احتجاجا على موقف حكومته المتشدد مع روسيا ، وتولى لورد سالسبورى وزارة الخارجية مؤيدا سياسة حكومته ، اذ كانت بريطانيا حريصة على مناهضة التوسع الروسى فى منطقة البحر المتوسط (۱) •

انتهج لورد سالسبورى سياسة خارجية جديدة تهدف الى حماية المستعمرات البريطانية فيما وراء البحار ، ودفع الخطر الروسى عنها ، وفى تقدير

(۱) د• محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين •• الخ ، ص ۳۲
— Mohamed, Rifaat, op. cit., p. 134.
— Charles, Hallberg, op. cit., p. 251.
— Hugh, Schonfield, op. cit., p. 60.

لورد سالسبورى أن تقوم بريطانيا باحتلال أى قاعدة فى منطقة البحر المتوسط مثل جزيرة كريت أو قبرص •

وحاولت الحكومة البريطانية تكوين عصـــبة من دول البحـر المتوسط Mediterranean League تشمل بريطانيا وفرنسا وايطاليا بهدف التصدى للنفوذ الروسى فى منطقة البحر المتوسط ، وعلى أثر فشل بريطانيا فى تكوين هــذه العصبة قررت احتلال جزيرة قبرص (١) ، كى تتخذ منها محطـة تموين للسفن فى ذهابها الى مستعمراتها فى الشرق الأقصى • أضف الى ذلك اتخاذها قاعدة دفاع عن قناة السويس اذا ما فكرت روسيا فى الهجوم عليها (٢) •

أوفدت شركة الهند الشرقية سنة ١٨١٤ المهندس كينير J. M. Kinneir الى جزيرة قبرص لدراستها من الناحية الاستراتيجية ، وجاء فى التقرير الذى قدمه الى الحكومة البريطانية قوله : ان الســـيطرة على جزيرة قبرص يعطى لبريطانيا الفرصة بأن يكون لها نفوذا متفوقا فى منطقة البحر المتوسط ، وبدا تتمكن بأن تضع مصير الشرق ــ فى المستقبل القريب تحت تصرفها • وأن مصر وسوريا ستصبحان تحت نفوذها ، وفى هذه الحالة تتمكن بريطانيا من الضغط على السلطان فضلا عن تمكنها من الدفاع عن مستعمراتها فيما وراء البحار ضد أى هجوم روسى ، كما أن احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص سوف يزيد من حجم التجارة البريطانية بدرجة كبيرة (٣) •

وفى ذلك الحين قدم ــ نيفن كيرر Niven Kerr قنصل بريطانيا بجزيرة قبرص ــ تقريرا الى حكومته جاء به •• بانه ــ فيما عدا لواء الاسكندرونة ــ ليس هناك على الساحل السورى طريق أفضل من لارنكا ، وفاماجوستا بقبرص حيث ــ يمكن أن يكونان ملاذا للاسطول الحربى (٤) •

ذكر هويت White نائب القنصـــل البريطانى ١٨٦٣ ، أن مينـاء فاماجوستا ذا أهميـــة استراتيجية » (٥) . وصرح كولونيل روبرت هيوم البريطانى Robert Home بقوله : « ان جزيرة قبرص تتمتع بميزات تفوق ماعداها من المواقع اذ يمكن الدفاع عنها فى يسر ، ومنها فى استطاعتنا الدفاع عن قناة السويس » •

---

(١) د• محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين •• الخ ص ٣٣ نقلا عن :

Hedlam, Morlg, Studies in Diplomatic: « A Symbole to Russia and the People of Asia-Minor of Britain's Determination to defend her interests.

اذ كانت بريطانيا ترى ضرورة احتـلال جزيرة قبرص دفاعا عن مصـــالحها ضد الخطر الروسى •

(٢) Hill, George, A History of Cyprus, 1571-1946, London, 1952, p. 70.

(٣) Hill, George, op. cit., p. 270.

(٤) Hill, George, loc. cit., p. 70.

(٥) Hill, George, loc. cit., p. 271.

وذكر لورد جون هاى : John Hay أن موقع قبرص هو أهم موقع استراتيجي للاسطول البريطانى فى عرض البحر المتوسط (١) »

ذكر سالسبورى وزير خارجية بريطانيا الى لايارد سفير بريطانيا بالآستانة « .. ان موقع جزيرة قبرص أهم من الناحية الاستراتيجية بالنسبة الى جزيرة مالطة ، لذلك يتعين على الحكومة البريطانية السعى الى عقد تحالف دفاعى مع الحكومة العثمانية » .

وأضاف سالسبورى الى ذلك قوله « .. كما أن احتلال الاسكندرية يتطلب بالتالى احتلال مصر . ولكن الوقت الآن غير مناسب لتنفيذ ذلك (٢) وأثير موضوع احتلال جزيرة قبرص فى مناقشات مجلس العموم البريطانى فى جلسته المنعقدة يوم ٢٧ مارس ١٨٧٨ . كما بعث لابارد برسالة فى ١٥ مارس سنة ١٨٧٨ الى سالسبورى وزير الخارجية البريطانية ذكر فيها ثلاث اقتراحات يكون أحدهما كأساس لاتفاقية دفاع مع الحكومة العثمانية :

أولا : قيام حكم ـ فى جزيرة قبرص ـ تحت اشراف الدول الأوربية الكبرى ، بحيث يضمن العدالة لجميع سكان الجزيرة .

ثانيا : توقيع معاهدة دفاع مع الحكومة العثمانية ، على أن تقوم بريطانيا بالمحافظة على ممتلكات الدولة العثمانية والدفاع عن سلامتها ، مع ادارة شئون الجزيرة مباشرة .

ثالثا : الاستيلاء على ميناءها بشرق البحر المتوسط ، حتى تتمكن بريطانيا من الاحتفاظ بالدومنيون Dominion ، وحتى تستطيع بريطانيا من تنفيذ التزاماتها الدفاعية تجاه الدولة العثمانية اذا ما تعرضت لأى تهديد (٣) .

كلفت الحكومة البريطانية لايارد Layard سفيرها بالآستانة بتبليغ وجهة نظر حكومته الى السلطان ، اذ كانت ترى بريطانيا الآتى : « ان على الحكومة العثمانية ـ اذا أرادت لنفسها البقاء ـ فما عليها الا أن تقبل حماية بريطانيا لها . فالحكومة البريطانية ترى أنها تستطيع أن تتخذ من جزيرة قبرص موقع دفاع عن مصالح الدولة العثمانية فى آسيا ، ضد الخطر الروسى .

« ولما كانت الحكومة العثمانية غير مستعدة لقبول فرض أى حماية بريطانية عليها وخاصة بعد انتهاء حربها مع روسيا . واقترح سالسبورى على لايارد بأن يرغم الباب العالى على قبول الحماية البريطانية ، والا عمل سالسبورى على انهيار الدولة العثمانية (٤) » .

(١) Hill, George, op. cit., p. 272.
(٢) Hill, George, loc. cit., p. 272.
(٣) Hill, George, loc. cit., p. 274.
(٤) د. محمد مصطفى صفوت ـ مؤتمر برلين .. الخ ص ٣٤ .

وتم اعداد مشروع اتفاقية دفاع بين الدولتين ، بعد مفاوضات استمرت من يوم ١٨ ابريل حتى ١٠ مايو سنة ١٨٧٨ مؤداها « تقوم بريطانيا بدفع مليون وثلثمائة وخمسون ألف جنيه استرليني للباب العالى ، مقابل أن تحتل بريطانيا جزيرة قبرص ، الى حين أن يقوم الباب العالى بدفع هذا المبلغ » . ولكن الباب العالى رفض مشروع هذه الاتفاقية نظرا لشروطها المجحفة ، كما شجعه فى رفض مشروع هذه الاتفاقية وصول الجزية المصرية والتى تعد عاملا لانهاء أزمته المالية فى ذلك الوقت . وبذا انتهت المفاوضات بين الدولتين بدون نتيجة (١) .

وبعث وزير الخارجية فى ١٠ مايو برسالة الى سفير بريطانيا بالآستانة جاء بها : « اذا رفضت روسيا التخلى عن توسعاتها فى أرمينيا فان الحكومة البريطانية سوف تعقد تحالفا دفاعيا مع الحكومة العثمانية على أساس شرطين :

أولا : تتعهد الحكومة البريطانية بالقيام بالدفاع عن املاك الدولة العثمانية الآسيوية .

ثانيا : تمنح الحكومة العثمانية الحكومة ابريطانية الحق فى احتلال جزيرة قبرص (٢) .

وعلى أثر احتجاج الحكومة الروسية على هذا الاقتراح . قدم سالسبورى وزير خارجية بريطانيا اقتراحا الى الحكومة الروسية يتضمن : تخلى روسيا عن قلاع أرمينيا مقابل أن توقف بريطانيا مفاوضاتها مع الحكومة العثمانية لتوقيع معاهدة دفاع مشترك » والحق كانت هذه مناورة سياسية من جانب الحكومة البريطانية . لارغام الحكومة العثمانية بتوقيع معاهدة الدفاع المشتركة فيما بينهما .

وحينما رفضت روسيا وجهة نظر الحكومة البريطانية ،أرسل سالسبورى برقية الى لايارد ـ فى ٢٥ مايو ـ تتضمن : « بأن يعرض على السلطان مرة أخرى اقتراحات حكومته السابقة فيما يتعلق بعقد معاهدة الدفاع المشتركة ، وأن يحذر السلطان بأنه اذا لم يقدم موافقته مكتوبة ـ بحيث تكون معبرة عن وجهة نظره بكل وضوح فى خلال أربع وعشرين ساعة ـ فان الحكومة البريطانية غير مستعدة للتصدى للحكومة الروسية أكثر من هذا . وأشار سالسبورى على لايارد بأن يلفت نظر السلطان : بأن الآستانة مآلها الى الوقوع فى أيدى القوات

---

(١) Hill, George, op. cit., p. 281.

(٢) Hill, George, loc. cit., p. 283.

وهذا نص الشرطين : ـ

First: The Promise of Reform in Asiatic Turkey.
Second: The Grant to Great Britain of the right to occupy Cyprus.

الروسية ، وأن الدولة العثمـــانية سوف يتم تقسيمهـــا بين الدول الأوربية الكبرى (١) » ٠

كان السلطان عبد الحميد الثانى يعانى حالة من القلق والانهيار العصبى فى ذلك الوقت نتيجة المؤامرة المدبرة ضده ، والتى قام بها « على سوافى » فى ٢٤ مايو بقصد اغتياله والعمل على عودة مراد بك الى الحكم ، وفى الحقيقة كان لايارد المدبر الخفيفى لهذه المؤامرة بقصد قتله أو نفيه خارج البلاد (٢) ٠

وافق السلطان مضطرا ــ على اقتراحات الحكومة البريطانية ، وفى تمام الساعة الثامنة من مساء يوم ٢٦ مايو ١٨٧٨ وافق السلطان على معاهدة الدفاع المشتركة ، واعتمدت الاتفاقية من الجانبين فى ٤ يونية ٠

وهذا نص معـــاهدة الحلف الدفاعى بين الحكومة البريطانيـــة والحكومة العثمانية فيما يختص بالأقاليم الآسيوية للدولة العثمانية والموقعة فى الآستانة فى ٤ يونية ١٨٧٨ ٠

« ان جلالة مملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا وامبراطورة الهند وصاحب الجلالة لامبراطور السلطان مدفوعين بالرغبة الصادقة فى توسيع نطاق وتعزيز علاقات الصداقة القائمة بين امبراطوريتهما قد قررا عقد حلف دفاعى بهدف الحفاظ فى المستقبل على الأقاليم التابعة لجلالة الامبراطور السلطان فى آسيا ٠

وطبقا لذلك اختار جلالتهما وعينا الوزيرين المفوضين التالية أسماؤهما: سعادة أوستن هنرى لايارد الســفير فوق العادة نيابة عن جلالة ملكة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا والهند ، وسعادة صفوت باشا وزير الخارجية نيابة عن جلالة الامبراطور السلطان ٠

وبعد أن تبادلا صلاحيتهما الكاملة وافقا على البندين التاليين :

البند الأول :

اذا احتفظت روسيا بأقاليم باطوم ، ارداهان ، وقارص أو أى منهم وكذلك اذا قامت روسيا بأى محاولة فى المســـتقبل لامتلاك أى أراض أخرى تابعـة للسلطانفى آسيا كما حددت ذلك المعاهدة النهائية للسلام فان بريطانيا تتعهد بالانضمام لصاحب الجلالة السلطان فى الدفاع عنها بقوة السلاح ٠

ويتعهد السلطان لبريطانيا ــ فى مقابل ذلك ــ بادخال الاصلاحات اللازمة التى تتفق عليها الدولتان فيما بعد ، وأن تحمى المسيحيين وغيرهم من رعاياها

---

(١) Hill, George, op. cit., p. 283.

(٢) Hill, George, loc. cit., p. 300.

المقيمين فى بلادها • والى أن يتم تمكين بريطانيا من اتخاذ الوسائل والتدابير اللازمة لاجراء ماتعهد به لسلطان المعظم فقد قبل السلطان أن تستولى على جزيرة قبرص وتدير أمورها •

البند الثانى :

يصدق على هذه المعاهدة الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية بعد مضى شهر على الأكثر من هذا التاريخ ــ ٤ يونية ١٨٧٨ •

وهذا أيضا نص ملحق للمعاهدة الذى وقع فى الآستانة فى أول يوليو ١٨٧٨ :

وافق كل من أوستن هنرى لايارد وصفوت باشا على توقيع هذا الملحق ،

١ ــ استمرار وجود محكمة شرعية اسلامية فى الجزيرة لها الصلاحية فى نظر الشئون الدينية . وليس شيئا غير ذلك ، بالنسبة للسكان المسلمين بالجزيرة •

٢ ــ يتم تعيين مقيم مسلم تعينه ادارة المؤسسات الدينية (الأوقاف) بالدولة العثمانية بالاشتراك مع مندوب تعينه السلطات البريطانية لادارة الممتلكات والادارات التابعة للمساجد والمدارس الاسلامية وبعض المنشآت الدينية الموجودة فى قبرص •

٣ ــ تدفع بريطانيا للباب العالى ما يكون فائضا فى الدخل بعد استبعاد قيمة المنصرف بالجزيرة ، وتقدر هذه الزيادة وتحدد بناء على متوسط السنوات الخمس الماضية ، وتقدر بنحو ٢٢٩٣٦ كيسا من الدراهم يتم التحقق منها بعد ذلك وباستثناء انتاج أراضى الحكومة المؤجرة أو المباعة خلال تلك الفترة •

٤ ــ يجوز للباب العالى أن يبيع أو يؤجر الأراضى والممتلكات الأخرى فى قبرص التابعة للسلطان ، والدولة ، والتى تشكل منتجاتها جزءا من دخل الجزيرة المشار اليه فى المادة الثالثة •

٥ ــ يجوز للحكومة البريطانية أن تشترى بثمن معقول الأراضى اللازمة للخدمات العامة أو لأى أغراض أخرى ، وكذا الأراضى التى ليست معدة للزراعة

٦ ــ اذا أعادت روسيا لتركيا منطقة « قارص » وبعض الأراضى التى استولت عليها أرمينيا بالقوة خلال الحرب ، فانه يتعين على بريطانيا أن تقوم باخلاء جزيرة قبرص •

٧ ــ ينتهى العمل بهذه المعاهدة فى ٤ يونية ١٩٧٨ •

ووقعت مادة اضافية فى « ترابيا » يوم ١٤ أغسطس ١٨٧٨ وتتضـمن الآتى :

« على أن السلطان بتخليه عن جزيرة قبرص لتحتلها بريطانيا وتحكمها قد نقل الى جلالة الملكة طوال فترة الاحتلال – وليس بعدها – كل الصلاحيات لسن القوانين والمعاهدات نيابة عن حكومة الجزيرة باسم جلالة الملكة ولتنظيم علاقاتها التجارية والقنصلية وشئونها دون التقيد بسيطرة الباب العالى (١) » .

جرت محادثات بين وزير خارجيه بريطانيا ووزير خارجية فرنسا ، أثناء انعقاد مؤتمر برلين – ١٣ سنة ١٨٧٨ – بشأن اتفاقية الدفاع السرية بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية ، وعندئذ هاجت ثائرة وادنجتون وزير خارجية فرنسا كما أنحى الرأى العام الفرنسى على تصرفات الحكومة من تركها الفرصة للحكومة البريطانية كى تنفرد بنفوذها عليها فى منطقة شرقى البحر المتوسط، هذا مما سيكون سببا فى اختلال التوازن بين الدولتين .

وهاجمت الصحافة الفرنسية مسلك الحكومة البريطانية ، اذ سبق لها أن رفضت اقتراح بسـمارك الذى قدمه فى أواخر عام ١٨٧٦ والمتضمن : « أن تسيطر بريطانيا على مصر مقابل اطلاق سيطرة روسيا على المضـايق البحرية العثمانية ، واعتبر الرأى العـام الفرنسى أن رفض الحكومة البريطانية هـذا الاقتراح انما القصد منه أن تفوت الفرصة على فرنسا ، وأن تحتل هى مركز أفضل يشرف على الاسكندرية وقناة السويس توطئة لفرض نفوذها عليها .

وصرح وادنجتون وزير خارجية الحكومة الفرنسية – كى يهدىء من ثورة الرأى العام – بقوله : « ان فرنسا لن تقبل أبدا الاخلال بالتوازن الدولى فى منطقة البحر المتوسط ، أو العمل على الانتقاص من نفوذ فرنسا فى هذه المنطقة، وأن الرأى العام الفرنسى لن يوافق على هـذه الاتفـاقية المبرمة بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية ، والتى يعتبرها اذلالا له لا يقل عن اذلاله فى « سيدان » كما تعد هذه الاتفـاقية هزيمة للنظام الجمهورى الفرنسى الذى لم تتوطد دعائمه بعد (٢) » .

وردا على تصريح وزير خارجية فرنسا صرح سالسبورى وزير خارجية بريطانيا بقوله : « ان الحكومة البريطانية مستعدة أن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا فى منطقة البحر المتوسط ، وكذا الاعتراف بالمصالح الفرنسية فى مصر والتى لا تقل أهمية عن المصالح البريطانية ، وأن الحكومة البريطانية لا تمانع فى اطلاق يد فرنسا فى تونس (٣) » .

(١) Hill, George, op. cit., p. 301.

(٢) Hill, George, op. cit., p. 284.

(٣) Hill, George, loc. cit., p. 288.

أثارت معاهدة الدفاع المشترك مع الحكومة العثمانية موجة شديدة من الغضب والسخط على سياسة الحكومة البريطانية ، فثورة الرأى العام الفرنسى لا تقل عن ثورة الرأى العام فى روسيا ، وألمانيا وايطاليا والنمسا ، كما فجرت ثورة الشعب فى جزيرة قبرص لفرض هـذا الاحتلال الأجنبى دون أن يأخذ رأيه (١) ٠

ولكن بسمارك كان يوافق الحكومة البريطانية على كـل خطواتها حتى تتمكن من تنفيذ اقتراحه السابق عرضه عليها ، بل انه ــ بسمارك ــ أشار على بريطانيا بأن تسارع الآن باحتلال مصر أو على الاقل احتلال شــاطىء قناة السويس (٢) ٠

ولكن الحكومة البريطانية لم تعبأ كثيرا بموقف الدول الأوربية المعارضة لها ، بل شرعت فى تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك مع الحكومة العثمانية ، وفى أول يوليو ١٨٧٨ تلقى ــ لورد جون هاى نائب الأدميرال البريطانى فى قبرص ــ أوامر سرية من وزارة الحربية البريطانية بأن يجمع الوحدات الحربية ويبحر بها فورا نحو قبرص لاحتلالها ٠ وفى ١٢ يوليو تولى الحكم فى الجزيرة ٠

ازداد اهتمام بريطانيا بجـزيرة قبرص منذ نشــوب الحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧ ــ ١٨٧٨ ، تلك الحرب التى خشيت بريطانيا أن تمتد الى قناة السويس ــ أملها المرتقب فى فرض سيطرتها عليها ، وجزيرة قبرص تعتبرها الاستراتيجية البريطانية قاعدة هجوم حين تقدم على احتلال قناة السويس ، وتعتبر أيضا قاعدة دفاع عن القناة بعد احتلالها ضد الخطر الروسى فى الشمال٠

واذا كانت الحكومة العثمانية قد تنازلت للحكومة البريطانية عن جزيرة قبرص ثمنا لمعاهدة الدفاع المشترك التى وقعتها معها فلم تكن الحكومة العثمانية تدرك أن هذه الجزيرة سوف تكون قاعدة هجوم على أهم ولاياتها ؛ وهى مصر فى القريب العاجل ٠

كما أن الاستراتيجية البريطانية بدأت تفكر فى احتلال قناة السويس احتلالا عسكريا ٠ بعد أن تمكنت من احتلال جزيرة قبرص ٠ وكانت السياسة البريطانية قد وضعت خطتها على أساس زيادة نفوذها فى ادارة القناة عن طريق وسائلها الدبلوماسية التى قطعت فيها شوطا بعيــدا فاقدمت على شراء أسهم

---

(١) Hill, George, loc. cit., p. 288.

(٢) Hill, George, loc. cit., p. 289.

مصر فى شركة قناة السويس ١٨٧٥ تلتها خطوات أخرى متمثلة فى البعثـات المالية وصندوق الدين الموحد ، والرقابة الثنائية ، والمحاكم المختلطة والوزارة الأوربية ، وبدأت اطماع بريطانيا فى املاك الدولة العثمانية تزداد بعد احتلالها لجزيرة قبرص وانتظرت بريطانيا ظروفا مناسبة للاقدام باحتلال قناة السويس فضلا عن احتلال بريطانيا لجـزيرة قبرص أخل بالتوازن مما دفع فرنســا لاحتلال تونس ١٨٨١ ·

خامسا : قناة السويس والتنافس البريطاني الفرنسي

منذ أن افتتحت قناة السويس ـ في ١٧ من نوفمبر سنة ١٨٦٩ ـ ازدادت حدة الصراع الدولي حول مصر • وكان هذا الصراع أظهر ما يكون بين دولتي بريطانيا وفرنسا • ومنذ أن صدر عقد الامتياز الأول لديلسبس في ٣٠ نوفمبر ١٨٥٤ وقفت الحكومة الفرنسية وراء ديلسبس تؤيده وتشد من أزره ، في وجه معارضة عاتية عنيفة قامت بها الحكومة البريطانية لوأد المشروع • وحسبنا أن نذكر أن المعارضة البريطانية لمشروع قناة السويس أدت الى تأخير البدء في حفر القناة قرابة أربع سنوات وكانت هذه المعارضة أيضا هي السبب في اطالة مدة حفر القناة بحيث استغرق انشاؤها عشر سنوات أخرى •

ومن الغريب أن بريطانيا التي عارضت المشروع على أساس عـدم وجـود الضمانات الكافية بحياده كممر مائي يصل بين الدول الأوربية ومستعمراتها فيما وراء البحار ويخدم في نفس الوقت المواصلات العالمية ، فان بريطانيا ، لم تتوان في اقتناص فرصة شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس •

وكانت سياسة جلادستون نحو مصر ـ متأثرة بعاملين : سياستها العامة نحو الدولة العثمانية وسياستها الخاصة تجاه مصر • حيث كان رئيس الوزارة ووزير خارجيته من الناقمين على العثمانية ، وعلى أســـلوبهم في الحكم ، وكان جلادستون نفسه ـ قبل أن يتولى الحكم ـ ينتهز كل فرصة للسخرية بالحكومة العثمانيـــة ، بل يعمـــل على اذلالهم ، وكم كان يتمنى تقويض ملكهم وزوال امبراطوريتهم (١) •

---

(١) د• محمد مصطفى صفوت ـ الاحتلال الانجليزي لمصر ص ٣٠ وجاء به :

« •• ان لورد جلاد ستون تنكر لمبادئه وآرائه التي كان يقتنعها قبل توليه رياسة الوزارة سنة ١٨٨٠ اذ كان يؤمن بنظرية بلمرستون Palmerston التي تتضمن انه لابد من المحافظة على تماسك الامبراطورية العثمانية ، ولكن آراءه تغيرت حين خرج من حزب المحافظين ، لشعوره المسيحي العميق جعله يرجو انحلال هذه الدولة ، ويؤيد الحركات الانفصالية المسيحية عن الدولة العثمانية ، ويقف الى جانب شعوب البلقان في ثورتهم ضد السلطان » •

وكانت سياسة الحكومة البريطانية في القرن التاسع عشر هى المحافظة على سلامة الدولة العثمانية وتماسك ممتلكاتها ، ثم بدأت فى تغيير هذه السياسة بعد افتتاح قناة السويس اذ بدأت تعمل على زيادة نفوذها فى مصر .

وكانت تنتهز كل فرصة لدعم نفوذها فى مصر . وكانت الارتباكات المالية التى تعرضت لها مصر ابان حكم اسماعيل في مقدمة العوامل التى ساعدت بريطانيا على دعم نفوذها فى مصر ، فالقروض المالية التى عقدها اسماعيل تباعا مع المصارف الأوربية ثم البعثات المالية الرسمية التى أوفدتها بريطانيا تارة منفردة (بعثة كيف Cave) وتارة بالاشتراك مع فرنسا (بعثة جوشن وجوبير) وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الأوربية (بعثة ريفرز ولسن)وتعيين مراقبين للمالية المصرية .. أحدهما بريطانى والآخر فرنسى وانشاء صندوق الدين ، وتشكيل وزارة أوربية كان وزير المالية فيها بريطانيا . كل أولئك عبد الطريق أمام السياسة البريطانية لدعم نفوذها فى مصر على عهد الخديوى اسماعيل .

ويؤكد هذه السياسة تصريح لورد دربى وزير خارجية بريطانيا الى جافارد Gavard سفير فرنسا فى لندن بقوله : « .. ان بريطانيا أصبحت الآن أكبر دولة لها مصلحة فى القناة .. وأن مسالة القناة ومسالة حمايتها أصبحت الآن بالنسبة لبريطانيا موضوع حيوى عظيم الشأن .

وأضاف الى ذلك قوله : « .. ان بريطانيا لن تستطيع بعد الآن أن تترك فى أيد أجنبية احتكار مشروع يهمها أكثر من غيرها ، ولقد أدركت الدول الأوربية مدى أهمية شراء الأسهم ، وبالرغم من شعور القلق الذى بدا يساور كلا من فرنسا وروسيا وايطاليا الا أن الحكومة الألمانية شعرت بالارتياح ، وقدمت للحكومة البريطانية تهانيها بنجاحها باتمام صفقة الأسهم (١) » .

وابتدأت الحكومة البريطانية انتهاج سياسة خارجية جديدة تختلف تماما عن سياستها قبل توقيع معاهدة برلين ــ ١٣ يوليو سنة ١٨٧٨ ــ اذكانت تتبع سياسة تتصف بالانعزالية والانكماش أمام اتحاد القياصرة الثلاث Drei Kaiser Bund الألمانى (والنمسوى المجرى والروسى) لهذا رأت أنه من الضرورى توطيد علاقتها مع الحكومة الفرنسة على أساس التعاون المشترك مع الابقاء على العلاقات الودية بين البلدين بعد أن أصابها التدهور بعد شراء صفقة الأسهم المصرية مما دفع الحكومة البريطانية الىأن تؤكد للحكومة الفرنسية بأنها لا تفكر فى احتلال مصر .

وبالرغم من أن بريطانيا تعمل منذ عام ١٨٦٩ على فرض نفوذها على قناة السويس ان لم يكن على مصر بأسرها انتهاجا لسياسة الحكومة . حينذاك ــ

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ٣١ .

التى لا تأل جهدا من أجل المحافظة على مستعمراتها فيما وراء البحار ، فضلا عن اهتمامها بانشاء مستعمرات فى قارتى آسيا وأفريقيا ، فبالرغم من هذا الا أن الحكومة البريطانية رفضت اقتراح بسمارك الذى يقضى بأن توافق بريطانيا على تفوق النفوذ الروسى فى شرق البلقان والمضايق البحرية التركية مقابل تفوق بريطانيا فى وادى النيل ولم يكن المستشار الألمانى يهدف الى خلق سوء تفاهم بين فرنسا وبريطانيا من أجل مصر انما فى الحقيقة وقد كان بسمارك ــ المستشار الألمانى مخلصا فى رأيه هذا وظل طوال الفترة من سنة ١٨٧٧ الى ١٨٨٦ يعمل على توثيق روح التعاون السياسى بين بريطانيا وفرنســـا خارج حدود القارة الأوربية (١) ٠

ولقد كان للمستشار الألمانى بسمارك الألمانى دور كبير هام فى مجــرى الأحداث التى تعيشها القارة الأوربية فى ذلك الوقت فقـــد كان زعيم أوربا السياسى ٠

ففى مذكرات له سطرها لوزارة الخارجية الألمانية فى خريف سنة ١٨٧٦ يرى أنه اذا استشير فيما يجب ان تكون عليه سياسة بريطانيا الخارجية ، فانه يقترح ان تنتهج بريطانيا نفس النهج الذى تلتزم به روسيا ٠

فاذا كانت روســـيا تريد أن تسيطر على البسفور والدردنيل ــ تلك المضايق البحرية العثمانية ــ فضلا عن الاشراف على الآستانة ، وذلك مقابل سيطرة الحكومة البريطانية على مصر وقناة السويس ، فيرى بسمارك أن يكون موقف بريطانيا فى وادى النيل مشابها لموقف النمسا ــ على الاقل ــ بازاء الولايتين العثمانيتين الدانوبيتين وهو يرى ان هذا الاقتراح حل ينطوى على جانب من الحكمة السياسية وانه افضل بكثير من قيام حرب بين الدولتين ــ بريطانيا وروسيا ــ ويقول : « انه من الخير لبريطانيا أن تاخذ قناة السويس والاسكندرية بدلا من ان تعلن الحرب على روسيا » (٢) ٠

ولهذا رحب بسمارك بزيارة نوبار باشا لبريطانيا فى ربيع سنة ١٨٧٧ لتمهيد

---

(١) د٠ محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ٠٠ الخ ص ١٥ ، ص ٢٥ وجاء به : انه ليس صحيحا ان بسمارك منذ ١٨٧٥ كان يعمل على بذر بذور الخلاف بين روسيا وبريطانيا من ناحية وبين فرنسا وبريطانيا من ناحية أخرى فكل ما كان يخشاه بسمارك فى ذلك الوقت هو قيام حرب أوربية تضطر الدولة الالمانية الى لخوض غمارها مع هذا الجانب أو ذاك ٠ وعلى أساس هذه النظرية فكر بسمارك فى تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية لارضاء الدول الاوربية الكبرى لحفظ السلام فى شرق أوربا والمحافظة على تفوق ألمانيا فى القـــارة الاوربية وساعد على تحقيق فكرته هذه قيام ثورة جامحة فى البلقان ضد الدولة العثمانية ٠

(٢) د٠ محمد مصــطفى صفوت ــ مؤتمر برلين ٠٠ الخ ص ٢٦ نقلا عن الوثائق الالمانية المؤرخة فى ٢٠ اكتوبر ١٨٧٦ ٠

« .... England should seek up compensation not by war with Russia but by acquiring Suez and Alexandria ».

الطريق لبسط حماية بريطانيا على مصر (١) ، كما رحبت حكومة القيصر الروسية بهذا الاقتراح الالماني وراحت تؤكد لبريطانيا بانها لن تتعرض لها اذا ما اقدمت على احتلال وادى النيل · وفى اثناء الحرب الروسية ـ التركية أعلنت روسيا بعد ذلك بقليل عن رغبتها في ارضاء بريطانيا بانها لن تتعرض لها في مصر ولا في قناة السويس اذا ما اقدمت على احتلالهما ، فليست لها مصلحة ولا رغبة ، وليس لديها الوسائل لادخال مصر في نطاق العمليات الحربية

« Le Cabinet impérial ne veut ni bloquer, ni interrompre ni menacer la navigation du Canal de Suez et il ne fera entrer l'Egypte dans le rayon des opérations militaires » (٢).

ولقد شهدت القارة الأوربية أحداثا كانت العامل الأساسى فى تطور العلاقات بين بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص اذ ترتب على انتصار الالمان فى موقعة سيدان سنة ١٨٧٠ على فرنسا فرض معاهدة فرانكفورت فى سنة ١٨٧١ والتى نتج عنها انهيار فرنسا أمام قوة المانيا ، وحدث على أثر هذا تغيير جذرى فى السياسة الخارجية لفرنسا تقوم على عدم الزج بفرنسا فى حرب خارجية ، متخوفا من هجوم المانيا عليها ثانية ، وكان هذا دافعا لان تستغل بريطانيا هذا الاتجاه الجديد للسياسة الفرنسية الخارجية ، فأقدمت على اتخاذ عدة خطوات أهمها :

أولا : شراء أسهم مصر في شركة قناة السويس سنة ١٨٧٥ ·

ثانيا : البعثات المالية الرسمية التى أوفدتها الى مصر تارة منفردة، وتارة أخرى بالاشتراك مع فرنسا وتارة ثالثة بالاشتراك مع الدول الأوربية ·

ثالثا : تعيين مراقبين للمالية المصرية أحدهما بريطانى والآخر فرنسى·

رابعا : انشاء صندوق الدين الموحد ·

خامسا : تشكيل وزارة أوربية كان وزير المالية فيها بريطانيا ·

سادسا : احتلال بريطانيا لقبرص ١٨٧٨ · وهذه خطوة لها ما بعدها فى قناة السويس ·

---

(١) المرجع السابق ذكره ص ٢٧ نقلا عن مجموعة الوثائق الألمانية ، رسالة كونت مونستير سفير المانيا فى لندن الى بيلو وزير خارجية المانيا بتاريخ ٢١ ابريل سنة ١٨٧٧ وجاء بها :

« The object of his presence here is and he (Nubar Pasha) has pretty well admitted it to me — to pave the way for a British protectorate aver Egypt (Bismark very sensible).

(٢) Watson, Seton, op. cit., p. 172

وحرصت بريطانيا على أن تكون متفوقة النفوذ فى قناة السويس ووقفت فرنسا في وجه تفوق النفوذ البريطانى في مصر - كما كانت الحكومة البريطانية تتظاهر بالحرص على استمرار السيادة العثمانية على مصر • كما كانت فى ذات الوقت تحرص على عدم زيادة هـذه السيادة العثمانية بل العمل على اضعاف نفوذ السلطان فى مصر حتى لا يكون هنـاك ثمة خطر على مصالحها فى بلاد الجزائر وغيرها من مناطق شمالى أفريقيا التى كانت ترنو بأبصارها نحوها •

وحينما عقدت معاهدة سان ستفانو الجائرة بالنسبة للدولة العثمانيـة والتى فرضها الروس عليها ، أثارت هذه المعاهدة عاصفة فى بريطانيا والنمسا لذا لم تنفذ هذه المعاهدة ، انتقل مركز الأهمية من الآستانة الى فينا ولندن وبرلين » مما ترتب على عقد مؤتمر برلين فى ١٣ يوليو ١٨٧٨ • هذا المؤتمر أكد أهمية قناة السويس العالمية (١) •

وكان وادنجتون Waddington يرى منع احتلال بريطانيا لمصر أو قناة السويس ،كما أنه أعلن أنه لن يقبل اشتراك الحكومة الفرنسية فى مؤتمر برلين اذا أثيرت المسألة المصرية • وكان هذا الشرط فى الواقع من مصـلحة بريطانيا كما كان من مصلحة بريطانيا أيضا أن توجه النشاط الاستعمارى الفرنسى نحو تونس بعيدا عن مصر ، وأن تجعل ايطاليا أيضا تتجه نحـو تونس أو طرابلس • وصرح وادنجتون قبل عقد المؤتمر بقوله : « ان تعاون الدولتين - فرنسا وبريطانيا - يجب أن يكون مبعثه سياسة واحدة ، وأن يكون مظهر هذا التعاون الصراحة على أساس توازن النفوذ في مصر (٢) •

ولكن حينما صرح سالسبورى وزير خارجية بريطانيا لوادنجتون بمسألة احتلال بريطانيا لجزيرة قبرص ، صرخ الأخير أن فرنسا لن تقبل أبدا هـذا الاخلال بالتوازن الدولى فى شرق البحر المتوسـط ، كما ثار الرأى العـام الفرنسى ورأى فى السياسة البريطانية هذه تصرفا أنانيا ، كما هاجمت صحافة فرنسا تلك السياسة البريطانية ، واعتبرت أن بريطانيا رفضت أخذ مصر لتحتل مركزا يشرف على قناة السويس ، وهاجم الرأى العام الفرنسى الاتفاقية السرية بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية واعتبرها اذلالا جديد لفرنسا وهزيمة للنظام الجمهورى الفرنسى الذى لم تتوطد دعائمه بعد فى فرنسا (٣) •

---

(١) د• محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين •• ص ٤٢ •

(٢) د• محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى •• الخ ص ٧٦ نقلا عن مجموعة الوثائق الفرنسية :

Documents Diplomatiques, Affaires d'Egypte, 1878, date, 14 Octobre.

وجاء بها :

Le partage légal des influences suffisamment justifit par l'égalité des intérêts ».

(٣) Hugh, Schonfield, op. cit., p. 57.

صرح وزير خارجية بريطانيا لوزير خارجية فرنسا بقوله : « ان الحكومة البريطانية مستعدة لأن تعترف بصفة عامة بمصالح فرنسا في منطقة البحر المتوسط .. كما أن بريطانيا مستعدة للاعتراف بأن المصالح الفرنسيه في مصر على قدم المساواة مع المصالح البريطانية بل وأكثر من ذلك فان الحكومة البريطانية توافق على اعطاء فرنسا حرية العمل فى تونس (١) » .

حرصت فرنسا أن تحافظ على توازن القـــوى فى منطقة شرقى البحر المتوسط ولهذا كان اهتمامها موجها الى مسالة تونس ، اذ كانت على يقين بأن ايطاليا تسعى الى أن يكون لها مركز مساو لمركز فرنسا فيها ، وأن تكون لها مصالح تعادل المصالح الفرنسية أيضا . واحتدم النزاع بين الدولتين وانتقل من الميدان السياسى الى الصحافة وادعت ايطاليا أن وجود فرنسا فى تونس فيه تهديد خطير لايطاليا ومستقبلها .

ولذا حاول وادنجتون أن يعرف رأى الحكومة الألمانية بازاء هذه المطامع الايطالية ، وصرح بســمارك بقوله : « بأنه يؤيد مطالب فرنســـا وأنه خير للايطاليين أن ينصرفوا الى معالجة أمورهم الداخلية أولا (٢) » .

وكان هذا عاملا مشجعا للفرنسيين بتدخلهم فى تونس ، فضلا عن أن الفرنسيين قرروا التدخل بعد أن جاءت وزارة الأحرار البريطانية الى الحكم ولم تكن راضية عن تصرفات وزارة المحافظين التى سبقتها — مع فرنســا ، ورأت فرنسا أنه لا مناص من اســـتخدام القوة ضد تونس لتأديب ايطاليا وتونس معا ، ولوضع حد لمناهضة بريطانيا لها .

وأقدمت فرنســـا فى سبتمبر سنة ١٨٨١ على احتلال تونس احتلالا عسكريا ، فى وقت كانت وزارة الأحرار فى بريطانيا مشغولة بما تركته لها وزارة المحافظين السابقة من مشاكل داخلية وخارجية ، وأدركت بريطانيا على الفور أنها خسرت الكثير اذ كانت ترى أن تونس أعظم بكثير من قبرص من حيث الثروة والغنى والمركز الجغرافى — بالنسبة لقربها من مصر — وأنه لاقيمة لقبرص ولا لجبل طارق ولقناة السويس اذا كانت تونس فى أيد معادية . ولذا ظهرت شماتة بريطانيا نتيجة للمقاومة التى واجهها الفرنسيون فى تونس بعد فرض الحماية ، كما حذرت بريطانيا فرنسا من الاستمرار فى العمليات الحربية ضد طرابلس ، كما اعترضت على عمليات القمع الفرنسية فيها باعتبار أنها جزء من أملاك الدولة العثمانية حليفتها ، ولكن فى الواقع كانت بريطانيا تخشى أن يصبح البحر المتوسط بحيرة نفوذ فرنسية ، وبدأت بريطانيا ترنو

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين .. الخ ص ٥٥ وكان الدولتين اعطيتا لانفسهما وحدهما الحق فى السيطرة على وادى النيل والاشراف على مستقبله ومصيره .

(٢) د. محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين .. الخ ص ص ٦٠ — ٦١ .

ببصرها الى مصر كتعويض لها عن احتلال الفرنسيين لتونس ، ولذا لم يمض أكثر من عام وكانت بريطانيا تحتل مصر وقناة السويس ، وبدأت المنافسة بعد ذلك بين الدولتين تأخذ دورا خطيرا (١) ٠

ولكن سرعان ما بدأت وازرة الأحرار تنتهج لنفسها سياســـة خارجية وبصفة خاصة نحو المسألة المصرية تقوم على مهادنة فرنســـا ظاهريا ٠ ففى الوقت الذى تعارض فرنسا ازدياد النفوذ العثمانى فى مصر نجد بريطانيا تؤيد وجهة النظر الفرنسية هذه ، وفي الواقع ليس تأييدا للسياسة الفرنسية، انما تمهيدا لخطة دبلوماســـية بعيدة المدى ، حينمـــا تتهيأ الظروف لاحتلال بريطانيا مصر ، وحتى لا يقف السلطان معارضا هذا الاحتلال ٠

كما اتفقت الدولتان على عدم احداث أى تغيير فى نظام الحكم الحالى بمصر، يشجعها فى ذلك بسمارك اذ كان على استعداد لتأييد الدولتين فى أى عمـــل في شرقى ابحر المتوسط (٢) ٠

وكانت الوزارات الفرنســـية : (وزارة وادنجتون وجميتا وفريسنتيه) تحاول دائما أن تعمل متفقة مع وزارة دزرائيلى ثم جلادستون من بعده للوصول الى هذا الهدف ٠

وبهذا اتفقت فرنسا وبريطانيا على تضليل الرأى العام من أجل تحقيق أطماعهما الاستعمارية المتبادلة ، وبرغم اتفاق الدولتان ظاهريا فى سياستهما الخارجية ، فان هناك فارق سيكولوجى جوهرى بين السياستين ، وفى الواقع أن هذا الفارق السيكولوجى بين السياستين هو الذى مكن بريطانيا أخيرا ـ فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ـ من حرمان فرنسا من ثمار تلك الخطة الطويلة التى دبرتاها معا ٠

---

(١) د٠ محمد مصطفى صفوت ، مؤتمر برلين ٠٠ الخ ص ص ٦١ ـ ٦٢ ٠

(٢) د٠ محمد مصطفى صفوت ـ الاحتلال الانجليزى ـ الخ ، ص ٣٨ ٠

— Arnold, Wilson, op. cit., p. 54.

— John Marlowe, op. cit., p. 251.

— Hugh Schonfield, op. cit., p. 58.

الفصل الثانى

موقف الدول الأوربية من تطور الأزمة المصرية

بدأت قوى المعارضة المصرية تظهر فى أواخر حكم الخديوى اسماعيل ، وذلك نتيجة للتدخل المالى والسياسى الأوربى فى شـــئون مصر ، وبفضل استنارة الرأى العام المصرى التى حدثت نتيجة عوامل عدة ظهرت فى المجتمع المصرى منها : تعاليم جمال الدين الأفغانى وتلاميذه ـ الذين حملوا مشـــعل فكره من بعده ، ظهور الصحافة المصرية وانتقاداتها لسياسة الخديوىاسماعيل، وكذا تصرفات قناصل الدول الأوربية فى مصر • ولكن الفضل الأكبر يرجع الى طبقة المثقفين الذين اذدادت أعدادهم زيادة كبيرة بسبب التوسع فيالسياسة التعليمية ، والمضى فى ايفاد البعثات التعليمية الى اوربا ، فاخذ هؤلاء وأولئك يستنهضون الشعب ويشعرونه بمدى الظلم الذى يعيش فيه • كل هـــذه العوامل كانت الدافع لظهور قوى المعارضة التى أصبحت من القوة بمكان ، لدرجة أن الخديوى اسماعيل بدأ يستميلها اليه وينضم هو الى صفوفهم (١) •

وأعلن الخديوى اسماعيل فى الخامس من ابريل سنة ١٧٨٩ عزلالوزارة الأوربية استنادا الى المشروع الذى قدمته اليه قوى المعارضة فى نفس التاريخ ، وفى نفس اليوم والذى يقضى بمعارضة مشروع « ولسن » الذى اقترح فيــه افلاس الحكومة المصرية وطلبت قوى المعارضة ـ التى عقدت أول مجلس لهــا فى ٢٩ مارس سنة ١٨٧٩ ـ برياسة عبد السلام المويلحى ـ اسقاط الوزارة الأوربية وتألبف وزارة وطنية مع اعادة المراقبة الثنائية ، قبل الخديوى هــذا المشروع وأكد لهم « أنه يرفض كل فكرة تعود به الى الحكم الشخصى ، ويريد

---

(١) John, Marlowe, op. cit., p. 112.

أن يحكم بواسطة الشعب ومع مجلس وزراء مسئول أمام مجلس النواب ينتخبه الشعب » .

فاتجهت الأفكار الى تقرير النظام الدستورى لكى يكفل للبلاد حكما عادلا ، ويضع حدا للتدخل الأجنبى فى شئونها . ونجحت قوى المعارضة فى دعوتها . وألف شريف باشا وزارته الوطنية فى أواخر حكم اسماعيل ، وجعلها مسئولة أمام مجلس شورى النواب . فوضع الحجر الأساسى للنظام البرلمانى فى مصر . ثم أصدر دستورا يحقق سلطة الأمة ، وهو المعروف بدستور سنة ١٨٧٩ واستطاعت قوى المعارضة الوطنية أن تقطع شوطا بعيدا فى برنامج الاصلاح الداخلى ، وذلك بعد انضمام الخديوى اسماعيل اليها ، اذ كان الخديوى مدفوعا برغبة التخلص من سيطرة الدول الأوربية على سلطانه فى الحكم وانتهت أزمة الخلاف بينه وبين الدول الأوربية على سلطانه ودولتى فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة ، بتنحيته فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ وتولية ابنه محمد توفيق بدلا منه ، وافق السلطان على هذا القرار ، وأصدر أمره ببرقية فى ٢٦ يونية سنة ١٨٧٩ بتولية محمد توفيق حكم مصر (١) .

تمسكت قوى المعارضة الوطنية بموقفها أمام ازدياد التدخل الأوربى فى شئون مصر ووجد الشعب متنفسا له يعبر فيه عن آلامه وآماله المكبوتة اذ توالت الأحداث منذ بداية حكم الخديوى توفيق الذى سرعان ما ارتمى فى أحضان السلطان منفذا كل أوامره ، كما كان اليد الطولى فى الضرب على أيدى زعماء الشعب وقادته الذين تنكر لهم ولمبادئهم . اذ كان قبل توليه الحكم منضما الى صفوفهم مؤمنا بآرائهم ، ويستعين بهم للوصول الى الحكم .

ولكن تطور الأحداث منذ بداية حكم الخديوى توفيق جعل جماعة من الضباط المصريين — كطلائع ثورية للشعب المصرى يفكرون فى القيام بثورة ، ويحاولون أن يجدوا الطريق والوسيلة اليها . ولهذا كان حادث أول فبراير سنة ١٨٨١ الشرارة الأولى التى أدت الى انفجار الثورة المصرية ، وكان هذا الحادث نتيجة لتذمر جماعة من الضباط المصريين أثر تصرفات عثمان باشا رفقى وزير الحربية ، وحدث رد فعل شديد ، وشعروا بالمرارة نتيجة للقانون الذى أصدره وزير الحربية ، والمعروف « بقانون التجنيد » الذى من شأنه أن يحول دون ترقى الضباط المصريين من تحت السلاح ، وقصر الترقيات على الرتب العالية . والامتيازات الأخرى على الضباط الشراكسة والعثمانيين .

ولم يكتف عثمان باشا رفقى بهذا ، بل أصدر أمرا بنقل « الميرالاى » عبد العال حلمى حشيش قائد « آلاى » طره الى ديوان الجهادية . « وزارة الحربية » وكان هذا القرار ضارا به اذ قلل من مركزه وعين بدلا منه « خورشيد

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية والاحتلال الانجليزى لمصر ، الطبعة الثانية القاهرة سنة ١٩٤٩ — ص ٢٠ .

بك عثمان » وهو من أصل شركسى ، وأصدر قرارا آخر يقضى بفصل أحمد بك عبد الغفار « قائمقام آلاى الفرسان » وعين بدلا منه « شاكر بك طمازه » وهو من أصل شركسى أيضا . وشعر الضباط المصريون أن هذه القرارات مجحفة لهم ، وأن ما أصاب زملاؤهم مقدمة لما سوف يلحق بهم ، ولكن لولا وجود التذمر بين صفوف الضباط المصريين من تصرفات عثمان باشا رفقى لم هذا الحادث دون حدوث رد فعل عند جماعة الضباط الذين ملأ الغيظ قلوبهم، ولم يعد فى القوس منزع ، وقرر الضباط معارضة هذه الأوامر وعدم تنفيذها. ومقاومة تصرفات وزير الحربية ووضع حد لها . فقرروا الاجتماع بمنزل أحمد بك عرابى وكان في هذا الاجتماع كل من : الميرلاى عبد العال حلمى ،والبكباشى خضر أفندى خضر ، والميرالاى على بك فهمى الديب والبكباشى محمد أفندى عبيد ، والبكباشى ألفى أفندى يوسف ، وأحمد بك عبد الغفار قائمقام آلاى الفرسان (١) .

واتفق الضباط فيما بينهم على تقديم عريضة يحددون فيها مطالبهم . وتطور الحادث ، وصمم عثمان باشا رفقى على الانتقام من الضباط فدعاهم الى مقر وزارة الحربية صباح يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨١ بعد أخذ موافقة مجلس الوزراء على محاكمة الضباط الثلاثة : (أحمد عرابى ، على فهمى الديب ،وعبد العال حلمى) وبوصولهم الى وزارة الحربية ألقى القبض عليهم وتجريدهم من رتبهم وسلاحهم .

ولقد استطاع محمد عبيد قائد الآلاى قشلاق عابدين أن يخلصهم من هذا الاسر ، وخرج الضباط الثلاثة وسط زملائهم من الضباط الى ساحة عابدين لمقابلة الخديوى وعرض مطالبهم عليه ، واضطر الخديوى توفيق الى قبول هذه المطالب ، وتم عزل عثمان باشا رفقى ، وتنصيب محمود سامى البارودى وزيرا للحربية بدلا منه .

وبعد هذا الحادث وما ترتب عليه من نتائج اعتبر انتصارا كبيرا للضباط المصريين ، باعتباره نقطة تحول فى تاريخ حركة اليقظة القومية للشعب المصرى ، « .. ان خضوع الخديوى لمطالب الضباط كان انتصارا لفئة من الضباط الفلاحين فى الجيش على العثمانيين الذين طالما استبدوا بهم ، والذين كانوا يمسكون بزمام الحكم فى مصر ، ولقد كان لهذا الانتصار أثر خطير فى

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية ، الخ .. ص ٨٦ .

السيد احمد عرابى الحسينى المصرى ــ كشف الستار عن سر الأسرار فى النهضة المصرية المشهورة بالثورة العرابية ــ القاهرة الطبعة الاولى الجزء الأول (غير معروفة سنة طبعة) ص ١٥٥ (مذكرات عرابى باشا) .

جريات الأمور فى مصر لأنه قفز بمطالب الشعب فى وجه الحاكمين ، ووضع أمام الشعب المصرى مبدأ الثورة على الحاكم عند الاقتضاء » (١) ٠

وكان عدد الموظفين الأوربيين فى مصر كبيرا ما يتولون المناصب العليا فى الوزارات والمصالح ، ويعملون لصالح بلادهم ليس الا . فضلا عن أنهم كانوا يتقاضون مرتبات كبيرة شهريا بينما كان الموظفون المصريون تتأخر مرتباتهم شهورا أولا تصرف اليهم أحيانا أخرى ، وهذه التفرقة كانت دافعا الى تذمرهم، ومناصرة الضباط المصريين فى ثورتهم ضد النفوذ الأوربى المتسلط على المالية المصرية والشعب المصرى ٠

ويقول دى رينج De Ring قنصل فرنسا العام بالقاهرة ، لقد حذرت الضباط المصريين من المضى فى اتجاههم الوطنى ، واسديت النصح لهم بالتزام السكينة والهدوء ٠

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ وقد أبلغنى القرارات التى اتخذها عثمان باشا رفقى ضابطان مصريان وقدما لى عريضة موقعة من الضباط الثلاثة ٠٠ يطلبون فيها تدخل قناصل الدول الأوربية للضغط على الخديوى بعزل عثمان باشا رفقى ٠٠ وتوجهت على الفور الى ادوارد ماليت Eduard Mallet قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وقدمنا نحن الاثنين الى الخديوى النصيحة بالاذعان لرغبات ومطالب الضباط الثلاثة (٢) » ٠

وقد اثار هذا التصرف حنق كل من الخديو ، ورياض باشا رئيس الوزارة ٠ وبعث الخديو برسالة الى جاميتا Gametta رئيس جمهورية فرنسا ووزير الخارجية يشكو فيها من تصرف قنصل فرنسا . وكان من نتيجة ذلك أن استدعى دى رنج الى فرنسا فى ٢٢ فبراير سنة ١٨٨١ » (٣)٠ اذ كان قبل ذلك يعطف على الامانى البريطانية فى مصر ، مما جعل بريطانيا تصاب بخيبة أمل بفقدانها هذا الصديق الفرنسى .

---

(١) مذكرات عرابى جـ ١ ص ١٥٤ ٠
ــ الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ٨٧ ــ ٩٦ ٠
وتضمنت العريضة المطالب الآتية :
اولا : عزل ناظر الجهادية وتعيين غيره من أبناء الوطن ٠
ثانيا : تشكيل مجلس نواب من نبهاء الأمة تنفيذا لما وعد به الخديو عقب توليه حكم مصر ٠
ثالثا : زيادة عدد الجيش المصرى الى ١٨٠٠٠ جندى ٠
رابعا : تعديل القوانين العسكرية لكى تكون كافلة للعدل والمساواة بين رجال الجيش ٠
Cromer, Modern Egypt, London, 1908, p. 130.

(٢) Livre Jaune, Documents diplomatiques, Affaires d'Egypte, 1881 documents, No. 1.

(٣) Livre Jaune, op. cit., documents No. 1.

وعلى الرغم من نجاح الضباط الثلاثة فى تحقيق مطالبهم الا أنهم ظلوا حذرين من القدر الذى يأتيهم على حين غرة من الجهات العليا ، ولهذا اكثروا من الاجتماعات السرية فيما بينهم بمنزل أحمد بك عرابى ، ويدعون اليها ايضا كل من يثقون فى اخلاصه ، كما مضى محمود باشا سامى البارودى وزير الحربية فى تنفيذ معظم رغبات وأمانى الضباط (١) .

ومضى جماعة العرابيين من الضباط ، يمسكون بزمام الامور فى الجيش بعد ان تخلصوا من العناصر المناوئة لهم ، واستشعروا فى نفسهم القوة ، وان بامكانهم تنفيذ كل ما يريدون ، وان قوتهم اصبحت اعتى من قوة الخديو وقناصل اوربا من بعده .

وفى هذا الوقت كان أحمد بك عرابى زعيما شعبيا اتجهت اليه كل الأنظار لتحقيق أمانى الشعب ، فى الوقت الذى بدأ الخديو يشعر بمدى خطورة الضباط المصريين على عرشه ، ولهذا سرعان ما استعان الضباط بالشعب كى يكسبوا حركتهم الوطنية الطليعية ، حركة قومية شعبية ، فى وقت كان العرابيون يودون التخلص من رياض باشا رئيس الوزراء .

واذا كان الضباط العرابيون قد احرزوا نجاحا فى حركتهم الثورية فى أول فبراير سنة ١٨٨١ فان هذا لا يعنى خضوع الخديو لهم ، وانما ظل الخديو يتحين الفرص للتخلص من نفوذهم وابعادهم من طريقه ، كما ان قناصل الدولة الاوربية ، وبصفة خاصة قنصلى بريطانيا وفرنسا كانا يؤازران الخديو فى تنفيذ فكرته هذه (٢) .

وفى الواقع كانت تصرفات الحكومة المصرية برياسة رياض باشا تدفع العرابيين دفعا الى الثورة ، ولقد كان هناك فارق كبير بين وجهة نظر جماعة العرابيين وبين وجهة نظر الحكومة – برياسة رياض باشا – والخديو هذا الفارق بين وجهتى النظر دفع محمود باشا سامى البارودى الى تقديم استقالته من وزارة الحربية ، لعدم موافقة الخديو على الاجراءات التى اتخذها – وزير الحربية – لاصلاح نظم الجيش المصرى ، وزيادة عدده وكذا تطهير صفوفه من الضباط غير الموالين للعرابيين (٣) .

---

(١) مذكرات عرابى ﺣ ١ ، ص ٢٠٢ .
– الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ١٠٩ .
— John, Marlowe, op. cit., p. 115.

(٢) Hall Berg, op. cit., p. 255.

(٣) مذكرات عرابى ، ج ١ ص ص ٢٢٠ ٢٢١ ، ص ٢٢٥ وجاء بها « .. لما رأى الخديو ان محمود باشا سامى البارودى لا يوافق نظار الحكومة على دس الدسائس والمكائد التى كانوا يحاربوننا بها أمر بعزله » .

وعين الخديو صهره «داود باشـــا يكن » وزيرا للحربية ، والذى بدأ بالتالى يتجسس على العرابيين ويمنعهم من الاجتماعات السرية .

أصــــدر داود باشا يكن فى سبتمبر ١٨٨١ قرارا بنقل ابراهيم بك حيدر قائد الالاى الثالث بالقلعة الى الاسكندرية ، وكذا نقل أورطه عرابى بك الى الاسكندرية ، وأورطة عبد العال حلمى الى دمياط ولكن الضباط ادركوا أن الخـــديو سوف يغرقهم وذلك بفتح كوبرى الزيات حـين ســـفرهم بالقطار (١) .

وقرر الضباط القيام بمظاهرة عسكرية يوم ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ بميــــدان عابدين لتقـــديم مطالبهم (٢) الى الخديو وهى : اســـقاط الوزاره المستبدة ، وتشكيل مجلس نواب ، وزيادة عدد الجيش الى ١٨٠٠٠ .

وبعد ان استمع الخديو الى مطالب الضباط الذين وقف على راسهم عرابى يجادل الخديو وقناصل أوربا منتزعا منهم التصديق على مطالبة الثلاثة (٣) وقد استيقظ شعب القاهرة فى اليوم التالى ليعرف ان المســـألة لم تكن مظاهرة عسكرية بل كانت حركة قومية بعد ان كانت عسكرية صرفة ، واصبح عرابى يتكلم باسم الأمة لا باسم الجيش فقط ، وغدا زعيم الجيش منذ هذه المرحلة من مراحل الثورة زعيما وطنيا تعلقت به آمال الجماهير ، وقـــبل الخديوى استقالة رياض باشـــا يوم ١٠ سبتمبر .

ويقول احمد شفيق (باشا) ، وكان عرابى والبارودى وعلى فهمى وغيرهم من زعماء الحركة يحضرون الحفلات ويتصدرونها ، فتلقى الخطب فى مدحهم وتقديســـهم وتعداد مناقبهم .. فاذا ما انتهت خرج الناس منها

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ١٢١ .

(٢) بلنت ، ولفريد اسكاون . التاريخ السرى للاحتلال الانجليزى لمصر

— Plunt, Wilfrid Ecawen, Secret History of England' Occupation of Egypt.

تعريب جريدة البلاغ لصاحبها الأستاذ عبد القادر حمزة طبعة أولى سنة ١٩٠٧ القاهرة . ص ١١٠ .

ـ مذكرات عرابى جـ ١ ص ٢٣٦

Hallberg, op. cit., p. 255.

— Cromer, op. cit., p. 154.

ـ الرافعى ـ الوثورة العرابية .. الخ ص ١٢١ وبه تقرأ تفاصيل هذه المظاهره .

(٣) الوقائع المصرية ، عدد الأحد الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٨١ .

ـ بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١١١ .

وكانهم أهل سياسة ورياسة واصبح الناس كلهم عرابى .. واصبح عرابى الناس كلهم (١) .

تالفت وزارة جديدة برياسة شريف باشــا ، بعد ان قبل تنفيذ مطالب الجيش والأمة فى اقامة حياة نيابية دستورية ، واستبشر الشـعب بهذه الحركة الثورية ، وكانت الاشهر الثلاث التى اعقبت مظاهرة عابدين الثانية ـ ٩ من سبتمبر سنة ١٨٨١ ـ من أسـعد الفترات التى مرت بها مصر ، واتحدت جميع طبقات الشعب من اجل تحقيق الأمانى الوطنية .

وبينما كان الشعب المصرى يعيش اسعد أيام حياته ظنا منه انه وضع نهاية لمتاعبه وقضى على النفوذ الاوربى فى مصر ، ووضع حدا لاســـتبداد الخديو فى الحكم بواسطة مجلس النواب والدستور ، كان الخديو يتفاوض مع الدول الغربيـة عن الوسـائل التى يمكنـه أن يتخذها للقضاء على الحركة الوطنية قبل ان تتمكن الوزارة الجديدة من وضع الدســـتور ، وانتخاب مجلس النواب .

ولاقت فكرة الخديو هذه هوى فى نفس كلا من بريطانيا وفرنســا ، وأخذت الدولتان تعملان لتهيئة الراى العام العالمى لاقرار وجهه نظرهما ، فراحتا تصـــوران الحركة الوطنية المصرية على انها حركة تمرد وعصيان وانها لو تركت وشأنها لاستفحل امرها واستشرى خطرها وتعرضت مصالح الدولة وأرواح الاجانب لاخطار فادحة ومحققة ، وبدأت بريطانيا وفرنسا تعملان على تمزيق وحدة الشعب المصرى وذلك باثارة النعرات العنصرية ، وبث الخلافات الطائفة .

لجأ الخديو توفيق الى تعطيل بعض الصحف المصرية لما تمثله من خطر بالغ عليه ، اذ كانت انعكاسا للرأى العـــام المصرى ، واوعز الخديو الى الصحف الأجنبية التى تصـــدر بمصر ، ومن بين هـذه الصحف صحيفتا مصر والاستقلال البلجيكى ، وتصدت الصحافة المصرية الى هذه الحملة العدائية ، مما اثار حفيظة قنصـــل بريطانيا العام بالقاهرة ، وقدم احتجاجا رسميا الى الحكومة المصرية ، زاعما ان هذه حملة تعصب ، اسلامى ضـد المسيحية والدول الغربية ، وقد استجاب الخديو الى هذا الاحتجاج واصـــدر قانون الصحافة الجديد الذى يقضى بالغاء ترخيص وتعطيل اى صحيفة بمصر دون اخطـــار ســـابق ، وهذا الاجراء لقى استحســـانا كبيرا لدى الـــدول الغربية (٢) .

---

(١) أحمد شفيق باشا ، مذكراتى فى نصف قرن جـ ١ القاهرة الطبعة الاولى سنة ١٩٣٤ ص ١٤٦ .

(٢) بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١١٤

— Arthur, Weigall, op. cit., p. 133.

وعلى الرغم من تاكيد عرابى لممثلى الدول الأوربيـة من ان الأوربيين الأجانب بمصر لن يتعرضـوا لسؤ وظلت بريطانيا وفرنسا غير مقتنعتين بهذا الوعد لأن المظاهرة التى شهدها ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر سوف يترتب عليها نتائج غاية فى الخطورة على النفوذ والمصالح الأوربية بمصر • خاصـة ان الباب العالى أبدى استعداده للتدخل العسكرى فى مصر لان كل من الخديو توفيق وعرابى قد طلب منه المساعدة والتوجيه . وخاصة ان المظاهرة العسكرية الثانية كانت قد أثارت قلقا شديدا فى عاصمة الدولة العثمانية (١) •

ويقـول بلنت نقلا عن رواية العرابى : « لا يجوز لدولتى بريطـانيا وفرنسا أن تحولا دون اتاحة الفرصة للشعب المصرى فى أن يمارس حيـاته النيابية الدستورية ، ويجب عليهما ألا يدعا للخديو فرصة أن يحكم البلاد حكما مطلقا ، وكان عرابى يتوقع عطف بريطانيا أكثر مما كان يتوقع من فرنسا ، وذلك استـنادا الى مبادىء جلادسـتون نصـير الحريات ، وعزوفه عن الفـكر الاستعمارى » (٢) •

واثارت الأزمة المصرية اهتمام الحكومة العثمانية اذ كانت تخشى ان تسرى عدوى أحـداث مصر الى الولايات الأخـرى ، وفى الفترة الممتـدة من سبتمبر ١٨٨١ الى الاحتلال البريطانى لمصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ اتبعت الحكومة العثمانية ازاء مصر سياسة تنقصها روح المبادرة ، فضـلا عن اسامها بالتردد وسوء النية لهذا كان السلطان عبد الحميد لا ينظر الى الازمة المصرية الا من زاوية مصلحته الشخصية ، على امل أن يستفيد من الخلاف الواقع بين الخديو والعرابيين المنشقين عليه ، على حين ان السلطان كان ضـد الحركة الوطنية (لثورة العرابية) من حيث المبدأ لأنه لا يستطيع ان يمنح احدى ولاياته دستورا ، ويحرمه على الولايات الأخرى فضـلا عن بلاده التى كان يحكمها بدون دستور (٣) •

ولم يكن انتصار الجيش على الخديو فقط ، انما فى الواقع كان انتصارا

---

(١) د• أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٤٨ •

(٢) بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١٥١ ـ ويعلق على هذا بقوله • « انى ذهبت الى الشيخ محمد عبده واقترحت عليه وضع برنامج عن اتجاهات الحركة الوطنية والحزب الوطنى كى أقدمه الى مستر جلاد ستون • اذ لم يخالجنى شك فى عطفه على الأمانى الوطنية متى عرفها على حقيقتها من مصدر موثوق به وقد خاطبت ادوارد ماليت قنصل انجلترا العام فى هذا الشـان فقال : ان مثل هذا العمل قد يعود بشىء من الفائدة ومن ثم وضعت أنا والشيخ محمد عبده وآخرون •• منشورا يتضمن آراء الحزب الوطنى بكل دقة » •

(٣) (د• أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٤٩
— Arthur, Weigall, op. cit., p. 124.

على النفوذ الاوربى فى مصر وانه بهذا يستطيع ان يجنب مصر الأحداث التى وقعت بتونس وانتهى الأمر باحتلالها عسكريا (١٨٨١) لدرجة ان عرابى أرسل الى الآستانة برقية تتضمن تحذير السلطان مغبة استفحال خطر الأوربيين فى مصر ، مالم يعمل على حسم الامور وفرض سيادته الشرعية على البلاد ، فلا شك ستكون نهاية مصر نفس المصير الذى حاق بتونس .

وكان السلطان يعمل منذ وقت مبكر من أجل ارسال قوات عثمانية الى مصر ، واتخذ بعض الاستعدادات فعلا لا بحار قواته العسكرية الى مصر ، بينما كانت الحكومة الفرنسية تتبع سياسة خارجية نشطة ضد أى تدخل من جانب الحكومة العثمانية وكانت الحكومة البريطانية تشارك فرنسا هذه السياسة على ان يكون تدخل القوات العثمانية من اجل مساندة الخديو بعد أخذ رأى بريطانيا وفرنسا (١) .

وعارض سفيرا بريطانيا وفرنسيا بالآستانة فكرة السلطان التى اعلن عنها انه بصدد ارسال مبعوث من قبله الى مصر لنقصى الحقائق . ولكن لورد دوفرين حذره من اتخاذ مثل هذه الخطوة (٢) . ولكن السلطان أوضح له ان حل الموقف فى يده باعتباره صاحب السيادة على مصر ، وادى موقف سفير بريطانيا المتشدد بالآستانة على السلطان بايفاد « على نظامى باشا » على رأس بعثة خاصة الى مصر . وعلى أثر ذلك صرح تسو سفير فرنسا فى لندن بقوله : « .. بان السلطان يهدف بهذه البعثة التمهيد لارسال قواته توطئة لاحتلال مصر ، واقصاء الضباط المصريين ، وعزل الخديو توفيق ، وتولية خديو آخر يحكم مصر لمدة خمس سنوات (٣) .

وأثار وصول بعثة نظامى باشا يوم ٦ اكتوبر ردود فعل شديدة لدى قنصلى بريطانيا وفرنسا بمصر . اذ اعتبرها سنكفكس قنصل فرنسا العام جزءا من مؤامرة بريطانية يقوم السلطان عقبها بالدور الذى يروق لبريطانيا وأهدافها ، وابرق الى حكومته يخبرها بان الرعايا الاوربيين فى مصر أصابها القلق نتيجة وصول هذه البعثة التى قيل انها تمهد للتدخل العثمانى العسكرى فى مصر .

وأرسلت وزارتا الخارجية الفرنسية والبريطانية الى قنصليهما بمصر تعليمات تقضى باحباط مساعى البعثة بمصر (٤) ، وسارعت كل من بريطانيا

---

(١) Cromer, op. cit., p. 153.

(٢) Cromer, loc. cit., p. 154... « to endeavour to dissude His Majesty from adopting this course ».

(٣) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ١٥١ .

(٤) Palson Newman, op. cit., p. 65.

— Cromer, op. cit., p. 154.

— د. أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ١٥١ .

وفرنسا بارسال وحدات حربية من أسطولهما المشترك الى ميناء الاسكندرية بقصد تهدئة روع الاجانب الذين أصيبوا بالخوف والقلق ، وفى ذات الوقت اجبار السلطان على انهاء مهمة البعثة فى مصر .

ويقرر رأى آخر : ان ايفاد بعثة نظامى باشا يعزى الى مساعى النمسا وروسيا والمانيا على أمل ان يكون من نتائجها اضعاف النفوذ الفرنسى والبريطانى فى مصر اذ شعرت هذه الدولة بغيرة لتمتع هاتان الدولتان بالنفوذ دون سواهما من بقية الدول الاوربية .

ويقول فى هذا الصدد دكتور احمد عبد الرحيم مصطفى « ... كان ايفاد بعثة نظامى باشا راجعا الى طلب عرابى ، ففى اثناء محاكمات العرابيين بعد القضاء على الثورة ـ صرح البارودى بقوله بأنه نما الى عمله ان عرابى والضباط الاخرين قد طلبوا من الباب العالى ارسال بعثة الى مصر تكون مهمتها شرح حقيقة الموقف للسلطان بعد استطلاع راى طرفى النزاع .

واضاف البارودى بقوله : انه اخبر شريف والخديو بما بيته الضباط وانه طلب منهم العدول عن قرارهم هذا ، وان القصد من نقل فرقتى عرابى وعبد العال حلمى هو تجنب حدوث أى احتكاك بين البعثة وبين الضباط المتطرفين » (١) .

ارسلت وزارة خارجية كل من بريطانيا وفرنسا الى سفيريهما بالآستانة بتعليمات تقضى بان يستعملا وسائل الضغط على السلطان بأن يجعل مدة بقاء البعثة بمصر قصيرة بقدر الامكان (٢) ، وكان من رأى بارتلمى سانت هيلير M Barthelemely St. Hilair « ان الحركة المصرية أكثر قومية مما كان يتصوره الرأى العام الأوربى » ويرى أيضا ان التعاون البريطانى ـ الفرنسى المشترك فى ـ الأزمة المصرية ـ أفضل من انفراد أحدهما بالتدخل ، ولذلك يرى منع التدخل العثمانى فى الشئون المصرية حتى لا يرتفع شأن السلطان فى العالم الاسلامى ، وبصفة خاصة فى شمالى افرقيا ، و حتى لا تؤدى الىقيام ثورة فى تونس (٣)

وبالرغم من هذا فان الحكومة البريطانية كانت أقل معارضة ـ للتدخل العثمانى فى مصر ـ من فرنسا ، وفى الحقيقة كانت تود ان يسارع السلطان

---

(١) د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ذكره ص ١٥٢ .

(٢) Cromer, op. cit., p. 155.

Part that they should shorten as much as possible the stay of the Turkish envoys in Egypt.

(٣) Cromer, loc. cit., p. 157.

بارســـال قواته العسكرية الى مصر ، هذا أفضل – فى نظر بريطانيا – من التعاون مع ارسال قوات عسكرية مشتركة الى مصر (١) ٠

وصرح وزير خارجية بريطانيا فى هذا الشأن بقوله : « اننا نرغب فى العاون باخلاص مع فرنسا دون أن نسمح بأن يكون لها وضع ممتاز ، ونحن نرغب فى ان يقتنع السلطان – بقدر الامكان – باننا نحبذ المحافظة على وضعه الراهن بالنسبة له فى مصر، وان كنا لن توافق على تدخله بشـــكل يفوق ما جرت به العادة بالنسبة الى شئون مصر الداخلية » (٢) ٠

ولهذا فقد نصح قنصل فرنسا العام بالقاهرة حكومته بارســال سفن حربية الى مصر لتحد من أى تحركات حربية بريطانية كما ان بارتلملى سانت هيلير نصـــح حكومته بسرعة ارسال سفينتين حربيتين الى الاسـكندرية لردع البعثة العثمانية واعلان الاتفاق التام بين بريطانيا وفرنســا ازاء الأزمة المصرية ، وهذا التصرف من قبل دولتى فرنسا وبريطانيا – أثار غضب السلطان، ولهذا أصبح الموقف فى مصر معرضا لانفجار ثورة الشعب المصرى ٠

واتفق سفيرا الدولتين فى الاستانة بان ينصحا السلطان بسحب البعثة من مصر حتى يمكن تجنب حدوث القلاقل والاضطرابات ، ولكن وزير خارجية الحكومة العثمانية ابلغ لورد جرانفيل بانه : يســتحيل على السلطان ان يسحب بعثته وهو فى مواجهة التهديد ، فى ظل وجود وحدتين حربيتين من أسطول الدولتين فى المياه المصرية ، وفى نهاية الأمـــر تم الاتفاق ان تبارح السفينتان (السفينة البريطانية الانفنسبل والسفينة الفرنسية آلما) وكذلك البعثة العثمانية مصر فى ١٩ أكتوبر ١٨٨١ (٣) ٠

وأرادت بريطانيا ان تبرىء نفسها أمام الشعب المصرى ، نتيجة لما علق فى أزهانهم من جراء مجىء السفن الحربية الى مياه الاســكندرية فبعث لورد جرانفيل برسالة فى نوفمبر ١٨٨١ – بناء على توجيهات ادوارد ماليت – وذلك لتهدئة الخواطر الوطنية بمصر وجاء بها :

اولا : وجوب المحـــافظة على الأحوال الراهنة وعلى العلاقات التى تربط مصر بالحكومة العثمانية ٠

---

(١) Cromer, loc. cit., p. 157.
— Polson Newman, op. cit., p. 65.

(٢) د٠ احمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٥٣ نقلا عن :
Lord Edmond Fitzmaurice, The Life of Granville, p. 253.

(٣) د٠ أحمد عبد الرحيم مصطفى المرجع السابق ذكره ص ١٥٧ نقلا عن : مجموعة الوثائق التركية ج ٤٤٥ رقم ١٤١ ، ١٤٦ ٠

ثانيا : الموافقة على الاصلاحات التقدمية التى تقوم بهـا الحكومة المصرية بشرط تمشيها مع تقاليد البلاد القومية .

ثالثا : ان الحكومة البريطانية لم تقدم أى مساندة خاصـة لوزارة رياض السابقة .

رابعا : انه لا يوجد تفكير فى التدخل الا اذا تعرضت البلاد للفوضى (١)

واذا كانت بريطانيا تعمل على مصانعة وتملق الحركة الوطنية فى مصر فان فرنسا لا تكف عن المجاهرة بعدائها لتلك الحركة ينضح هذا من تصريحات وزير خارجية كل منهما : فقد صرح بارتلملى سانت هيلير وزير خارجية فرنسا بقوله : انه لابد من وضع مصر تحت الرقابة العسكرية المشتركة لدولتى فرنسا وبريطانيا كاجراء ضرورى ، لاقرار النظام والطاعة فى صفوف الجيش ويعارض بشدة أى تدخل عسكرى من جانب الحكومة العثمانية .

بينما يصرح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيـا بقوله : « بأن حكومته لا تهدف الى المساس بالوضع الراهن فى مصر، ولا يعنيها غير ضمان حرية المرور عبر قناة السويس وقيام حكم صالح فى مصر ، وان بريطانيا لا تضمر أية نوايا عدوانية تجاه مصر » (٢) .

ولكن سياسة الحكومة البريطانية الخفية تناقض سياستها الظاهرة ؛ هذا يتضح من تصريح لورد جرانفيل الى سفير روسيا فى لندن فى ٤ اكتوبر سنة ١٨٨١ بقوله : « .. بان نظام الحماية البريطانية الفرنسية على مصر قائم فعلا وبانه لا محل لأن نبحث الحكومة الانجليزى مدى صلاحية هذا النظام وذلك بعد ان ثبت ملاءمته وفاعليته للحالة الاقتصادية فى مصر » . ويؤكد للسفير الروسى بقوله : « بأن انجلترا حريصـة كل الحرص بالتمسك بهذا النظام وبأنها ستعمل بالاشتراك مع فرنسا ـ باخلاص ودون تحفظ ـ على تثبيت هذا النظام ، وان كانت بريطانيا حريصة ـ فى نفس الوقت ـ على تدعيم العـلاقات الودية مع الحكومة العثمانية ، وان كانت بريطانيا سوف تعارض بشدة أى تدخل مباشر من جانب السلطان فى شئون مصر واختتم تصريحه بقوله : وبالرغم من هذا فان موقف حكومته من الحكومة العثمانية ، ومصر قابل للتعديل حسبما تقتضيه الضرورة ، وتمليه عليها الظروف المتغيرة » (٣) .

وامعانا فى تضـليل الرأى العام العـالمى صرح دوفرين بقوله : « ان

---

(١) د. احمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ذكره ص ١٦١ .

(٢) John Marlowe, op. cit., p. 115.

(٣) Mohamed Ali, Documents Diplomatiques concernant l'Egypte, réunis par l'Association Egyptienne, Paris, p. 33.

بريطانيا لا تكن أى نوايا سيئه تجاه السلطان ، بل انها تعمل على توطيد العلاقات الودية معه فضلا عن ان الراى العام البريطانى يتجنب اى عمل يكون من شانه الاساءة الى الحكومة العثمانية ، ويعمل على زيادة اعباء بريطانيا » .

واذا كانت وزارة الخارجية البريطانيه تعمل على كسب الرأى العام العالمى فانها حريصة على كسب الراى العام فى مصر ، وهذا يؤكده الرسالة التى بعث لورد جرانفيل فى ١١ نوفمبر سنة ١٨٨١ الى قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وجاء بها : « أن سياسة حكومة بريطانيا تجاه مصر، العمل على نجاح الحركة الوطنية وتثبيت استقلال مصر بمقتضى الفرمانات الصادرة ، وان الحكومه البريطانية ترى ان الصله التى تربط مصر بالسلطان هى الضمان لأى تدخل أجنبى ، فاذا انقطعت هذه الصلة فان مصر سوف تصبح — فى خلال زمن قصير أو بعيد — عرضة لأخطار التيارات السياسيه الدولية ، ولذلك نامل على محافظتكم على هذه الصلة والحكومة البريطانية من جانبها — شديدة الرغبة فى مساعدة مصر على تحقيق أمانيها والمحافظة على استقلالها .. »(١) .

واذا كانت هذه السياسة الخارجية المعلنة للحكومة البريطانيه فان سياسة فرنسا الخارجية على النقيض تماما منها . ويؤكد هذا ما جاء فى الرسالة التى بعث وزير خارجية فرنسا الى القنصل الفرنسى العام بالقاهرة وجاء بها : « ان الحزب الوطنى فى مصر يجب ان يعرف بأنه بالغا ما بلغ التقدم فى معرفانها مازالت فى حاجة ماسة الى وصاية دولتى بريطانيا وفرنسا عليها لأمد طويل كى تتمكن من ان تعتمد على نفسها . وبدون هذه الوصاية فلن تستطيع مصر ان تتغلب على الصعاب التى تعرض طريق تقدمها ، كما أن هذه المشاكل ، لن تزول نزولا لرغبة عناصر من الشعب تفتقر الى الصبر والرشد ، فان اصلاح الأمور فى مصر يحتاج الى مجهود شاق وطويل ، ولن يقدر لهذا الأصلاح النجاح الا بهذه الوصاية البريطانية — الفرنسية » (٢) .

وبالرغم من موقف الدول الغربية العدائى ازاء الحركة المصرية ، فان وزارة شريف باشا كانت ماضية فى تحقيق المطالب الشعبية التى عبرت عنها الحركة الثورية فى التاسع من سبتمبر ، وكان هذا يثير قلق بريطانيا وفرنسا .

واضطلع شريف باشا بوضع الدستور كطلب الشعب ، لضمان

---

(١) Documents Diplomatiques concernant l'Egypte, op. cit., p. 33.

(٢) Documents diplomatiques concernant l'Egypte, loc. cit., p. 33.

اقامة حياة نيابية دستورية سليمة . وفي يناير سنة ١٨٨٢ قدمت اللجنة الدستورية « مشروع الدستور » الى الوزارة لاقراره » (١) .

اعترض وضع الدستور أزمة سياسية أثارتها بريطانيا وفرنسا ، وهذا يدل على سوء نيتهما تجاه مصر ، وتآمرهما على النظام الدستورى فى مصر ، وجل ما كانت تخشاه فرنسا وبريطانيا هو تضامن الشعب مع الجيش ، وهذا يتمثل فى الحياة النيابية الدستورية التى اضطلع شريف باشا بتحقيقها . اذ سيكون له تأثيره الفعال على المصالح الأوربية فى مصر بصفة عامة والمصالح البريطانية والفرنسية بصفة خاصة .

وبادر جامبتا Gambetta رئيس الوزارة الفرنسية بدعوة بريطانيا للتشاور فيما تقتضيه مواجهة هذا الموقف بشتى احتمالاته ، واقترح جامبتا بأن التضامن بين البلدين — بريطانيا وفرنسا — هو الضمان الوحيد للقضاء على هذا التيار الوطنى المصرى المتطرف ، وحذر رئيس وزراء فرنسا من مغبة اى خلاف من المحتمل ان يحدث فيما بينهما ، اذ سيكون له تأثير ضار على سياسة التعاون فيما بينهما بصفة عامة .

وسارع جامبتا باعداد منشور وافقت عليه الحكومة البريطانية كي يقدم الى الحكومة المصرية ، وهذه كانت أولى الخطوات فى مجال التعاون المشترك بين الحكومتين ازاء الأزمة المصرية .

وهذا نص المذكرة التى قدمت الى الحكومة المصرية فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢ : «كلفتم غير مرة بان تنهوا الى علم الخديو وحكومته ارادة فرنسا وبريطانيا وعزمهما على تأييده للتغلب على الصعوبات المختلفة التى قد تتعرض انتظام الشئون العامة فى مصر .

ان الحكومتين على تمام الاتفاق فى هذا الصدد ، وان الحوادث الأخيرة ، وبخاصة الأمر الصادر من الخديو باجتماع مجلس النواب قد هيأت الفرصة لتبادلهما الآراء مرة اخرى فى هذا الشأن ، فالمرجو ان تبلغوا الخديو توفيق بالاشتراك مع ادوارد ماليت الذى كلف بمثل ما كلفتم به ، فان الحكومتين : الفرنسية والبريطانية تعتبران ان تثبيت الخديو بالحكم طبقا لأحكام الفرمانات التى قبلتها الدولتان رسميا هو الضمان الوحيد فى الحال والاستقبال لاستتباب النظام وتقدم مصر ورفاهيتها التى يهم فرنسا وانجلترا أمرا « الحكومتان متفقتان اتفاقا وطيدا على بذل جهودها المشتركة لمقاومة كل أسباب المشاكل الداخلية والخارجية التى قد تهدد النظام القائم فى مصر .

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية — الخ ص ١٨٩ .

ولا يخامرهما تسك فى ان الجهر بعزمها فى هذا الصدد سيكون له اثره فى اتقاء الأخطاء التى يمكن ان تستهدف لها حكومة الخديو . ومن المحقق ان هذه الأخطار ستلقى من فرنسا وانجلترا اتحادا وثيقا للتغلب عليها ، وتعتمد الحكومتان ان سمو الخديو يجد من هذه التاكيدات الثقة والطمأنينة والقوة التى هو فى حاجة اليها لادارة شئون مصر » (١) .

ويقول بلنت فى هذا الصدد : « فلم تمضى بضعة أيام على تولى جاميتا الوزارة الفرنسية (فى ١٥ نوفمبر سنة ١٨٨١) حتى أخذ يفاوض وزارة الخارجية البريطانية ابتغاء حمل بريطانيا على الاشتراك مع فرنسا فى القيام بعمل حاسم ضد الحركة الوطنية وان يكون ذلك بمثابة حملة صليبية تقوم بها الدولتان تحت ستار الدفاع عن المدينة وتنظيم مالية مصر » (٢) .

فى ذلك الوقت اردت الحكومة البريطانية ان تجدد المعاهدة التجاريه المبرمة وبين فرنسا التى أوشكت على الانتهاء . وانتهزت الحكومة البريطانية فرصة وجود علاقات صداقة بين ديلك وكيل وزارة الخارجية البريطانيه ورئيس الوزارة الفرنسية لاستئناف المباحثات بين الجانبين أ. وشكلت لجنة لهذا الغرض كان مقرها فى باريس . واستمرت هذه المفاوضات بين الجانبين مدة اربعة شهور ولكن لم تصل الى نتيجة مثمرة .

وقد أرسل جاميتا الى ليونز سفير بريطانيا فى باريس اقتراحا يقضى بضرورة التدخل المشترك فى مصر . وقد ذكر فى هذا المشروع المقترح انه يرى التدخل ضروريا لمساندة الخديو توفيق « وانه يجب بذل كل جهد لحمله على الثقة بتأييد فرنسا وبريطانيا وحضه على الحزم والثبات وانه يجب اقناع انصار الخديو السابق (اسماعيل) وحليم باشا كما يجب اقناع المصريين عموما انه ليس فى استطاعتهم ان يعزلوا توفيق وانه مما يرغب فيه أن يوضع حد حاسم لدسائس الآستانة » (٣) .

ووافق لورد جرانفيل على هذا الافتراح المقدم من قبل الحكومة الفرنسية

---

(١) الرافعى ـ الثورة العرابية .. الخ ص ١٨٩ ، ١٩٠ .
ـ د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٧٤ .

(٢) بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ١٣٤ وجاء به : « .. ولكن الذى يمكن معرفته من الوثائق الرسمية الانجليزية والفرنسية ليس الا بعض الحقيقة ثم لا يمكن معرفته الا بطريق غير مباشر ، وربما كنت أنا الشخص الوحيد الذى يستطيع أن يقص قصتها كاملة اذا استثنينا الذين وضعوها (يقصد المذكرة المشتركة فى ٧ يناير سنة ١٨٨٢) وكانت لهم علاقة رسمية بها .

(٣) بلنت ـ مرجع سبق ذكره ص ١٣٥ .
ـ الرافعى ـ الثورة العرابية .. الخ ص ١٩١ .

وصرح بقوله : « انه قد حان الوقت لتنظر الحكومتان فيما يجب اجراؤه » (١) ، ويتضح من تبادل وجهات النظر هذه بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية أن النوايا العدوانية موجودة حتى قبل تقديم مشروع الدستور المصرى للمناقشه فى مجلس النواب ٠

وانتهز جامبيتا رئيس الوزارة الفرنســية انعقاد مجلس النــواب فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٨٨١ ليقوم بمظاهرة أمام الرأى العام للدلالة على التعاون المشترك بين بريطانيا وفرنسا من أجل مساندة الخديو توفيق ، واضعاف مركز الحكومة المصرية ، والاحلال بالأمن والنظام الداخلى لمصر (٢) ، وتأكيدا لرأى جامبيتا صرح لورد جرانفيل فى ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٨١ بقوله : « ٠٠ انه يؤكد للخديو توفيق عطف وتأييد حكومة بريطانيا وفرنسا لسياسته ، ويعملان على مساندته » (٣) ٠

وتأسيسا على هذا ، قدم جامبيتا الى ليونز سفير بريطانيا فى بارس فى ٣١ ديسمبر مشروع المذكرة المشتركة المقترحة ٠

وعندما قدمت مذكرة ٧ يناير سنة ١٨٨٢ الى الحكومة المصرية صادفت هوا فى نفس الخديو ، وان كان يود ألا يصل نبــؤها الى الرأى العام ، حتى لا يثور عليه وما توقعه الخديو حدث بالفعل ٠ اذ كان للمذكرة رد فعل شديد لدى الشعب وبصفة خاصة طبقة المنقفين الذين رأوا أن المذكرة تعتبر مساسا باستقلال الشعب وسيادته وازاء هذا اضطر الخديو أن يهدىء ثورة الشعب بقــوله : « بأن ما جاء بهذ المذكرة يتعارض مع سياسته » ٠

وفى هذا الصدد يقول بلنت : « كنت مع ادوارد مالنت بعد وصول المذكرة اليه بوقت قصير ، فأعطاها الى لأقرأها ثم سألنى رأيى فيها فقلت له : سيعتبرونها اعلان حرب ٠

فقال ليس المقصود بها غرضا عدائيا ٠ ثم شرح لى كيف يمكن تفسيرها بما يوافق الأمانى الوطنية ، وقد طلب منى أن أذهب الى وزارة الحربية المصرية ، وأطلب مقابلة عرابى ــ الذى كان قد عين حديثا وكيلا لوزارة الحربية ــ أن يقبلها بهذا المعنى ٠ ثم خولنى أن أقول له :

---

(١) الرافعى ــ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ١٣٦

— Newman, Polson, Great Britain in Egypt, London, 1928, p. 88.

(٢) De Freycinet, La Question d'Egypte, Paris, 1904, p. 27.

(٣) بلنت ــ مرجع سبق ذكره ص ١٣٦ وجاء به : « ان البرنامج المصرى الذى سبق أن ارسلته الى جلادستون فى ٢٠ ديسمبر وصل متأخرا عن الوقت الذى كان يمكن أن يحول فيه دون وقوع النكبة ٠ اذ كان جلادستون فى أجازة عيد الميلاد ، فلم يتسع الوقت لأن يرسله جلادستون الى وزارة الخارجية مهما كان ميله الى ذلك وموافقته عليه » ٠

— Kinross, Lord, Between two seas. The creation of the Suez Canal, London, 1968, p. 277.

« ان معنى المذكرة كما تفهمه الحكومة البريطانية هى أنها لا تسمح بأن يتدخل السلطان في مصر ، ولا تسمح للخديو أن يحنث بوعده ويعارض البرلمان ، وأخبرنى بأنه يود لو وافقت حكومته على أن يقوم بنشر تفسير لهذه المذكرة على أن يتضمن هذا المعنى ·

وأضاف الى ذلك قوله : « ·· وأنى على يقين من أن ادوارد مالبيت طلب من حكومته أكثر من مرة أن توافق له على نشر تفسير لهذه المذكرة التى كان يرى أنها مجردة من الأسلوب الدبلوماسى ، كما أن ســنكفنكس كان له ذات المطلب من حكومته ولكنها لم توافق على طلبه » (١) ·

رأت الحكومة البريطانية أن تنال ثقة الشعب المصرى وتظهر الحـكومة الفرنسية له بأنها تريد به شرا · فاقترح لورد جرانفيل فى ١١ يناير ١٨٨٢ على جامبتا أن يوافق على أن يبعثا بمذكرة مشتركة أخرى تكون بمثابة تفسير لمذكرتهما السابقة فى ٧ يناير وتتضمن وجهة النظر الآتية :

أولا : أن الشعب المصرى أساء تفسير مذكرة ـ ٧ يناير ـ بسبب تعليقات الصحافة الأوربية ·

ثانيا : أن الحكومة البريطانية مازالت متمسكة بسياستها التى سبق ان أعلنت عنها فى ٤ نوفمبر ١٨١٨ ·

ثالثا : أن الدولتين ـ بريطانيا وفرنسا ـ مازالتا عازفتان عن التدخل في مصر الآن أكثر من أى وقت مضى ·

رابعا : أن بريطانيا وفرنسا تعطفان على تجربة مجلس شورى النواب فى مصر ·

خامسا : أن بريطانيا وفرنسا ترغبان فى المحافظة على الصلة التى بين الباب العالى ومصر والمحافظة كذلك على الامتيازات الممنوحة لمصر ·

سادسا : أن الهدف من مذكرة ٧ يناير هو مساندة الحـكومة المصرية ومساعدتها بالمحافظة على الأوضاع القائمة فى مصر الآن (٢) ·

عارض جامبتا هذه المقترحات ووصفها بأنها غير حكيمة ، ويرى أن على الدولتين ـ بريطانيا وفرنسا ـ ضرورة التمسك بشجاعة بموقفهما الحالى وأن تراجعهما يكون عاملا مشجعا لمجلس شورى النواب فى التطرف فى سياسته وقراراته بالغاء المراقبة الثنائية مما يترتب عليه ضياع ديون الدولتين · ويرى

---

(١) بلنت ـ مرجع سبق ذكره ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩

Pierre, Crabites, op. cit., p. 190.

— Hallberg, op. cit., p. 257.

(٢) د· أحمد عبد الرحيم مصطفى ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٧٦

— Freycinet, op. cit., p. 209.

جاميتا أيضا ، ترك مذكرة ٧ ينـــاير بدون تفسير أو شرح ، ولكن الحـــكومة المصرية أدركت أن هناك ثمة خلاف فى الرأى بين الدولتين مما جعلها تتخذ موقفا متشددا منهما ، هذا فضلا عن معارضة الباب العالى والدول الاوربية لسياسة بريطانيا فى مصر .

وحقيقة الأمر كان جاميتا رئيس وزراء فرنسا يحاول أن يستميل اليه الحكومة البريطانية حتى لاتفقد صداقتها ، وفى ذات الوقت تحاول ان تظهر أمام الراى العام المصرى بانها لاتسعـى الى العدوان ، ولا تعمل مع فرنســا من اجل التدخل عسكريا فى مصر ، وان كان فى الواقع من مصلحة بريطانيا ان تتفاقم الثورة المصرية حتى تجد فى هذا التفاقم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس ، يشجعها الخديو الذى صرح لادوارد ماليت بقوله : بأنه امام ضغط الحركة الوطنية عليه واندفاعها فى مطالبها لا يجد مناصا من وضع نفسه فى حماية بريطانيا .

كما تبينت الدول الأوربية الأخرى أن بريطانيا تعمل على الانفراد ــ دون غيرها ــ بالتدخل فى مصر ، ولهذا احتجت هذه الدول على سيسة الدولتين فى مصر ، فضلا عن معارضتهم لأى اجراء يقوم به الدولتان الذى من شأنه المساس بحقوق مصر الدولية (١) .

كمـــا بعث لورد رســـل Lord Russel سفير بريطانيا فى برلين برسالة الى حكومته جاء بها : « جرت اتصالات بين كل من ألمانيا وروسيا وايطاليا بشأن اتخاذ موقف متشدد اذا ما تجددت الأحداث مرة ثانية فى مصر ، ومن المؤكد أن الدول الثلاث التزمت فيما بينهـــا بالاعتراض على بريطانيا وفرنسا اذا ما ارسلتا الى مصر قوات عسكرية مشتركة . وقد كانت هذه الدول الاوربية الثلاث ترى أن الطريق لحل الأزمة المصرية لا يكون الا بارسال قوات عسكرية عثمانية اذا ما اقتضت الضرورة ذلك ، بشرط موافقة فرنسا وبريطانيا على ذلك » (٢) . ونصح بسمارك المستشار الألمانى لعدم لجوء الدولتين ــ بريطانيا وفرنسا ــ الى اتخاذ مثل هذا الاجراءات مهما كانت لذلك .

وقدمت الدول الاوربية الثلاث الى السلطان المذكرة الآتية :

« ان وجهة نظر هذه الدول : ألمانيا ــ روسيا ــ ايطاليا ــ ترى ضرورة المحافظة على الوضع الراهن فى مصر طبقا للفرمانات والاتفاقيات الدولية واذا اقتضت الضرورة تغييره فيكون ذلك باتفاق يتم بين الحـكومة العثمانية والدول الأوربية الكبرى (٣) .

---

(١) بلنت ــ مرجع سبق ذكره ص ١٣٩

— Newman, Polson, op. cit., p.88.

(٢) بلنت ــ المرجع السابق ذكره ص ١٤٠

(٣) بلنت ــ مرجع سبق ذكره ص ١٤٠

— Newman, Polson, op. cit., p. 88.

وكان موقف الدول الأوربية الثلاث مشجعا للسلطان بأن يحتج على تقديم المذكرة المشتركة ــ ٧ يناير ١٨٨٢ ــ الى الحكومة المصرية ، وطلب من بريطانيا وفرنسا أن يقدما اليه ايضاحا لمدى احترامهما لحقوقه الشرعية فى مصر ، وأكد السلطان لهما أنه لا يوجد ثمة مبرر لتدخلهما في مصر ، وأشار فى هذا الاحتجاج أنه كان واجبا على بريطانيا وفرنسا أن يقدما اليه هذه المذكرة المشتركة ، وأن تقديمها الى الحكومة المصرية يعد انكارا لحقوق السيادة العثمانية على مصر (١)

وبعث لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برسالة فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ ردا على احتجاج السلطان واعتراضه على مسلكها الذى يقضى بالتعاون مع فرنسا ، ولقد كان فى نية الحكومتين ــ البريطانية والفرنسية ــ أن يقدما اليه رسميا صورة من المذكرة المشتركة ، والتى لا تتضمن أقل شبهه أو شك فى سيادة السلطان على مصر .. كما يهم الدلتان تأييد حرية مصر ، واستقلالها الذاتى الممنوح لها بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية .

وجاء بهذه الرسالة أيضا : أن بريطانيا لا تقصد بذلك تحقيق أى مطمع خاص ، أو الاستئثار بأى نفوذ دون غيرها ، كما أنها لا تقبل أن تنفرد أية دولة اخرى بمثل هذا النفوذ ، وأن الحكومة البريطانية لا يمكنها السكوت على هذه الحوادث التى من شأنها أن تؤدى الى الفوضى .. ولقد رأت الحكومة البريطانية أنه من الصواب الاشتراك مع فرنسا فى تقديم مذكرة تفاديا لوقوع هذه المشكلة » (٢) .

ولم تكن المذكرة المشتركة فى ٧ يناير الا الخطوة الأولى لمدى تدخل بريطانيا وفرنسا فى مصر للقضاء على الحركة الوطنية قبل أن تتمكن من التعدى على سلطة الخديوى باقامة حياة نيابية دستورية ، وسارعت الدولتان بتقديم مذكرة أخرى مشتركة فى ٢٦ يناير الى الحكومة المصرية ، وذلك عندما كان مجلس النواب يناقش ميزانية الدولة ، وتفاقمت المشكلة حين اعترض الرقيبان البريطانى والفرنسى .

وتضمنت المذكرة المشتركة هذا المعنى « ان مجلس النواب يريد أن يخول لنفسه حق تقرير الميزانية للدولة ،ويعد هذاضررا على الدين العام ، وبالضمانات المقررة للدائنين الأوربيين . وهذا العمل من جانب مجلس النواب سوف يترتب عليه حق ادارة شئون مصر بدلا من مجلس الوزراء . ولما كان الرقيبان ــ البريطانى والفرنسى ــ لا يملكان سوى التنبيه بأن هذا العمل من جانب مجلس النواب يضر بالضمانات المالية المقررة للدائنين الأوربيين ، وهذهالخطوة تزداد خطورتها بسبب عدم خبرة مجلس النواب ، مع احساسه المتطرف بالوطنية (٣) » .

---

(١) Hugh, Schonfield, op. cit., p. 91.

(٢) بلنت مرجع سبق ذكره ــ ص ١٤١

(٣) Livre Jaune, Egypte 1881-1882, doc. No. 34.

قوبلت هذه المذكرة الثـــانية بالرفض التام من جانب الحكومة المصرية ، وأدرك أعضاء الحزب الوطنى أن هذه المذكرة موجهة اليهم بصفة خاصة ، ولهذا اجتمع الضباط المصريون بوزارة الحربية للتشاور فيما بينهم ، وذهب وفد من الضباط والوزراء وعلى رأسهم شريف باشا لمقابلة الخديوى والتشاور فيما بينهم، واستقر الرأى على ابلاغ الباب العالى مضمون المذكرة المشتركة ، مع الاعراب له بعدم قبولها (١) .

وعلى الرغم من هذا فقد حدث انشقاق فى الحكومة المصرية فقد رأى شريف باشا درءا لهذا الموقف العصيب ألا يتخذ مجلس النواب قراره النهائى فى المادة المتعلقة بالميزانية وأن يرجىء مناقشتها الى حين تنجلى تلك الغمة وبذلك يتفادى التدخل المسلح الذى لم يكن فى استطاعة مصر أن تصده ، وخاصة أن النص المتعلق بالميزانية فى حد ذاته لم يكن من الأمور المستعجلة لأن ميزانية ســنة ١٨٨٢ كان قد صدر المرسوم باعتمادها فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٨٨١ أى قبل انعقاد مجلس النواب ، فالبحث فى أمر الميزانية لا تبدو أهميته العملية الا فى نهاية سنة ١٨٨٢ حين توضع ميزانية سنة ١٨٨٣ ، وعلى هذا فان شريف باشا يرى ارجاء البت فى هذا النص اذ لم يكن له من الاستعجال ما يدعو الى التصادم ـ فى الرأى ـ بين المجلس والوزراء (٢) .

ويقول الرافعى فى هذا الصدد : « كان من المستطاع تفادى الأزمة أو تأجيلها الى حين ، وذلك بالاستماع الى رأى شريف باشـا الذى رفضه زعماء الحركة الوطنية سواء فى مجلس النواب أو الضباط العرابيين ، وكانوا يرون ضرورة تقرير مادة الميزانية فى الحال دون تأجيل (٣) » .

والحقيقة لم يكن الموضوع الذى عرضــه شريف باشا هو الذى أدى الى حدوث انشقاق بين الحكومة انما فى الواقع أراد جماعة العرابيين التخلص من شريف باشا متخذين من هــذا الموضوع ذريعة لاقصـــائه عن رئاسة الوزرة واسنادها الى رجل من بينهم .. وقد ساعد على ظهور هذه الرغبة طموح محمود باشا سامى البارودى الى رئاسة الوزارة . بل ان الطموح دفعه الى التفكير فى تولى منصب الخديوية بمصر ، وهذه الفكرة سوف تظهر بوضوح حينما يتزعم هو « فكرة خلع الخديوى عن العرش ، بـل التفكير فى جعل نظام الحكم بمصر نظام جمهورى (٤) » .

اشتد الخلاف بين أعضاء الوزارة وامتنع فريق ـ العرابيون ـ الأخذ برأى

---

(١) الرافعى ـ الثورة العرابية .. الخ ص ١٩٢ .
(٢) بلنت ـ مرجع سبق ذكره ص ١٤١ .
ـ الرافعى ـ الثورة العرابية .. الخ ، ص ١٩٥ .
(٣) الرافعى ـ الثورة العرابية .. الخ ص ١٩٦ .
(٤) مذكرات عرابى جـ ١ ص ٢٧٢ .

شريف باشا لأن البارودى ـ وهو وزير الحربية ـ قد زين للعرابيين أن يتشبثوا برأيهم ويرفضون تأجيل مناقشة مادة الميزانية ، وسارع النواب للاجتماع بمنزل سلطان باشا ـ رئيس مجلس النواب ـ فى مساء يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ واستقر رأيهم على رفض رأى شريف باشا واسقاط وزارته ٠

وبعث سنكفكس قنصل فرنسا العام بالقاهرة برسالة فى يوم ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ الى حكومته جاء بها : « اجتمع زعماء الحزب الوطنى هذه الليلة ـ ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ واتفقوا فيما بينهم على اسقاط وزارة شريف باشا ، وتاليف وزارة يكون اعضاؤها من زعماء الحزب الوطنى على أن تسند رياستها الى محمود باشا سامى البارودى ٠ ويتولى أحمد عرابى وزارة الحربية (١) » ٠

اجتمع مجلس النواب فى أول شهر فبراير سنة ١٨٨٢ للنظر فى كتاب شريف باشا ، وتقرير اللجنة الدستورية المرسل الى مجلس الوزراء ، وقرر المجلس اعتبار اللائحة الدستورية أمرا مستعجلا ، واستعجال اللجنة فى النظر فى موضوع التعديلات التى أدخلتها الحكومة على مشروع اللائحة ، واعداد الرد على كتاب شريف باشا ، وتقديم تقريرها الى المجلس قبل ظهر الغد الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ ٠

وفى الحقيقة لقد بات مؤكدا أن سقوط وزارة شريف باشا أمر لابد منه اذ ـ استقر رأى زعماء الحزب الوطنى عليه مسبقا ، ويتضح هذا من الرسالة التى بعث بها قنصل فرنسا العام بتاريخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٢ حيث يشير فيها الى هذه الحقيقة وكان مجلس النواب لم يتخذ قراره النهائى بعد فى هذا الموضوع (٢) ٠

وعاد مجلس النواب الى الاجتماع ظهر يوم الخميس ٢ فبراير سنة ١٨٨٢ ووافق على شكيل لجنة من خمسة عشر عضوا لمقابلة شريف باشا وعرض الأمر عليه ، وذهب الأعضاء الى شريف باشا لكى يوافق على اللائحة ، ووافق على كل بنود اللائحة ماعدا البند الخاص بالميزانية فلم يتمكن من التصديق عليه الا بعد مفاوضة بريطانيا وفرنسا ، وبعد خروج أعضاء اللجنة كتب شريف باشا استقالته ٠ وذهبت اللجنة ـ بعد ذلك ـ فى مساء هذا اليوم الى مقابلة الخديوى توفيق الذى كان قد تلقى استقالة شريف باشا ، وبعد مناقشة طويلة ، استقر رأى الخديوى على القرار الذى اتخذه زعماء الحزب الوطنى بشأن قبول استقالة شريف باشا واسنادها الى محمود باشا ساما البارودى ٠

وترتب على موقف الحزب الوطنى الحازم من المذكرة المشتركة الأولى فى ٧ يناير ١٨٨٢ والمذكرة الثانية فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ عدة نتائج أهمها :

---

(١) الرافعى ـ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ١٩٧ ٠

(٢) الرافعى ـ المرجع السابق ذكره ص ١٩٧ ٠

أولا : اسقاط وزارة شريف باشا الذى لم يكن على وفاق تام مع زعماء العرابيين العسكريين واسناد رياستها الى محمود باشا سامى البارودى وهو المؤيدين لآراء الحزب العسكرى المتطرف ٠

ثانيا : يدل اسقاط وزارة شريف باشا بالشكل الذى انتهى اليه تفوق نفوذ العرابيين على نفوذ وسلطة الخديوى نفسه ، اذ لم يكن حقيقة يرغب فى قبول استقالة شريف باشا ، ولم يكن راضيا على اختيار محمود باشا سامى البارودى ليتولى رئاسة الوزارة ٠

ثالثا : سقوط وزارة جاميتا فى ٣٠ يناير ١٨٨٢ وتولى بعده فريسنيه رياسة الوزارة الفرنسية ٠

رابعا : ان سقوط وزارة جاميتا يعد نجاحا للدبلوماسية البريطانية التى كانت تهدف دائما على اظهار الحكومة الفرنسية بأنها تسعى دائما الى التدخل فى مصر ٠

وعلى أثر استقالة وزارة شريف صرح سنكفكس قنصل فرنسا العام بالقاهرة بقوله : « ٠٠ ان الموقف الآن فى مصر يفرض على فرنسا وبريطانيا اختيار أحد أمرين : اما تعديل موقفهما بسحب المذكرة المشتركة الأولى فى ٧ يناير ١٨٨٢ والمذكرة المشتركة الثانية فى ٢٦ يناير ١٨٨٢ والموافقة على قرار مجلس النواب المصرى المتعلق بالميزانية ٠

والأمر الثانى : اما اقدام الدولتين بالتدخل العسكرى فى مصر (١) ٠

وفى هذا الصدد يقول الرافعى : « ٠٠ يقينا أن الثورة العرابية قد بدأت تسلك سبيلا بعيدا عن الحكمة والصواب منذ أن اتفق زعماؤها على اسقاط وزارة شريف باشا ، فان شريف باشا كان منازع أقدر من البارودى على حسن تدبير الأمور فى تلك الأوقات العصيبة ثم ان البارودى كان واسع الآمال التى لم تقف عند حد ، بلغت الى حد التطلع الى عرش مصر ، والغاء نظام الخديوية ، وجعل الحكم بمصر حكما جمهوريا (٢) » ٠

وحقيقة لم يكن هذا الرأى على جانب من الصواب اذ كان موقف زعماء الحركة الوطنية من التدخل البريطانى الفرنسى فى مصر موقفا لا شبهة فيه ، وكان لابد من التصدى لهذا العدوان الأجنبى والتدخل فى شئون مصر ٠ فالحكومة الفرنسية برياسة جاميتا تنتهج سياسة عدوانية تجاه مصر ، والحكومة البريطانية فى ذات الوقت تخطط على أساس احتلال مصر دون اتاحة الفرصة لأى دولة أوربية بمشاركتها فى هذا الاحتلال ، لدرجة أن السياسة البريطانية ازاء مصر

---

(١) Freycinet, op. cit., p. 222.

(٢) الرافعى ـ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٠٥ ٠

لم نرق كثيرا لبسمارك المستشار الألمانى ويؤكد هذا التصريح الذى أدلى به فى ذلك الوقت : « ٠٠ ان سياسة بريطانيا الخارجية لا يزال ينقصها الحكمة وبعد النظر بدرجة لا يوجد لها مثيل فى التاريخ البريطانى ٠ اذ يرى أن بريطانيا أصبحت مقيدة بسياسة فرنسا الخارجية ، لدرجة أن اتفقت بريطانيا مع الحكومة الفرنسية ـ أثناء حكم جاميتا ـ بأن تكونا فى عزلة عن بقية دول أوربا بتخلهما فى مصر » ٠

ويرى بسمارك ـ فى ذلك الوقت ـ أن حل الأزمة المصرية يجب أن يترك الى الأتراك أصحاب السيادة ، وهم لهم وسائلهم الخاصة لمعالجة مثل هذه الأزمات ٠

ولكن بعد سقوط وزارة جاميتا في ٣٠ يناير ١٨٨٢ وحدوث تقارب بين فرنسا والمانيا رأت بريطانيا أن تحافظ على العلاقات الودية مع فرنسا ، ألا تفقدها من أجل الأزمة المصرية اذ كانت بريطانيا تخشى قيام حرب بينها وبين روسيا أو ألمانيا فعلى أقل تقدير تضمن بريطانيا وقوف فرنسا على الحياد ٠ولكن كانت الوزارة الفرنسية الجديدة برياسة فريســـنيه لها سياسة جديدة على النقيض من سياسة سلفة جاميتا فى بادىء الأمر ، ولكن الحكومة البريطانية رأت ارضاء للدول الأوربيـــة الكبرى أن يصرح وزير الخارجية بقوله : « انه يخشى أن تصبح الأزمة المصرية سالة دولية ، تدعو الدول الأوربية الى ضرورة التدخل ، موضحا أن مثل هذا التدخل ليس فى صالح السلام الأوربى (١) » ٠

والحق أن السياسة البريطانية حرصت على عدم تدويل الأزمة المصرية مهما كانت الدوافع لذلك ، حتى تستطيع أن تنفرد هى بالتدخل دون غيرها ٠ وكان من مصلحة بريطانيا أن تتفاقم الثورة المصرية حتى تجد فى هذا التفاقم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس ٠

---

(١) د٠ محمد مصطفى صفوت ـ الاحتلال الانجليزى ٠٠ الخ ص ١٣٣ ٠

الفصل الثالث

مقدمات مؤتمر الآستانة والتيارات السياسية الأوربية

بادرت الحكومة البريطانية الى استطلاع رأى الوزارة الفرنسية الجديدة فى الأزمة المصرية ، وأرسل لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا فى ٣ فبراير سنة ١٨٨٢ برقية الى ليونز سفير بريطانيـــا فى بارس بهذا الشأن وصرح فريسنيه رئيس الوزرة الفرنسة الى السفير البريطانى بقوله : « أنه يتعــذر عليه الآن أن يبدى رأيا فى الأزمة ، وأن الحكومة البريطانية ـ وهى تتمتع بمركز أفضل من فرنسا تستطيع وحدها أن تبدى رأيا فى هذا الشأن (١) » .

وكان هذا التصريح مخيبا لآمال الحكومة البريطانية ، ولهذا رأى سفير بريطانا أن يستدرج فريسنيه فى الحديث للافصاح عن نواياه الحقيقية تجاه الأزمة ، ضد مصر .

وعلق فريسنيه على هذا بقوله : « .. ان الحكومة الفرنسية تشارك الحكومة البريطانية وجهة نظرها ، بل انها أشد منها نفورا فى اتباع هذا الأسلوب (٢).

ومرة أخرى رأى وزير خارجية بريطانيا أن يدرك يقينا مدى اتجاه فرنسا من الأزمة المصرية ، وذلك باثارة حفيظتهـــا بالاقتراح الذى قــدمه للحكومة الفرنسية الجديدة « ..انه تجنبا للمساوىء التى يمكن ان تنتج عن قيام فرنسا او بريطانيا او قيامهما معا بأى اجراء عسكرى ضد مصر ، يرى ان تستعين الدولتان ـ فى هذا الشأن ـ بالجيش العثمانى وطبقا لشروط يتفق عليها وتحت

---

(١) Polson, Newman, op. cit, p. 89.

(٢) Hallberg, Charles, op. cit, p. 258.

اشراف » . (١) وفى الواقع نجح لورد جرانفيل فى اثارة مخاوف الحكومة الفرنسية التى كانت حريصة على عدم زيادة نفوذ الحكومة العثمانية فى مصر حتى لايكون ذلك مؤثرا على مصالحها ونفوذها فى مصر وشمالى افريقيا .

والحق كانت الدول الاوربية تنظر شذار الى الامتيازات التى كانت تتمتع بها بريطانيا وفرنسا دونها ، وازاء ذلك صرح قنصل روسيا العام بالقاهرة بقوله : « بأنه ليس بوسع الدولتين الا أن تقر الدستور المصرى الجديد ، وتقبلا الأمر الواقع » . كما صرح ساورما Sauruma قنصل ألمانيا العام بالقاهرة بقوله : « ان الحكومة الألمانية سوف تبحث الموقف من جديد وفى حالة ثبوت ضعف دولتى بريطانيا وفرنسا ، وأيد وجهة النظر هذه « شيفر Shaffer قنصل النمسا العام بالقاهرة بقوله : « انه ازاء الضرورة الملحة بمناقشة الأزمة المصرية من جديد ، فلابد أن يتم ذلك فى مؤتمر دولى تمثل فيه الدول الأوربية الكبرى بشرط الغاء « المراقبة الثنائية » وتسند اختصاصاتها الى لجنة صندوق الدين العام وتحت الاشراف الدولى (٢) » .

كذلك صرح دى رينج De Ring قنصل فرنسا العام بالقاهرة بقوله : » انه لا يوجد ما يحول دون تدخل الدول الأوربية فى مصر ، وبخاصة فيما يتعلق بالغاء المراقبة الثنائية » .

وأيد ادوارد ماليت Malet قنصل بريطانيا العام بالقاهرة وجهة نظر زميله قنصل فرنسا العام بقوله : « .. انه يرى ضرورة طرح الأزمة المصرية على مؤتمر دولى أوربى » وخشى دى رينج بأن تكون دعوة ماليت تعنى الاعتراف الضمنى من جانب الدول الاوربية بالمصالح البريطانية فى مصر ولهذا طلب من الحكومة الفرنسية حث الدول الاوربية على قبول فكرة بحث الازمة المصرية فى مؤتمر دولى (٣) .

أيد فريسنية رئيس الوزارة الفرنسية دعوة الدول الاوربية لبحث الازمة المصرية هذه الدعوة تتفق مع سياسته التى انتهجها والتى تتصف بالتأنى وعدم الاندفاع والحرص على عدم الزج بفرنسا فى حرب خارجية تزيد من أعباء الدولة.

اتفقت ـ أخيرا وجهات نظر حكومتى بريطانيا وفرنسا بشأن تدويل الازمة المصرية ، وان كان لورد جرانفيل يرى أنه يستطيع تحقيق السياسة البريطانية فى مصر على الرغم من عرض الازمة المصرية على مؤتمر دولى .

وبادر لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا فى ١١ فبراير بارسال منشورا الى الدول الاوربية وطلب تبادل وجهات النظر حول أفضل الطريق لحل الازمة المصرية حلا سميا وفقا للأسس التالية :

---

(١) Hallberg, Charles, loc. cit., p. 258.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى . مرجع سبق ذكره ص ١٨٧ .

(٣) د. احمد عبد الرحيم مصطفى . المرجع السابق ذكره ص ١٨٧ .

أولا : ضرورة المحافظة على حقوق السلطان والخديوى .

ثانيا : ضمان حقوق مصر وامتيازاتها التى حصلت عليها بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية .

ثالثا : المحافظة على التزامات مصر الدولية .

وكان لورد جرانفيل لا يمانع من التدخل الاوربى الجماعى ، بشرط اشتراك السلطان فى كل الاجراءات التى قد تتخذ بهذا الصدد (١) .

بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا الى سفرائه لدى حكومات الدول الاوربية بمنشور فى ١٢ فبراير ١٨٨٢ ، وطلب من فريسنيه أن يرسل الى سفراء فرنسا منشورا يتضمن ذات المعنى الذى احتواه منشوره الذى جاء به : يجب مراعاة تخصيص موارد ثابتة تكفى لتسديد ديون مصر ، لأن تخصيص بعض هذه الموارد لا يكفى مواجهة الالتزامات الخاصة بالدين العام ، مع اعتبار قانون التصفية الذى اتخذته الحكومة المصرية لتسديد الديون فيعتبر هذا بمثابة اجراء تنظيمى فقط مع ضرورة وضع ضمانات أكثر تشددا بقصد المحافظة على مصادر الدخل العام والتى جعلتها الحكومة المصرية ضمانة للدين العام ، فالمادة ٣٤ ومواد اللائحة الاساسية والمتعلقة بالميزانية ، لا تكفى لحماية مصالح الدائنين فمن الضرورى ليس فقط الاعتراف بالتزامات قانون التصفية بل أيضا بالنصوص اللازم تأكيدها للوفاء بهذه الالتازمات وليس من حق الشعب المصرى المطالبة بالاشراف على ميزانيته طالما لا يتمتع بالاسقلال التام (٢) .

وعلى الرغم من تقارب وجهات نظر الحكومتين البريطانية والفرنسية ازاء تدويل الازمة المصرية ، الا أن فريسنية كان يؤكد دائما : « ان حالة مصر هادئة ويرى عدم اللجوء الى التدخل المشترك فى الوقت الحاضر » وأدركت بريطانيا أنه لم يعد فى امكانها الاعتماد كثيرا على تعاون فرنسا معها ، وبصفة خاصة بعد اقالة بلينير Blignieres من منصبه فى المراقبة الثنائية ، اذ خسرت بريطانيا بذلك صديقا وحرمت من خدماته ، اذ كان يميل الى تأييد السياسة البريطانية ومن ثم فقد أدركت بريطانيا أن سياسة فريسنيه على النقيض من سياستها ولم يعد أمامها الا الاعتماد على نفسها فى تحقيق هدفها الاساسى وهو احتلال مصر ، وهذا ما عقدت العزم عليه .

---

(١) Blue Book, Egypt, 1882, No. 11, document No. 131, date February 11, 1882.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ١٩٠ .

وفى هذا الصدد يقول بلنت : « لقد ذهبت فى ١٥ مارس سنة ١٨٨٢ الى جارنيت ولسلى Garnet Wolseley (١) لأتحدث معه عن مصر وسألنى عن امكان مقاومة الوطنيين المصريين فى حالة التدخل ٠

فقلت له : انهم بالطبع سيقاتلون ، والقتال لن يقتصر على الجنود لأن الامة ستنضم اليهم ، وربما استخدموا أساليب أخرى بعد ذلك ٠ وقد أبى «ولسلى» أن يصدقنى فى قولى بأن الجنود ستقاتل ٠ ولكنى قلت له : انه اذا كلف بأن يذهب لغزو مصر فعليه أن يأخذ معه على أقل تقدير ٦٠ ألف جندى ، وقد بالغت بلا شك فى هذا التقدير ٠ لأنى كنت أهدف الى جعل هذه المهمة شاقة فى نظرهم حتى لا تقدم عليها الحكومة الا بعد تردد ومراجعة ٠

وقال بلنت : بأن سير ولسلى أخبره بأنه استشير فى الأمر مرتين أو ثلاثة مدة الشتاء (يقصد منذ أحداث ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١) بصدد الغارة على مصر بهدف الاحتلال ٠

وأضاف الى قوله : ومن رأيه أنه يجب على المصريين أن يسرحوا جيشهم وينفوا بحماية أوربا لهم ٠٠ وانه ليس هناك ما يدعى الشرف فى الحروب ،واذا كانت المسألة ، مسألة حرب فلا يجب عليهم — المصريين — أن يثقوا بنا ولا بأية دولة أخرى (٢) »٠

وفى الحقيقة أن بريطانيا كانت قد صممت على احتلال مصر ، ولكن آثرت الانتظار لحين من الوقت ، الى أن تهيىء لها الاحداث وتطوراتها فرصـــة أكثر ملائمة ، حتى نضمن تأييد الرأى العام العالمى ، أو على أقل تقدير نتأكد من وقوف ألمانيا على الحياد ٠

استطاع مجلس النواب فى دورة انعقاده الاولى أن يحقق مطالب الشعب التى طالب بها فى مظاهرة عابدين الثانية — ٩ سبتمبر ١٨٨١ — فأعيد افتتاح مجلس النواب ، وأصدر الدستور ، وتحقق برنامج الاصـــلاح فى الجيش ، واضطلع مجلس النواب بواجبة خير قيام « باستثناء موقفة من وزارة شريف» (٣) باشا حين أجبره العرابيون بتقديم استقالته . وانتهت دورة المجلس فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ ٠

---

(١) سوف يعين قائدا عاما للحملة العسكرية التى قررت بريطانيا أن ترسلها الى مصر فى ٢٧ يوليـــو ١٨٨٢ وهو لم يكن من القواد الذين اشتهروا بالكفاية العالية فى القيادة ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل فى حرب القرم وبعض الحملات الاستعمارية البريطانية ، وكان لم يزل برتبه قائمقام حين اسندت اليه قيادة الحملة البريطانية فى سنة ١٨٨٢ ، ولما انتصر على العرابيين بالتل الكبير منح لقب جنرال والألقاب الشرفية ٠

(٢) بلنت — مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٦٦ — ١٦٧ ٠

(٣) الرافعى — الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٥٧ ٠

وكان أول الاحداث الداخلية التى انتابت البلاد ــ بعد انفضاض مجلس النواب ــ مؤامرة الضباط الشراكسة ، اذ علم عرابى باشا فى ١١ ابريل من طلبة باشا عصمت • قائد الآلاى الاول ــ أن بعض الضباط الشراكسة يأتمرون به ويدبرون الأمر لقتله هو وبعض كبار الضباط الوطنيين وكذلك الوزراء ، وأن بعض من صدر اليهم الأمر بالسفر الى السودان كانوا من مدبرى هــذه المؤامرة (١) » •

أصدر المجلس العسكرى أحكامه فى ٢ مايو ١٨٨٢ بتجريدهم من ألقابهم ونفيهم الى السودان ، ومحو أسماءهم من السجلات العسكرية ، وكان من بين المتهمين عثمان باشا رفقى وزير الحربية السابق •

ووجد ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة أن يتخذ من هــذا الحادث (٢) ذريعة لتوسيع هوة الخلاف بين الخديوى والحزب الوطنى ، وأشــار عليه بعــدم الامتثال لمطالب العرابيين ، وأثار تطور الأحداث قلق الرأى العام الاوربى وطالب الرأى العام فرنسا بضرورة تدخل الحكومة فى الأمر ، وأرسل فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية برقية فى ٧ مايو الى سينكفكس Scienkievicz ينصحه بأن يسلك سبيل الحذر فى أعماله ، وأن يعمل بقدر الامكان ، بما يتفق على رأى ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام ، وأن يرجع اليه (فريستيه) اذا اختلفا فى الرأى (٣) •

ولكن الخديوى لم يعمل بنصيحة بعض الفناصل ، بل سلك طريقا آخر عملا بنصيحة ادوارد ماليت ، وعرض الأمر برمته على السلطان ، واحتج فريسنية على مسلك الخديوى الأمر الذى يعطى الفرصة الى السلطان لزيادة نفوذه فى مصر ، وطلب من لورد جرانفيل أن يشــاركه الرأى بالاحتجــاج على تصرف الخديوى • ولكن وزير خارجية بريطانيا وجد أن هذا فرصة كى يستطيع أن يثنى فريسنيه عن سياسته الخارجية وينتهج سياسة تتفق الى حد بعيد مع سياسة الحكومة البريطانية ، وعرض لورد جرانفيل على فريسنيه اقتراحين يختار منهما ما يروق له :

---

(١) روتشتين : تاريخ المسالة المصرية ١٨٧٥ ــ ١٩١٠ وترجمة الى العربية : الأستاذين عبد الحميد العبادى ، محمد بدران ، القاهرة الطبعة الثالثة ١٩٥٠ ، ص ١٧٩

— Arthur, Weigall, op. cit., p. 130.

(٢) الرافعى ــ الثورة العرابية •• الخ ، ص ٢٥٨ •

ــ بلنت ــ مرجع سبق ذكره ، الفصل الحادى عشر حيث تعرض لذكر تفصيلات هــذا الحادث بافاضة تامة •

ــ روتشتين ــ مرجع سبق ذكره ص ١٨٠ •

ــ أحمد عبد الرحيم مصطفى مرجع سبق ذكره ص ٢٠٣ •

Arthur, Weigall, loc. cit., p. 138.

(٣) روتشتين ــ مرجع سبق ذكره ص ١٨٥ •

اولا : اما أن يقبل التعاون مع بريطانيا فى القيام بعمل عسكرى ضد مصر

ثانيا : أو افساح المجال للحكومة البريطانية للتدخل بمفردها .

وبهذا الاقتراح أراد لورد جر انفيل أن يخرج فريسنيه من موقفه ويجعله بين أمرين كلاهما خطير . فاذا قبل الاشتراك مع بريطانيا فى مثل هذا العمل العسكرى لفرض نفوذ الدولتين ـ بالاحتلال العسكرى ـ على مصر وهذا ما يخشاه فريسنيه اذ استطاع مجلس النواب الفرنسى اسقاط وزارة جامبتا من قبل ، وعلى الرغم من هذا فلم يكن يستطيع أن يترك المجال فسيحا لبريطانيا لتحقيق أطماعها . وعلى حساب النفوذ الفرنسى فى مصر ، اذ ليس لبريطانيا اطماع الا السيطرة على قناة السويس التى ازداد الاهتمام البريطانى بها فى السنوات الأخيرة . اذ لم يغب عن بال الحكومة البريطانية أهمية القناة من أجل المحافظة على طريق مواصلاتها البحرية الى مستعمراتها فيما وراء البحار . اذ كان لها فى احداث الحرب الروسية ـ العثمانية ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ ـ تذكرة وتبصرة وتأكيدا لأهمية هذا الشريان المائى بالنسبة للمصالح البريطانية .

ومما يؤكد تلك النوايا البريطانية ازاء مصر هذا التصريح الذى أدلى به لورد جرانفيل الى الحكومة الفرنسية فى ٨ مايو جاء به : « .. ولكننا ـ الحكومة البريطانية ـ ترغب أن تكون عند تفاقم الازمة أحرارا تتدبر كل أنواع التدخل الممكنة ونختار منها أقلها مشقة وخطرا (١) » .

اذا كان من مصلحة بريطانيا أن تتفاقم الازمة المصرية حتى تجد فى هذا التفاقم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس بصفة خاصة .

وحرصت الحكومة البريطانية ـ فى ذلك الوقت ـ اتباع أحد الطريقين :

اما العمل على التدخل عسكريا بمفردها وبموافقة السلطان أو التدخل المشترك مع الحكومة العثمانية باعتبارها صاحبة السيادة على مصر .

ولم تكن بريطانيا حريصة على اتاحة الفرصة على اشراك الحكومة الفرنسية معها فى مثل هذا العمل ، أو اعطائها مثل هذا الحق ، اذ انتهجت بريطانيا سياسة تهدف الى تنحية النفوذ الفرنسى من مصر بصفة عامة وقناة السويس بصفة خاصة .

عرض لورد جرانفيل ـ فى ١١ مايو ـ على الحكومة الفرنسية رأيا يتضمن: « أن يطلب من السلطان بأن يرسل الى مصر قائدا عثمانيا ويخول له سلطة تامة باعادة النظام الى الجيش المصرى بشرط أن يرافق هذا القائد العثمانى قائدان عسكريان : أحدهما بريطانى والآخر فرنسى وبشرط أن يخضع القائد العثمانى لرأى هذين القائدين ، وأن يسبق هذا الاجراء بلاغا من السلطات يقضى بتدخله فى الازمة المصرية (٢) » .

(١) روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ص ١٨٥ .

(٢) روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ص ١٨٦ .

وحقيقة الأمر لم يكن لورد جرانفيل يبغى من هذا الاقتراح سوى اثارة ضغائن فرنسا نحو الحكومة العثمانية ، ويدرك تماما أن هذا الاقتراح سوف ترفضه الحكومة الفرنسية ، كما يرفضه السلطان ، فضلا عن أن لورد جرانفيل كان يهدف الى اثارة الرأى العام الاوربى وتضليله بأن الازمة المصرية أصبحت جد خطيرة على مصالح أوربا بصفة عامة ومصالح دولتا فرنسا وبريطانيا بصفة خاصة ٠

وازاء تطور الاحداث فى مصر رأى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية اتباع أحد أمرين :

ـ اما ان يقبل تدخل الحكومة العثمانية عسكريا بمفردها ٠

ـ وأما تقبل فرنسا التعاون مع بريطانيا ، ولقد اختار فريسنيه مبدأ التعاون عسكريا مع الحكومه البريطانيه ، ووجد نفسه مدفوعا الى هذا الحل ، وان كان يرى ان الحل الوحيد للأزمة المصرية هو الحل السلمى ٠

وهكذا وجد فريسنيه نفسه وقد فرض عليه هذا المبدأ ، وعلى كره منه ، وبذا اتاح فريسنيه فرصة لجماعة الاحرار الفرنسيين المتطرفين بمعارضته والقاء اللوم عليه لانه تخلى عن سياسته التى اعلنها حين تولى رئاسة الوزاره ، ووصفوه بان سياسته قريبة الشبه من سياسة سلفه « جاميتا » ٠

على ان فريسنيه كان يأمل ـ وقتئذ ـ أنه طالما اصبح التدخل البريطانى ـ سواء كان منفردا او بالاشتراك مع الحكومة العثمانية ـ أمرا لامناص منه ، فان فرنسا باشتراكها مع بريطانيا فى مثل هذا العمل قد تفلح فى اعطاء هذا التدخل شكلا عديم الضرر نسبيا (١) ٠

وكان فريسنيه يظن ان هذا هو الفارق بين سياسته وسياسة سلفه « جاميتا » الذى كان لا يرى بديلا للحل العسكرى المشترك للأزمة المصرية ٠

وعرض فريسنيه اقتراحا ـ فى ١٢ مايو ـ على لورد جرانفيل ردا على الاقتراح البريطانى ، وكان فرنسنيه يرى أن ترسل كلتا الدولتين ـ الى ميناء الاسكندريه ـ ثلاث سفن حربية بحجة حماية الرعايا البريطانيين والفرنسيين ، وفى نفس الوقت لارهاب الوزارة المصرية وحملها على الاستقالة ٠

وأضاف الى ذلك قوله : « ان ارسال هذه السفن الحربية يشد من أزر الخديو ويجعل تدخل العثمانيين امرا لا داعى له ، وبذا تحل الازمة المصرية ولا يبقى ـ بعد ذلك ـ حاجة الى أى عمل آخر (٢) ٠

---

(١) روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ص ١٨٦ ٠

(٢) روتشتن ـ مرجع سبق ذكره ص ١٨٧ ٠

ـ الرافعى ـ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٦٨ ٠

ورأى فريسنيه أيضا : اذا لم يكن هذا العمل كافيا ازاء تطور الاحداث فلا يمانع فى استدعاء قوات عثمانية الى مصر ، ولكن بشروط ، وأهداف محددة وتعمل هذه القوات تحت رقابة الدولتين ـ فرنسا وبريطانيا » (١) .

قبل لورد جرانفيل هذا الاقتراح القاضى بقيام الدولتين بمظاهرة عسكرية بحرية فى ميناء الاسكندرية . ولكن اضاف الى هذا الاقتراح التحفظ الآتى : ـ

« بشرط ان تعرض على الباب العالى اقتراحات أخرى فيما بعد » . ورفض فريسنيه هذا الحفظ المبهم . والحق ان لورد جرانفيل كان يهدف بهذا التحفظ الى ترك المجال مفتوحا امام السياسة البريطانية فى عرض اقتراحات أخرى حسبما تمليه عليها تطور الاحداث فى مصر .

أرسل لورد جرانفيل الى ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام يستفسر منه عما اذا كان فى ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية من خطر على الرعايا البريطانيين والفرنسيين فى مصر ؟ وبعث ادوارد ماليت بالبرقية التالية : « يشرفنى ان أبلغكم انا وسنكفكس قنصل فرنسا العام أن وصول الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية له نتائج سياسية تفوق فى الأهمية ذلك الخطر الذى من المحتمل ان يلحق برعايانا فى مصر» (٢) .

اصدرت الحكومتان ـ البريطانية والفرنسية ـ أمرهما فى ١٥ مايو ١٨٨٢ بان تبحر وحدات حربية الى ميناء الاسكندرية كما ارسل وزيرا الخارجية بتعليماتهما الى القنصليين العامين بالقاهرة ، : بألا يعترفا بغير سلطة الخديو توفيق ، وان يتجنبا الاتصال بالحكومة المصرية الحالية (وزارة محمود باشى سامى البارودى) ويعملا على تأمين سلامة الرعايا الاوربيين » .

وأرسل لورد جرانفيل الى ماليت قنصل بريطانيا العام بالتعليمات الآتية :

« يتعين عليكم الآن الكف عن الحديث وبصفة خاصة فيما يتعلق بالجيش المصرى لما قد يترتب على ذلك من اشتداد المعارضة ـ فى مصر ـ ضد الدولتين كما يجب تركز جهودكم وجهود سنكفكس لتحقيق اغراض ثلاثة وهى :

اولا : العمل على ان يكون مفهوما لدى المصريين أن المقصود من تدخل الحكومتين البريطانية والفرنسية هو المحافظة على الحالة الراهنة فى مصر واعادة السلطة الشرعية للخديو .

ثانيا : لفت نظر الخديو على انتهاز فرصة وصول الاسطول المشترك ليطالب باستقالة الوزارة الحالية الوطنية ويقوم بتشكيل وزارة جديدة برياسة شريف باشا أو أى ـ شخص تتوافر فيه الضمانات الكافية فى تقديرنا .

---

(١) Freycinet, op. cit., p. 269.

(٢) روتشتين ـ المرجع السابق ذكره ص ١٨٨

ثالثا : ابلاغ كل من يعنيه الامر انه تم تنفيذ ذلك فى هدوء وعلى الصورة التى ترتضيها الدولتان الغربيتـان ، فانهما سـوف تتساهلا مع المتمردين على سلطة الخديو ، فلا تجرى معهم محاكمة ، كما ستحترم اشخاصهم ، وتحافظ على اموالهم ، ورتب العسكريين منهم » (١) ·

وبادر القنصلان ــ البريطانى والفرنسى ــ بابلاغ الخديو توفيق بأن وحدات من الاسطول المشترك فى طريقها الى ميناء الاسكندرية ·

ارادت بريطانيا أن تقنع الراى العام البريطانى حتى تضمن عدم اعتراضه على ما سوف تقدم عليه من اعمال عدوانية فى مصر ، فقد أشاعت ان هناك محاولة من جانب أسبانيا لاحتلال مصر ، وفى الواقع لم يكن هدف الصحافة البريطانية من نشر هذا الخبر الكاذب الا التمهيد لاحتلال مصر عسكريا ·

ولقد أيد بسمارك المستشار الالمـانى هـذه الخطوة ، فأعلن بسمارك فى ٢٠ مايو ١٨٨٢ الى امبهتل Ampthill سفير بريطانى فى برلين بقوله : «انه يؤيد ابحار وحدات الاسطول المشترك من اجل المحافظة على الامن والنظام فى مصر ، وتعضيد سلطة الخديو طبقا للفرمانات والمعاهدات الدولية» وقد أيد كل من النمسا والمجر وايطاليا وروسيا وجهة نظر بسمارك (٢) ·

وبعث الباب العالى الى الحكومتين البريطانية والفرنسية بهذا الاحتجاج :

« أبلغنا سـفيرا بريطانيا وفرنسا باسم حكومتيهما انه على اثر الحوادث الاخيرة التى جرت فى مصر ، فقد قررت الحكومتان ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية ، واضاف السفيران الى ذلك بقولهما : انهما كلفا بأن يوصيا الباب العالى بعدم التدخل اطلاقا بأى صورة فى شئون مصر ·

وجاء بهذا الاحتجاج ايضا : « انه اذا كان المقصود بهذه الحملة البحرية هو حماية مصالح الرعايا البريطانيين والفرنسيين فى مصر ، فان المعاهدات الدولية قد كفلت الحق فى هذه الحماية للباب العالى وحده ·

وذكر الباب العالى فى احتجاجه : « الا ان هذا الحق لا يسمح لهما بتولى حماية هذه المصالح بانفسهما ، ولا ان ترسلا من اجله وحدات حربية من اسطولهما الى ميـاه خاصـة للباب العالى ، ومع ذلك فاننا نرى أن ما حـــدث فى مصر لا يستوجب مثل هذه الحملة العسكرية ، فان الباب العالى وحده هو الذى يقرر ذلك دون سواه باعتبار سيادته الشرعية على مصر ، كما انه هو الذى ينفذ ــ بالاتفاق مع سائر الدول العظمى التدابير التى يراها ·

---

(١) الرافعى ــ الثورة العربية ·· الخ ص ٢٧٩

(٢) د· محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ١٣٥

وتاسيسا على ما تقدم فانه طالما ان الحكومتين الفرنسية والبريطانية لاتبغيان فى مصر الا المحافظة على السلام ، ولتأييد الوضع القائم فيها فان ذلك لما يدعوهما الى الاتفاق مع الباب العالى على ان تقوم الحكومة العثمانية باتخاذ التدابير والاجراءات الكفيلة بتحقيق هذا الغرض دون تدخل أية دولة أخرى » (١) ٠

وكان المفروض ان ترسل الحكومة العثمانية بوحدات من اسطولها الحربى الى مصر فى اعقاب هذا الاسطول المشترك ، فلا شك اذا كانت الحكومة العثمانية اتخذت هذا القرار لكان للازمة المصرية وجها آخر غير ما وصلت اليه ٠ على اقل تقدير ان يعود الاسطول المشترك من حيث انى لان الحكومة البريطانية ــ فى ذلك الوقت ــ لاتستطيع ان تفقد صداقتها للحكومة العثمانية جملة واحدة ، فضلا عن الغاء معاهدة الدفاع المشترك والمبرمة بينهما ١٨٧٨ على أثر تنازل السلطان للحكومة البريطانية عن جزيرة قبرص ٠

كما ان فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية ــ وهو حديث عهد لهذه الوزارة ــ لا يستطيع ان يندفع بالاصطدام حربيا مع الحكومة العثمانية مخالفا بذلك سياسته التى اعلنها منذ توليه رئاسة الوزارة الفرنسية خلفا « لجامبتا » الذى عرف عنه الاندفاع ، والميول العدوانية ازاء مصر ٠

ومضى فريسنيه فى مذكرته يقول : « بانه اذا تفاقم الامر نتيجة لتطور الاحداث ، وتعذر علينا اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية رعايانا المقيمين فى مصر او الدفاع عن مصالحنا الخاصة ، فان معاونة السلطان ستصبح فى هذه الحالة حتمية ، وانى لأرجو ان يكون فى هذا الايضاح الصريح مايهدىء من روع الباب العالى الذى لا سبب له غير سوء الفهم لهذه المشكلة » (٢) ٠

واذا كان فريسنيه بعث بهذه المذكرة باسم الحكومتين الفرنسية والبريطانية فان لورد جرانفيل ــ فى ذلك الوقت ــ بعث ايضا بمذكرة الى الباب العالى باسم الحكومة البريطانية فقط ٠

اكد لورد جرانفيل للسلطان بقوله : ان ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية ، ان هذا العمل لم يقصد به اغتصاب حق ، وأنه اقتضت الضرورة عملا يكون هذا العمل مظهرا لحق من حقوق السلطان ، فاننا نرفع هذا الامر الى الباب العالى ((٣) ٠

---

(١) Freycinet, op. cit., p. 270.
ــ الرافعى ــ الثورة العربية ٠٠ الخ ص ٢٧٠

(٢) Livre Jaune, Egypte, 1882, doc. No. 116, date, Mai 19, 1882.
— Freycinet, op. cit., p. 290.

(٣) Freycinet, loc. cit., p. 290.

ودفع حرص الحكومة البريطانية على تأييد الدول الاوربية لسياستها — او على اقل تقدير عدم الاعتراض على اعمالها فى مصر — ان بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا بمنشور الى الدول الاوربية التى تعنيها الازمة المصرية — فى ٢٣ مايو سنة ١٨٨٢ جاء به : « لم يكن الغرض من ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك الى ميناء الاسكندرية اتباع سياسة الاثرة والانفراد فى العمل ٠٠ بل ضمان المصالح الاوربية فى مصر من غير تمييز بين الجنسيات ، ثم الاحتفاظ بسلطة الخديو فى مصر » ٠

ومضى لورد جرانفيل يقول : « ان الحكومة البريطانية لم تفكر فقط فى ان تنزل الى البرجنودا ، ولا ان تحتل البلاد احتلالا عسكريا ٠ والحكومة البريطانية تعتزم — متى عادت الاحوال فى مصر الى ما كانت عليه — ان تترك مصر وشأنها وتسحب الوحدات الحربية ، ولكن اذا حدث عكس ذلك ٠ وتعذر حل المسألة حلا سلميا فان الحكومة البريطانية تسعى الى الاتفاق مع الحكومة العثمانية والدول الاوربية على انجح الوسائل لحل الازمة المصرية » (١) ٠

ولا شك ان مضمون هذا المنشور مرادف للمذكرة المشتركة المقدمة الى الحكومة المصرية فى ٢٥ مايو ، وان هذا المضمون ماهو الا تبرير لما سوف تقدم عليه الحكومة البريطانية من تدخل عسكرى فى شئون مصر ٠

ويستنتج من هاتين المذكرتين الفرنسية والبريطانية المرسلتين الى الباب ردا على الاحتجاج الذى بعث به الى الحكومتين عدة نتائج اهمها :

ان المذكرة الفرنسية كانت أكثر تشددا على الباب العالى عن المذكرة البريطانية اذ اكد فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية انه لن يقبل تدخل الباب العالى لحماية المصالح الفرنسية فى مصر فى حالة تعرضها للخطر ، ولكنه يقبل هذا التعاون فى حالة تعذر الحكومتين الفرنسية والبريطانية اتخاذ اى اجراء لازم ٠

كما أوضح فريسنيه بانه لا يمكن ان تقوم بريطانيا أو فرنسا بأى عمل منفرد ازاء هذه الاحداث الجارية فى مصر ٠ انما العمل المشترك هو الحل الوحيد لمواجهة هذه الحالة لان مصالحهما معرضة للخطر ٠

واختتم مذكرته بقوله : « ان احتجاج الباب العالى على ارسال الاسطول المشترك لا سبب له غير سوء الفهم لهذه المشكلة » ٠

ولا شك ان المذكرة الفرنسية هذه تفتقر الى الدبلوماسية الى حد بعيد نسبة الى المذكرة البريطانية المقتضبة والتى اكدت ان ارسال وحدات حربية من الاسطول المشترك لم يقصد به اغتصاب حق من حقوق السلطان على مصر ،

---

(١) John, Marlowe, op. cit., p. 121.
— Alfred, Bourguet, op. cit., p. 172.

اما اذا اقتضت الضرورة منا القيام باى عمل يمس حقوق السلطان فى مصر ، فاننا سوف نرفع الامر الى السلطان للتشاور معه فى تحديد نوع هذا العمل ٠

أحدث وصول الوحدات الحربية للدولتين الى ميناء الاسكندرية فى ١٩ مايو ١٨٨٢ اثرا سيئا فى نفوس المصريين بصفة عامة ، والحزب الوطنى بصفة خاصة ، وتوالت الاجتماعات لبحث الامور وفيما صارت اليه وتعددت آراؤهم ، وبدأ مجلسهم يواجه انقساما فى الرأى حينما تعرضوا لبحث موضوع خلع الخديو عن العرش ٠

فريق يرى خلع الخديو عن العرش طالما ثبت بالدليل القاطع انه يمالىء الدولتين الاجنبيتين على حساب أمن وسلامة البلاد ٠

والفريق الآخر كان يخشى من انتقام دولتى بريطانيا وفرنسا اذا ما نفذوا هذه الفكرة ٠

انشق سـلطان باشا رئيس مجلس النواب على الجميع ، واخذ يسعى الى اسقاط وزارة محمود سامى باشا البارودى بعد ان انحاز نهائيا الى جانب الخديو ، ولكن جماعة من أعضاء المجلس رأوا ان اختلافهم وانقسامهم مما يتيح فرصة للتدخل الاجنبى المسلح فى مصر ، ولهذا قرروا تدارك الموقف ، وحاولوا مرة اخرى تقريب وجهات النظر بين الخديو وبعض زعماء الحـزب الوطنى المتطرفين « العرابيين » ٠ وتخفيف حدة الازمة بين الطرفين (١) ٠

خاب امل بريطانيا وفرنسا فى استقالة الوزارة المصرية بمجرد وصول الوحدات الحربية الى ميناء الاسكندرية ، ولذلك اتفقت الحكومتان على ارسال مذكرة مشتركة تبلغ الى الحكومة المصرية بواسطة القنصلين العامين بالقاهرة ٠

نقدما ــ ماليت وسنكفكس ــ فى مسـاء يوم ٢٥ مايو المذكرة المشتركة التالية الى الحكومة المصرية ، وكانت تشترط :

أولا : ابعاد عرابى باشا مؤقتا من مصر مع بقاء رتبته ومرتباته ٠

ثانيا : ارسال كل من : على فهمى ، عبد العال حلمى الى داخل مصر مع بقاء رتبتيهما ومرتباتهما ٠

ثالثا : استقالة الوزارة الحالية ٠

وقد رأى القنصلان : أن هذه المذكرة ــ لما فيها من روح الاعتدال قد تمنع المصائب ــ التى تستهدف مصر ٠ فهما باسم حكومتيهما وبتفويض منهما ينصحان رئيس الوزراء وزملائه بقبولها « ٠٠ وليس لحكومتى فرنسا وبريطانيا غاية من

---

(١) الرافعى ــ الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ص ٢٧٠ ــ ٢٧١

التدخل فى شئون مصر سوى المحافظة على الحالة الحاضرة وبالتالى أن يعيدا للخديو سلطته ٠

وبما أن توسط الدولتين ليس مبنيا على حب الانتقام والتشفى فسيبذلان الجهد فى صدور عفو عمومى من الخديوى ٠٠ (١) »٠

وعلى الفور اجتمعت الوزارة برئاسة محمود سامى باشا البارودى وقررت رفض المذكرة بينما قبلها الخديوى ، مما دفع رئيس الوزارة الى تقديم استقالته وقبلها الخديوى فى مساء ٢٧ مايو ٠ وفى مساء هذا اليوم عقد الخديوى مجلسا كبيرا ورفض كل الحاضرين قبول عرض الخديوى برئاسة الوزارة ، ومنهم شريف باشا الذى كان من بين الحاضرين (٢) ٠

وفى أثناء الاجتماع حضر سنكفكس قنصل فرنسا العام يحمل الى الخديوى برقية عاجلة صادرة من وزارة الخارجية الفرنسية متضـــمنة العبارة الآتية : « الأمل أن يقبل شريف باشا رئاسة الوزارة ،وبكل تأكيد سوف نعضده ونؤيده بكل جهودنا (٣) » ٠

وقف زعماء الحزب الوطنى من الخديوى موقفا متشددا ، وازداد الموقف تفاقما حينما بعث جماعة من كبار الضباط انذارا الى الخديوى بأن يعيد عرابى باشا الى منصبه كوزير للحربية فى خلال اثنتى عشرة ساعة والا فهم ليســـو مسئولتين عما يحدث (٤) ٠

ولكن قناصل الدول الاوربية : المانيا ــ النمســا ــ ايطاليــا ــ روسيا توسطوا لدى الخديوى لاعادة عرابى باشا الى منصبه وزير للحربية وذلك بعد أن تعهد بحفظ الأمن والنظام ٠ اضطر الجديو ــ على كره منه ــ أن يعيد عرابى باشا الى منصبه كوزير للحربية ٠ (٥)

شعر عندئذ ــ ادوارد ماليت قنصـــــل بريطانيا العام بمدى اخفاقه فى مساعيه لدى الخديو ، ولكن لم يكن هذا الاخفاق الذى لقيه الا ليزيده اقبــالا على العمل ومضيا فيه (٦) ٠

---

(١) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 139, pp. 124, 125.
ــ الرافعى ــ الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ص ٢٧٠ ــ ٢٧١ ٠
ــ القضية المصرية ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ص ٣ ٠

(٢) Alfred, Bourguet, op. cit., p. 171.
ــ سليم خليل النقاش مرجع سبق ذكره جـ ٧ ص ٤٣ ٠
(٣) الرافعى ــ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٧٧ ٠
(٤) الرافعى ــ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٧٩ ٠
(٥) الرافعى ــ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٨١ ٠

(٦) Freycinet, op. cit., p. 290.

وعلى أثر استقالة الوزارة المصرية أرسل لورد جرانفيل فى ٢٨ مايو برقية الى لورد دوفرين سفير بريطانيا فى الآستانة يقترح عليه : بأن يشير على السلطان بأن ينحاز الى جانب الخديوى وأن يصدر أمره باستدعاء الزعماء العرابيين بما فيهم أحمد عرابى الى الآستانة ٠

كما أرسل برقية فى نفس اليوم الى ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة بأن يشير على الخديوى بضرورة استدعاء مندوب عثمانى يحافظ على حياته (١) ٠

بدأت السياسة البريطانية الآن تظهر بكل وضوح ٠ وهذا ما تشير اليه برقيتا لورد جرانفيل السابقتان والمنطويتان على مدى النوايا البريطانية ازاء مصر ، فبريطانيا وفرنسا كانتا تقصدان ضرورة استقالة هذه الوزارة الوطنية ، وكان من المفروض أن تكف الدولتان عند هذا الحد ـ من التدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولكن كان من مصلحة بريطانيا أن تتفاقم تلك الازمة المصرية حتى تجد فى هذا التفاقم مبررا لتحقيق مطامعها باحتلال قناة السويس وهو كل ما تهدف اليه السياسة البريطانية فى مصر ٠

وبدأت بريطانيا تختلق الذرائع للتدخل المسلح فى مصر فأرسل بوشامب سيمور قائد الاسطول البريطانى فى ميناء الاسكندرية الى حكومته فى ٢٩ مايو ينبئها بأن المصريين ينشئون تجاه احدى البوارج الاسطول حصونا ويطلب تعزيزه بشكل عاجل (٢) ٠

أرسل لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا برسالة الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية جاء فيها : « اننا كنا سعداء بالامس اذ شاطرنا حكومتكم رأيها حين كنا نأمل الوصول الى نتيجة مرضية ٠٠ وازاء هذا فنحن مضطرين الى أن نتصرف فى الأمر بما يتلاءم مع سياستنا (٣) » ٠

واذا كانت ثورة الشعب المصرى وغضبه قد هدأت الى حد ما حين أعلن الخديوى فى ٢٨ مايو عودة عرابى باشا الى منصبه كوزير للحربية ، الا أن هذا لم يرق كثيرا لقنصلى بريطانيا بالقاهرة والاسكندرية فأرسلا الى وزارة الخارجية فى ٣٠ مايو تقريرا عن الحالة فى مصر من خلال وجهة نظرهما بقولهما : انالقوم يعدون ذلك ايذانا باخراج النصارى من مصر ٠٠ كما يعدونه ايذانا بالغاء الدين العام » ٠

---

(١) روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٩٧ ٠
— Livre Jaune, op. cit., doc. No. 1403, p. 127.

(٢) الرافعى ـ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٨٤ ٠

وجاء نص هذه الرسالة :

(٣) Cocheris, op. cit., p. 107.

« Nous étions heureux hier de partager les vues de votre gouvernement, alors qu'on pouvait espérer un changement favorable. Malheureusement tel n'est plus le cas ».

وفى غد ذلك اليوم ـ ٣١ مايو ـ أرسل ادوارد ماليت تقـــريرا لوزارة الخارجية مصورا مدى الخوف والفزع الذى استولى على كل الاجانب الاوربيين فى مصر ولهذا يطلب تعزيز وحدات الاسطول الموجودة بميناء الاسكندرية (١) ٠

وسارعت الحكومة البريطانية بتعزيز وحدات أسطولها بميناء الاسكندرية على الفور ، وعلى الرغم من أن لورد جرانفيل كان على يقين تام من أن تقارير سير ادوارد ماليت مجرد كذب وتهويل بطبيعة الاحداث (٢) ، انما قصد من تعزيز وحدات الاســطول البريطانى بالاســكندرية احراج الحكومة الفرنسية والتلويح لها بأن الحكومة البريطانيـــة تذكرها بالتصريح الذى أدلى به لورد جرانفيل فى ٨ مايو ، والذى جاء به : « ٠٠ ولكننا نرغب أن نكون عند اشتداد الخطب أحرارا نتدبر كل أنواع التدخل الممكنة ، ونختـــار منها أقلها مشـــقة وخطرا (٣) ٠

أدرك فريسنيه أن وزير خارجية بريطانيا يقصد بهذا التصريح أن الحكومة البريطانية تسعى الى امتدخل بمفردها فى شئون مصر ٠

ولكنه عمل على احباط هذه السياسة ، وتذكر تلك الدعوة التى سبق أن وافق عليها حينما عرضها عليه لورد جرانفيل بعد توليه رياسة الوزارة الفرنسية « وهى تدويل الازمة المصرية » ٠ ولذلك أعلن فى ٣٠ مايو دعوته الى عقد مؤتمر دولى أوربى لبحث الازمة المصرية برمتها استنادا الى فرمان سنة ١٨٧٣ وفرمان ١٨٧٩ وعلى أن يتضمن جدول أعمــال المؤتمر الموضـــوعات الآتية :

أولا : المحافظة على حقوق السلطان والخديو ٠

ثانيا : احترام كل الحريات الممنوحة لمصر بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية ٠

ثالثا : اقامة نظام حكم مستقر فى مصر (٤) ٠

قبلت الحكومة البريطانية دون تردد الاشتراك فى هذا المؤتمر وفى نفس

---

(١) John, Marlowe, op. cit., p. 121.

ـ روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ـ ص ١٩٤ ٠

(٢) روتشتين ـ المرجع السابق ذكره ـ ص ١٩٥ ٠

(٣) روتشتن ـ المرجع السابق ذكره ـ ص ١٨٥ ٠

(٤) Cocheris, op. cit., p. 107.

(1) Maintien des droits du Sultan et du Khédive, ainsi que des engagements internationaux et des droits qui en résultaient.

(2) Respect des libertés garanties par les firmans du Sultan.

(3) Développement prudent des institutions égyptiennes.

الوقت أوعزت الى السلطان برفض الاشتراك فى هـــذا المؤتمر على اعتبار أنه بصـــدد ارسال مبعوث من قبله الى مصر لتقصى الحقائق ، واقترح كذلك على السلطات بأن يرسل من قبله جيشا الى مصر للمحافظة على الاوضاع فيها (١) ٠

وقد نجح لورد جرانفيل فى ارغام فرنسا على أن تسير فى فلك السياسة الخارجية البريطانية وذلك بقصد أن يظهر أمام الرأى العام الاوربى والشـعب المصرى أن فرنسا هى التى تميل الىالحل العسكرى للازمة المصرية ، وذلك باتباع أسلوب المراوغة فى سياستها الخارجية (٢) ٠

وفى ذلك الوقت كانت بعثة السلطان برياسة درويش باشا فى طريقها الى مصر لتقصى الحقائق لمحاولة حل الأزمة حلا سلميا ، وحتى لا يترك المجال مفتوحا للتدخل الاوربى فى الشئون المصرية ، وعلى هذا أعلن السلطان « بأنه لن يقبل الاشتراك فى المؤتمر الذى تتنافى فكرته مع بعثة درويش باشا » ٠

وصرح سعيد باشا وزير خارجية الحكومة العثمانية فى ٣ يونية سنة ١٨٨٢ بقوله : « ٠٠ لن نستطيع أن نشرح مدى أهمية عقد هذا المؤتمر الدولى الذى يتنافى جدول أعماله مع مهمة مندوب السلطان صاحب السيادة الشرعية على مصر والتى يجب أن تكون فوق أى اعتبار آخر (٣) » ٠

وبوصول درويش باشا الى العاصمة مساء يوم ٨ يونية سنة ١٨٨٢ كان قد حدد موقفه ، وذلك بانضمامه الى جانب الخديو علانية ، وبعد أن رشـــاه الخديو بمبلغ خمسين ألف جنيه (٤) وأكد انحياز درويش باشـــا الى جانب الخديو حينما نصح عرابى بالذهاب الى الآستانة ليقابل السلطات ، وأكد له أنه سيلقى منه كل رعاية واكرام ، وقد فطن عرابى الى عواقب هذه النصيحة ، وأنه قد لا يعود من الآستانة اذا هو ذهب اليها ، فاعتذر لمبعوث السلطان بحجة أن الأمة المصرية لا تسمح له بمغادرة البلاد فى تلك الآونة (٥) ٠

دعا درويش باشا عرابى الى اجتماع ــ فى ١٠ يونية ــ وعرض عليـه ــ كحل للأزمة ــ تقديم استقالته ، وسفره الى الآستانه لمقابلة السلطان ، ولكن عرابى باشا رفض هذا الرأى ، الا اذا حصل على استقالة مكتوبة تتضمن عـدم

---

(١) Hallberg, op. cit., p. 259.
— Alfred, Bourguet, op. cit., p. 176.
— Cocheris, op. cit., p. 107.
— Sayed, Kamel, La conférence de Constantinople et la question égyptienne, Paris, 1913, p. 144.

(٢) Freycinet, op. cit., p. 267.

(٣) Cocheris, op. cit., p. 108.

(٤) الرافعى ــ الثورة العرابية ــ الخ ص ٢٨٨ ٠
ــ بلنت ــ مرجع سبق ذكره ص ٢٢٣ ٠

(٥) بلنت المرجع السابق ذكره ص ٢٢٣ ٠

مسئوليته عما يحدث فى البلاد ، ويرى تأجيل سفره الى الآستانه الى وقت تكون، الأحوال قد هدأت فيه (١) ٠

ولما سمع أهل القاهرة بأن بريطانيا وفرنسا والحديو قد طلبوا من السلطات التدخل فيما شجر بين الحديو وزعماء الحزب الوطنى ، تأجج شعورهم فجاهر عرابى بأنه لن يطيع أوامر السلطان ، وأنه سوف يقاوم بالقوة كل محاولة لغزو البلاد ، وانحازت طوائف العلماء والأعيان الى جانب عرابى ، وطلبوا جهارا عزل الحديو اذ أنه لم يعد أهلا للحكم فضلا عن تواطؤه مع المعتدين ٠

وعلى أثر اجتماع درويش باشا بعلماء الأزهر بالقاهرة فى ٩ يونية ،ترك العلماء الاجتماع غاضبين من تصرف درويش باشا معهم ، وعقدت فى تلك الليلة عدة اجتماعات تندد ببعثة درويش باشا ، وتوالت الاجتماعات بين جميع طوائف الشعب معلنين استنكارهم لهذه البعثة ٠

وفى هذا الصدد يقول الرافعى : « ولكى تقدر مبلغ ماكان لحضور درويش باشا من الأثر ، ومبلغ عجزه عن معالجة الموقف ، يكفى أن نذكر أنه لم يكن مضى على حضوره بضعة أيام حتى وقعت مذبحة الاسكندرية المشئومة وذلك فى يوم ١١ يونيو سنة ١٨٨٢ ، فكانت اعلانا رهيبا باخفاق مهمة المندوب العثمانى (٢)

ابتدأت الفتنة حوالى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم الأحد ١١ يونية سنة ١٨٨٢ وقد ثبت أن الذى أشعل هذه الفتنة هو رجل مالطى حين قتل أحد المكارية بعد أن استأجر حماره طوال اليوم ، ثم أعطاه قرشا فلما طلب منه صاحب الحمار أن (يوفيه حقه ، طعنه بسكين وثبت أن هذا المالطى له أخ يعمل طباخا فى دار قنصل بريطانيا فى الاسكندرية وقد تعرضت حياة الأجانب للاخطار نتيجة هذا الحادث وذهب ضحية هذه المذبحة ٤٥ قتيلا من الجانبين ٠

لقد كان الحديو يعلم حق العلم بهذا الحادث مسبقا ، اذ أراد احداث فتنة تظهر عرابى بعدم قدرته على المحافظة على الأمن ، واستقرار الأحوال فى مصر ، وفكر الحديو فى بادىء الأمر ، أن تحدث تلك الفتنة بالقاهرة ، ولكنه عدل عن هذا الرأى ، اذ لا يأمن العواقب ، حيث يوجد عرابى بالقاهرة يناصره كل أعضاء الحزب الوطنى ، وكذا جميع طبقات الشعب (١) ٠

---

(١) Sayed, Kamel, op. cit., p. 149.
- الرافعى - الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٨٨ ٠
- روتشتين مرجع سبق ذكره ص ١٩٨ ٠

(٢) Freycinet, op. cit., p. 271.
— Alfred, Bourguet, op. cit., p. 182.

(١) الرافعى - الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٢٩١
Polson, Newman, op. cit., p. 92.

لذلك آرسل الخديو الى عمر باشا لطفى محافظة الاسكندرية برقية فى ٣ يونيه جاء بها : ان عرابى باشا قد تعهد بالمحافظة على الامن ، وجعل نفسه مسئولا أمام القناصل – فاذا بر بعهده هذا وثقت به الدول وسقطت هيبتنا ، ثم أن الاسطولين راسيان فى مياه الاسكندرية ، وخواطر الشعب هائجة ، والخصام بين الاوربيين وغيرهم ليس ببعيد ٠٠ فاختر لنفسك : فاما أن تخدم عرابى ونؤيد عهده واما أن تخدمنا (١) » ٠

وفى هذا الصدد يقول الرافعى : « ٠٠ فالمسئولية – فى حوادث ١١ يونية – تقع بلا نزاع على كاهل السياسة البريطانية والفرنسية التى تحرشت فى مصر بارسال وحدات من اسطولهما الى ميناء الاسكندرية ، أما المسئولية الخاصة . فالمسئول عنها قنصل بريطانيا بالاسكندرية ، أضف الى ذلك أن أول من أشعل الفتنة رجل مالطى من رعايا بريطانيا وشقيق خادم مستر كوكسن القنصل البريطانى بالاسكندرية ، ولا يمكن أن يكون هذا من قبيل المصادفات (٢) » ٠

وفى هذا الصدد يقول بلنت : « ٠٠ فالاضطراب كان قد دبر عند وصول درويش باشا الى الاسكندرية فى ٨ يونيه ، والارجح أن القصد كان أحداثه فى نفس الوقت الذى يقبض فيه على عرابى ، وذلك لاقامة البرهان أمام مبعوث السلطان بأن عرابى غير قادر على حفظ النظام ٠

وأضاف الى ذلك قوله : « ولست مقتنعا بأن درويش باشا كان يجهل ما سيحدث وأظن أن الارجح أنه كان يعرف كل شىء قبل حدوثه وأنه لو أن درويش باشا نجح فى حمل عرابى على أن يقدم استعالته لألغى تدبير هذا الاضطراب (٣) » ٠

أما عرابى فينسب الفتنة التى حدثت فى ١١ يونية الى ادوارد ماليت ومستر كوكسن ، باللاتفاق مع الخديو وعمر باشا لطفى ٠

ويستنتج من أحداث هذه الفتنة – التى سرعان ما تحولت الى مذبحة – ان المدبر الحقيقى لها هو الخديو بالاتفاق مع عمر باشا لطفى وادوارد ماليت ، والمسئولية تقع على عاتق الخديو والحكومة البريطانية التى خلقت هذه الفتنة لسببين :

الاول : استغلال أحداث هذه المذبحة كى تصور للرأى العام الاوربى مدى خطورة الأزمة المصرية على أرواح الرعايا الاوربيين فى مصر ، وحتى تنال ثقة الرأى العام حينما تقدم على احتلال مدينة الاسكندرية ، وبعدها قناة السويس ٠

الثانى : القضاء على حالة التردد التى قامت بها الدول الأوربية الدعوة

---

(١) روتشتين – مرجع سبق ذكره ص ٢٠٠

— Freycinet, op. cit., p. 272.

(٣) الرافعى الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٣٠٤ ٠

(٢) بلنت – مرجع سبق ذكره ص ٢٣١ ٠

الى عقد مؤتمر أوربى لبحث الازمة المصرية ، والتدليل بانه على الرغم من استقالة وزارة محمود سامى باشا البارودى وتعهد عرابى باشا بحفظ الأمن والنظام فى مصر الا أن الأزمة المصرية أكبر من هذا بكثير ، ولابد من وضع حد لتسلط العرابيين فى مصر ، والحق أنه لو كف ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة عن سياسته فى ذلك الوقت لما حدث ما يؤدى الى تفاقم الازمة المصرية ، ولما وجدت بريطانيا ما تتذرع به .

أرسل ماليت قنصل بريطانيا العام تقريرا الى وزارة الخارجية عن مذبحة الاسكندرية فى ١٣ يونية ، مما جعل لورد جرانفيل متحمسا لعقد المؤتمر ،وان كان فى الواقع – يرى أن اشتراك حكومته فى هذا المؤتمر لا يتعارض مع سياستها فى مصر بل عقدت العزم على أن تتخذ من هذا المؤتمر ستارا تخفى به حقيقة هذه النوايا التى تستهدف – فى المقام الاول – احتلال قناة السويس .

كما اتخذت . بريطانيا . من احداث الاسكندرية – ١١ يونية – سببا قويا لحمل السلطات فى قبول الدعوة الى عقد المؤتمر وأنهاء حالة التردد التى منى بها السلطان ازاء هذه الدعوة ، وان المؤتمر أصبح الطريق الوحيد لحل الأزمة .

ونجحت الدبلوماسية البريطانية فى حمل الدول الاوربية على قبول الدعوة لعقد المؤتمر . وهذا ما كانت تهدف اليه السياسة البريطانية من تدبيرها لأحداث هذه الفتنة كما تمهد السبيل للتدخل الأوربى فى مصر (١) .

وكانت الحكومة البريطانية اكثر حماسا بضرورة التعجيل بعقد هذا المؤتمر ، وتطلب – أيضا من السلطان بضرورة اشتراك الحكومة العثمانية فى المؤتمر مؤكدة له أن جدول أعماله سيكون مقصورا على بحث الأزمة المصرية (٢) .

واذا كانت الحكومة اقترحت – فى بادىء الأمر – ان يكلف السلطان بارسال حملة عسكرية الى مصر ، الا انها اشترطت عليه – بعد احداث ١١ يونية – بأن تكون هذه الحملة تحت أمرة قائدين عسكريين احدهما بريطانى والآخر فرنسى (٣) ، والحكومة البريطانية تعلم مسبقا ان السلطان سيرفض هذا الاقتراح ، وهذه كانت مناورة سياسية منها بهدف ان تجعل السلطان لا يعارض استمرار وجود الأسطول المشترك فى ميناء الاسكندرية .

---

(١) Blue Book, Egypt, 1882, No. 11, document No. 195, from Lord Granville to Lord Dufferin, date, June 13, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. 194, date June 13, 1882 « ... to assure the Porte that the proposed conference would be limited to the affairs of Egypt ».

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 193.

وبالرغم من آدراك فريستيه لحقيقة السياسة البريطانية التى تسعى الى الأثرة بالانفراد بالمســـالة المصرية ، الا انه لا يود ان يشـــتط برأيه بعيدا عن الســـياسة الخارجية لبريطانيا التى ترى ضرورة عقد المؤتمر الدولى لبحث الأزمة المصرية ، وعلى ان يوجهه المؤتمر الدعوة الى الحكومة العثمانية ارسال قواتها العسكرية ، ولهذا أرســـل فريستيه بتعليمات الى سفرائه لدى الدول الأوربية ، يفيدهم باضافة وجهة نظره الى وجهة نظر لورد جبرانفيل « وهى ان تظل القوات العثمانية تحت أمر الخديو طوال مدة بقائها بمصر » (١) .

وبرغم هذا فقــد ظل السلطان متمســـكا بموقفه الذى يتسم التردد والأحجام من قبوله الاشتراك فى المؤتمر ، فى الوقت الذى اتفق كل من لورد جرانفيل وفريستيه فى الرأى بضرورة عقد هذا المؤتمر ، وذلك تفاقم الأزمة وبذلك « لا تكونا غيرمسئولين عن تفاقم الأزمة وتطورها » (٢) .

حل الراى العــام الاوربى موقف الســـلطان ، واصـــبح يرى ان الموقف لا يحتمل تأجيل عقد المؤتمر اكثر من هذا ، وصرح لورد دوفرين لسعيد باشا وزير الخارجية العثمانية بقوله : « .. ولكن اذا كانت الحكومة العثمانية تريد تأجيل عقد المؤتمر أكثر من هذا ، فاننا بدون شـــك سوف نعمل على عقد المؤتمر دون تمثيل العثمانيين به » .

(٣) « .. but if they wish to make fresh delays, we should act without Turkish »

أرسل فريستيه الى ســـفرائه رسالة فى ١٥ يونية بما يفيد موافقة اربع دول أوربية على الاشتراك فى المؤتمر المزمع عقده بالآستانة كما حثهم على ضرورة التعاون التام مع سفراء بريطانيا ـ فى عواصم الدولة الاوربية ـ دون أن يحدث خلاف فى الرأى (٤) .

ظل السلطان متمسكا بموقفه برغم تطور الاحداث فى غير صـــالحه رافضـــا اى اقتراح يقدم اليه ، كما انه اضطر الى ان يســـلك طريقا

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. 197.
« It being desirous not to separate myself from the English Cabinet in these circumstances, I have just addressed to our Ambassadors, to be confidentially communicated to the powers, Lord Granville's two notes retaining, in accordance with the supposition which he admitted, the mention of the phrase, this for force will remain under the orders of the Khedive during his sojourn in Egypt ».

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 195.
As far as I am concerned, in order to free ourselves from the responsibility of the complications which may arise.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 195.

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 196.

آخر كان له تأثير بالغ فى تصعيد الأزمة ، اذ أرسل — السلطان — الى درويش باشا بتعليماته التى تقضى بضرورة رجاء قنصلا المانيا والنمسا بالتوسط فى الأمر ، والعمل على ازالة كل أسباب الخلاف بين كل من طرفى النزاع « الخديو — عرابى » (١) ·

أصيب ماليت قنصل بريطانيا العام — نتيجة لهذا — بالقلق وأدرك ان هذا المسعى من قبل قناصل الدول الاوربية يفسد عليه سياسته ، وخطط حكومته العدوانية ، ولهذا ارسل فى ١٤ يونية برقية الى وزارة الخارجية ، مصورا لها — باطلا — بأن الحالة فى مصر تنذر بالانفجار العنيف .

واضاف قائلا : ان الحالة هنا قد تحرجت الى حد ان أصبح من المحتم القيام بعمل ما . ويبدو انه لن ترسل الى الاسكندرية فى القريب العاجل قوات عثمانية وسوف تقوم الحكومة الفرنسية بمنعهم من الوصول الى مصر .

ومضى فى رسالته يقول · وسيكون لآراء زميلى الألمانى والنمساوى أثر عظيم فى التأثير على حكومتيهما بعدم الموافقة على هذا العمل » (٢) ·

نجحت وساطة قنصلا المانيا والنمسا فى اقناع الخديو بأن يعهد رسميا لعرابى باشا — بعد ان يرضى عنه — بحفظ النظام ، ويكون ذلك بمقتضى محضر رسمى موقع منهما : ساورما قنصل المانيا العام وشيفر Shaffer قنصل النمسا العام ، ودرويش باشا ، فلم يسع الخديو الا ان يجيبهم الى ما طلبوا ، وبذلك أصبح عرابى رجل مصر المسئول عن الأمن العام (٣) ·

ظل ادوارد ماليت يوغر صدر الخديو ضد عرابى وجماعته مفترحا عليه فى مقابلة صباح — ١٤ يونية — أن يدعو مجلس النواب للانعقاد للوقوف على رغبات الشعب الحقيقية بنفسه ، ولم يعارض الخديو هذا الاقتراح اذ كان واقعا تحت تأثير ماليت .

ولقد أثار هذا الاقتراح ثائرة لورد جرانفيل وزير الخارجية ، فأبرق اليه فى ١٥ يونية بتعليماته : « بأن يكف عن الاشارة بعقد مجلس النواب فى الوقت الحاضر » ٤) ·

---

(١) الرافعى الثورة العرابية ·· الخ ص ٢٠٧ ·

(٢) روتشتين — مرجع سبق ذكره ص ٢٠٣ ·

(٣) روتشتين — مرجع سبق ذكره ص ٢٠٢ ·

(٤) وجاء بها · —

Blue Book, op. cit., doc. No. 82.
« Her Majesty's Government do not indeed to make any demands upon the Egyptian Government at the moment... ».

ومن خلال تصريحات الساسة البراطنيين وأقوالهم ـ في هذه الآونة ـ يتضح بكل تأكيد ان بريطانيا تعمل ـ بكل جهودها ـ على تفاقم الأزمة حتى تجد ما تتذرع به لفرض سـياستها العدوانية فى مصر ، وتمهد الطريق للتدخل بمفردها فى مصر .

واذا كانت هذه سياسة بريطانيا فى مصر ، فان سياستها الخارجية على المستوى الدولى تختلف اختلافا بينا عن سـياستها فى مصر ، وذلك بتمسكها بضرورة عقد المؤتمر وفى أسرع وقت ممكن من أجـل وضع أنسب الحلول السلمية للازمة المصرية بينما كانت السـياسة البريطانية فى مصر تعمل على تصعيد الأزمة واستمرارها ، تؤكد هذه الحقيقة تلك التقارير التى كان ماليت قنصـل بريطانيا العام يبعث بها تباعا ، مصورا فيها ـ كذبا وافتراء ـ حيـاة الخوف التى يعيشـها الرعايا الأوربيين في مصر ، وذلك بقصـد اثارة الرأى العام الأوربى بصفة عامة والرأى العام البريطانى على وجه الخصوص كى يدرك يقينا « بأن الأزمة المصرية لم تكن مسألة سياسية فقط انما هى مسألة تحتاج الى عمل عسكرى من أجل المحافظة على أرواح الرعايا الأوربيين » (١) .

وكان على أثر نجاح مساعى قناصل الدول الأوربية أن أبرق قنصـل بريطانيا العام فى ١٤ يونية برسالة جاء بها : « ان المسألة السياسية اصبحت ثانوية بالنسبة الى المحافظة على حياة الرعايا الاوربيين » وجاء بالرسالة أيضـا : « أن قناصل الدول الأوربية يؤيدون الرأى العام فى مصر القائل بوجوب ترك المسألة فى يد الباب العالى وحده » ويعتقدون ان اصلح الطرق لتجنب أهوال المصائب أن أخرج أنا ـ ادوارد ماليت ـ من البلاد ، وان يبرحها كذلك الأسطول » (٢) .

وازاء تطور الأحداث ارسـل لورد جرانفيل بتعليماته الى الادميرال سيمور فى ١٥ يونية جاء بها : « بان يتخذ من الاجـراءات ما يراه كفيلا بحماية أرواح الرعاية الأوربيين « وفى نفس الوقت أرسل فريستيه بتعليماته الى الأدميرال كونراد « يخبره فيها بضرورة التعاون مع زميله ـ سيمور ـ فى كل ما يراه » (٣) .

وعلى الرغم من سياسة التعاون التى انتهجها فريستيه ، الا انه كان شديد الحماس الى ضرورة عقد مؤتمر الآستانة ، وأنه يرى أن أفضل الحلول اللازمة المصرية هو الحل السلمى ، وارسـل بتعليماته الى سفراء فرنسا

---

(١) بلنت ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٥١ .
(٢) بلنت ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٥١ .
(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 202, date June 16. 1882.

لدى الدول الأوربية « يحثهم على ضرورة القضاء على حالة الركود ، وعدم الاكتراث التى منت بها الدول الأوربية ــ برغم قبولهم تلك الدعوة ــ هذا بجانب حالة التسويف غير المحتملة من جانب الباب العالى » (١) .

Indefinite Postponments

وعلى ممثلى الدول الاوربية الست بالآستانة ان يلفتوا نظر الباب العالى بأن تأجيل عقد المؤتمر الى مثل هذا الحد ، أصبح غير محتمل ، والا فسوف يعقد فى عاصمة اية دولة اوربية أخرى سواء اشتركت فيه الحكومة العثمانية أو لم تشترك « ولكن الحكومة البريطانية رات ــ مهما يكن ــ أنه لابد وأن يعقد المؤتمر بالآستانة عاصمة الدولة العثمانية » (٢)

مرة اخرى سعى قنصلا المانيا والنمسا « ــ ساورما ــ شيفر » لدى الخديو لتشكيل وزارة جديدة بشرط أن يكون عرابى باشا وزيرا للحربية بها . وكان من الممكن انتهاء الأزمة المصرية عند هذا الحد ، لولا استمرار وزارة الخارجية البريطانية وقنصلها العام بالقاهرة وسفير بريطانيا بالآستانة على تصور الحالة فى مصر ــ رغم هدوء الأحوال ــ أنها جد خطيرة ، مدعين أن بعثة درويش باشا منيت بالفشل » وأنها لم تستطع الارتفاع الى مستوى الأحداث وان السلطان ــ لهذا السبب ــ بصدد ايفاد مبعوث آخر الى مصر بدلا منه » (٣) .

وكان الخديو يميل الى انتهاز هذه الفرصة للانفراد بالحكم دون حاجة الى وزارة أو مجلس نيابى ، الا انه اضطر ــ على كره منه ــ الى الامتثال لمساعى قنصلا المانيا والنمسا بالقاهرة . وقدما الى الخديو ــ بعد الاتفاق مع دوريش باشا ــ اقتراحا بتشكيل وزارة جديدة لا يشترط فيها ان يكون الوزراء كلهم من الوطنيين ، ولكن على ان يكون عرابى باشا وزيرا للحربية ، وبذلك توفق بين طرفى النزاع (٤) ، وبعد مشاورات وقع اختيارهم على « اسماعيل راغب باشا » رئيسا للوزارة الجديدة ووافق عرابى على هذا الاختيار .

واشتدت ثائرة قنصلى بريطانيا وفرنسا لأن الخديو امتثل لمشورة قنصلا المانيا والنمسا ، ولم يمتثل لمشورتهما .

أدرك سير ادوارد ماليت فشل كل مساعيه مما دعاه الى ان يبرق الى لورد جرانفيل برسالة جاء بها : « وقع اختيار الخديو على راغب باشا

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 214, date June 16, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 215, date June 16, 1882.

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 222.

(٤) الرافعى ــ الثورة العرابية .. الخ ص ٣٠٧ .

ليكون رئيسا للوزارة لثقته به ، كما اضاف الى ذلك قوله : لقد علمت من الاخبار التى وردت الى من القاهرة بأن الحزب العسكرى فقد الثقة تماما فى وساطة دوريش باشـــا ، كما انه قرر ــ هــذا الحزب ــ مقاومة أى قوات عثمانية ترســل الى مصر (١) ولد أخبرنى اليوم درويش باشا بأنه قد استدعى الى الآستانة .

ازاء تطور الأحداث فى غير صالح الســـياسة البريطانية أبرق لورد جرانفيل فى ١٦ يونية الى سفرائه ـلدى عواصم الدول الأوربية بقبوله عقد المؤتمر بالآستانة وحتى ولم تشترك فيه الحكومة العثمانية (١) ٠

وأدرك فريستيه حقيقة نوايا الحكومة البريطانية ازاء مصر ، وأنهــا ولا شـــك سوف تتخذ من المؤتمر ســـتارا لتنفيذ مآربها العدوانية ، والانفراد ــ دون غيرها ــ بحرية العمل العســكرى فى مصر ، وذلك دون اشتراك الدولة الفرنسية او الدولة العثمانية .

ولهذا أرســل فريستيه رســالة عاجلة مساء يوم ١٦ يونية الى لورد جرانفيل يقترح عليه « بأن على الدول الأوربية المشتركة فى المؤتمر ان توقع قبل انعقاده على اتفاق هو أشــبه بما سبق ان وقعناه فى مؤتمر برلين فى ٢٠ يونية سنة ١٨٧٨ . وهو ما عرف بميثاق « انتفاء الغرض الشخصى » الذى يضمن عدم اعطاء الحق لأية دولة من الدول الأوربية الموقعة عليه ــ بحرية الانفراد والتدخل فى الشؤون المصرية » (٣) ٠

شعر لورد جرانفيل باساءة بالغة ، لاحساسه بأن فريستية ــ بهذا الاقتراح ــ قد أساء الظن بالسياسة البريطانية ، وبرغم هذا «نشـــــط فريستيه فى اتصالاته الدبلوماسية بشأن عقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن ، محاولا التغلب على كل المشاكل والصعوبات التى تعترض على تحديده ، وتحول دون عقده (٤) فمثلا كانت الحكومة الألمانية تعترض على تحديد مدة عمل الجيش العثمانى فى مصر بشهر واحد ، ولكن فرستيه اشـــار بأن تعرض هذه المسألة على المؤتمر (٥) ٠

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 221 from Mallet to Lord Granville, date June 16, 1882.
« I gather from the news received privately from Cairo that the Military party, having lost confidence in the benevolent intentions of Dervish Pasha towards them, has decided to resist the disembarcation of any Turkish troops that might be sent ».
— Cocheris, op. cit., p. 108.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 215, date June 16, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 218.

(٤) Hallberg, Charles, op. cit., p. 259.

(٥) Alfred Bourguet, op. cit., p. 177.

أرسل لورد جرانفيل الى ليونز سفير بريطانيا بباريس يبلغه مضمون الاقتراح الذى عرضه فريستيه على الدول الاوربية وهو المعروف بميثاق انتفاء الغرض الشخصىSelf-denying Protocol وكأنما يعنى فريستيه بذلك جماعية التدخل الأوربى فى مصر (١) .

اضطر فريستيه ان يضيف الى اقتراحه وجهة نظر لورد جرانفيل حتى لا يكون هذا الاقتراح سببا لتدهور العلاقات بين الدولتين والحكومة الفرنسية ترى ضرورة الاحتفاظ بالسياسة المشتركة بينهما ولو الى حين .

انه فى حالة ارسال قوات عثمانية الى مصر ، فان هذه القوات سوف تعمل تحت أوامر الخديو طوال مدة بقائها هناك

This force to remain under the orders of the Khedive during its stay in Egypt. (٢)

ولم يوافق بسمارك على اقتراح فريستيه ، واعتبره مجحفا بحقوق السلطان ، كما استاء لورد جرانفيل كثيرا من هذا الاقتراح ورأى ان يضاف اليه هذا التحفظ ورأى « أن تتدخل بريطانيا فى حالة الضرورة القصوى » (٣)

عقدت الحكومة العثمانية ــ ازاء تطور الأحداث ــ اجتماعا فى ١٧ يونية وقررت عدم الاشتراك فى المؤتمر ، كما انها عدلت عن رأيها السابق بشأن ارسال مندوب عثمانى آخر بدلا من درويش باشا (٤) . والتى وصفتها بريطانيا بأنها بعثة لم ترتفع الى مستوى الأحداث .

وبالرغم من وجهة نظر بسمارك فى اقتراح فريستيه الذى بعث به فى يوم ١٦ يونية ، الا انه لا يستطيع الخروج عن الاجماع الأوربى فأبرق بسمارك بأنه يوافق على الاشتراك فى المؤتمر المزمع عقده فى الآستانة (٥) .

فكرت الحكومة البريطانية بأن تستميل الى جانبها الحكومة الألمانية للاعتراض سويا على اقتراح الحكومة الفرنسية ، ولكن خاب امل بريطانيا بعد ان صرح بسمارك بقوله : « ان الحكومة الألمانية ترى

---

(١) Arthur, Weigall, op. cit., p. 143.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 251 from Granville to Lyons, date June 17, 1882.

(٣) Alfred, Bourguet, op. cit., p. 189.

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 245.

(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 257 from Tissot to Lord Granville, date June 18, 1882.
« The German Ambassador has informed me, that his Government also accepted this combination, if the powers did not object.

الآن ضرورة عقده وبأسرع وقت ممكن مهما كانت العقبات ، وعلى أساس اقتراح فريستيه (١) .

واجتمع ممثلوا الدول الأوربية الست فى الآستانة فى ١٧ يونية بصفة غير رسمية اذ ان موافقه حكوماتهم لم تصلهم بعد ، ولهذا شعر الأعضاء الست بانه ليس لديهم السلطة لحمل الحكومة العثمانية على ضرورة اشتراكها فى المؤتمر ، وبرغم هذا فانهم كانوا يشعرون بما لديهم من سلطة قادرون على بحث انسب الحلول السلمية اللازمة « وهذا هو الاجتماع التمهيدى الأول للمؤتمر المزمع عقده » (٢) .

وكان اجتماعهم الثانى فى ١٩ يونية قبل أن توافق حكاماتهم على التحفظات التى اضافها لورد جرانفيل (٣) .

وكان من المفروض ان تنتهى مزاعم الحكومة البريطانية بعد ان أصدر الخديو مرسوما — فى ٢٠ يونية — بتشكيل الوزارة الجديدة الا أن الحكومة البريطانية — فى تقديرها — تر أن الأزمة ما زالت قائمة ولابد من عقد المؤتمر ، ليس بهدف وضع انسب الحلول السلمية كما كانت تدعى ، انما — حقيقة — كى تتخذ من هذا المؤتمر ستارا لتنفيذ نواياها العدوانية فى مصر . ففى الوقت الذى كانت الحكومة البريطانية عضوا فى المؤتمر الا أنها كانت تستعد لاحتلال قناة السويس ، ووضعت خطتها الاستراتيجية لهذا الاحتلال منذ عام مضى — ٣ يوليو ١٨٨١ — بجانب حرصها على الانفراد بهذا التدخل دون غيرها ، وضاربة عرض الحائط بالمؤتمر وقراراته التى تحتم احترام حقوق مصر الدولية ، وعدم السعى الى التدخل فى شئونها الداخلية طالما كان المؤتمر ما يزال منعقدا .

وبناء على اقتراح منسنى وزير خارجية ايطاليا ، وموافقة الحكومة البريطانية تقرر عقد المؤتمر فى ٢٣ يونية (٤) على ان يبحث بقية المسائل التى لم يتفق عليها بعد انعقاده الأول (٥) ، وبرغم هذا فقد ظل السلطان متمسكا بموقفه مصرا على رأيه وهو عدم الاشتراك ، فى المؤتمر الذى عقد فى عاصمة دولته لينظر فى موضوع يخص ولاية هى أهم الولايات العثمانية .

ونجحت الدبلوماسية البريطانية بانها استطاعت ان تجعل من الخلاف — فى وجهات النظر — بين الخديو — وعرابى — وأزمة مثار اهتمام الدول

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 247, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 17, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 247.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 256.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc No. 86.

(٥) Cocheris, op. cit., p. 110.

الأوربية ، والسياسة البريطانية حرصت منذ بداية هذا الخلاف على أمرين **الأول** العمل على تصعيد الازمة وتوسيع هوة الخلاف بين الطرفين حتى تستطيع ان تجسد ما تتذرع به .

الأمر الثانى : الحرص على استمرار الأزمة والعمل على تصعيدها حتى تقنع حكومات الدول الأوربية والرأى العام البريطانى بخطورة هذه الأزمة ليس على المصالح الأوربية فى مصر ، بل على أرواح الرعايا الاوربيين بها ، ورأت بريطانيا ان تقيم الدليل على هذا ، فدبرت مذبحة الاسكندرية التى راح ضحيتها عشرات القتلى .

واذا كانت الحكومة البريطانية أول دولة قبلت دعوة فريسنيه رئيس وزراء رنسا – بعقد مؤتمر دولى أوربى لبحث هذه الأزمة – دون تردد ، انما حرصت السياسة البريطانية على تحقيق عدة أهداف دبلوماسية أهمها :

أولا : ابعاد مسألة قناة السويس من جدول أعمال المؤتمر باعتبار ان الأزمة المصرية محصورة فى أمر الخلاف الناشب بين الحزب الوطنى – والخديو .

ثانيا : حددت مهمة المؤتمر بأن يقوم بتكليف الحكومة العثمانية بارسال حملة عسكرية الى مصر لاقرار الأوضاع فيها ، وفى حالة رفض الحكومة العثمانية هذا التكلف او التسويف فى تنفيذه – فمن حق المؤتمر ان يبحث عن وسائل واجراءات أخرى اكثر فعالية ، بينما وضعت الحكومة البريطانية خطة استراتيجية منذ عام مضى لاحتلال قناة السويس بصفة خاصة ، وهى الآن تستعد لتنفيذ هذه الخطة .

ثالثا : انتهجت الحكومة البريطانية – منذ بداية الأزمة تفاقم الأزمة المصرية – الى اظهار فرنسا بأنها الدولة التى تسعى الى العدوان على مصر تمهيداً لتنحيتها عن هذه المسألة ، وكذلك الضغط على السلطان والتشدد فى معاملته حتى تفوت عليه فرصة تنفيذ قرار المؤتمر .

رابعا : حرص بريطانيا على تصعيد الأزمة المصرية واستمرار تفاقمها حتى تستطيع ان تجد فى هذا التفاقم مبررا للتدخل فى مصر ، واحتلال قناة السويس .

هذه هى أهم أسس الدبلوماسية البريطانية الجديدة منذ ان قبلت الاشتراك فى مؤتمر الآستانة الذى عقد أولى جلساته فى مساء يوم ٢٣ يونية ١٨٨٢ بدار السفارة الايطالية بالآستانة .

الفصل الرابع

الدعوة لعقد مؤتمر الآستانة ١٨٨٢

اولا : ميثاق انتفاء الفرض الشخصى

كان لنجاح وساطة قناصل دول أوربا : ألمانيا والنمسا وايطاليا (١) لدى الخديو بشأن تشكيل وزراة جديدة ، وادركت بريطانيا وقت ذلك ان الأحداث في مصر تتطور بشكل يفسد مخططها السياسى اذ ليس من مصالح السياسة البريطانية استقرار الأحوال فى مصر ، بل ان وزارة الخارجية البريطانية وما ليت قنصلها العام فى مصر ، ولورد دوفرين سفيرها فى الآستانة عملوا على تفاقم الأزمة المصرية حتى تجد الحكومة البريطانية فى هذا التفاقم مبررا للتدخل فى مصر واحتلال قناة السويس .

عندما وافق الخديو على تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة اسماعيل راغب باشا ، الحت الحكومة البريطانية بضرورة عقد مؤتمر الآستانة معلنة أنه لم يعد محتملا أن يتأخر انعقاده أكثر من هذا الوقت ، وان على السلطان أن يحدد موقفه بكل وضوح ازاء قبوله الدعوة للاشراك فى المؤتمر ، وفى ١٦ يونية أرسل لورد جرانفيل الى سفراء بريطانيا فى عواصم الدول الاوربية ليؤكد رغبة الحكومة العثمانية (٢) .

واذا كانت الحكومة البريطانية متحمسة لعقد المؤتمر ، فانها كانت فى ذات الوقت تستعد للتدخل عسكريا فى مصر بمفردها ، يؤكد هذه السياسة

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 237, date June 17, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 215.

تلك الرســـالة التى بعث بها لورد جرانفيل فى ١٥ يونية الى سيمور قائد الاسطول البريطانى فى ميناء الاسـكندرية والمتضــــمنة : « بأن يتخذ من الاجراءات ما يراه كفيلا بحماية الرعايا الأوربيين » (١) • فضلا عن تصريحه الذى أدلى به فى ٨ مايو قائلا : « ولكننا نرغب ان نكون عند اشتداد الخطب احرارا نتدبر كل أنواع التدخل الممكنة ونختار منها أقلها مشقة وخطرا » (٢) •

وتلا ذلك تصريحات وزير الخارجية البريطانية التى تنم عن النوايا العدوانية تجاه مصر (٣) كما حرصت بريطانيا على تعزيز اسطولها فى ميناء الاسكندرية استعدادا للتدخل فى الوقت المناسب •

وادرك فريستيه رئيس وزراء فرنسا أن سياسة بريطانيا يشوبها التناقض الحاد ، وان ، بريطانيا تسعى الى الانفراد بالتدخل دون غيرها فى مصر وانها بذلك سوف تتخذ من المؤتمر المزمع عقده ستارا لتنفيذ هذا المخطط العدوانى • فى مصر ولكن فريستيه أراد أن يحبط مساعى بريطانيا ، ولهذا ارســل فى ١٦ يونيه الى سفراء فرنسا لدى عواصم الدول الأوربية المشتركة فى المؤتمر اقتراحا مؤداه بأن توقع هذه الدول على اتفاق تمهيدى يثبت براءتها من الاثرة ، ويكون على غـــرار الميثاق الذى وقعت عليه الدول الأوربية فى ٢١ سبتمبر ١٨٨٠ والتزمت به فيما يتعلق بمسالة الجبل الأسود (٤) •

النص الأول « لميثاق انتفاء الغرض الشخصى »
المقترح فى ١٦ يونية ١٨٨٢ :

فى اللحظات التى توشك فيها الدول المضى قدما نحو تسوية شئون مصر ، ترى حكومة لندن أن من الأمور الملحة بلا شك ــ تمشيا ــ مع المبادرة التى اتخذتها الدول فى وقت تنفيذ معاهدة برلين ، أن اقتراح الحكومة الفرنسية ــ على الحكومات الست توقيع « ميثاق نزاهة » على غرار الميثاق الذى قدمته فى رسالتها بتاريخ ٢٠ يوليو سنة ١٨٨٠ •

ويبدو لى أن الميثاق المذكور المعدل حسب الموقف الراهن يجوز أن يصاغ كما يلى :

« ان الحكومات التى يمثلها الموقعون أدناه تتعهد (فى أى اجراء يحتمل أن يتم نتيجة لأعمالهم المتناسقة لتسوية شئون مصر) بألا نسـعى للحصول على امتياز خاص بها ، ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الأخرى •

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 202.

(٢) .وتشتين مرجع سبق ذكره ص ١٨٥ •

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 218.

واذا وافق لورد جرانفيل على هذا الاقتراح ، فاننا نستطيع الابراق به في الحال الى سفرائنا (١) .

وأعلن فريستيه رئيس الوزارة الفرنسية فى ١٧ يونية - حينما علم لورد جرانفيل مستاء من هذا الاقتراح - بأنه بصدد ادخال تعديل على نصوصه - بما يتلاءم وطبيعة الأزمة المصرية (٢) .

وحرص فريستيه بألا يفقد علاقات التعاون مع الحكومة البريطانية وألا يشتط بسياسته بعيدا مما يكون سببا فى تدهور العلاقات بين البلدين ، واشتد حماسة بضرورة عقد المؤتمر والتغلب على كل العقبات التى تحول دون عقده في ذلك الوقت . كما أرسل فريستيه الى سفراء فرنسا لدى عواصم الدول الأوروبية منشورا فى ١٧ يونيه - جاء به :

« أن يطلب كل منهم من الحكومة التى هو ممثل لديها أن تقترح على السلطان الاستعداد لارسال حملة عسكرية الى مصر (٣) .

أراد لورد جرانفيل أن يحد من نشاط فريستيه السياسى - فى ذلك الوقت - بأن جعل بسمارك يعترض على الاقتراح الذى أرسله الى الحكومة العثمانية وطلب من رئيس الوزارة الفرنسية أن يعدل هذا الاقتراح « وهو أن يكون ارسال هذه القوات العثمانية الى مصر على دفعات متتالية » (٤) .

كما اقترح لورد جرانفيل كذلك بأن يكون هذا التدخل العثمانى فى حالة الضرورة القصوى ، وعلى أساس أن تتخذ من الاجراءات ما يكون كفيلا باعادة الأمن والنظام فى مصر » .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 218.

« At the moments when the powers are about to proceed to the settlement of affairs of Egypt, the Cabinet of London will deem it undoubtedly expedient, in accordance with precedent, and with the initiative which it assumed at the time of the execution of the Berlin Treaty, to propose to the six governments to sign a self-denying protocol similar to the one which it presented in its despatch of the 20th July, 1880.

The said protocol adopted to the present situation might, it appear, to me, be warded as follows:

« The Governments represented by the undersigned undertake (in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the setlement of the affairs of Egypt) not to seek any territorial advantage, nor the concession of any exclusive privilege, nor any commercial advantage for their subjects, which of any other nation shall not be equally able to obtain ».

If Lord Granville assents to this proposal, we can telegraph it at once to our Ambassadors in identic terms.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 249, date June 17, 1882.
— Cocheris, op. cit., p. 1019.

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 251, date June 17, 1882.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 253, date June 17, 1882.

أرسل لورد جرانفيل الى امبتهل Ampthill سفير بريطانيا فى برلين رسالة فى ١٨ يونيه متضمنة هذا التحفظ ، وأن يعرض على بسمارك وجهـة نظر بريطانيا بأنها لا توافق على الافتراح الفرنسى والذى يقضى بأن تكلف الدول الاوربية السلطان بارسال حملة الى مصر ، وأن يؤكد لبسمارك بأن الحالة فى مصر تنذر بالخطر ، وأن السـلطان يقف ازاءها لا يحرك ساكنا ولا يبدى أى اهتمام (١) ٠

أراد فريستيه أن يخفف من موقفه المتشدد ازاء سياسة الحكومة البريطانية فى مصر ، حتى لا تتسع هوة الخلاف بين البـلدين فبعث الى حكومات الدول الأوربية فى ١٩ يونية باقتراحه السابق عرضه ـ فى ١٦ يونية ـ بعد ادخال بعض التغييرات عليه ٠

النص الثانى ـ « ميثاق انتفاء الغرض الشخصى »
المقترح فى ١٩ يونيه :

« بعد تبادل وجهات النظر فيما بيننا ، وبنـاء على مبادرة من حكومتى فرنسـا وبريطانيا ، اعترفت الدول الاوربية الكبرى بأن هناك فرصة لبحث الأزمة المصرية واتخاد الاجراءات التى يستلزمها هذا الموقف ٠

ونتيجة لذلك فان حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة جلالة الملكة تقترحان أن يجتمع ممثلو ست دول كبرى فى مؤتمر يعقد فى الآستانة فى ٢٢ يونيه ، ويجب أن يكون جدول أعماله هو وضع أنسب حل سلمى للأزمة المصرية ، وذلك استنادا الى ما اتفقنا عليه من خلال الاتصالات والمشاورات ، وكذلك الى مضمون الرسالتين المؤخرتين ١٢ فبراير ، ٢ يونية ١٨٨٢ والتى بعثت بهما فرنسـا الى الدول الأربع (٢) ٠

واذا كانت الحكومة الألمانية قد وافقت على الاشتراك فى هذا المؤتمر ، الا أن لها وجهة نظر ازاء الاقتراح الفرنسى « ميثاق انتفاء الغرض الشـخصى » الذى تعده بمثابة تدخل جماعى أوربى فى شئون مصر » (٣) ٠
to be entered into by all the powers

---

(١) Freycinet, op. cit., p. 269.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 269.

« After the exchange of views which has just taken place amongst them, the Great Powers have admitted, on the initiative of France and England, that therein occasion to consider in common the present situation in England, and the measures which this situation may require:

« In consequence, the Government of the replic and that of Her Majesty propose that the Representatives of six Great Powers should assemble in Conference at Constantinople on the 22nd of this month.

« The deliberations of the Conference with have for their exclusive object the settlement of the questions arising out of the recent events in Egypt, on the bases indicated in the indentic communications of the 12th February and 2nd June last addressed by France to the four other powers ».

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 239 from Ampthill to Lord Granville, date June 17, 1882.

كما رفضت الحكومة الألمانية الافتراح الفرنسى الذى يقضى بأن تكلف الدول الأوربية السلطات بارسال حملة عسكرية الى مصر وذلك بسببين :ـ

أولا : ان الحكومة العثمانية لم تتسلم هذا الاقتراح مباشرة من الحكومة الفرنسية مما يعتبر فى حد ذاته اهانة لكيان الحكومة العثمانية من الناحية الدولية

ثانيا : أن هذه الشروط الواردة بالاقتراح تعتبرها الحكومة الألمانية جائرة ومجحفة (١) ٠واقتراح بسمارك « أن تكون هذه المقترحات الفرنسية من صميم جدول أعمال المؤتمر ، ولا يجوز أن تتناقش خارجه » (٢) ، وأن بسمارك قرر الاشتراك فى المؤتمر حتى ولو لم يقبل السلطان الاشتراك به ، طالما أنه لا يوجد أى اعتراض من قبل الدول الأوربية الأخرى (٣) ٠

وكان موقف الحكومة الالمانية موقفا يتسم بالتشدد مع سياسة الحكومة الفرنسية ، وفى ذات الوقت متعاطفا مع السلطان ٠ فبسمارك لا يريد أن يعطى الفرصة للحكومة الفرنسية للضغط على السلطان الى الحد الذى ينال من وضع الدولة العثمانية دوليا ، أو فرض الوصاية الاوربية الجماعية أو الفردية عليها . وان كان لا توجد ثمة مصالح ألمانية فى مصر تدعو بسمارك الى مشاركة بريطانيا وفرنسا فى أى عمل تقدمان عليه ، وعلى الرغم من هذا فانه لا يستطيع ـ بحكم مركز الدولة الألمانية فى القارة الاوربية ـ التخلى عن الاجماع الاوربى أو دون المساهمة فى حل المشكلات العالمية ٠

استغلت الحكومة البريطانيـــة موقف الحكومة الالمانيـــة من المقترحات الفرنسية (٤) ، وأرسل لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا يعترض على المقترحات الفرنسية المقدمة الى السلطان ورأى أن تغير عبـــارة « كما وصفت سابقا as dready described الى عبـــارة « المحافظة على الوضع الراهن (٥) maintenance of the status quo

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 248, from Lyons to Lord Granville, date June 17, 1882.

« Firstly, because they had not received a communication on the subjects from France.

Secondly, because the conditions to be propounded to the Sultan appeared to them to be too restrictive.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 250, date June 17, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 230, date June 17, 1882.

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 230, date June 17, 1882.
— Hallberg, Charles, op. cit., p. 260.

(٥) Blue Book, op. cit., p. 250.

وأيقن فريسنيه رئيس الوزارة الفرنســـية أن لورد جرانفيل لجأ الى الدبلوماسية التى تعتمد على الجدل والتلاعب بالألفاظ ، بقصد وضع العقبات فى طريق السياسة الفرنسية والعمل على اقصــائها من الأزمة المصرية ، وذلك بالتلويح لها بعدوها الرابض على حدودها الشمالية ـ ألمانيا ـ والذى استطاعت بريطانيا ـ بدبلوماسيتها ـ أن تستميلها الى جانبها ٠

ولكن فرنسا لم تعبأ بموقف الحكومة البريطانية ضدها ، وأمسك فريسنيه برمام الامور ، مما جعله يملى شروطه على الحكومة العثمانية ، وكذا الحكومة البريطانية ٠ بعد أن تأكد له عدم وفاق الحكومتين ، وعلى وجه التحديد بعد التحفظ الذى أرادت الحكومة البريطانية اضافته الى المذكرة التى أرسلتها الحكومة الفرنسية الى الحكومة العثمانية ، وهذا التحفظ هو « ٠٠ وفى حالة رفض الباب العالى لهذه المقترحات فان الحكومة البريطانية تجد لزاما عليها ضرورة التدخل العسكرى فى مصر » (١) ٠

وافقت الدول الأوروبيــة مبدئيا على « انتفــاء الغرض الشـــخصى » self-denying declaration على الرغم من رغبة الحكومة البريطانية باضافة تحفظ اليه حتى تستطيع أن تتذرع بأى سبب يمكنها من التدخل بمفردها فى شئون مصر ، كما أن الحكومة العثمانية ظلت متمسكة بموقفها متجاهلة تماما مسألة عقد المؤتمر ، بحجة أن الأزمة المصرية قد انتهت ، وترى أنه لا جدوى من عقد المؤتمر ، وذلك بعد تشكيل الوزارة الجديدة برياسة راغب باشا ، وأرسل السلطان يشكر حكومات الدول الاوربية ألمانيا ـ روسيا ـ النمسا ـ وايطاليا على مابذلوه قناصلهم بالقــاهرة من جهد فى قيامهم بدور الوساطة بين الخديو والعرابيين طرفى النزاع ٠ وفى هذا التصرف لم يكن السلطان بعيد النظر ، اذ أن الدول الاوربية التى توسطت فى أمر هذا النزاع هى الدول ـ ذاتها ـ المشتركة فى هذا المؤتمر وهى الدول التى اشترك مندوبوها فى الاجتماعات التمهيدية يومى ١٧ . ١٩ يونية ٨٨٢ (٢) ٠

وكان فى الأمكان ان تنتهى الأزمة الى هذا الحد ، ولكن الحكومة البريطانية اعتبرت أن هذه الأزمة بدأت من حيث انتهت وكان من سياستها « ألا تمكن وزارة راغب باشا من النجاح لتبدو البلاد فى حالة اضطراب ، وعدم اســتقرار كى تتخذ من ذلك ذريعة بالتدخل المسلح فى شئون مصر (٣) ٠

---

(١) Blue Book, loc. cit., p. 253, date June 17, 1882.

Which they do entertain to acquiescing permanently in any arrangements, in Egypt which would destroy not only the influence and credit of this country, but also of Europe, in the East, public opinion, would, especially after the late massacres at Alexandria, prevent them from following that course.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 258.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 86.

وقررت الحكومة الايطالية ضرورة عقد مؤتمر الآســتانة يوم ٢٣ يونيه لانهاء حالة الردد التي التزم بها السلطان ازاء مسألة اشتراك حكومته أو عدم اشتراكها في هذا المؤتمر ، وعقد المؤتمر أولى جلساته مساء يوم ٢٣ يونيه .

واذا كان هناك خلاف في الرأى بين الأعضاء المؤتمرين - نظرا لتضارب اطماعهم ووفقا للقيادات السياسية التي تحكم كل بلد أوربى في ســياسته الخارجية بصفة عامة ، وازاء الأزمة المصرية بصفة خاصة - الا أن الدول الأوربيه الممثلة في المؤتمر متفقون جميعا بانه يجب القضاء على حالة الفوضى والاضطراب كما يجب القضاء على زعماء الثورة العرابية باعتبارهم عصاة خارجين عن طاعة الخديو وأوامر السلطان (١) .

واستطاعت الحكومة الألمانية ، في ذلك الوقت أن تقوم بدور هام ، ساعد على توسيع هوة الخلاف - التي بدأت أخيرا - بين بريطانيا وفرنســا ، اذا كانت الحكومة الألمانية تعارض بشدة سياسة الضغط التي اتبعتها الحكومة الفرنسية ازاء الحكومة العثمانية ، وفرض شروط عليها تعتبر غاية في الاجحاف بحقوقها الشرعية في مصر ، وبذا نجح لورد جرانفيل في سياسته بهدف استمالة بسمارك الى جانبه الذي كان يعطف على الأماني والنوايا البريطانية تجاه مصر ، ولكن بشرط أن تتحمل بريطانيا مسئولية عملها .

ولكن الشيء الوحيد الذي اتفقت عليه بريطانيا وفرنسا هو تظاهرهما بأنهما تسعيان لمساندة الخديو ودرويش باشا اللذين أصبحا مسلوبى السلطة أمام قوة ونفوذ العرابيين (٢) .

عقد المؤتمر مساء يوم ٢٣ يونية بدار السفارة الايطالية في (ترابيا) بضواحي الآستانة على شاطىء البسفور برياسة الكونت كورتي Corti - عميد السلك الدبلوماسي بالآستانة - وعضوية كل من : لورد دوفرين Dufferin سفير بريطانيا ودى نواى Noailes سفير فرنسا ، والكونت هرشفلد Hirschfeld نائب سفير ألمانيا ، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر و أونو Onou نائب سفير روسيا (٣) .

وفكرة عقد المؤتمر في هذا اليوم ترجع الى القرار الذي اتخذه منسيني Mancini وزير خارجية الحكومة الايطالية ، اذ أنه حــدث أن أرسلت وزارة الخارجية العثمانية برقية اليه في ٢١ يونية جاء بها :

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 28.
« The make believe government which has been established in the Govrenment of Orabi Pasha and his fellow rebels.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 28.
(أنظر ملحق الجلسة الثانية) .

(٣) Freycinet, op. cit., p. 277.

« ان الامور فى مصر قد استقرت ، وذلك بفضل مساعى درويش باشا ومدى نجاحه فى المهمة التى عهدت اليه ، لهذا لم يعد أى لزوم لعقد المؤتمر » .

وأثارت هذه الرساله ثائرة وزراء خارجية الدول الاوربية من موقف السلطان الذى التزم الصمت وعدم الاكتراث ، فضلا عن أنه دائب العمل بعدم تمكين الدول الاوربية من عقد هذا المؤتمر ، لذلك تشاور وزير خارجية ايطاليا مع باجت سفير بريطانيا فى ايطاليا حول مضمون البرقية التى بعثت بها وزارة الخارجية العثمانية وقرر وزير خارجية ايطاليا أن يرسل الى كورتى سفير ايطاليا فى الآستانة برقية عاجلة فى ٢٢ يونيه بضرورة عقد المؤتمر دون ارجاء وجاء بها :

« .. أن العمل على عدم انعقاد المؤتمر فى اليوم المحـــدد لانعقاده بكلمة صدرت من السلطان ، يعتبره ضعفا ، وتكون الحكومة مسئولة عنه ، وعلى هذا فانه يجب تجاهل وجهة نظر الحكومة العثمانية ، والعمل على انعقاد المؤتمر اليوم اذا كانت التعليمات قد صدرت من حكومات الدول الاوربية الى ممثليها بالمؤتمر .

وقال أيضا : « .. ان المؤتمرين يمكنهم أن يتخذوا قرارا فى الجلسة الاولى من هذا المؤتمر بتأجيل عقد الجلسة الثانية الى أجل معين حتى يتمكن الأعضاء من وضع جدول أعمال المؤتمر ، وبعد الموافقة على ميثاق انتفاء الغرض الشخصى ، وأن يعرض أعضاء المؤتمر قراراتهم على الباب العالى .

ومضى فى رسالته يقول : وعلى الباب العالى أن يختار أحد أمرين :

اما أن يستمر فى موقفه بعدم الموافقة على الاشتراك فى المؤتمر وبالتالى موافقته على قراراته التى سوف يصدرها .

واما أن يعدل عن هذا العزم ويقبل الاشتراك فى المؤتمر .

وأرسل باجت سفير بريطانيا فى روما الى لورد جرانفيل وزير الخارجية برسالة جاء بها « أن وزير خارجية ايطاليا غير وانق من نجاح هذه المساعى على استمالة الباب العالى باشراكه فى المؤتمر ، أو ارسال قواته العسكريه الى مصر ، ولكنه أبدى الملاحظة الآتية :

« .. انه يعتقد بكل تأكيد أن الموقف الناجم عن تشكيل وزارة راغب باشا لا يمكن قبوله ، ومن الضرورى أن تعمل الدول الأوربية للحصـــول على ضمان مصالحها أفضل من الضمان الذى تعهد به الحزب العسكرى فى مصر » (١) .

---

(١) Blue Book, Egypt 1882, No. 17, doc. No. 23.

« His Excellency refrained from any discussion upon these points, but he was very clear and distinct in the assertion that the situation created by the formation of the Ministry under Ragheb Pasha could not be accepted as satisfactory, and that it was necessary from Europe to have some better guarantees for its interests then that which was afforded by the predominance of the military element in Egypt ».

وعقد المؤتمر أولى جلساته الرسمية مساء يوم ٢٣ يونيه • وفي الجلسة الثانية ـ ٢٥ يونيه ـ وافق الأعضاء المؤتمرين على ميثاق انتفاء الغرض الشخصي المعدل وذلك بعد اضافة وجهة نظر لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا ، وهذا نصه :

النص الثالث لميثاق انتفاء الغرض الشخصي بتاريخ ٢٥ يونيه :

« تتعهد الحكومات التي يوقع مندوبوها على هذا القرار بأنها في كل اتفاق يحصل بشأن تسوية الأزمه المصرية ، لا تبحث عن احتلال أى جزء من أراضي مصر ولا الحصول على امتياز خاص ولا على نيل امتياز تجارى لرعاياها لا يخول لرعايا الحكومات الاخرى » (١) •

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد صدقت على هذا القرار انما في الحقيقة كانت مصممة على خرقه بعد أيام قلائل حينما أقدمت على ضرب الاسكندرية ـ في ١١ يوليو ـ بمدافع أسطولها دون مسوغ قانوني لهذا العمل الوحشى •

كما أن الحكومة البريطانية انتهجت سياسة جديدة منذ الجلسة الاولى لهذا المؤتمر تعتمد هذه السياسة على المناورة الدبلوماسية ومحاولة الزج بأعضاء المؤتمر في مناقشات جدلية لا تبغي من ورائها الا كسب مزيد من الوقت . وحتى لا تمكن المؤتمر من اتخاذ أى قرار يكون عقبة أمام أطماعها •

كما أن السياسة البريطانية حرصت على تحقيق هذه المسائل في ظل انعقاد المؤتمر •

الأولى : عدم مناقشة مسألة قناة السويس باعتبار أن هذه المسألة خلاف الأزمة المصرية •

الثانية : عدم تدويل الأزمة المصرية ، انما يكلف المؤتمر السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر باعتباره صاحب السيادة عليها •

الثالثة : محاولة تفويض المؤتمر لها بالدفاع عن أمن وسلامة الملاحة بالقناة •

الرابعة : دأبها على الانفراد ـ دون غيرها ـ بالتدخل في مصر •

الخامسة : حرص بريطانيا على فتح باب المحادثات ـ خارج المؤتمر ـ بينها وبين الحكومات الفرنسية والحكومة العثمانية بقصد تفويت الفرصة عليهما من التدخل في مصر •

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 28, dta eJuly 25, 1882.

(أنظر ملحق الجلسة الثانية) •

« The Government represented by the undersigned, engage themselves in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the regulation of the affairs of Egypt, not to seek any territorial advantage, nor any concession of any exclusive privilege, nor any commercial advantage for their subjects other than those which any other nation can equally obtain ».

ـ الرافعي ـ الثورة العرابية •• الخ ص ٣١٦ •

السادسة : احتلال الاسكندرية بقصد استغلال هذا الحدث فى الدعـاية العالمية بأن الأزمة المصريه جد خطيرة ، ولاقناع الرأى العام العالمى بمدى خطورة العرابيين فى مصر ٠

السابعة : الحرص على احتلال قناة السويس بحجة أن العرابيين يهددون بسدها ، وبذا تنير الرأى العام العالمى ضد زعماء الحركة الوطنية فى مصر ٠

واستطاعت بريطانيا بدبلوماسيتها المرنة أن تحقق هذا المخطط الذى وضع بدقة بالغة ٠

ثانيا ــ الحكومة العثمانية ترفض الاشتراك فى المؤتمر

لم تعد الأزمة المصريه مسألة خـــلاف بين الخديو والعرابيين ، بل أصبحت مسألة دولية ، لكل دولة وجهة نظر نختلف عن الأخرى ان لم تكن على النقيض منها فالحكومة البريطانية انتهجت سياسة مزدوجة فسياستها المعلنة تقوم على المناورة الدبلوماسية والاخرى غير معلنة ، تقوم أيضا على الاستعداد بالعدوان على مصر ٠

أما الحكومة الفرنسية فكانت تشارك الحكومة البريطانية فى العمل العدوانى على مصر وان كانت غير مقتنعة بأن يكون هذا العمل أساسا لسياستها الخارجية فى هذه الآونة ، فلم يكن أمام فرنسا طريق آخر غيره ، والا تركت المجال فسيحا أمام السياسة البريطانية لتنفرد بالتدخل فى مصر دونها أو على أقل تقدير بالتعاون مع الحكومة العثمانية ، وفرنسنيه رئيس الوزارة الفرنسية يرفض الأمرين معا ٠

اما الدول الأوربية الأخرى : (ألمانيا ــ النمسا ــ روسيا ــ ايطاليا) فكانت لهم وجهة نظر مشتركة ازاء الأزمة المصرية ، أساسها الحقد على سياسة بريطانيا وفرنسا باعتبار انهما تعطيان لنفسيهما الوصاية على مصر وحرية التدخل فيها دون غيرهما ، وبالتالى تستأثران بالشطر الأكبر من النفوذ فى مصر ٠ وعارضت الدول الأوربية هذا الاتجاه ، وأرادوا أن يحبطوا محاولات بريطانيا وفرنسا لأنهما اتخـذتا من الأزمة المصرية ذريعة لارسال أسطولهما المشـترك الى ميناء الاسكندرية لاكراه الوزارة الوطنيه (وزارة محمود باشا سامى البارودى) على الاستقالة ، ولكن خابت آمالهما ، فما كان من فريسنيه بالاشتراك مع لورد جرانفيل الا أن تقدما باسم حكومتيهما بمذكرة ٢٥ مايو يحددن فيها مطالب ثلاثة متضمنة اكراه الوزارة على الاستقالة ، وابعاد زعماء العرابيين المتطرفين خارج البلاد ، ولكن الشعب المصرى رفض دون تردد مثل هذا التدخل فى شئونه الداخلية ٠

ونشطت السياسه البريطانية ــ فى ذلك الوقت بهدف المناورة السياسية ، وهذا النشاط تمثل أمور أهمها :

اولا ــ تطلب من السلطان علنا أن يشترك فى المؤتمر ، وفى نفس الوقت توحى اليه بعدم الاشتراك فيه بحجة أنه أرسل الى مصر بعثة رسمية برياسة

درويش باشا ، وتعود بريطانيا مرة ثانية وتعلن أن هذه البعثــة لم ترتفع الى مستوى الأحداث الخطيرة فى مصر ٠

ثانيا ــ اقترح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا على فريسنيه رئيس الوزارة الفرنســـية فى أول يونيه ــ اليوم التـــالى لاعلان دعوته بعقد مؤتمر الآستانة ــ أن يبعث بمنشور الى الدول الاوربية المعنية يتضمن : رجاء هذه الدول أن يطلب من السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر ، وأن تبقى فيها لمدة شهر واحد ، على ألا تتدخل فى نظام الحكم ، وأن تكون هذه القوات تحت امرة الخديو » ٠

ووافق فريسنيه على هذا الاقتراح رغبة منه فى الابقاء على العلاقات الودية بين البلدين فى هذه الآونه ، وأرسل فى ١٦ يونيه الى سفراء فرنسا لدى عواصم الدول الاوربية منشورا يتضمن هذا الاقتراح (١) ٠

والحقيقة أن بريطانيا تريد أن تظهر فرنسا بأنها الدولة التى تسعى الى العدوان على مصر ، اذ أن بريطانيا تدرك يقينا أن مثل هذا الاقتراح سوف تعارضه ألمانيا ــ المتعاطفة مع السلطان ــ ومعها الدول الأوربية الشمالية ٠

ثالثا ــ تعلن بريطانيا أنه لم يعد محتملا تأجيل انعقاد المؤتمر الى مثل هذا الوقت وان كانت فى الواقع هذه مناورة دبلوماسية من جانب الحكومة البريطانية كى توحى الى فرنسا أنها لا تقل عنها حماسا فى الدعوة الى عقد هذا المؤتمر حتى لا تتنبه الى حجم الاستعدادات الحربية البريطانية فى مصر ومدى تحفزها بالعدوان ، والتدخل دون غيرها من الدول ٠

وحقيقة كان موقف السلطان ــ ازاء الأزمة المصرية ــ موقفا يتسم بالضعف والتردد وكانت الخطة التى اتخذها خلال الأزمة المصرية لا تتفق مع القدر الذى كان يجب أن يكون عليه باعتباره صاحب النفوذ الشرعى فى مصر ، وعن موقف الحكومة العثمانية من المؤتمر أعلن سعيد باشا وزير الخارجية ــ حينذاك ــ قوله : « بأن الحكومة العثمانية ترفض فكرة عقد مثل هذا المؤتمر لبحث أمر يعتبر من صميم المسائل الداخلية فى دولته ، ويعد مثل هذا المؤتمر تدخلا غير مقبول ، وأن السلطان قد أصدر أمره فى ٢ يونيه بايفاد بعثة برياسة درويش باشا الى مصر لتقصى الحقائق عن هذه الأزمة ، ومن ثم فلا حاجة بنا للاشتراك فى هــذا المؤتمر (٢) ٠

وقرر لورد دوفرين ودى نواى سفيرا بريطانيا وفرنسا بالآستانة بالاشتراك مع أربعة آخرين من سفراء الدول الاوربية مقابلة السلطان محاولة منهم لاثنائه عن موقفه ، اقناعه بضرورة اشتراك حكومته فى أعمـــال المؤتمر المزمع عقده ، مؤكدين له أن الوقت قد حان لعقده ولم يعد فى الامكان تأخير انعقاده أكثر من

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 193, 197.

(٢) Alfred Bourguet, op. cit., p. 188.

هذا الوقت ، وخاصة أن الرأى العام الاوروبى لن يسمح للحكومات المعنية بالانتظار طويلا (١) ٠

وبدأت الحكومة الفرنسية تضغط على السلطان بضرورة اشتراكه فى المؤتمر ، والا سوف يعقد المؤتمر بدون تمثيل الحكومة العثمانية به فى أى عاصمه أوربية أخرى (٢) ٠

كما أن الحكومة الايطالية بالاشتراك مع ألمانيا ، النمسا ، روسيا ، يستحثون الحكومة العثمانية بضرورة قبول دعوة المؤتمر ايفاد ممثل لها فيه ، ولكن الحكومة العثمانية برغم هذا ظلت متمسكة بموقفها السلبى لا تحرك ساكنا (٣) ٠

وأعلن رشيد بك ـ سكرتير السلطان الخاص ـ فى ١١ يونيه قوله : « انى أدرك تماما ـ حتى لو كان المؤتمر منعقدا الآن ـ بأنه لا فائدة ترجى منه كما أن درويش باشا مازال يتقصى الحقائق عن تلك الأزمة (٤) ٠

أصرت الحكومة العثمانية على عدم الاشتراك فى هذا المؤتمر ، ظنا منها أن مثل هذا الموقف يجعل المؤتمر يبوء بالفشل ، ولا يستطيع أن يكسب قراراته السند القانونى لها ، طالما أن الدولة صاحبة السيادة الشرعية فى مصر عازفة عن الاشتراك فيه ، وغير مقتنعة تماما بفكرته اذ أن بعثة درويش باشا أصابت كل نجاح فى مصر (٥) ٠

ولكن الحكومة البريطانية قررت أن تسقط الحجة التى تستند اليها الحكومة العثمانية فى عدم اشتراكها فى المؤتمر ، فأعلنت « بأن بعثة درويش باشا لا ترتفع الى مستوى الأحداث فى مصر ، وأن أحداث مذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيه حدثت أثناء وجودها فى مصر ، ومن ثم فان المؤتمر مقضى عليه بالفشل اذا لم تشترك فيه الحكومة العثمانية ، وأن عرابى لم يعد يستطيع السيطرة على الفوضى الناشبة فى مصر (٦) ، واشتد حماس لورد دوفرين بضرورة عقد المؤتمر دون تسويف أو ارجاء والحقيقة أن بريطانيا تهدف الى أن تؤكد للدول الأوربية والرأى العام مدى خطورة الأزمة المصرية المتفاقمة ومن ثم فلابد من عقد المؤتمر لبحث هذه الأزمة ، وان كانت بريطانيا عاقدة العزم على احتلال مصر عسكريا غير عابئة بهذا المؤتمر ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 195, from Freycinet to Lord Granville, date June 13, 1882.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 214.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 223.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 259.

(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 259

(٦) Blue Book, loc. cit., doc. No. 260 from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 12, 1882.

وقد ضمنه التقرير الذى بعث به ادوارد ماليت قنصل بريطانيا العام بالقاهرة على أثر مذبحة الاسكندرية ٠

وأرســـل السلطان الى درويش باشا بتعليمات تقضى بأن يقنع كلا من قنصلى ألمانيا والنمسا بالاسكندرية بأن يقوما بدور الوساطة واصلاح ذات البين بين الخديو وعرابى باشا (١) ٠

وعلى اثر نجاح مساع كل من قنصلى ألمانيا والنمسا في التوسط لدى الخديو بشأن تشكيل وزارة جديدة على أن يكون بها عرابى باشا وزيرا للحربية أصيب كل من فرنسا وبريطانيا بالقلق وأصرت الحكومتين البريطانيه والفرنسية على ضرورة عقد المؤتمر بأسرع وقت ممكن مغبة أن تتضاعف الأحداث فى مصر ٠

والحق أن قلق الحكومتين البريطانية والفرنسية كان بسبب تعاطف حكومة ألمانيا مع الحكومة العثمانية ، وسوف ينتج عنه في المستقبل القريب ــ عدم توازن القوى فى القارة الاوربية بصفة عامة وفى منطقة شرقى البحر المتوسط بصفه خاصة (٢) ٠

وهذا ما كانت تخشاه بريطانيا اد يتعارض هذا مع سياستها الخارجية ، وسيكون عقبة أمامها حينما تقدم على تنفيذ مخططها الاستراتيجى الذى وضعته منذ عام مضى (٣ يوليو ١٨٨١) لاحتلال قناة السويس ومصر ٠

وأرسلت الحكومة الالمانية الى ميناء الاسكندرية بوحدتين حربيتين من أسطولها (هوبشت Hobicht) أبحرت من مالطة والاخرى امباسى Embassy أبحرت من القسطنطينية (٣) كمقدمة لارسال وحدات حربية أخرى اذ من المحتمل أن تكون ألمانيا قررت أن تعزز موقفها بالقوة المسلحة ــ مشتركة مع حلفائها (دول أوربا الشمالية) ــ اذا اقتضت الضرورة التصدى للاسطول البريطاني الفرنسى المشترك فى ميناء الاسكندرية ٠

وأعلنت الحكومة الحكومة الالمانية قبولها دعوة المؤتمر ، « كما أعلن بسمارك فى ١٧ يونية بأن الحكومة الألمانية سوف تشترك فى أعمال المؤتمر ، حتى لو عقد

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 220, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 16, 1882.
« I learn that the Sultan has sent orders to Dervish Pasha to induce German and Austrian agents at Alexandria to effect a reconciliation between Orabi Pasha and Khedive ».

(٢) ولقد بدأت الحكومة العثمانية تسعى الى كسب صداقة المانيا على اثر صدور قرارات مؤتمر برلين ١٨٧٨ ــ على اعتبار أنها دولة قوية فى وسط القارة الأوربية ، ولها سياسة مؤثرة فى التيارات السياسية الاوربية المصارعة حينذاك ، وفى مؤتمر برلين أدركت الحكومة مدى ضغط الدول الاوربية عليها ٠ روسيا ــ فرنسا ــ بريطانيا ، وأثمرت هذه العلاقات الودية بين البلدين بقيام المانيا بعدة مشروعات حيوية بالدولة العثمانية ، فضلا عن قيامها بتدريب جيشها على الأساليب العسكرية الحديثة ٠

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 228, from Ampthill to Lord Granville, date June 17, 1882.
« The German ship of war « Hobicht » from Malta, and the Embassy gunboat from Constantinople, have been ordered to Alexandria ».

بدون تمثيل الحكومة العثمانية فيه ، طالما أن الدول الاوربية الاخرى ليس لديها أى اعتراض » (١) وعلى الرغم من موقف ألمانيا المتشدد تجاه بريطانيا ـ بارسالها وحدتين حربيتين الى ميناء الاسكندرية ، الا أن الحكومة البريطانية لم تستطع مجاهرة ألمانيا بالعداء ، بل حرصت بريطانيا على كسب عطف ألمانيا بالطرق الدبلوماسية (٢) .

وصرح سعيد باشا وزير خارجيه الحكومه العثمانيه فى ١٦ يونيه الى دى نواى سفير فرنسا بالآستانة بقوله : « بأن الحالة فى مصر أصبحت مستقرة بعد تشكيل الوزارة الجديدة .. وتعهد عرابى باشا بأنه مسئول عن الأمن والنظام فى مصر فضلا عن حماية المصالح الأوربية ، وعلى هذا فان الخديو ودرويش باشا سوف يعودان الى القاهرة من الاسكندرية فى خلاله ثلاثة أيام ، ومن ثم فلا حاجة اذا لعقد المؤتمر وأنى مستعد للتعاون التام مع بريطانيا وفرنسا من أجل استتباب الامن فى مصر » (٣) .

وعلى أثر هذا التصريح الذى أدلى به وزير خارجية الحكومة العثمانية .

أدلى لورد دوفرين سفير بريطانيا بالآستانة بقوله : « أن الحالة فى مصر جد خطيرة ، ولهذا يرجو السلطان بأن يأمر ببقاء الخديو بالاسكندرية حتى لا تتجدد الأحداث ثانية ، وفى نفس الوقت يقبل السلطان الدعوة الموجهة اليه بارسال حملة الى مصر للعمل على استقرار الأحوال بها » (٤) .

وأضاف الى ذلك قوله : « بأن على السلطان أن يتحمل مغبة عدم اشتراكه فى المؤتمر » (٥) .

اتسم موقف الحكومة العثمانية بالتردد والخوف من الاشتراك فى المؤتمر ، وان كانت السياسة العثمانية حينذاك ـ تفتقر الى المرونة والدبلوماسية ، كما

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 232, from Lord Granville to Ampthill, date June 17, 1882.

« German Government were ready to agree to a conference meeting without the participation of Turkey if not other government protested ».

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 191, date June 15, 1882.

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 223, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 12, 1882:

The French Ambassador has spent several hours today with the Sultan... He told the French Ambassador that the Khedive would return to Cairo in threedays with Dervish Pasha, that Orabi Pasha had made a complete submission, that the status quo was almost re-established, that therefore the conference was unnecessary, but that he (the Sultan) was prepared to come into any arrangement which might be desired by England and France, with whom he wished to settle the affair to the exclusion of hte other powers.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc .No. 223.

(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 225 ·

«I have referred in guarded but pretty clear language to the disagreeble alternative which may follow upon a refusal».

انها كانت سياسة قصيره النظر ، وانتهاز كل الفرص المتاحة لها منذ البداية ، لافساد هذه المؤامرة الدولية التي لم تعد خافية منذ أن أقدمت بريطانيا وفرنسا على ارسال أسطولهما المشترك الى ميناء الاسكندرية (١٥ مايو ١٨٨٢) .

ولا شك أن هذا يرجع الى تخبط السياسه الخارجية للحكومة العثمانية ، فكانت الحكومة العثمانية تنظر الى الأحداث فى مصر بعدم الاكتراث كما كان السلطان يتعاطف تارة مع العرابيين وتارة أخرى مع الخديو ، ثم هناك عامل آخر وهو أن السلطان أدرك — مؤخرا — أن بريطانيا وفرنسا تعملان للحد من نفوذه الشرعى فى مصر . وان اختلفت الدولتان فى الغاية ، فالسياسة الفرنسية تعمل على ألا تتيح أى فرصة لزيادة نفوذ السلطان فى مصر حرصا على نفوذها فى مصر وشمالى افريقيا ، أما السياسة البريطانية فتعمل على الحد من نفوذ السلطان فى مصر بل واسقاط سيادته الشرعية عليها ، حتى لا تجد معارضة حينما تقدم على احتلال قناة السويس ، فالدولتان وان اتحدتا فى الوسيلة الا أنهما مختلفتان فى الغاية والهدف .

ظلت الحكومة العثمانية متمسكة بموقفها حتى بعد أن عقد المؤتمر أولى جلساته التمهيدية فى ١٧ يونيه — فى عاصمتها — الآستانة — وأرسل المؤتمرون دعوة الى السلطان باشتراكه فى المؤتمر ، ولكن السلطان أصر على موقفه ظنا منه أنه بعدم اشتراك حكومته فى المؤتمر لا يعطى للدول الأوربية الحق ببحث مسألة من أخص أموره الداخلية ، وبادر وزير الخارجية يصرح قائلا : « ان الأزمة المصرية مسألة داخلية وهى ليست بالأمر الخطير ، وعلاوة على هذا فان درويش باشا مبعوث السلطان يؤكد أن الأمور فى مصر عادت الى سابق عهدها من الاستقرار والهدوء بعد تشكيل وزارة راغب باشا الجديدة ، والتى تعهدت بالمحافظة على الأمن والنظام (١) » .

فى بداية الأزمة المصرية كانت مجموعة دول أوربا الشمالية تعطف على موقف السلطان ، وتقف معه فى مواجهة الأطماع الفرنسية والبريطانية فى مصر ، ولكن أمام تمسك السلطان بموقفه ورفضه الاشتراك فى المؤتمر ، تخلت هذه الدول عنه نتيجة موقفه المتخاذل السلبى ، لدرجة أن السلطان بدأ يحس بوهنه وضعفه ، ودفعه هذا الشعور الى أن يطلب من الدول الاوربية الممثلة فى المؤتمر : « أن نتركه وحده يعمل فى هدوء لتسوية الأزمة المصرية بطريقته الخاصة ، بحيث نرضى الدول الأوربية » (٢) .

وأراد السلطان أن يستميل الحكومة البريطانية الى جانبه فبعث رشيد بك سكرتيره الخاص الى لندن كى يستطلع رأى الحكومة البريطانية فى الأزمة المصرية ،

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 256, date June 18, 1882.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 12, date June 24, 1882.

وعن مدى سياستها ازاء مصر ، وصرح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا بقوله : « أن حكومته لا تستطيع الآن الانفصال عن الاتحاد الدولى الاوربى ، وأن على الدول الاوربية العمل على حماية مصالحها فى مصر وكذلك المحافظة على أرواح رعاياها الاوربيين فى مصر أمام ازدياد نفوذ الحزب العسكرى ـ جماعة العرابيين العسكريين ـ وأن درويش باشا لم يستطع حسم الموقف على الرغم من مضى هذه المدة السابقة منذ وصوله الى مصر » (١) .

وأضاف الى ذلك قوله : « والآن لم يعد ممكنا اقناع الدول الاوربية الكبرى بالانتظار ، وأنه لا مناص من الاشتراك فى المؤتمر ، وضرورة تعاونه معهم ، والا فان هذه الدول سوف تلجأ أخيرا ، وبطريقة حاسمة الى حماية مصالحها باحتلال مصر » (٢) .

وخاب أمل الحكومة العثمانية فى انثناء الدول الأوربية عن عزمها بصفة عامة ولهذا احس السلطان بضرورة التمسك بموقفه من المؤتمر ، وأعلن سعيد باشا وزير الخارجية لأعضاء الدول الاوربية الممثلة فى المؤتمر « أن الحكومة العثمانية ترفض الاشتراك فى المؤتمر ، ولكن الدول الاوربية بصفة عامة وايطاليا بصفة خاصة لم تعبأ بقرار السلطان وأصرت على ضرورة عقد المؤتمر فى ٢٣ يونية سواء اشتركت فيه الحكومة العثمانية أو لم تشترك .

وأرسل سفير بريطانيا وفرنسا الى السلطان برقية فى ٢٧ يونيه يدعوانه فيها الى ضرورة الاشتراك فى المؤتمر المنوط ببحث الأزمة المصرية فقط (٣) » ولكن سعيد باشا وزير الخارجية للحكومة العثمانية صرح بقوله : « ان الحكومة العثمانية مازالت مصرة على موقفها ، مع اعتبار أن قرار السلطان بارسال بعثة الى مصر برياسة درويش باشا سابق على عقد المؤتمر » (٤) .

واستمر المؤتمر منذ الجلسة الثالثة ـ ٢٧ يونيه ـ الى الجلسة السابعة فى ٦ يوليو ـ يناقش مسألة تدخل القوات العثمانية فى مصر والشروط والضمانات التى يجب أن تلتزم بها الحكومة العثمانية ، ووافق المؤتمر فى نهاية هذه الجلسة ـ ٦ يوليو ـ على صيغة المذكرة التى يجب أن توجه الى السلطان ولكن بعد اقرارها من حكومات دولهم ، ولم يحدد ميعاد انعقاد الجلسة الثامنة .

بدأت الحكومة البريطانية تستعد للاعتداء على مدينة الاسكندرية والعمل على احتلالها قبل عودة المؤتمر الى الانعقاد ، ونجحت الدبلوماسية البريطانية فى هذه الخطوة واحتلت مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو .

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 28, from Lord Dufferin to Lord Granville.
(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 28.
(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 28.
(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 89, date June 27, 1882.
(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 89.

عاد المؤتمر الى الانعقاد مرة ثانية فى ١٥ يوليو بعـد أن وفقت حكومات الدول الاوربية على هذه المذكرة والتى تضمنت :

« أن يحترم الجيش العثمانى مركز مصر والمحافظة على كل امتيازاتها التى حصلت عليها بمقتضى الفرمانات والمعـاهدات الدولية ، وان تكون مهمة القوات العثمانية اصلاح الامور المضطربة فى مصر ، وألا يزيد بقاء هذه القوات فى مصر عن ثلاثة شهر الا اذا طلب الخديو مدها على أن يكون ذلك بعد موافقة الدول الأوربية الاخرى ٠

ويعمل هذا الجيش على اخماد الثورة العسكرية ويعيد الى الخديو سلطته المسلوبة منه ، ثم يشرع فى اصلاح النظم العسكرية فى مصر ويعين قواد الجيش العثمانى بالاتفاق مع الخديو ، وتكون نفقاته على حساب مصر » (١) ٠

وفى جلسة المؤتمر التاسعة ــ ١٩ يوليو ــ قدم لورد دوفرين منـدوب الحكومة البريطانية اقتراحا الى المؤتمر ، بأن يوافق الأعضاء المؤتمرين على أن يبدءوا بانذار نهائى الى السلطان ، وعليه أن يحدد موقفه من قرار المؤتمر ــ الصادر فى ١٥ يوليو ــ فى خلال اثنتى عشرة ساعة والا فالمؤتمر سوف يبحث عن وسائل أخرى أكثر فعالية ، كما أن مندوبا بريطانيا وفرنسا قدما الى المؤتمر اقتراحا يقضى بتفويض بريطانيا وفرنسا بالدفاع المشترك عن أمن وسلامة قناة السويس ٠

عند هذا الحد من تطور الاحداث فى غير صالح السياسة العثمانية أعلن السلطان قبوله قرار المؤتمر ، كما وافق كذلك على ايفاد من يمثله فى جلسـة المؤتمر التالية (الجلسة العاشرة فى ٢٤ يوليو) ٠

واضطرت الحكومة العثمانية أن تغير سياستها ازاء المؤتمر وهذا التغيير الجذرى فى السياسة العثمانية يرجع فى الواقع الى عوامل أهمها : ــ

أولا ــ ادراك السلطان بأن هناك تقارب بين سياسة الحكومتين الالمانية البريطـانية نتيجة محادثات سرية فيما بينهما ، فضلا عن استياء بسـمارك من موقف السلطان لاصراره على عدم الاشتراك فى المؤتمر ٠

ثانيا ــ ايقنت الحكومة العثمانية فشل السياسة الفرنسية فى معارضـة السياسة البريطانية وعدم مقدرة فرنسا فى مجاراة بريطانيا من ناحية الحشود العسكرية فى منطقة القناة ٠

ثالثا ــ لم يعد خافيا على الحـكومة العثمانية تواطؤ الخديو مع قوات الاحتلال البريطانية فى مدينة الاسكندرية ، وكانت الحكومة العثمانية تعـلق

(١) Blue Book, locK cit., doc. No. 152, date July 6, 1882.

أملا على أنها تستطيع ارسال حملة عسكرية من تلقاء نفسها الى مصر لمساندة الخديو واليها الشرعي ٠

رابعا – ثبت فشل بعثة درويش باشا ، بعدم مقدرتها على السيطره على الموقف المتدهور في مصر ، وأن مدينة الاسكندرية شـــــهدت حدثيين هامين (١١ يونيه ، ١١ يوليو) أثناء وجود هذه البعثة في مصر ٠

بل أن درويش باشا صبح اسيرا في يد القوات البريطانية مع الخـديو في قصر رأس التين بالاسكندريه ٠

خامسا – أحس السلطان بمدى ضعفه أمام قوة الاجماع الاوربي في المؤتمر الذي ما زال منعقدا بالاستانة عاصمة بلاده ، ولهذا رأى اشتراكه في المؤتمر يحفظ عليه ماء وجهه ، خوفا من أن يصدر المؤتمر قرارا لا يقوى على الالتزام به أو على أقل تقدير يعد أهانة لكرامته الدولية وبهذا يكون الالتزام بتنفيذه – دون مشاركته الرأى – بمثابة فرض الوصاية الدولية عليه ٠

ولهذه العوامل السالفة أعلن السلطان على المؤتمر في ١٩ يوليو « بقبوله قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو ، واشتراك حكومته في جلسات المؤتمـــر التالية (١) ، ولكن ماذا يفيد اشتراك السلطان في المؤتمر الآن ، وقد ترك المجال فسيحا أمام السياسة البريطانية لتستغل موقفه من المؤتمر ، وتحتل مدينـــة الاسكندرية في ١٥ يوليو وبدأت تستعد لتنفيذ المرحلة الثانية من مخططها باحتلال قناة السويس حيث بدأت قواتها العسكرية في الوصـــــول اليها من مستعمراتها في الشرق والغرب ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 432, date July 19, 1882:
« ... to form the Representatives of the Great Powers that the Imperial Government consents to take part in the conference assembled at Constantinople safely for the affairs of Egypt ».

الفصل الخامس

الدبلوماسية البريطانية في مؤتمر الآستانة

عقد المؤتمر أولى جلساته يوم ٢٣ يونيه ١٨٨٢ بدار السفارة الايطالية في ترابيا Therapia بضواحي مدينة الآستانة على شاطىء البسفور برياسة الكونت كورتي Count Corti سـفير بريطانيا (باعتباره عميـد السلك السياسي بالآستانة) وعضوية كل من : لورد دوفرين Lord Dufferin سفير بريطانيا ، والماركيز دى نواى Noailles سفير فرنسـا ، والكونت هوشفلد Hirschfel نائب سفير المانيا ، والبارون كاليس Calice سفير النمسا والمجر ، والمسيو اونو Onou نائب سفير روسيا .

وبدأ المؤتمر أعماله بارسال مذكرة الى الباب العالى يبلغه نبأ اجتمـاعه ويأسف لعدم انعقاده برياسة وزير الخارجية العثمانية ، ويعرب عن أمله فى اشتراك الدولة العثمانية في اجتماعات المؤتمر التالية (١) ، وفى الجلسـة الاولى التى عقدها المؤتمر اتخذ الاعضاء قرارا أعربوا فيه عن استياء حكومتهم لتفاقم الازمة المصرية الى هذا الحـد ، ورأى المؤتمر ضرورة الضرب على أيدى الثوار المصريين ، (٢) .

واتخذ المؤتمر قراراته فى هذه الجلسة :

أولا : على الرغم من ان الدولة العثمانية لم تحضر الجلسة ولم تشترك فى جلسات المؤتمر فان المؤتمر أظهر اهتماما بتأكيد سيادتها على مصر ، وفى

---

(١) الرافعى ـ الثورة العرابية .. الخ ص ٣١٥ .

(٢) Sayed, Kamel, La Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882, Paris, 1913, p. 143.

نفس الوقت أبرز المؤتمر حقيقــة هامة هي أن مصر ولاية عثمـانية تنفـرد عن سائر الولايات العثمانية بوضع سياسي خاص هو الذى جاء به تسـوية ١٨٤٠ – ١٨٤١ ٠

ثانيا : من مظاهر اعتراف المؤتمر بسـيادة الدولة العثمانية على مصر القرار الذى اتخذه بمطالبتها بارسال حملة عثمانية الى مصر لاقرار الامن والنظام بها والعمل على عودة الاحوال الى ما كانت عليه قبل تشـكيل وزارة راغب باشا ٠

ثالثا : فى قرارات الجلسة الاولى ما يشتم منه ان المؤتمـر يعتقد ان وزارة راغب باشا غير قديرة على حفظ الأمن ٠

وفى الجلسة الثانيه ـ ٢٥ يونية ـ أقر الأعضاء المؤتمرون اقتراح الحكومة الفرنسية والمعروف بميثاق «نفاء الغرض الشخصى » الذى اقترحه فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية ، حينما ادرك أن الحكومة البريطانية تسعى الى الانفراد دون غيرها بالتدخل المسلح فى مصر ، وقد سبق ان تعرضنا له وشرحنا الملابسات التى أدت الى تمسك فرنسا بتقديمه للدول قبل انعقاد المؤتمر ٠ (١)

وعلى الرغم من ان المؤتمر كان له جدول اعمال حدده فريسنيه الا ان الحكومة البريطانية استطاعت ان تجنح بالمؤتمر بعيدا عن مهمته الاساسـية اذ قامت بريطانيا بدور دبلوماسى نشيط حتى نستطيع أن تنفذ مخططها العدوانى فى ظل انعقاد المؤتمر ، هذا المخطط الذى يهدف الى احتلال مصر بما فيهـا قناة السويس وحتى تضمن نجاح خطتها هذه ، رأت أن تمهد لها منذ الجلسة الاولى لانعقاد المؤتمر ، اذا استطاعت ان تستغل كل الظروف المتاحة وغـير المتاحة ، وبريطانيا لا تعوزها هذه الدبلوماسية ٠

وبمجرد انعقاد المؤتمر نشطت الدبلوماسية البريطانية بتصعيد الازمة المصرية ، وذلك على الرغم من اشتراكها فى المؤتمر ، وكان من الممكن ان تنتهى الأزمة المصرية على أثر وساطة قنصلى المانيا والنمسا وامتثال الخديو توفيق لرأيهما بتشكيل وزارة جديدة من العناصر الوطنية المعتدلة وبشرط ان يكون عرابى باشا وزيرا للحربية (٢) ، الا ان بريطانيا اعتبرت انتهاء الازمة فى غير صالحها ، وابلغ جرانفيل ـ وزير خارجية بريطانيا ـ بسمارك رسميا فى ٢٠ يونيه بواسطة لورد امبتهل السفير البريطانى فى برلين ، أن حكومة جـلالة الملكة لم يكن لها يد فى النظام الحاضر فى مصر (يعنى تأليف وزارة راغب باشا وعرابى باشا) وأنه اذا كانت الحكومة قد سلمت بملاءمة هذا النظام والاحتفاظ به مؤقتا لحفظ حيـاة الأوروبين وممتلكاتهم من الاعتـداء ، فانها

---

(١) أنظر الفصل الرابع من هذه الرسالة ٠

(٢) روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٠٤ ٠

لا تقره حلا للمسألة السياسية بحال من الأحوال (١) • وحقيقة الأمر ان بريطانيا أخذت تستعد للتدخل العسكرى فى مصر منذ منتصف شهر مايو ١٨٨٢ ، وتسعى الى ذلك جاهدة اذ كان من مصلحه بريطانيا ان نتفاقم الثورة المصرية حتى تجد فى هذا التفاقم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس بصفة خاصة ، ولهذا استعانت بريطانيا بادوارد ماليت فنصلها العام بالقاهرة ليقوم بهـذا الدور ، واستطاع أن يوعز صدر الخديو ضد العرابيين حتى تتسع هوة الخلاف بين طرفى النزاع ، مما يتيح له ان يقوم بدور يخدم مخطط حكومته •

ادرك فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية حقيقة النوايا البريطانية « فكان من ناحيته يبذل قصارى جهده فى ان يفسد على الحـكومه البريطانيه تدبيرها ومخططها ، الذى بلغ من وضوحه ان شك معظم الدول الاوربية فى نجاح المؤتمر، وتصريح لورد جرانفيل الذى ادلى به فى ذلك الوقت يؤكد وجهة النظر هـذه اذ قال : « لم يبـد على الدول الاوربية الاقتناع بحكمـة هـذه الخطوة وملاءمتها » • (٢)

وواضح ان الحكومة البريطانية كانت تهدف الى التشكيك فى مهمة المؤتمر وذلك بالرغم من اشتراكها فيه ، بل كانت الدولة الثانية الداعية لعقده ولهذا اقترح فريسنيه بان توقع الدول الاوربية المشتركة فى المؤتمر قبل افتتاحه على اتفاق تمهيدى ينبت « براءتها من الاثرة » • (٣) ويكون شبيها بالذى وقعت عليه الدول فى سبتمبر ١٨٨٠ فيما يتعلق بمسألة الجبل الأسـود والصرب ، ومؤداه « ألا تسعى أى دولة بهدف زيادة ملكية أو مزايا خصوصية فى مصر » •

ورأت بريطانيا ان ميثاق انتفاء الغرض الشخصى الذى التزمت به فى جلسة المؤتمر الثانية يوم ٢٥ يونيه يتنافى تماما مع ما عقدت العزم عليه تجاه مصر ، ورأى لورد دوفرين ان يمهد السبيل لحكومته لتنفيذ مخططها العدوانى فألقى على زملائه المؤتمرين فى هـذه الجلسة الثانية خطبة حماسية ـ مضللة ـ بهدف تصوير الأمور فى مصر بانها تنذر بالانفجار ، وان الازمة مازالت بمصر قائمة وهذا مضمون الخطبة :

« ان حكومة المملكة بالاشتراك مع حكومة فرنسا كان لها الاهتمام الاكبر والسعى الدائب فى المراسلات والمشاورات التى أدت الى اجتماع سفراء الدول الست بالآستانة فى مؤتمر للتداول فى الازمة المصرية ، فبناء على ذلك أطلب من زملائى المؤتمرين الى لفت انظارهم الى حقيقة الامور فى مصر ، اذ كان من حسن

---

(١) Blue Book, Egypt, 1882, No. 11, p. 46.

(٢) Blue Book, loc. cit., p. 46.

(٣) Blue Book, loc. cit., p. 86, doc. No. 228, from Freycinet to Granvile, date June 16, 1882.

الحظ ان تلك الامور واضحه تماما مما يستدعينا الى اتخاذ كل الوسائل الممكنه، والفعالة للقضاء على هؤلاء العصاه المتمردين من انصار عرابى .

ومضى يقول فى خطابه : يجدر بى ان اضع امامكم مجمل تلك الحوادث وطبيعة الأمور فى مصر « لا أكون مغاليا اذا قلت ان هذه الفوضى كانت نتيجة لثوره الجيش وانتفاضته على الخديو ، وان هذه الفوضى قد أدت الى اختلال الادارة وارتباك الاحوال ، ووقوف حركة التجارة وفقدان الثقة ، وعجز المواطنين عن سداد الضرائب ، وعجز الحكومة كذلك عن الوفاء بتعهداتها الماليه حيال الدائنين ، ثم تعريض حياة الاوربيين للخطر » . واستند الى مذبحة الاسكندرية وما وقع فيها من القتل ، وسفك دماء الأوربيين وهجرتهم من البلاد . ونفى ما أكدته المصادر العثمانيه من ان الثورة قد أخمدت وأن الامور قد عادت الى نصابها بتأليف وزارة راغب باشا قائلا :

« ان هذه الوزارة الهزيلة اداة فى ايدى الثائرين وان الخديو لا حول له ولا قوة ، وان بريطانيا وفرنسا لا تستطيعان صبرا على هذه الحالة وان اجتماع سفراء الدول فى هذا المؤتمر عقب تأليف وزارة راغب باشا ، فيه البيان الكافى لما تريد أوربا أن تفعله حيال الحالة فى مصر ، وأهاب بالدول أن تأخذ الحركه الوطنية بالشدة حتى لا يستفحل نفوذها ، فلا يعود من السهل استئصال شأفتها ، واشار الى المبادىء التى يرى الاتفاق عليها والوسائل الفعالة التى يجب اتخاذها لاعادة حكومة منتظمة الى مصر من انه يجب ان تصدر عن الحضرة السلطانية ، واختتم حديثه بقوله : انه علم من مصدر يوثق به أن درويش باشا اعترف بأنه لم ينجح فى المهمه التى أوفد من أجلها الى مصر ، وانه لا يستطيع انقاذ الخديو من استبداد الضباط وأنصارهم دون أن تكون لديه قوة حربية لا تقل عن عشرين طابورا من الجند . وان الوزارة المصرية الجديدة ليست الا وزارة عرابى ، وان الخديو لا نفوذ له وسيبقى كذلك اذا استمر محروما من جيش يؤيده ، ويعيد اليه السلطة (١) .

والدراسة التحليلية للبيان الذى القاه دوفرين السفير البريطانى ـ ممثل بريطانيا فى المؤتمر تثبت ان بريطانيا كانت تغالى فى تصوير الموقف الداخلى فى مصر واظهاره بمظهر الفوضى الضارية الشاملة ، وانها وان كانت تشير كنوع من العلاج الى ايفاد قوات مسلحة عثمانية للقضاء على زعماء الحركة الوطنية

(١) Blue Book, Egypt, 1882, No. 17, doc. No. 82, from Lord Dufferin to Lord Granvile, date June 25.

ـ الرافعى ـ الثوره العرابية .. الخ ص ص ٣١٧ ـ ٣١٨ .

ـ روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٧٢ ويعلق على هذه الخطبة بقوله : « .. لم تكن هذه الأقوال سوى تتمة الأكاذيب الرسمية التى ألفتها وزارة الخارجية البريطانية لكى تعتذر بها عن تصميمها بالتدخل لمصلحة الماليين الاوربيين . وهى خطبة بليغة فى الأكاذيب الفجة » .

كانت في نفس الوقت تشير تلميحا الى الظروف قد تضطر الدول الى التدخل العسكري وان هذا التدخل لن يكون تدخلا انفراديا تتحمل دولة واحدة اخطاره، بل قد يكون تدخلا بريطانيا فرنسيا تأسيسا على الفقره الاولى التي وردت في خطابه والتي فيها « ان بريطانيا وفرنسا لهما اهتمام أكبر بالمسأله المصريه » ٠

ولكن الحكومه البريطانيه تظاهرت بدبلوماسية مرنه بانها تريد ان يكون هذا التدخل من جانب الحكومة العثمانيه ، وهي تعلم ان الحكومة العثمانيـة لا تقوى على تحمل نفقات حمله عسكريه تبعث بها الى مصر ، كما حرصـت بريطانيا ــ بواسطة سفيرها لورد دوفرين ــ ان تصور للرأى العام الاوربي حالة الرعايا الأوربيين الذين يقيمون في مصر ومدى ما وصل اليه حالهم من الفزع والرعب وتعرضهم للنهب والقتل ، بجانب استفحال خطر عرابي وانصـاره الذين بانوا يشكلون خطرا جسيما ليس على سلطة الخديو بل على حقـوق السلطان الشرعيه ، وسعي عرابي الى الانفصال عن الدولة العثمانية وان الوزارة الجديدة خاضعة تماما لعرابي ، ومتسلط عليها ، فضلا عن انها عاجزة عن مباشرة مهامها ، في العمل على استقرار الاحوال في البلاد ٠

وقد بدت نية الخداع والمراوغة من جانب بريطانيا اثناء انعقاد الجلسة الثالثة للمؤتمر يوم ٢٧ يونية ، وعلى اثر الاقتراح المقدم من كورتي سفير ايطاليا ورئيس المؤتمر ، والمتضمن « ان يقرر الاعضاء امتناع دولهم عن التدخل المنفرد في الشئون المصرية ، طالما كان المؤتمر لا يزال منعقدا » ٠ (١)

وأجابت بعض حكومات الدول الاوربية على هذا الاقتراح بان ذلك الاقتراح لا لزوم له فمن الطبيعي لا تقوم دولة بعمل منفرد ، فالدول انما اجتمعت لحل المسألة المصرية حلا جماعيا لا فرديا » (٢) ٠

ولكن لورد دوفرين انبرى للدفاع عن وجهة نظر حكومته ، واصر على رفض الاقتراح ما لم يضاف اليه التحفظ التالي : « الا في حالة الضرورة القصوى sauf en cas de force majeure من أجـل حمـاية أرواح الرعايا الأجانب ٠ والغريب في هذا الأمر أن دى نواى سفير فرنسا أيد هذا التحفظ (٣) ٠

ويعتبر هذا التحفظ قمة الدبلوماسية البريطانية في التخطيط للمستقبل

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 45.

From Dufferin to Granville, date June 27.

« The Italian Ambassador suggested that it should be understood that so long as the Conference lasted the powers should abstain from all isolated action in Egypt ».

(٢) د٠ محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ٥٢ ٠

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 45.

واطلاق حريه التصرف للوزاره البريطانيه في التصرف وصولا الى الهدف المرسوم في لندن ، وانها تتخذ منه ستارا لتنفيذ نواياها العدوانية في القريب العاجل ازاء مصر ، وكذلك ما كانت تعتزم عليه من نقضها لجوهر « ميثـاق انتفـاء الغرض الشخصي » الذى وافقت عليه منذ وقت قليل (الجلسة الثانية لهذا المؤتمر فى ٢٥ يوليه) .

واعتبر لورد دوفرين ان أضافه هذا التحفظ الى الاقتراح الايطالى نصر عظيم للدبلوماسيه البريطانيه . وارسل الى لورد جرانفيل فى اليوم التالى برقيه يقول فيها : « ان الغرض من أضافه هذا التحفظ اطلاق يد حكومتنا فى العمل اذا طرأ طارىء ما » . وأضاف الى ذلك قوله أيضا : « اننا فى الحقيقة لم نعتبر الاقتراح الايطالى ذا شأن كبير بعد اضافه هذا التحفظ الذى يرجع اليه عنـد الاقتضاء » (١) .

واشار فى ختام رسالته الى أنه لا يقصد الخطر المتوقع حدوثه على قناة السويس فقط ، وانما يقصد ما يترتب على تغيير الوضع السياسى فى مصر وهو ما يستدعى اتخاذ اجراء فورى .

ولكن لورد جرانفيل اعتبر وجهة نظر لورد دوفرين تنطوى على المبالغه أكثر من الحقيقة . ولذلك أرسل اليه على الفور ــ متظاهرا بانه غير مقتنع بوجهة نظره ــ بتعليمات يشير عليه « بان ينتهز أى فرصة تواتيه كى يوضح فيهـا لزملائه المؤتمرين انه فهم من عبارة « الضرورة القصوى » معنى أوسع واشمل من المحافظة على أرواح الرعايا البريطانيين » (٢) .

ولقد كانت تعليمات لورد جرانفيل تقوم على الدبلوماسية المرنة التى اتسمت بها سياسته فى هذه الآونة ، على وجه الخصوص ، اذ يريد ان يعطى لحكومته فرصة أكبر . ويشتم من هذه البرقية ان بريطانيا تريد ان تمهـد من الآن للعمليات الحربية المزمع القيام بها قريبا من أجل احتـلال قنـاة السويس .

توهم العرابيون ان بقاء الاسطول البريطانى مدة طويلة منذ أن حضر يوم ١٩ مايو دون الاقدام على عمل حربى ما ، كما ان عدم تدخله يوم مذبحة الاسكندرية ــ ١١ يونيه ــ دليلان على عدم تأهبه الجدى للقتال وان البريطانيين لن يجرؤا على النزول الى شاطىء مدينة الاسكندرية .

كما كان انعقاد المؤتمر لبحث الازمة المصرية مدعاة بان يعتقد العرابيون ــ

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 49 from Dufferin to Granville, date June 28, 1882.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 54, from Granville to Dufferin.

جهلا ـ أن المؤتمر سوف يبحث عن أنسب الحلول السلميه للازمه المصريه . وان التزام المؤتمرين « بميثاق انتفاء الغرض الشخصي » لكفيل بان يحبط مساعي بريطانيا من اجل التدخل ـ دون غيرها ـ في مصر ٠

وحقيقه الأمر كان العرابيون مغرقين في حسن الظن والتفاؤل فضلا عن جهلهم التام بحقيقة عدوهم ، اذ كان ينقصهم بعد النظر السياسي ، كما ينقصهم ادراك حقيقة تيارات السياسة الدولية ، هذا فضلا عما اشتهروا به من الغرور والخيلاء (١) ٠

كما أدركت بريطانيا انه لم يعد في أمكان درويش باشا القيام باي عمل للقضاء على الحركه الوطنية أو الحد من نفوذ الجيش المصري الذي أصبحت بيده مقاليد الامور في مصر ، كما ان بريطانيا بدات لا تثق كثيرا في تصريحات السلطان التي ادلى بها في ذلك الوقت اذ كان يهدف ـ فقط ـ الى تهدئة خواطر الدول الاوربية ٠ لهذا بدأت بريطانيا تعمل على تصعيد الازمة في مصر على الرغم من استمرار المناقشات الجدلية في مؤتمر الآستانة حول الازمة ٠

بدأت بريطانيا ـ بعد الجلسة الثالثة للمؤتمر ـ ٢٧ يونيه ـ تنتهج دبلوماسية مرنة ، اذ كانت تهدف الى تحقيق هدفين :

أولا : العمل على تصعيد الازمة المصرية ٠

ثانيا : اللجوء الى الدبلوماسية المرنة ، وذلك بالزج بأعضاء المؤتمر في مناقشات جدلية عقيمة بعيدة كل البعد عن جدول أعمال المؤتمر بغية عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ قرار نهائي في الازمة المصرية وبهدف كسب مزيد من الوقت ٠

ففي جلسة المؤتمر الرابعة ، ٣٠ يونيه وجه لورد دوفرين سفير بريطانيا ومندوبها بالمؤتمر سؤالا الى اعضاء المؤتمر ، اذ تساءل عما سيكون عليه الموقف اذا تجاهل السلطان مهمة المؤتمر وارسل من تلقاء نفسه ـ ودون استشارة المؤتمرين ـ جنودا الى مصر ٠ والحقيقة التي لا مراء فيها ان لورد دوفرين كان يقصد بهذا التساؤل قطع كل اسباب الصلة بين الدول الاوربية وبين السلطان ، وايغار صدورهم ضده ، فضلا عن فرض الوصاية الدولية عليه بطريق غير مباشر في مسألة داخلية تخصه هو ٠

---

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ح ٥ ص ٤٥ وجاء به : « أي شيء تخاف من ذوي اللحيتين (اشارة الى البريطانيين) وهم أضعف من أن يصلوا الينا ، ويلحقوا بنا الضرر والأذى فثغورنا محمية ٠ ومدافعنا مهيأة وجنودنا عديدة منظمة ، وحصوننا منيعة معززة ، وقلاعنا متينة مستحكمة وميرتنا وافية بالحاجة وفيرة ، وذخيرتنا غزيرة وبأسنا شديد وأملنا بالنصر والفوز وطيد ، ونصراؤنا كثيرون وأعداؤنا ضعفاء » ٠

وامعانا في تضليل اعضاء المؤتمر تلى لورد دوفرين تقريرين بعث بهما اليه كارتريت Cartwright بتاريخ ٢٨ يونيه ، ١٦ يونيه . واستعمل التقرير الاول على تطور الاحداث في مصر في غير صالح المصالح الاوربيه ، وكذا جرائم المذابح التى ارتكبها المصريون ضد الرعايا الاوربيين في بنها وطنطا .. أما التقرير الثاني فصور فيها الاقتصاد المصرى وقد اصبح من المؤكد انهياره بسبب تصرفات الحزب العسكرى في مصر . (١)

طلب دى نواى السفير الفرنسى من الاعضاء بانه لا داعى الى الدخول في تفصيلات جانبيه عن الازمه المصريه ، وان مهمة المؤتمر الآن بحث ثلاثة موضوعات محددة هى :

أولا : الشروط الواجب اتخاذها فيما يتعلق بارسال حملة من القوات العثمانية الى مصر .

ثانيا : تحديد الموعد الذى تنهى فيه القوات العثمانيه أعمالها في مصر .

ثالثا : تحديد نوع العقوبة The consideration of the sanction

واندفع لورد دوفرين يلتقط اطراف حديث سفير فرنسا قائلا . انني افهم ما تقصده « بالعقوبه » في حديثك هذا ، ذلك في حالة رفض الحكومة العثمانيه الامتثال الى دعوة المؤتمر وارسال حملة عسكرية الى مصر .

ولكن دى نواى مندوب فرنسا في المؤتمر قاطع دوفرين قائلا : أنني أقصد بتحديد نوع العقوبة في حالة تجاوز القوات العثمانيه عن المهمة الاساسية التي من أجلها أرسلت الى مصر ، وهذه المهمة تقوم على الاسس الآتية :

أولا : يجب أن يكون ارسال تلك الحمله العثمانية الى مصر بناء على دعوة من المؤتمر .

ثانيا : يجب ان يحدد السلطان مهمة القوات العثمانية في مصر بشرط الا تتجاوز مهمة القضاء على الحالة المضطربة في مصر .

ثالثا : المحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصر بمقتضى المعاهدات الدولية والفرامانات السلطانية .

رابعا : عدم تحديد فترة زمنية لعمل القوات العثمانية في مصر ، ويجب اجلاؤها عن مصر بمجرد عودة الاحوال الى ما كانت عليه في مصر .

---

(١) يستنتج من هذين التقريرين ان كارتريت القائم بأعمال القنصل العام بالقاهرة بعث الى لورد دوفرين بهذين التقريرين في هذا الوقت كي يضلل بهما رأى أعضاء المؤتمر ، وفي الحقيقة لم يكن الاقتصاد المصرى أوشك على الانهيار ، بل هذا كذب وافتراء كي يثير ضد مصر الدائنين الأوربيين ، كما ان الرعايا الاوربيين وقد تعهدت الوزارة الحديثة بالمحافظة عليهم وعلى مصالحهم وهذين التقريرين لا يخدمان الا المخطط البريطاني العدواني ازاء مصر .

خامسا : عدم فرض الوصايا على الباب العالى ، بل يترك له حرية التصرف طوال مدة وجود القوات العثمانية فى مصر • (١)

سادسا : يجب مساندة الخديو وعدم النيل من سلطانه وحقوقه ، وأضاف دى نواى الى ذلك بقوله : بل يجب علينا نحن أعضاء المؤتمر أن نعرف سلفا القائد العثماني الذى سوف توكل اليه قيادة هذه الحمله •

ولكن كونت كورتى اعترض على الشروط التى ذكرها دى نواى فى حديثه، واعتبر ان مثل هذه الشروط تحد من سلطة الباب العالى وتحط من مكانته الدولية • وانها تتضمن فرض الوصاية عليه ، وهذا يكون سببا لرفض الباب العالى نداء المؤتمر القاضى بارسال حملة عسكرية الى مصر •

وقاطعه دى نواى قائلا : « انى أصر على هذه الشروط دون أى تغيير اذ تكفل لنا عدم تغيير الوضع الحالى بالنسبة لمصر ، وتظل دائما ولاية عثمانية » •

وانبرى أحد الاعضاء (٢) — بالمؤتمر — قائلا اننى اوافق على وجهه نظر كونت كورتى ، واضيف الى ذلك أنه فى حاله اذا ما ارسل السلطان من تلقاء نفسه حمله عسكريه الى مصر ، فان مثل هذا العمل — من جانب السلطان — يسهل احباطه بالوحدات الحربيه التابعه للاسطولين البريطانى والفرنسى الموجودين فى ميناء الاسكندرية ، واللذين فى وسعهما ان يمنعا القوات العثمانية من النزول الى الشاطىء •

وعاد مندوب فرنسا مرة ثانية الى الاعتراض على هـذا الاقتراح قائلا : « اما وقد عقد المؤتمر فليس للاسطولين البريطانى والفرنسى ان يتدخلا بهذه الصورة التى اشار اليها أحد الزملاء ، وان مثل هذه المسألة يجب استبعادها من حساباتنا • (٣) •

ودافع لورد دوفرين عن سياسة حكومته بقوله : « لا شك ان مثل هذا العمل — من جانب السلطان — ليس الا حالة من حالات الظروف القهرية sauf en cas de force majeure والتى ينطبق عليها التحفظ الذى اضيف الى الاقتراح الايطالى وذلك فى حالة تهديد حرية الملاحة فى قناة السويس أو حدوث تغيير مفاجىء فى مصر يكون ذا تأثير على مصالح الدول الاوربية ، واضاف الى ذلك قائلا : انى لا أعترض على وجهة نظر زميلى سفير ايطاليا — وسفير فرنسا ، بل انى أريد ان أوضح بكل تحديد أولا : ما العمل اذا ما احتل السلطان مصر

---

(١) Blue Book, op. cit., p. 57, doc. No. 72, from Dufferin to Granville, date June 30 (fourth meeting).

(٢) لم يتضح من دراسة محضر الجلسة الرابعة لمؤتمر الاستانة من هو هذا العضو •

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 72.

بقوات عثمانيه من تلقاء نفسه وثانيا : كيف يمكن التصرف ازاء هذا الوضع ؟ وما هو الاجراء الذى يجب ان تتخذه الدول الاوروبيه الاعضاء فى المؤتمر لاجبار القوات العثمانيه بالجلاء عن مصر ؟

ومضى قائلا . انه ليس من الحكمة - لهذا السبب - أن يرفض السلطان دعوه الدول الاعضاء في المؤتمر ، وخاصة انه ليس من سلطتنا اجباره على ان يبعث من يمثله بهذا المؤتمر ببعض الادعاءات الدبلوماسية (١) .

وعلى الرغم من ان هذا التفسير البريطانى لا يتفق والاقتراح الايطالى فيمة ما « فان المندوبين - بالمؤتمر - لم يجادلوا فيه . وهذا يرجع اما لعدم اهتمامهم، او بايحاء من جانب بسمارك ، وبهذا ظفر لورد دوفرين بما أراد » (٢) اذ استطاع لورد دوفرين بدبلوماسيته المرنه والتى تنظرا الى المستقبل القريب ان يدافع عن وجهه نظر حكومته وسياستها ازاء مصر ، حيث كانت تعد العدة للتدخل العسكرى فى مصر .

وبعد جدال ونقاش طويل بين اعضاء المؤتمر ، صارت المشكلة بعد ذلك كما يلى : كيف يكون هذا التدخل العثمانى فى مصر ؟ بحيث لا يؤدى هـــذا فى النهاية الى أى اعتداء على الشعب المصرى ، ولا ينال من حقوقه ، لا يتيح أى فرصة للسلطان أو بريطانيا للحصول على أية امتيازات دون غيرهما من الدول .

ولكن لورد دوفرين يجيب على تساؤلات زملائه المؤتمرين بقوله : « انه لا شىء اسهل من هذا ، فما على الخديو الا ان يسقط الوزارة الحالية ويولى درويش باشا وزارة الحربية ، واعتقد انه من الافضل ان يتولى مختار باشا قيادة الحـملة العثمانية فى مصر بشرط أن يكون تحت امرة الخـديو ، ويعيـد المراقبة الثنائية - وبذلك تنتهى الأزمة المصرية على حسب تقديرى الشخصى » (٣) ولكن اعترض على هذا الاقتراح كل من دى نواى سفير فرنسا ، وكونت كورتى سفير ايطاليا ورئيس المؤتمر ، أما بقية أعضاء المؤتمر : مندوبو المانيا والروسيا والنمسا ، لديهم تعليمات محددة من حكوماتهم . ولهذا اضطر الأعضاء الى الموافقة على وجهة نظر لورد دوفرين - سفير بريطانيا ومندوبها بالمؤتمر - ومؤداها أن تكلف حكومات الدول الأوروبية الممثلة فى المؤتمر السلطان بأن يرســل حملة عسكرية الى مصر » (٤) .

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 72.

(٢) روتشتين مرجع سبق ذكره ص ٢١٣ .

(٣) روتشتين ، المرجع السابق ذكره ، ص ٢١٤ .

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 134, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 5, 1882 (sixth meeting).

وهكذا استطاع لورد دوفرين السياسي المحنك ان يتغلب على كل ما اثاره اعضاء المؤتمر ردا على اقتراحاته بفضل ما امتاز به من دبلوماسيه مرنه في كل ما استمر طوال جلسات المؤتمر الثلاث . (الجلســـة الرابعه في ٣٠ يونيه ، والخامسه في ٢ يوليو ، والسادسه يوم ٥ يوليو) ومحاولته استصدار قرار يخول لحكومته حريه التدخل العسكري في مصر ، اذ كانت بريطانيا تدرك يقينا ان الحاله الاقتصاديه للدوله العثمانية لا تقوى على تحمل نفقات حملة عسكرية الى مصر (١) .

ولم يكن موقف السلطان على مستوى الاحداث ، اذ ظل في موقفه متمسكا بعدم اشتراكه في جلسات المؤتمر غير عابئ بما يدور في جلساته من احاديث تمس شئون احدى ولاياته العثمانية . لذلك لم يعبأ عرابي باشا كثيرا بموقف السلطان ، والقى في اجتماع لمجلس الوزراء في يوم ٤ يوليو خطبة ندد فيهـا بسياسة الدولة العثمانيه ، ومدى تخاذلها امام ضغط الدول الاوربية عليه ، كما طلب من زملائه الضباط عدم الاتصال بدرويش باشا لانه يرى ان مهمته قد انتهت ولم يعد لوجوده أي مبرر » (٢) .

وفي جلسة المؤتمر السابعة ـ ٦ يوليو ـ وافق المؤتمر على المذكرة أو الصيغة Formule الموجهة الى السلطان وجاء بها : « ان الدول الكبرى مقتنعه كل الاقتناع بان تحافظ القوات العثمانية ـ أثناء وجودها في مصر على الحاله الراهنة ، والمحافظة كذلك على كل الامتيازات التي منحت لمصر بمقتضى الفرمانات السابقة ، فضلا عن مساعدة مصر على الوفاء بتعهداتها الدوليه ، وأن تظل هذه القوات في مصر مدة لا تزيد عن ثلاثة شهور وبشرط ان تكون تحت امرة الخديو فترة وجودها في مصر ، والا يتجاوز بقاء هذه القوات المدة دون موافقة الخديو وبشرط ان يتم هذا بالاتفاق بين الدولة العثمانية والدول الاوربية المعنيـــة (الدول الاعضاء بالمؤتمر) وان تتحمل مصر نفقات هذه الحملة العسكرية .

واذا وافق السلطان على هذه المذكرة ـ الموجهة اليه من الدول الاوربية الكبرى ـ الممثلة في المؤتمر ، فان تنفيذها سوف يكون محل بحث بين الدول الأوربية ـ هذه ـ وبين الدولة العثمانية » (٣) .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 90, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 2, 1882.

(أنظر ملاحق الجلسات الثلاث بالمجلد الثاني ملاحق أرقام : من ٤ ـ ٧ للاطلاع على مزيد من التفصيلات .

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 121, from Carturight to Lord Granville, date July 5, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 152, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 6, 1882.

وكان الاعتقاد السائد فى دوائر المؤتمر ان الحكومة العثمانيه سوف تقبل هذا النداء الموجهة اليها من المؤتمر وذلك لأمرين :

أولهما : ان هذه الشروط تحفظ عليها ـ الدولة العثمانية ـ كرامتهـا الدولية باعتبار آنها صاحبة السيادة الشرعية على مصر .

ثانيهما : ان الدولة العثمانية تدرك يقينا انها اذا لم تقبل هذا النداء ، فان الدول الاوربية ـ الممثلة فى المؤتمر ـ سوف تتدخل فى شـئون مصر بدونها ـ وفى الواقع ان المؤتمر ناقش هـذا الأمر الأخير ، ولكنه أرجأ الفصـل فيه مجاملة للباب العالى » (١) .

ووافق المؤتمر الا نرسـل هذه المذكره الى البـاب العالى الا بعد موافقة حكومات الدول الأعضاء فى المؤتمر عليها واقرارها ، وتوقف المؤتمر بعد هذه الجلسة السابعه ـ ٦ يوليو .

تظاهرت بريطانيا بعدم الرضـا عن قرار المؤتمر ، تمهيدا لبدء مرحلة جديدة من سياسة خارجية نشطة بهدف تحقيق أمرين :

أولا : العمل على تصعيد الأزمة المصرية واستمرارها .

ثانيا : انتهاج سياسة خارجية تعتمد على الدبلوماسـية المرنة وذلك بالزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات عقيمة جدلية بهدف كسب مزيد من الوقت لتنفيذ المخطط العدوانى على مصر فى فترة توقف المؤتمر بعد الجلسة السابعه التى عقدت يوم ٦ يوليو ، اذ بدأت بريطانيا تستعد لارسال وحدات حربيه من مالطة وقبرص وجبل طارق الى مصر (٢) .

وفى هذا الصدد يقول روتشتين : « .. انه ليس بالوثائق الرسـمية التى نشرت فيما بعد ما يدل على ان الحكومة البريطـانية كانت اذ ذاك قد تواطأت هى وبسمارك على أمر من الامور وربما كانت كذلك ، ثم اخفيت هذه الوثائق التى تثبت هذ االأمر » (٣) .

واذا كانت بريطانيا قد عزمت على التدخل العسـكرى فى مصر ، فانما يرجع هذا لعدم موافقتها على التدخل العسكرى فى مصر ، فانما يرجع هذا لعدم موافقتها على قرار المؤتمر الذى قضى بتدويل مسألة الأزمة المصرية على اعتبار أن ـ بريطانيا مقتنعة تماما بأن السلطان لن يقبل هذا القرار .

وعلى الرغم من تدهور الموقف فى مصر ، فقد ظل السلطان مصرا على موقفه السلبى ، بل انه كان يتظاهر بالعطف على عرابى باشا الذى استغله فى حركة الدعاية للجامعة الاسلامية وبخاصة فى شمال افريقيا ، اذ كان عرابى

---

(١) روتشتين مرجع سبق ذكره ص ٢١٥ .

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. III.

(٣) روتشتين : المرجع السابق ذكره ، ص ٢١٥ ، ٢١٦ .

باشا تتطلع اليه انظار المسلمين فى الشرق والغرب ، وتؤازره وهذا ما تؤكده البرقية التى بعث بها درويش باشا الى السلطان فى ٥ يوليو ، وجاء بها : « ان عرابى يعلن انه لا يخشى البريطانيين ، وانه فى انتظار بدء العدوان من جانبهم وبعدها سوف يثور العالم الاسلامى ضدهم انتقاما منهم .

واضاف الى ذلك قوله : « .. ووفقا للمعلومات التى اكدتها لى مصادر أخرى أجد ان كلمات عرابى هذه لها ما يبررها ، مما لا شك فيه ان مجرد أن نطلق القوات البريطانية الطلقة الاولى من مدافعها ، فان هذا سيؤدى الى ثورة المسلمين فى المستعمرات البريطانية .

واكد درويش باشا فى ذات الرسالة : « .. ان المؤتمر اذا اتخذ قرارا ليس فى صالح مصر ووافق السلطان عليه » . فمن المؤكد اننا سوف نفقد مصر ، اذ ان موقف عرابى باشا بمصر قوى والمصريون يفضلون الدخول فى حرب على التسليم ، وقد وصل عدد القوات المصرية الآن الى ٢٩ ألف جندى ، وسوف يزداد هذا العدد الى مائة الف فى حالة اعلان الحرب ، كما ان الولايات العثمانية فى شمالى أفريقيا سوف تؤازر عرابى باشا وساندة » (١) .

وفى البرقية التى بعث بها عرابى باشا يوم ٢ يوليو الى صديقه ولفريد سكاون بلنت Blunt ما يؤكد مضمون برقية درويش باشا وجاء فيها : « يجب ان تدرك بريطانيا انها بمجرد بدء العدوان على مصر ، فان مصر سوف لا تلتزم بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ويترتب على ذلك الغاء نظام المراقبة الثنائية تماما ، وعدم الاعتراف بالديون الاوربية على مصر ، فضلا عن مصادرة الاوربيين فى مصر ، وتدمير القنوات ، وقطع المواصلات ، كما انى سوف أعمل على اثارة الشعور الدينى للمسلمين من أجل الوقوف مع مصر ومساندتها فى موقفها ضد بريطانيا ، وقد ألقيت خطابا بهذا المعنى فى مساجد دمشق والجزيرة العربية والهند ، ويؤكد عرابى بقوله : « ان أول ضربة توجهها بريطانيا أو حلفاؤها الى مصر سوف يؤدى هذا العمل الى اراقة الدماء فى ربوع آسيا وافريقيا » (٢) .

وأرسل بلنت هذه الرسالة فى ١٦ يوليو الى جلادستون رئيس الوزارة البريطانية ووجهة نظره الى ان المصريين سيحرقون مدنهم كما أحرق الروس موسكو فى عام ١٨١٢ وسيقطعون قنواتهم كما فعل الهولنديون عام ١٨٧٢ ، وان هذا هو القرار الأخير من جانب شعب يرى انه مهدد بالعدوان عليه » (٣) .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 569, from Lord Dufferin to Lord Gran-

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .

(٣) مذكرات عرابى ج ١ ، ص ١٨١ .

وقد سبق ان توقف المؤتمر عن استمرار عقد جلساته ـ بعد الجلسة السابعة فى ٦ يوليو ـ وذلك لحين موافقة حكومات دول الأعضاء فيه على المذكرة التى قرر المؤتمر ارسالها الى السلطان بمجرد اقرارها ، ورات الحكومة البريطانية ان تنفذ خطتها العسكرية توطئة لاحتلال مصر ، اذ ارسل بوشامب سيمور Beauchamp Seymour قائد الأسطول البريطانى بميناء الاسكندرية الى وزارة البحرية البريطانية برقية فى ٥ يوليو قال فيها :

« .. أن أعمال التحصينات مازالت مستمرة فى القلاع والحصون الموجودة بشاطىء الاسكندرية » وفى يوم ٦ يوليو ارسل بلاغا الى طلبة باشا عصمت « قومندان » قائد الحامية الموجودة بمدينة الاسكندرية يخبره فيه : « بأن الاستعدادات الحربية » مازالت مستمرة فى تلك الحصون » (١) .

ثم طلب سيمور يوم ٩ يوليو من الحكومة المصرية أن تسلمه تلك الحصون متذرعا بأنها تهدد اسطوله كما بعث فى نفس الوقت نص هذا البلاغ الى الحكومة البريطانية . وزاد عليه هذه العبارة : « .. بأن المصريين نصبوا مدافع جديدة فى طابية السلسلة ، وانه سوف يرسل فى صباح الغد ـ ١٠ يوليو ـ انذارا نهائيا ، الى الحكومة المصرية ، وكذلك الى قناصل الدول الأربع ، واختتم البرقية بقوله : « بأنى سوف أبدأ فى ضرب المدينة بعد أربع وعشرين ساعة ، مالم تسلم الى « الحصون القائمة فى شبه جزيرة راس التين ، وكذلك الحصون المشرفة على مدخل الميناء » (٢) .

وفى صباح يوم ١٠ يوليو أرسل سيمور الى الحكومة المصرية انذاره النهائى وهذا نصه : « أتشرف باخبار سعادتكم انه نظرا لأن الاستعدادات العدائية ـ الموجهة ضد الاسطول الذى اتولى قيادته ـ آخذة فى الازدياد طوال يوم أمس فى طوابى صالح ، وقايتباى ، والسلسلة ، فقد عقدت العزم على ان انفذ غدا ـ ١١ يوليو ـ عند شروق الشمس (الساعة السابعة صباحا) العمل الذى أعربت لكم عنه فى خطابى السابق ـ ٦ يوليو ـ ان لم تسلم الى حالا قبل هذه الساعة ـ البطاريات المنصوبة فى شبه جزيرة راس التين ، وعلى شاطىء ميناء الاسكندرية الجنوبى لتجريدهم من السلاح . » (٣)

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 166.
ـ سليم خليل النقاش مرجع سبق ، ذكره ، ج ٥ ، ص ٥٥ .

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 182.

(٣) Blue Book, op.c it., doc. No. 333.
— Invincible « at Alexandria », July 10, 1882.
« I have the honour to inform Your Excellency that, as hostile prepations eventually directed against the squadron under my command, were in progress during yesterday at Forts Isali, Pharos and Silsili, I shall carry out the intention expressed to you in my letter of the 6th instant, at sunrise tomorrow; the 11th instant unless preious to that hour you shall have temporarily surrendered to me ,for the purpose of disarming, the batteries on the Isthmus of Ras el-Tin and on the southern shore of the harbour of Alexandria ».

فى هذا الوقت العصيب الذى استعد فيه الاسطول البريطانى لقصف المدينة ابدت الحكومة البريطانية اهتماما خاصاً بالمحافظة على حياة الخديو فبعث كارتريت القـائم باعمال القنصليه البريطانيه ـ الى درويس باشا رسالة مؤداها : أن يحافظ على حيـاة الخديو من أحداث الغد ـ ١١ يوليو اذ كانت بريطانيا تتظاهر بأنها ستعى الى مساندة الخديو فى الحكم ، والدفاع كذلك عن حقوق الســلطان الشرعيـة على مصر ، وان كانت الحقيقـة خلاف ذلك ، اذ كانت بريطانيا فى حاجة ماسة الى الخديو حتى تحتل مصر باسمه ، وبحجة الدفاع عنه وتأييد سلطته .

اتسمت الســياسة الخارجية للحكومة العثمانية ـ فى هذا الوقت ـ بالتردد الشديد والتناقض فى الاقوال والافعال ، فلم يستطيع السلطان ان يجارى دبلوماســية لورد دو فرين ودهـاءه ، وذكاء لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية هذا فضــلا عن عجز درويش مبعوث السلطان فى مصر وازدياد تفاقم الأزمة منذ حضــوره الى مصر .

وفى هذه الفترة الحرجة التى كانت تمر بها البلاد تأرجح موقف الخديو بين العرابيين وبين البريطانيين وقف الخديو موقف المتخـاذل ، المتردد ، ممالئا كلا الطرفين ، ولم يستطع ان يحدد موقفه بوضوح حتى ينكشـف له الموقف وينحاز نهائيا الى الطرف المنتصر ، ولكن من المؤكد ان بريطانيـا كانت توقن تماما ان الخديو يمالئها ، وانه فى انتظار زوال قوة ونفوذ العرابيين وقبـل ضرب مدينة الاسـكندرية بسـاعات قليلة وجه قنصل بريطانيا العـام بالنيابة رسالة إلى الخديو حثه فيها على ضرورة الانتقال الى قصر الرمل ، وجاء ايضا بهذه الرسالة : ان الحكومة البريطانية حملت درويش باشـا مبعوث السلطان فى مصر مسئولية المحافظة على حياة الخديو ، كما تضمنت الرسالة قطع العلاقات السياسية بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية

وبعث درويش باشا برســالة فى ١٠ يوليو الى كارتريت قنصـل بريطانيا العـام بالنيابة بالقاهرة ردا لى رسالته التى بعث بهـا اليه صـباح اليوم وجاء بها :

« .. أما بخصوص الدعوة التى توجهها لى كى أضمن بكافة الوسائل المتاحة لنا ســلامة سمو الخديو ، فيتعين على أن أشـير الى انه لا يتمشى مع المنطق التمييز بن شخص الخـديو توفيق وبين حـكومته . وانه من الطبيعى تماما ان يكون سمو الخديو مهتما بالدرجة الاولى بسـلامة ورفاهية البلاد التى يحكمها اكثر من انشغاله بما يتعلق بشخصه » (١) .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 3332, date July 10, 1882.

ـ البرت فارمان مصر وكيف غدر بها ، ترجمة عبد الفتاح عنابت ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر . ص ٢٩٨ وبه تقرأ تفاصيل أخرى عن حادث ١١ يوليو ١٨٨٢ .

وتؤكد هذه الرسالة مدى الفشل الذى لقيه درويش باشـــا اذ كان لا يكترث بتطور الأحداث فى مصر منذ حضـــوره اليها فى ٧ يونية . ولم يكن درويش باشا أكثر حظا من السلطان فى الضعف والتردد وعـدم الاهتمام فضـــلا عن انه غير حازم فى الأمور اذ ترك الأزمة المصرية تتطور من سىء الى أسوأ تحت سمعه وبصره دون أن يتخذ قرارا ما يرتفع الى مســتوى الأحداث فى مصر .

وعلى الرغم من ان الخطه العسكرية التى وضعت فى لندن(١) منذ عام مضى (شهر يوليو ١٨٨١) لم تتضمن دخــول القوات البريطانية القــاهرة ــ العاصمة ــ عن طريق الاسكندرية ، فقد بدأ فى مواقع العمل على احتلال هذه المدينة الآن لاعتبارات حربية وسياسية اهمها :

أولا : قررت الحكومة البريطانية العمل على احتلال مدينة الاسكندرية الآن وذلك قبل ان يعود المؤتمر الى دور انعقاده وبذا يكون ــ المؤتمر أمام الأمر الواقع ، وقد سبق أن أوقف المؤتمر عقــد جلساته الى أجل غــير مسمى .

ثانيا : ان احتلال مدينة الاسكندرية الآن فى فترة توقف جلســـات المؤتمر منذ الجلسة السابعة ٦ يوليو ــ يجعل الحكومة البريطانية غير ملتزمة بميثاق انقفاء الغرض الشخصى الذى وافق عليه المؤتمر فى جلســته الثانية ــ ٢٥ يونية ، فضـــلا عن عـــدم التزام الحكومة البريطانية بالقرار الذى أصـــدره المؤتمر فى جلسته الثالثة ــ ٢٧ يوليو والقاضى «بعدم التدخل فى مصر طالما كان المؤتمر لايزال منعقدا فى حالة الضرورة القصوى » .

ثالثا : استغلت الحكومة البريطانية قيام الجيش المصرى بترميم الحصـــون والقلاع الموجودة بشاطىء الاسكندرية للتذرع بأن مثل هذا العمل يعد عملا هجوميا « ضـــد اسطولها الموجود حينذاك بميناء الاسكندرية ولهذا وجهت الانذار للحكومة المصرية ، والذى يتصف بالتعســـف والمغــالطة ، وطلبت ــ بريطانيا ــ تسليم هذه الحصـــون اليها ، والا ســوف تدمرها والحقيقة التى لا مراء فيها ان بريطانيا اتخذت من هذا العمل ذريعة لبدء أولى مراحل التدخل العســكرى فى مصر بمفردها ، وحتى يكون المؤتمر أمام الأمر الواقع ، اذا قدر له الانعقاد ثانية (٢) .

---

(١) تناولت ذكر الخطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال مصر فى الفصل التاسع من هذه الرسالة .

(٢) عمر طوسون (الأمير) . يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ ، اسكندرية طبعة أولى سنة ١٩٣٤ ص ٥١ .

رابعا : عملت بريطانيا على تصعيد الأزمة كي تثير الرأى العام الأوربى متذرعة بأن الحالة فى مصر أصبحت جد خطيرة ، وان الحزب العسكرى أصبح له مركز القوة فى البلاد ، ويشكل خطرا على مصالح الدول الاوربية فى مصر ، وان الرعايا الاوربيين يعيشون فى خوف دائم على حياتهم ، وفى الواقع كانت هذه دعايات مضللة للرأى العام الاوربى فلم يكن فى مصر اى فوضى ، بل أن وزارة راغب باشا سبق أن تعهدت بالمحافظة على المصالح الاوربية وكذا الرعاية الاوربيين المقيمين فى مصر .

ولا شــك ان الرسالة التى بعث بها كارتريت يوم ٩ يوليو – الى حكومته تؤكد هذا الاتجاه العدوانى . وقد تضـمنت تقريرا لا يمثل الواقع ، انما الهدف منه تبرير ما سوف تقدم على فعله صباح يوم ١١ يوليو ، وجاء بها « اتشرف ان ابلغكم ان جميع الرعايا البريطانيين فى الاسكندرية تقريبا قد لجأوا الى السفن ، وسوف يلجأ الباقون غدا عند الفجر (أى قبل بدء تنفيذ الانذار (١) .

سعى راغب باشا رئيس الوزارة الى مقابلة دى مارتينو قنصل ايطاليا العام بصفته عميد السلك القنصلى فى مصر ، وان يستدعى بدوره قناصل فرنسا والمانيا والروسيا ليقوموا بمساع أخرى لدى الأدميرال سيمور كى يثنوه عن عزمه . وفى الساعة الحـــادية من صباح يوم ١٠ يوليو دعا دى مارتينو قنصل ايطاليا العام بالقاهرة قناصـــل الدول الأربع الى الاجتماع فلبى القناصـــل المذكورون دعوة زميلهم ، واجتمعوا به ، ولكنهم لم يفعلوا شيئا ، وكانوا على يقين من وقوع الضرب فى اليوم التالى » (٢) .

واشار قنصـــل ايطاليا العام على راغب باشا بأن يسعى هو شخصيا الى مقابلة القائد البريطانى وذهب رئيس الوزارة يرافقه عبد الرحمن بك رشــــدى وزير المالية ، ونجران باشـــا سـكرتير مجلس الوزراء لمقابلة سيمور فى البارجة « انفنسبل Invincible » ، ولكنهم لقوا منه كل اصرار على ضرورة تنفيذ وعده اذا لم تجرد كل الحصون والقلاع من السلاح وتسلم اليه فورا (٣) .

عقد مجلس الوزراء ، اجتماعا عاجلا لبحث الانذار البريطـانى والرد عليه وانقسم المجلس الى فريقين :

فريق يرى التسليم بشروط الادميرال سيمور .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. oN. 192.

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ص ٣٣٥ .

(٣) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ص ٣٣٥ .

والفريق الآخر (*) يرى ضرورة رفض الانذار البريطـــانى ، ومواجهة العدوان بالقوة ٠

وبعد مناقشات طويلة استقر راى مجلس الوزراء على انه : ليس من حق الخـــديو أن يتنازل عن شىء من أرض مصر طاعة لأوامر دولة أجنبيـــة دون ان ــ يحصل على موافقة السلطان بهذا العمل . فما كان من الفريق المعارض الا ان انساق وراء رأى الأغلبية . واصـــدر المجلس قرارا يقضى بتكليف عرابى باشا بالدفاع عن البلاد فى حالة اعتداء بريطانيا عليها (١)٠٠ كما قرر المجلس اعلان حالة الطوارىء ، واستدعاء قوات الاحتياط ، وتشكيل وفد لمقـــابلة سيمور مرة أخـرى ، اذ ان المجلس رأى « انه درءا لأخطـــار الموقف فبالامكان قبول فكرة انزال ثلاثة مدافع من ثلاثة طوابى ، وان يكتفى بذلك ردا لشرف البحرية البريطانية » (٢) ٠

ولكن سيمور القائد البريطانى لم يقبل هذا العرض بل تشدد فى موقفه أكثر ــ اذ انه صمم على تنفيذ انذاره مهما كانت الدوافع ــ طلب من الوفد ان تسلم اليه الأراضى الواقعة خلف طابية المكس لاتخاذها معسكرا لجيوشه وحقيقة الأمر ان سيمور لم نكن فى امكانه اجابة طلبـات الوفد المصرى لأنه مكلف بتنفيذ أولى مراحل الخطة الاستراتيجية الحربية لحكومته فى لندن ٠

وفى مساء هذا اليوم العصيب ــ ١٠ يوليو ــ وضـــع الوزراء الرد النهائى طبقا لقرار المجلس والذى يقضى بمناشـــدة الحكومة البريطانيـــة السلام ورفض الانذار البريطانى الموجه الى الحكومة المصرية صباح اليوم ١٠ يوليو والدفاع عن البلاد اذا ما اطلق الاســـطول البريطانى الموجود بميناء الاسكندرية طلقات مدافعه على المدينة الآمنة (٣) ٠

ولم يكن الخديو وسلطان باشـــا رئيس مجلس النواب مخلصين فى موقفهما مع الحكومة المصرية ، وانما تظاهرا بالوقوف مع الفريق المعـــارض لشروط الانذار البريطانى ، حتى يحتميا بالراى العام فى مصر اذا ما استطاع العرابيون الصمود أمام قوة الأسطول البريطانى » (٤) ٠

---

* ومن أنصار الفريق الاول درويش باشا اذ كان يرى أن الاستعدادات الحربية المصرية لا تستطيع مقاومة الأسطول البريطانى أكثر من اربع أو خمس ساعات ، وعارضه فى هذا الرأى عرابى باشا ٠٠

اما أنصار الفريق الآخر ، فهم زعماء الحركة الوطنية ٠

(١) روشتين ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣ ٠

ــ الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٣٣٦ ٠

ــ سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ج ٧ ص ١٠٧ ٠

(٢) الرافعى ــ الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٣٣٧ ٠

(٣) عمر طوسون ، مرجع سبق ذكره ص ص ٧٤ ــ ٧٥ ٠

(٤) روتشتين ــ مرجع سبق ذكره ص ٢٧٤ ٠

نشطت الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت رأت بدبلوماسيتها المرنة ان تخفف الأثر السيء الذى تركه الانذار فى نفوس الرأى العام الاوربى ، فبعث لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى ١٠ يوليو الى سفرائه لدى العواصم الأوربية برسالة يقول فيها : « ٠٠ اخبروا حكومات الدول الاوربية التى انتم ممثلون لديهم نيابة عن الحكومة البريطانية : « ان ما سيفعله الادميرال سيمور بالاسكندرية — صباح الغد — لا يكون الا من قبيل الدفاع عن النفس — الاسطول البريطانى — ولسوء الحظ اننا لا نرى غير ذلك على الرغم انه ليس لنا مطمع أو سوء نية ٠

واضاف الى ذلك قوله : « وقد اتضح من تقرير قائدنا — سيمور — ان حكام الاسكندرية قد استمروا فى تحصين القلاع والاستحكامات مظهرين لنا العدوان والبغضاء على الرغم من نواهى السلطان بالكف عن التظاهر بالأعمال العدوانية التى تعتبر ضد سلطة الخديو ، على الرغم من أنهم يدعون بأنهم مسالمون » (١) ٠

وفى البرقية المرسلة الى لورد دوفرين سفيربريطانيا بالآستانة اضيف هذه العبارة الآتية :

« نعتقد اننا نتصرف الآن للمصلحة التى تفهمها جيدا من أجل السلطان الذى أغفلت سلطته » (٢) ٠

خشيت بريطانيا ان يبادر السلطان الى ارسال قواته العسكريه الى مصر دون اخذ راى المؤتمر ، والتحام القوات العثمانية مع القوات المصرية اذا حدث هذا فان بريطانيا مضطرة الى تغيير الخطة الاستراتيجية الحربية لاحتلال مصر ، فضلا عن تخوف بريطانيا من تعاطف بسمارك مع الحكومة العثمانية وفى هذه الحالة الأخيرة يستحيل على الحكومة البريطانية تنفيذ خطتها هذه ، اذ تخشى الدخول فى حرب مع المانيا ، أو على اقل ، تقدير تخسر بريطانيا صداقة المانيا لها .

كما بعث لورد دوفرين برسالة فى يوم ١٠ يوليو الى السلطان جاء بها:

« انه بناء على استمرار السلطات المصرية فى تحصين قلاع مدينة الإسكندرية وتقوية استحكاماتها ، يعلن الادميرال سيمور فى صباح هذا اليوم — ١٠ يوليو ٠ انه عزم على ضرب المدينة بمدافع أسطوله بعد أربع وعشرين ساعة اذا لم تستسلم له تلك الحصون وتكف عن الاستعداد للعدوان » (٣)

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 199.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 199.

وهذا نص العبارة التى اضافها لورد جرانفيل بالرسالة التى بعث بها الى لورد دوفرين
« We believe that we are acting in the well-understand interest of the Sultan whose authority has been disregarded ».

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 215.

وكان هذا اليوم ١٠ يوليو قمه للنشـــاط الدبلوماسى البريطانى اذا بعث لورد دوفرين فى هـذا اليوم ـ ١٠ بوليو ـ الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانيه يقول فيها : « وبعد ان قدمت هذه الرسالة ـ يقصد الرسالة التى بعث بها الى السلطان فى هذا اليوم ـ بصفة رســمية الى وزارة الخارجية للحكومة العثمانية ، كى ابين وجهة نظر السلطان ، وارى عما اذا كان من الممكن العدول عن مباشرة القتال ؟

ولكن الجناب الشـــاهانى اجابنى : بأن حكومته العثمانية ـ سوف تبعث اليه بالرد كتابة على رسالتى السابقة فى الساعة الخامسة مساء الغد ثم طلب الجناب الشاهانى منى : تاجيل اطلاق المدافع على الاســكندريه « يقصـــد تأجيل تنفيذ الانذار البريطانى » .

ويقول لورد دوفرين : ولكنى اجبته بأنى أرفع هذا المطلب الى حضرتكم ـ لورد جرانفيل ـ ولكنى لا أظن أن الادميرال سيمور يستطيع العـدول عما صمم عليه ، اذا لم تمتثل السلطات المصرية لانذاره ، وتنفيذ شروطه وطلباته التى جاءت بهذا الانذار (١) .

وفى مساء هذا اليوم ـ ١٠ يوليو ـ بعث لورد دوفرين الى سيمور ببرقية جاء بها : « .. لست أدرى أى الأوامر لديك من حكومتنا ـ الحكومة البريطانية ـ وهل انت مفوض بالتســاهل عند اللزوم أم لا ؟

فاذا كان فلا بأس من تأجيل العمل بتنفيذ الانذار لمده ثلاثه او اربع ساعات حتى يتمكن لورد جرانفيل ـ فى خلالها ـ من النظر فى طلب الحـكومة العثمانية ، فلربما كان هذا التعديل ما تقرر اجراؤه حيث ان الرســالة المنتظرة « يقصد رد لورد جرانفيل على الرســالة التى بعث بها هو ـ دوفرين ـ اليه صباح الـيوم » لا يمكن وصولها قبل الساعة التى حددتموها لمباشرة القتال » يقصد الساعة السابعة صباح يوم ١١ يوليو » (٢) .

ويتضح من مجمل هذه البرقيات والتصريحات ان بريطانيا تســعى الى العدوان على مصر ما فى ذلك شــك ، وتقصد من هذه الدبلوماســية النشطة فى هذا اليوم ١٠ يوليو ، الا تترك أى فرصة أمام الحكومة العثمانية للتحرك من تلقاء نفسها وارسال حملةعسكرية قد تصعب عليها ـ بريطانيا ـ احباط الجيشين معــا (العثمانى والمصرى) أو مســاندة الدول الأوربيــة للحكومة العثمانية ولو تاييدها سياسيا ، اذ فى هذا العمل يجعل مهمة بريطانيا الدبلوماسية فى المؤتمر صعبة للغاية .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 216.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 207.

واذا كانت بريطانيا تسعى الى العدوان فان فرنسا كانت تعارض هذا الاتجاه ، وهذا ما قرره مجلس النواب الفرنسى فى جلسته المنعقدة يوم ١٠ يوليو وقرر الامتناع عن مشاركة الحكومة البريطانية هذا الاتجـاه • اذ رأى المجلس ان هذا الرأى يتعـارض مع موقف الحكومة الفرنسـية فى مؤتمر الاستانة والقرارات التى اتخذها ووافقت عليها (١) ، وأصـدرت الحكومة الفرنسية تعليماتها الى كونراد Conrad قائد اسطولها بمبناء الاسكندرية بالانسحاب والابحار الى مبناء بورسعيد .

وكان فى امكان الحكومة العثمانية ـ ازاء تطور الأزمة الى هذا الحد ـ أن تتخذ خطوة أكثر ايجابية من هذا الموقف الذى التزمت به منذ ابتداء الأزمة كأن تدعو المؤتمر الى الانعقاد مشتركة فيه ، لوضع حل عاجل لهذه الأزمة ، ولكنها لم تفعل ذلك مما جعل الحكومة البريطانية تستغل موقف الحكومة العثمانية فى الضـغط عليهـا بدبلوماسية رقيقة على الرغم من اعتـدائها على مصر ـ احد ولاياتها ـ واذا كانت فرنسا تشارك بريطانيا هذا الاتجـاه الا انها لم تستطع المجاهرة بهذا العدوان لاعتبارات عديدة يفرضها المـوقف عليها . واذا كان موقف الحـكومة العثمانية يتسم بالسـلبية فان موقف درويش باشا (مبعوث السلطان هنـاك فى مصر على مسرح الأحداث) الا مماثلا لموقف حكومته غير مبال ، ومقدر لحقيقة الأحداث .

وارسلت وزارة الخارجية العثمانية مساء اليوم ـ ١٠ يوليو ـ مذكرة شفوية note verbale ردا على رسالة لورد دوفرين ـ والتى بعث بها فى صباح هـذا اليوم ـ ومضمونها ان الحـكومة العثمانية مازالت تدرس الموقف باهتمام بالغ كما انها تأمل ان ترسل حكومة بريطانيا الى الادميرال سيمور بتعليماتها وان تتكرم باتخاذ خطوات ايجابية تتضمن منع الادميرال سيمور من اتخاذ اى اجراء من شأنه اثارة مثل هذا الاحتمال » (٢) .

وجاء فى هذه الرسالة الشفوية أيضا : بأن وزارة الخارجية العثمانية بصدد ابلاغ سفارة الحكومة البريطانية ـ بالآستانة ـ بالقرار الذى يتخذه السلطان ليلة الغد ـ (الثلاث) ١١ يوليو ـ فيما يتعلق بالرد على الرسالة السابق أن أرسلها لورد دوفرين ، وكذلك برقية الخديو والمارشال درويش باشا (٣) •

ولكن كان الوقت قد مضى ، ولم يعد أمام سيمور الا بضعة ساعات قليلة لتنفيذ انذاره ، وكان يرى عدم الاهمال فى تنفيذ تعليمات حكومته باعتباره رجلا

(١) Cocheris, op. cit., p. 112.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 218, from Lord Duffering to Lord Granville, date July 10.

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 218.

عسكريا ، وانه مصمم على تاديب جماعة العرابيين ، ولابد أن يلقنهم درسا قاسيا ٠

ونفذ القائد البريطانى بالاسكندرية فى تمام الساعة السابعة من صباح يوم ١١ يوليو وعده باطلاق مدافع اسطوله على حصون وقلاع شاطئ الاسكندرية ، واستمر يضرب المدينة نحو عشرة ساعات حتى أسكت المدافع المصرية فى تلك الحصون ، وقبل أن تغرب شمس هذا اليوم انسحبت القوات المصرية من تلك الحصون والقلاع » (١) ٠

وفى مساء هذ االيوم العصيب ـ ١١ يوليو ـ وضح موقف الخديو ذلك الموقف الذى التزم به منذ اشتداد الأزمة بين الطرفين ـ القوات البريطانية والقوات العرابية ـ اذ بدأ الخديو ينحاز الى جانب القوات البريطانية ما فى ذلك شك ، ولم يكن موقف الخديو هذا أمرا مفاجئا ، فعلى الرغم من موافقة الخديو على قرار مجلس الوزراء مساء أمس ١٠ يوليو ـ الا أنه ارتد عن موقفه هذا بعد أن خسر العرابيون المعركة الأولى على شاطئ الاسكندرية صباح يوم ١١ يوليو (٢) وأراد الخديو أن يضمن لنفسه مغبة الغدر والخيانة ، ولا يعلن عن نواياه ويجاهر بها الا بعد أن يتأكد من دك حصون الاسكندرية ، وهؤلاء العرابيون سبق أن أعلنوا مرارا بأنهم جادون فى التخلص من الخديو بل يرون تغيير نظام الحكم فى مصر ، بأن يكون حكما جمهوريا ، وكتبوا الى السلطان مرارا حول هذا المعنى (٣) ٠

وفى هذا الصدد يقول روتشتين : « حتى الآن حدث ما كانت بريطانيا تتمناه وكان الرأى العام الاوربى يدرك يقينا أن غزو بريطانيا لمصر واقع لا محالة » (٤) ٠

وقفت فرنسا من اعتداء بريطانيا على مدينة الاسكندرية صباح يوم ١١ يوليو موقفا سلبيا ، ان فرنسا منذ عقدت النية على عدم مجاراة بريطانيا فى اصطناع القوة لحل المسألة المصرية ، قررت الحكومة الفرنسية سحب أسطولها من ميناء الاسكندرية الى ميناء بورسعيد ، ولم نكن لها غير أحد أمرين ٠ اما أن

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 214.
ـ سليم خليل النقاش مرجع سبق ذكره جـ ٥ ص ٥٨ ٠
ـ مذكرات عرابى الجزء الثانى (كتاب الهلال) ص ٨٧ ٠
— Newman, Polson, op. cit., p. 103.

(٢) Freycinet, op. cit., p. 286.
— Hallberg, Charles, op. cit., p. 260.
ـ بلنت ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٧٥ ٠
ـ روتشتين مرجع سبق ذكره ص ٢٢٠

(٣) بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ٢٥٥ ٠

(٤) روتشتين ـ مرجع سبق ذكره ص ٢٢١ ٠

نعلن الحرب على بريطانيا أو تجتهد فى تقييدها لكل ما يمنع استئثارها بمصر دون سائر الدول وفيهن فرنسا ، « ولقد أصابت عندما اختارت ثانى الامرين الذى ساعدها فيه بسمارك على ما يظهر » (١) .

كما تأثرت روسيا بهذا البغى الذى أتته بريطانيا على مدينة الاسكندرية ورأت ألا فائدة من المؤتمر ما دامت بريطانيا خرجت عن رأى جميع الدول الاوربية ، ولذلك أمرت مندوبها بالانسحاب من مؤتمر الآستانة معلنة : أن قيصر روسيا كان يريد الاشتراك فى المؤتمر على أن تكون قراراته ذات قيمة وتأثير لا على أن تكون مجرد موافقة على أمور واقعة بالفعل » (٢) .

أما رد الفعل عند بسمارك المستشار الألمانى فقد كانت أحداث هذا اليوم - ١١ يوليو - عديمة التأثير لديه ، اذ يرى أن تطلق بريطانيا يدها فى مصر ولكن دون أن تحصل على تفويض من مؤتمر الآستانة بمثل هذا العمل (٣) كما أن موقف حكومة النمسا كان لا يختلف كثيرا عن موقف الحكومة الالمانية .

رأت الحكومة البريطانية أن تبدأ مرحلة أخرى جديدة فى دبلوماسيتها المرنة كى تهدىء من الأثر السىء لدى الرأى العام العالمى نتيجة لأحداث يوم ١١ يوليو فى الاسكندرية فصرح جلادستون رئيس الوزارة البريطانية بقوله : « أنه لا يهدف الى غرض خاص بل يقصد اعادة الأمن الى نصابه ، ثم عرض التسوية النهائية للأزمة المصرية على المجتمع الأوربى » (٤) وفى الواقع كانت تصريحات الساسة البريطانيين بصفة عامة - فى هذه الآونة - بهدف التمويه وخداع الرأى العام .

وأبرق لورد جرانفيل الى لورد دوفرين فى ١١ يوليو بعد ضرب مدينة الاسكندرية يشير عليه بأن يوضح لأعضاء مؤتمر الآستانة الأسباب التى دعت الحكومة البريطانية الى ضرب مدينة الاسكندرية ، واختتم برقيته بهذه العبارة : « .. ان الحكومة البريطانية لا ترى الآن غير استعمال القوة للقضاء على حالة أصبحت لا تطاق ، وفى رأيها أن الأصلح والأقرب الى مبادىء القانون الدولى والعرف أن يكون الجيش الذى يقوم بهذه المهمة من قبل الدولة صاحبة السيادة.. فاذا امتنع السلطان فمن الضرورى النظر فى طرق أخرى ، ولا تزال الحكومة البريطانية على رأيها الذى أبدته فى منشورها المؤرخ فى ١١ براير وهو أن كل تدخل فى مصر يجب أن يكون مظهرا لقوة أوربا وتضامنها » (٥) .

- روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٣٤ .

(١) John, Marlowe, op. cit., p. 124.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 511, pp. 259-260.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 433.

- روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٤ ٢ .

(٤) بلنت - مرجع سبق ذكره ص ٢٥٥ .

(٥) روتشتين - مرجع سبق ذكره ص ٢٢٣ .

ولقد كان هدف لورد جرانفيل من هذه البرقية الايحاء الى أعضاء المؤتمر بأن الأزمة المصرية المطروحة على المؤتمر مازالت قائمة ـ برغم ما حدث بمدينة الاسكندرية ، وامعانا فى التضليل « أؤكد بأن للسلطان وحده حق التدخل العسكرى فى مصر الا فى حالة رفضه هذا التكليف ـ من قبل المؤتمر ـ فان كل تدخل فى مصر يجب أن يكون مظهرا لقوه أوربا وتضامنها » ٠

دأبت بريطانيا على خداع الرأى العام حتى لا نثيره ضدها حين نقدم على تنفيذ المرحلة الثانية من الخطة الاستراتيجية البريطانية ازاء مصر بهدف الاحتلال العسكرى ٠

تلقى أعضاء المؤتمر موافقة حكوماتهم على قرار المؤتمر الذى سبق أن اتخذه فى الجلسة السابعة ـ ٦ يوليو ـ واستأنف المؤتمر أعماله بعد فترة توقف من ٦ يوليو الى ١٤ يوليو ، فعقد جلسته الثامنة فى تمام الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٥ يوليو ، ووافق أعضاء المؤتمر ـ بعد جلسة قصيرة ـ على ارسال المذكرة الى الباب العالى والتى تتضمن : بأن يكلف الباب العالى بارسال حملة عسكرية الى مصر (١) ٠

ومن الأمور البالغة الأهمية والجديرة بالذكر أن المؤتمر لم يحتج على بريطانيا لاقدامها على قصف الاسكندرية فى ١١ يوليو ، ولا يمكن القول بأن أعضاء المؤتمر قد فاتهم اعلان هذا الاحتجاج أو غفلوا عن تقديمه لأن ضرب الاسكندرية ودك حصونها وقتل سكانها وتشريد من كتب له النجاة كل أولئك كان أحداث الساعة وموضوع خاضت فيه الصحافة الاوربية وقتذاك ولكن المؤتمر ايمانا منه بغلبة النفوذ البريطانى رأى نفسه أمام الأمر الواقع Le fait accompli وكانت الدول الأعضاء فى المؤتمر حريصة على عدم الزج بنفسها فى نزاع سافر مع بريطانيا اذا أقدمت هذه الدول على احتضان مشروع تقديم الاحتجاج ٠

ولم يكن احتلال بريطانيا لمدينة الاسكندرية يوم ١٥ يوليو هدفا أساسيا لسياستها ، انما كان هذا الاحتلال بمثابة المرحلة الاولى من الخطة الاستراتيجية لها تتلوها المرحلة الثانيه والتى سوف تكون فى منطقة القناة ٠

وبدأت بريطانيا تنشط مرة أخرى فى دبلوماسيتها منذ استئناف المؤتمر عقد جلساته ثانية ، واختلقت موضوعا حساسا تعلق كافة الدول الأوربية أهمية بالغة عليه ، وهذا الموضوع : هو المحافظة على سلامة قناة السويس خشية أن يمد العرابيون عملياتهم الحربية اليها فتتعطل الملاحة فيها ويستهدف الاقتصاد الاوربى لهزات عنيفة فلما عقد مؤتمر الآستانة جلسته التاسعة فى يوم ١٩ يوليو سارعت بريطانيا باثارة موضوعين أمام المؤتمر :

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 279, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 15, 1882.

الموضوع الأول : أن الأزمة المصرية مازالت قائمة ولم تنته باعادة الهدوء والسكينة الى مدينة الاسكندرية بالاحتلال العسكرى لها يوم ١٥ يوليو ، ولهذا السبب تطالب الحكومة البريطانية المؤتمر بالاستمرار فى بحث المسألة الموكلة اليـــه •

الموضوع الثانى : الذى أثاره لورد دوفرين مندوب بريطانيا بالمؤتمر : أن العرابيين مازالوا يشـــكلون خطرا بالغا وأنهم يعمدون الى تعطيل الملاحة فى قناة السويس •

وناشد لورد دوفرين أعضاء المؤتمر بأن يفوضوا ـ من قبلهم ـ بريطانيا وفرنسا لحماية قناة السويس من أى خطر يهدد حرية الملاحة بها (١) » •

اعترض أونو Onou مندوب روسيا بالمؤتمر على اقتراح لورد دوفرين بقوله : أنه ليس من حق الأعضاء المؤتمرين لتفويض بريطانيا وفرنسا الدفاع عن قناة السويس دون غيرهما من الدول الأوربية المشتركة فى هذا المؤتمر » •

أما كالبس Calice مندوب النمســـا فاعلن : « طالما أن قناة السويس يهددها الأخطار فان على بريطانيا وحدها أو بريطانيا بالاشتراك مع فرنسا حق الدفاع عن قناة السويس وذلك في حالة الضرورة القصوى ، وعلى مسئولتهما الخاصة دون تفويض من المؤتمر بذلك •

كما أعلن كورتى Corti مندوب ايطاليا ورئيس المؤتمر بقوله « أما عن مسألة تفويض المؤتمر لبريطانيا وفرنسا الدفاع عن حرية الملاحة فى القناة فانه لا يستطيع أن يبدى رأيا قاطعا فى هذه المســـــألة دون الرجوع فى ذلك الى حكومته (٢) » •

وعاد لورد دوفرين للدفاع عن وجهة نظر حكومته بقوله : « أن مسألة الدفاع عن قناة السويس مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمسألة المصرية ، وليس بوسعى الرد على اعتراضات بعض الزملاء أعضاء المؤتمر ، ولكنى أحمل المؤتمر مسئولية عدم تفويض بريطانيا وفرنسا مسألة الدفاع عن قنـــاة السويس والمحـــافظة على حرية الملاحة بها • واذا كان من المتعذر قبول هذا الاقتراح ـ المقدم من قبل بريطانيا وفرنسا ـ فلا مانع من اشتراك الحكومة العثمانية معنا (٣) » •

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 298, from Lord Granville to Lord Dufferin, date July 17, 1882.

ويلاحظ أن هذه الرسالة أرسلها وزير الخارجية البريطانية الى لورد دوفرين سفير بريطانيا ومندوبها بالمؤتمر بتاريخ ١٧ يوليو ليشرها أمام زملائه أعضاء المؤتمر فى أول اجتماع لهم • وهذا مما يؤكد مدى النشاط الدبلوماسى ، وكذا النوايا العدوانية ازاء مصر •

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 298, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 17, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 432.

وقبل أن يعلن رفع الجلسة التاسعة – يوم ١٩ يوليو – تلقى دوفرين برقية عاجلة من لورد جرانفيل يشير عليه « أن يقترح على أعضاء المؤتمر » بأن يبعث المؤتمر الى السلطان انذارا نهائيا يمهله اثنتى عشرة ساعة يعلن أثناءها السلطان قبوله مذكرة المؤتمر السابق ارسالها اليه يوم ١٥ يوليو – والتى يكلفه المؤتمر بارسال حملة عسكرية الى مصر ٠

واذا لم يقبل السلطان الالتزام بتنفيذ قرار المؤتمر السابق ويعلن قبوله فان المؤتمر يشرع فى البحث عن وسائل أخرى » (١) ٠

وحقيقه الأمر أن الحكومة البريطانية قصدت من هذا الانذار والموجه باسم المؤتمر الى السلطان أحد أمرين :

أولا : أن يقبل السلطان قرار المؤتمر – فى ١٥ يوليو – وفى هذه الحالة تستطيع بدبلوموسيتها أن تبدأ مع الحكومة العثمانية محادثات مباشرة خارج نطاق المؤتمر ، وهى – بريطانيا – كفيلة بأن تزج بالحكومة العثمانية فى محادثات دبلوماسية جدلية لا طائل منها الا تفويت الفرصة على الحكومة العثمانية من الالتزام بتكليف المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو ٠

ثانيا : فى حالة رفض السلطان قرار التكليف ، فان بريطانيا تطلب من المؤتمر الموافقة على الاقتراح القاضى بتفويض المؤتمر بريطانيا وفرنسا مسألة الدفاع عن القناة اذ كانت الحكومة البريطانية بدأت تمهد بالطرق الدبلوماسية بدء المرحلة الثانية من عملياتها العسكرية فى منطقة قناة السويس ، بل أصدرت أوامرها بالفعل لتحرك جيوشها من مستعمراتها فى الشرق والغرب الى قناه السويس ٠

وقد وافق المؤتمر قبل رفع هذه الجلسة – التاسعة – على الاقتراح المقدم من بريطانيا وفرنسا والقاضى بتقويضهما الدفاع عن قناة السويس ، وأرسله الأعضاء الى حكوماتهم لاقراره وهذا نصه :

« تقترح بريطانيا وفرنسا على المؤتمر – بتعيين الدول التى يجب أن تكون مسئولة اذا دعت الحاجة لاتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية القناة ٠

وتوفيرا للوقت : ينبغى على الدول التى تم اختيارها والتى تقبل التفويض – أن تخول سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بأسلوب العمل والخطة المناسبة له ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 432.

وسوف يمارس هذا العمل ــ فى كل الأحوال ــ على أساس ميثاق انتفاء الغرض الشخصى (١) » ٠

وقبل أن يرفع المؤتمر جلسته ــ السابعة اعلن السلطان أنه قبل قرار المؤتمر الناضى بتكليفه بارسال حملة عسكرية الى مصر ، وقبل كذلك الاشتراك فى المؤتمر وسوف يبعث اليه من يمثله فى الجلسات التالية ٠

وهكذا انقلبت سلبية السلطان الى ايجابية وان كان ذلك نتيجة لاعتبارين :

أولا : أحس السلطان شيئا من التقارب بين بريطانيا وألمانيا فى وجهات النظر فيما يتعلق بالأزمة المصرية ، « وأن ثمة مفاوضات تجرى بين الحكومتين » ٠

ثانيا : أدرك السلطان يقينا بأن بريطانيا بدأت تعبىء قواتها العسكرية وترسل بها الى منطقة القناة استعدادا لبدء عمليات أخرى حربية على الارض المصرية ٠

وظن السلطان أن اشتراكه فى المؤتمر يفوت الفرصة على الدول الاوربية من اتخاذ قرار قد يكون مجحفا به ضارا بمصالحه ، مفروضا عليه (٢) ، وهو لا يقوى ــ حينذاك ــ على التصدى للاتحاد الاوربى ، كما اعتقد السلطان أيضا أن اشتراكه فى المؤتمر يستطيع أن يجبر بريطانيا على سحب قواتها العسكرية من مدينة الإسكندرية ٠

وبعد قبول السلطان قرار المؤتمر ، واشتراك سعيد باشا وزير الخارجية العثمانية وعاصم باشا وزير الأوقاف مندوبين عن السلطان فى جلسة المؤتمر التالية العاشرة ــ ٢٤ يوليو ــ بدأت الدبلوماسية البريطانية مرحلة جديدة بهدف تحقيق الاعتبارات الآتية .

أولا : العمل على الزج بأعضاء المؤتمر فى مناقشات دبلوماسية جدلية لا طائل يرجى منها ، ولكن يهدف عدم تمكين المؤتمر من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه اعاقة عملياتها الحربية المزمع القيام بها فى منطقة القناة ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 325, from Lord Dufferin to Lord Granville:

وهذا هو نص قرار المؤتمر فى جلسته التاسعة يوم ١٩ يوليو :

England and rance propose, in consequence to the Conference to desigrate the powers who should be charge in case of need to take the measures specially necessary for the protection of the Canal.

In order to save time, the powers so designated and who should have accepted the mandate, should be authorized to decide on the made and the moment of action.

This action would be exercised in every case on the principle of the self-denying protocol.

(٢) اعتقد أن السلطان لا يغيب عن ذهنه تلك التسوية الدولية (١٨٤٠ ــ ١٨٤١) التى فرضت عليه حينذاك بحجة أنها تسوية لصالحه ، ومن أجل تماسك أجزاء الدولة العثمانية والمحافظة على سلامة أمنها ، وصدرت بمقتضاها معاهدة لندن ١٨٤١ وفى الحقيقة كانت هذه التسوية بمثابة فرض الوصاية الدولية على السلطان ٠

ثانيا : اتباع دبلوماسية مرنة مع الحكومة العثمانيه بقصد بدء مفاوضات مباشرة معها وخارج نطاق المؤتمر ، وحتى لا تمكن بريطانيا الحكومه العثمانية من تنفيذ قرار التكليف القاضى بارسال حملة عسكرية الى مصر وذلك بوضع العراقيل فى طريق الحكومة العثمانيه ، بغية كسب مزيد من الوقت . تتمكن فيه قواتها البريطانية من الوصول الى منطقة قناة السويس انتظارا لساعة الصفر وبدء العمليات الحربيه لاحتلال قناة السويس والتقدم مباشرة صوب القاهرة العاصمة .

ثالثا : العمل على عدم تمكين الحكومة الفرنسية من اتخاذ أى قرار يكون من شأنه القيام بمسألة الدفاع العسكرى المشترك عن قناة السويس وذلك باتباع الخطوات الثلاث الآتية :

(أ) العمل على زيادة تقارب الحكومة الألمانية من الحكومة البريطانية والعطف على أمانيها فى مصر ، وذلك بالايحاء الى بسمارك بأن الحكومة البريطانية قبلت اقتراحه السابق عرضه عليها فى سنة ١٨٧٧ (١) ، اذ فى هذا التقارب الألمانى نحو بريطانيا يجعل الحكومة العثمانية تحس بمدى ضعفها ووهنها وبالتالى الانصياع تماما الى كل الضغوط البريطانية عليها فى مرحلة المحادثات المباشره فيما بينهما وخارج نطاق المؤتمر ، كما أن هذا التقارب البريطانى من الحكومة الالمانية يجعل الحكومة الفرنسية أسلس طواعية ، للضغوط البريطانية ، تلك الضغوط التى تمثلت فى الاقتراحات العديدة التى كانت تقدمها اليها بغية عدم تمكينها من تحديد موقفها أمام مجلس النواب الفرنسى والذى بدأت تظهر فيه بوادر المعارضة لسياسة الحكومة الفرنسية .

(ب) محاولة تقارب الحكومة البريطانية من الحكومة الايطالية والتلويح لها بأن تكون هى الدولة الثالثة للقيام مع بريطانيا وفرنسا بمسألة الدفاع عن قناة السويس ، وبذلك توحى الى فرنسا أنها ليست الدولة الوحيدة المنوط لها بالدفاع معها ــ بريطانيا ــ عن القناة فضلا عن اثارة الضغائن بين الحكومة الايطالية والفرنسية ، كما أن اختيار ايطاليا هذا يكون عاملا فى ازدياد الخلافات وشدتها بين ايطاليا وفرنسا وهذه العلاقات بدأت بصفة خاصة منذ أن أقدمت فرنسا على احتلال تونس فى صيف عام ١٨٨١ .

(ج) نشاط الدبلوماسية البريطانية بهدف ازدياد حدة المعارضة بين أعضاء مجلس النواب الفرنسى ، وهذا المجلس سبق أن أسقط وزارة جامبتا حين اندفع وراء أطماع حكومته فى مصر .

---

(١) وكان بسمارك قد طرح هذا الاقتراح على الحكومة البريطانية على أثر نشوب الحرب الروسية . العثمانية سنة ١٨٧٧ من جديد والذى يقضى بأن تذهب بريطانيا الى مصر ، مقابل أن تبسط روسيا نفوذها على المضايق البحرية العثمانية ــ كما تعرضت بالشرح الى هذا التقارب الألمانى البريطانى فى الفصل التالى .

وكانت أولى خطوات هذه الدبلوماسية الجديدة أن بعث لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية الى لورد دوفرين برسالة بمجرد انعقاد الجلسة العاشرة ـ يوم ٢٤ يوليو ـ وجاء بها : « ومع ذلك يجب أن تبلغ السلطان ـ بعبارات مناسبة ـ أنه بعد المراسلات والاتصالات التى جرت معه مما أدى الى ضياع وقت طويل • يأمل ـ لورد جرانفيل ـ فى أن يستعيد السلطان ثقة الحكومة البريطانية ، بأن يصدر على الفور قرارا يساند فيه الخديو ـ ويستنكر فيه ـ كذلك ـ موقف عرابى ، ويعتبره عاصيا متمردا (١) » •

لقد أرادت الحكومة البريطانية تحطيم أى احتمال لقيام تعاطف بين الحكومة العثمانية وبين العرابيين من ناحية ، وأن تخلق جوا صحيا للقوات البريطانية وجولاتها القادمة ضد العرابيين ، من ناحيـة ثانية ـ لأنها ـ طبقا للمخطط البريطانى الاستعمارى ـ كانت قد وطدت العزم على مواصلة الحرب ضد العرابيين لبسط السيطرة البريطانية على قناة السويس وسائر أجزاء مصر وكانت طلائع التعزيزات العسكرية البريطانية قد بدأت تصل الى مصر قادمة من مستعمراتها فى الشرق والغرب ، فقدم الى ميناء بور سعيد ١٥ ألف جندى بريطانى قادمة من جزيرة مالطة وقبرص وجبل طارق ، كما وصلت قوات أخرى قادمة من الهند الى ميناء السويس • ومما هو جدير بالذكر أنه لم يكن فى بور سعيد والسويس سوى أربع وحـــدات بحرية من الأســـطول المصرى ، اثنتان فى بور سعيد واثنتان فى البحر الأحمر » (٢) •

وفى جلسة المؤتمر العاشرة ـ ٢٤ يوليو ـ أعلنا سعيد باشا وزير الخارجية وقاسم باشا وزير الأوقاف ـ مندوبا السلطان ـ بأن السلطان قبل قرار المؤتمر القاضى بتكليفه بارسال حملة عسكرية الى مصر ، وبنـــاء على هذا الاعلان بدأ أعضاء المؤتمر يناقشون الطريقة التى تتم بها ارسال هذه القوات الى مصر (٣) • ولكن الوفد العثمانى لم يكن لديه قدر كاف من الدبلوماسية حتى يستطيع أن يتصدى لمناورات الدبلوماسية البريطانية • اذ قدم مندوبا بريطانيا وفرنسا ـ فى هـــذه الجلسة العاشر ـ اقتراحا للدفاع عن قنـــاة الســويس ويتضمن الآتى : « قدمت بريطانيا وفرنسا الى المؤتمر وجهات نظرهما التى أبلغت اليها الى حكومات الدول الاخرى • ولم يلق اقتراح الدولتين أى اعتراض سواء من جانب تلك الحكومات أو من ممثليها فى المؤتمر ، وقد اتفقت الدولتان فى الوقت

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 362, date July 24, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 355, p. 185, from Mr. Curtwright to Lord Granville, date July 21, 1882.

ـ د• عبد العزيز محمد الشناوى وآخرين ، السويس ، الطبعة الاولى ، ص ١٧٤ وجاء به هذه الحقيقة : « ابان الثورة العرابية كانت تقف بميناء السويس ثلاث قطع من الاسطول العربى وهى : دنقله ، الخرطوم ، والجعفرية » •

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 415, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 24, 1882.

الحالى على أنهما فى الحالة الحاضرة مستعدنان اذا اقتضت الضرورة للقيام بحماية قناة السويس ، اما بمفردهمـــا أو مع أى دولة أخرى ترغب فى تقـــديم المساعدة (١) ٠

وفى الواقع كان هذا الاقتراح يعبر عن وجهة نظر الحكومة البريطانية اذ لم يكن أمام فرنسا — فى ذلك الوقت — الا مجاراة بريطانيا فى كل خطواتها ازاء مسألة قناة السويس ، اعتقادا من فرنسا أن هذا خطأ مادى لأن فرنسا قبلا فوتت على نفسها فرصة الاشتراك مع بريطانيا بالتدخل فى شئون مصر حين أمرت أسطولها بالانسحاب الى بورسعيد ، وان كانت فرنسا لا تود أن تصطدم مع بريطانيا صداما حربيا فى منطقة القناة ٠

ولم يعقب سعيد باشا مندوب الحكومة العثمانية بالمؤتمر على هذا الاقتراح ، الا انه أعلن لأعضاء المؤتمر بأنه سوف يستطلع رأى حكومته ، وسوف يعلن لهم — فى الجلسة التالية — ما استقر عليه الرأى بخصوص الاقتراح البريطانى الفرنسى ٠

بدأت بوادر التغيير فى السياسة البريطانية ازاء فرنسا فى الظهور ، فلم تعد بريطانيا تحتاج كثيرا الى التعاون الفرنسى معها فى مسألة قناة السويس ، بل أن الحكومة البريطانيــة تعمل « الآن على اقصــاء الحكومة الفرنسية من هذه المسألة ، وأكثر من هذا العمل على الحد من نفوذها فى مصر ، وهذه المرحلة الجديدة من السياسة الخارجية للحكومة البريطانية منذ أن تم لها احتلال مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو ، وعلى أثر عودة المؤتمر الى الانعقاد ثانية بجلسته الثامنة فى ١٥ يوليو ٠ وبعث لورد جرانفيل فى ٢٧ يوليو — الى فريســـنيه برسالة يخبره فيها بأن الحكومة البريطانية ستمضى فيما شرعت فيه ، وستتخذ من الوسائل والاجراءات ما تراه كفيلا ، بنجاح خطتها ، وان كانت تقبل اشتراك الحكومة العثمانية للتدخل سويا فى الأزمة المصرية » (٢) ٠

وهذه الرسالة تؤكد تماما سياسة بريطانيا الجديدة ازاء فرنسا وكانت بريطانيا قد كشفت فعلا اللثام عن سياستها العـــــدوانية فى مصر بقصف الاسكندرية ، وتدل هذه على أن بريطانيا أصبحت لا تقيم وزنا كبيرا للمؤتمر وقراراته ، على الرغم من استمرار اشتراكها فى جلساته اذ كانت — بريطانيا منذ بداية انعقاده — تتخذ منه ستارا لتنفيذ مخططها العدوانى فى مصر ٠

وكانت الحكومة البريطانية قد حصـــلت على موافقة مجلس العمـــوم البريطانى على اعداد حملة عسكرية لاحتلال مصر ، ففى جلسة مجلس العموم البريطانى يوم ٢٧ يوليو تقدمت الحكومة البريطانية بطلب الموافقة على الاعتمادات

---

(١) Blue Boon, op. cit., doc. No. 462, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 26, 1882.

(٢) Blue Book loc. cit., doc. No. 470.

المالية اللازمة لاعداد حملة عسكرية تبعث بها الى مصر لاحتلالها ، وطلب تشيلدروس وزير الحربية البريطانية الموافقة على مبلغ ۱٫۳۰۰٫۰۰۰ جنيه قيمة تكاليف هذه الحملة . ويقول امين الرافعي : « وافق مجلس العموم البريطاني على المبلغ الذي طلبه تشلدروس وزير الحربية البريطانية ، ولكن لم تكن تمضي بضع دقائق حتى عاد وزير الحربيه وطلب من المجلس « الكلمة » : أنه أخطأ عند تلاوة الرقم المطلوب ، فأنقص منه مليونا من الجنيهات ، على أن حقيقة المبلغ المطلوب هو ۲٫۳۰۰٫۰۰۰ جنيها » ولكن رأى مجلس العموم لم يتغير – على الرغم من دبلوماسيه وزير الحربيه – ووافق المجلس على الرقم المطلوب بنفس الحماسة التي كان قد أبداها في بادئ الحديث » (۱) .

بينما رفض مجلس النواب الفرنسي – يوم ١٠ يوليو – مشروع فريسنيا القاضي بمشاركة الحكومة البريطانية في الاعتداء على مصر ، وقرر سحب الأسطول الفرنسي الى ميناء بور سعيد غير عابئ بالنتائج التي سوف تترتب على هذا القرار .

وقد عبر لورد جرانفيل بصورة أوضح عن سياسة الحكومة البريطانية في الرسالة التي بعث بها في ٢٨ يوليو الى لورد دوفرين ، والتي اختتمها بقوله

« .. ان الحكومة البريطانية وان كانت تحتفظ لنفسها بحرية العمل التي قد يستوجبها ضغط الحوادث ، ويجعلها عاجلة وضرورية ، فانها ترحب بكل تعاون من أية دولة مستعدة لتقديم العون » (٢) .

كما كانت الحكومه البريطانية تسعى في ذات الوقت الى اقصاء الحكومة العثمانية عن المسألة المصرية ، فأصدرت الحكومة البريطانية أوامرها الى قائد الاسطول بميناء الاسكندرية في ٢٢ يوليو بالتحرك الى ميناء بورسعيد .

وقد جاء بالبرقية : « .. ربما يكون من الضروري احتلال بورسعيد والاسماعيلية في الحال ويجب أن يكون الادميرال هوسكنز مستعدا لمصاحبة السفن الحربية المدرعة الفرنسية جنوبا حتى الاسماعيلية ، مع وجود قوات كافية لاحتلال بورسعيد » .

« وعليك تقديم تقرير عاجل عن القوات اللازمة لاحتلال « نفيشة » اذا كانت قوات السفن الحربية المدرعة لا تزال موجودة بالاسماعيلية وعليك أن تصدر التعليمات الآتية الى الادميرال هوسكنز : « اذا كانت الاستعدادات المصرية في قلعة الجميل تهدد بورسعيد ، فيجوز لك أن تبلغ القومندان (المصري) أنه اذا

---

(۱) أمين الرافعي ، المفاوضات الانجليزية ، ص ص ۲۱ – ۲۲ : –

(۲) Blue Book, op. cit., doc. No. 478.

لم يتم اخلاؤها فســوف ندمر وعليك أن نرســل سفنا لتدميرها وبلغ الحـكومة الفرنسية بذلك (١) » ·

ويتضح جليا من هذه الرسالة أن بريطانيا قد أماطت اللثام عن سياستها العدوانية نجاه قناة السويس وغير عابئة بالمؤتمر الذى مازال منعقدا بالآستانة . كما أن الحكومة البريطانية لم تكن فى انتظار موافقة مجلس العموم البريطانى على اعداد حملة عسكرية الى مصر ، واذا كان المجلس وافق على الاعتمادات المالية لهذه الحملة فى جلسة يوم ٢٧ يوليـــو ، فان هذه الرســـاله كانت بتاريخ ٢٢ يوليو ·

كما بعث لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا برسالة فى ٢٢ يوليو الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية جاء بها :

أولا ــ اذا لم يوافق الباب العالى فورا ــ دون ارجاء ــ على التعاون العسكرى يجب أن تصدر التعليمات الى ممثلى بريطانيا وفرنسا ليعلنا أن بريطانيا وفرنسا لا تستطيعان أكثر من ذلك الاعتماد على التدخل العثمانى · ولما كانت بريطانيا وفرنسا تعتبران اتخاذ اجراء فورى أمرا ضروريا لمنع المزيد من الخسائر فى الأرواح · لذلك فانهما ــ بريطانيا وفرنسا ــ تزمعان فى أن تخططا ، بالاشتراك مع دولة ثالثة ــ اذا أمكن ــ الاجراءات العسكرية لحل الأزمة » ·

ثانيا ــ يطلب من ايطاليا بأن تكون هى الدولة الثالثة ·

ثالثا ــ يبدأ فى الحال التشاور بين بريطانيا وفرنسا بشأن تقسيم العمل فيما بينهما ·

رابعا ــ يجدر أن تدخل مسألة قناة السويس فى الخطة العامة للتدخل الجماعى الأوربى (٢) ·

---

(١) وجاء بها : Blue Book, op. cit., No. 382.

« It may necessary to occupy Port Said and Ismailia immediately Admiral Hoskins should be prepared to accompany French iron-clads with penelope and gun-boats to Ismailia if order and sufficient force should be available to hold Port Said.

« Report what force would be required to hold Nefiche... ».

(٢) وهذا نص الاقتراحات البريطانية : Blue Book, op. cit., doc. No. 380.

Make the following proposals to the French Government :

(1) Unless the Porte sends in acceptance of kind immediately available, the English and French Representatives should be instructed to say to the other Ambassadors that England and France can no longer rely upon Turkish intervention, and as they consider immediate action necessary to prevent further less of life and continuance of anarchy, the intend, unless the Conference has any other plane to devise, with a third power if possible military means for procuring a solution.

(2) To ask Italy to be that third power.

(3) To consult immediately upon the division of the labour.

(4) The Suez Canal may be included in the general scheme of alilcd action.

قصـــد لورد جرانفيل من هذه الاقتراحات التى عرضـــها على الحكومة الفرنسية : التلويح للحكومة الفرنسية والحكومة العثمانية بأنه ليس من حقهما دون غيرهما حق الاشتراك مع بريطانيا فى مسألة الدفاع عن القناة وكان لاختيار بريطانيا لايطاليا له مغزى سياسى عميق الأثر • اذ كانت العلاقات بين ايطاليا وفرنسا منذ احتلال فرنسا لتونس سنة ١٨٨١ علاقات غير طيبة فان اختيار بريطانيا لايطاليا باعتبارها أصغر الدول الكبرى ، وباعتبارها دولة نامية لا تقوى على اثارة الصعاب في وجه بريطانيا وبذلك تدرك فرنسا أنها ليست الدولة الوحيدة التى تنشد بريطانيا تدخلها معها فى حل الأزمة المصرية فضلا عن أن هذا الاختيار يرضى غرور ايطاليا •

وفى الواقع أن اقتراحات لورد جرانفيل هذه ما هى الا مناورة دبلوماسية اذ يستطيع من خلالها أن يثير مع فرنسا وتركيا موضوعا للمحادثات الجدلية مع الدولتين بقصد تفويت الفرصـــة عليهما من تمكينهما الاشتراك مع بريطانيا أو أحدهما فى مسألة الدفاع عن قناة السويس •

وقد مضت بريطانيا تكشف عن سياستها تجاه مصر ، وذلك بعد أن اطمأنت الى موقف المانيا والنمسا من سياستها فى مصر •

فألمانيا ترى اطلاق يد بريطانيا فى مصر من أجل المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس • أما موقف حكومة النمسا فيتضح من تصريح كونت كارولى سفير النمسا فى لندن حينما أعلن فى ٢٢ يوليو « أن حكومه النمسا لا تعارض مطلقا أى عمل تراه الحكومة البريطانية من أجل الدفاع عن قناة السويس ، وأنه يعترف صراحة بأن قناة السويس باتت مهددة بالخطر فى هذا الوقت (وفى الواقع لم تكن ثمة أخطار تهدد قناة السويس) •

وأضاف سفير النمسا قائلا : « أن حكومة النمسا لن تضع أية عراقيل فى طريق أية دولة تتعهد بالدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس (١) » •

واختتم سفير النمسا تصريحه بقوله : « ولكن فى حالة تعهد السلطان القيام بمهمة الدفاع عن قناة السويس ، واعادة الامن والنظام الى ما كانا عليه فى مصر ، فأعتقد أن الحكومة النمساوية لن تستطيع أن تعهد لغيره بهـــذه المهمة » •

وشكر لورد جرانفيل الحكومة النمساوية على نواياها الطيبة وصرح : « بأن الحكومة البريطانية لم تطلب من حكومة النمسا الاشتراك معها فى العمل لحل الأزمة المصرية لأنها تحتفظ لنفسها بهذه الحرية (٢) » •

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 381.
« Austria would put no obstacle in the way of any power that should undertake to look to the security of the Canal ».

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 381 .

لقد أصبحت بريطانيا فى هذه المرحلة بالذات تمسك بزمام الموقف ولهذا أجبرت فرنسا على ان تسير — مرغمة — فى فلك سياستها ولهـــذا اضطرت الحكومة الفرنسية أن توافق على اقتراح الحكومة البريطانية فيما يتعلق باشتراك ايطاليا معهما للقيام بالدفاع عن قناة السويس ، وان كان فريسنيه يرتاب كثيرا فى نوايا لورد جرانفيل فيما يتعلق بمشروعه المقترح بشأن حماية قناة السويس ولذلك حرص أن ينوه فى الرسالة التى بعث بها اليه فى ٢٥ يوليو : « بأنه يود أن يكون موضوع حماية قناة السويس والدفاع عنها مفصلا تماما عن الأزمة المصرية ، والحكومة الفرنسية ترى أنه من الأنسب أن مسألة الدفاع عن القنـاة منوط فقط لدولة أو لاثنتين تعملان معا • وأن كل منطقة يقوم بحمايتها ما لايقل عن ٢٠٠٠ جندى ، وأكد فريسنيه بقوله : بأن الحكومة الفرنسية سوف تمتنع عن القيام بأى عمل حربى داخل الأراضى المصرية الا اذا تعرضت قناة السويس لأى هجوم عدائى •

واختتم فريسنيه رسالته بقوله : « أن الحكومة الفرنسية ترى عدم احتلال أى منطقة على شاطىء قناة السويس الآن ، طالما لا تتهـــددها الأخطار ، وأن المصريين لم يقطعوا ترعة المياه (١) » •

وازاء ضغط الحكومة البريطانية على الحكومة العثمانية أعلن السلطان فى ٢٨ يوليو : بأنه قبل مبدئيا أن يصدر قرارا متضمنا مساندته للخديو ، واعتبار عرابى باشا عاصيا • ولكن بشرط جلاء القوات البريطانية عن مدينة الاسكندرية بمجرد وصول القوات العثمانية الى الأراضى المصرية » (٢) •

ولكن بريطانيا عادت واشترطت على السلطان شرطا آخر • « بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بدخول القوات العثمانية الى الشواطىء المصرية مالم يسبق ذلك صدور اعلان السلطان » • وان كانت الحكومة البريطانية تهدف بذلك الشرط الجديد تحقيق أمرين •

اولهما : كسب الوقت حتى تتمكن باقى قواتها الحربية من الوصول من مستعمراتها الى منطقة قناة السويس ، وهى تدرك أن السلطان سيرفض هذا الشرط الجديد الذى طلبته منه الحكومة البريطانية •

ثانيهما : أنه بمقتضى « اعلان السلطان » تسقط عن عرابى باشا شرعية

---

(١) Blue Book, op. cit, doc. No. 424.

وجاء بها :

«... the French Government will abstain from the any operation in the intention of Egypt except from the purpose of repelling direct acts of aggression. If, therefore, the English troops think fit to undertake such operation, they must not count upon French co-operation.

The French Government defer the occupation of the points above referred to so long as the security of the Canal is not really threatened (which it is not at this moment) or so long as the fresh water conduits are not interrupted by the Egyptians.

(٢) Blue Book, loc. cit, doc. No. 487.

موقفه ضد القوات البريطانية ، وبذلك يسهل القضاء عليه ، بعد أن تسقط هيبته بين طبقات الشعب المصرى ولا يجد من حوله من يناصره ، وبذلك تتم هزيمته قبل وصول القوات العثمانية الى مصر ، وعلى هذا يكون لا لزوم لوجود القوات العثمانية فى مصر اذا قدر لها الوصول • واذا لم تكن قد وصلت بعد فلا لزوم لحضورها لأن بريطانيا سبقتها بحل الأزمة بالقضاء على قوة الجيش المصرى •

طلبت بريطانيا من الحكومة العثمانية بكل وضوح : أن يعلن السلطان صراحة عما اذا كان مستعدا لقبول مبدأ تعاون القوات العثمانية مع القوات البريطانية فى مصر أو أنه يرفض قيام مثل هذا التعاون ؟ اضطر السلطان ثانية الى الامتثال الى السياسة البريطانية وأعلن : أنه يوافق على بقاء القوات البريطانية فى مصر ، ولكن بشرط جلاء القوات المشتركة ــ البريطانية والعثمانية ــ عن مصر فى آن واحد ، وبمجرد عودة الأحوال الى ما كانت عليه فى مصر •

ويلاحظ أن الدبلوماسية البريطانية أخذت تعمل فى ميدانين : داخل المؤتمر وخارج المؤتمر بالاتصال المباشر مع الحكومة العثمانية • فقد اقترح لورد جرانفيل على السلطان : أن يكون صدور « اعلان السلطان » قبل أن تبحر القوات العثمانية الى مصر ، والا فلن تسمح بريطانيا بنزول قواته الى الشواطىء المصرية • واذا رغب السلطان فى التعاون مع الحكومة البريطانية فمن الضرورى :

أولا : أن يحدد بوضوح الموقف الذى يعتزم اتخاذه تجاه العرابيين •

ثانيا : أنه يتعين تحديد العلاقة بين القوات المشتركة بمقتضى اتفاقية تجرى بشأنها مباحثات بين البلدين ، وان كان ــ لورد جرانفيل ــ يرى مبدئيا أن القوات البريطانية والعثمانية يجب أن تخضع للقائدين البريطانى والعثمانى معا (١) » •

وأشار لورد جرانفيل على لورد دوفرين بأن يقترح على أعضاء المؤتمر فى الجلسة الحادية عشرة ــ ٢٦ يوليو ــ « بأن بريطانيا سوف تشرك الدول الاوروبية المعنية معها فى وضع نظام قويم بالنسبة لمستقبل مصر وذلك بعد تمكنها من القضاء على جماعة العرابيين (٢) » •

والمعنى المستفاد من الاقتراح الأخير أن بريطانيا تعتزم تعديل تسوية ١٨٤٠ ــ ١٨٤١ والتى اعتبرت الدول الأوروبية الكبرى نفسها ضامنة لها • وكان مركز مصر القانونى والسياسى من ١٨٤١ ــ ١٨٨٢ يعتمد على الوضع Status

---

وجاء بها : ــ

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 522.

« He said that he surpassed that the relationship of the English and Turkish troops would have to be regulated by a convention, andt hat their movements would be superintended by a British and Turkish commissioner ».

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 517.

الذى جاءت به هذه التسوية ومهما يكن من أمر هذا الاقتراح فقد أراد لورد دوفرين من ان يتزع من المؤتمرين موافقتهم بتفويض الحكومة البريطانية بحرية العمل فى مصر دون غيرها من الدول ٠

أدرك السلطان بأن السياسه البريطانية جاوزت كل حد وجارت على كل حقوقه الشرعية فى البلاد ، اذ بدأ يشك فى كل وعود بريطانيا التى نقضت كل قرارات المؤتمر ، فضلا عن أن بريطانيا ـ أعلنت بأنها سوف تبرم اتفاقا مع الحكومة العثمانية فيما يتعلق بمسألة التعاون العسكرى المشترك ، وان كان هذا الاعلان يتناقض مع مهمة المؤتمر الدى مازال متعقدا لبحث تلك الأزمة ، هـذا مما دعا الحكومة العثمانيه الى الاحتجاج بشدة على سياسة بريطانيا الجائرة ٠

والحق أن السلبيه التى اتبعتها الحكومة العثمانية من أول الامر هى التى أتاحت لبريطانيا تنفيذ مخططها ٠ ولما قرر السلطان الاشتراك فى أعمال المؤتمر كانت بريطانيا قد نجحت فى تحقيق الشطر الأكبر من مخططها ٠

قدم فريسنيه رئيس الحكومة الفرنسية اقتراحا ـ الى مجلس النـــواب الفرسى يتعلق بمسألة الدفاع المشترك مع بريطـــانيا عن قناة الســـويس ، واستطاع المجلس أن يصدر قراره فى جلسته يوم ٢٩ يوليو ـ برفض هـــذا الاقتراح بأغلبية ساحقة ، وكان من نتيجة هذا القرار أن سقطت وزارة فريسنيه فى ٣٠ يوليو (١) ٠

كما أن الحكومة الايطالية أرسلت ردها فى ٣٠ يوليو على اقتراح الحكومة البريطانية السابق عرضه على الحكومة الايطالية والذى يقضى باشتراك ايطاليا فى مسألة الدفاع المشترك عن قناة السويس ٠ وتضمن الرد الايطالى الآتى : « أن الحكومة الايطالية تشكر الحكومة البريطانية على هذه الثقة ، ولكنها ترى أن الباب العالى منوط ومكلف من قبل المؤتمر بالقيام بارسال حملة عسكرية الى مصر ، وليس فى امكان الحكومة البريطالية أن تتفاوض فى هذا خارج نطاق المؤتمر وفى أمر لم تجر بشأنه أى محادثات » (٢) ٠

وكانت الحكومة الايطالية مصيبة فى موقفها اذ رأت عدم الزج بنفسها فى مشكلة دولية ، وهى لا تقوى على الخوض فى غمار التصـــارع الدولى الاوربى ـ حينذاك ـ فضلا عن أن الحكومة البريطانية لم توضح للحكومة الايطالية النتائج التى سوف تترتب على هذا التعاون العسكرى ٠

واقترح لورد دوفرين فى الرسالة التى بعث بهـــا فى أول أغسطس ٠

---

(١) تعرضت بالتفصيل لشرح هذا الموضوع فى الفصل التالى من هذه الرسالة ٠

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 503, date July 30, 1882.

« ... and without modification, he thinks that he could not, without inconsistency in the actual state of things enter into a negotiation for a different intervention outside the Conference, to which no communication had been made ».

لورد جرانفيل وزير الخارجية وجاء فيها : « ألا تتشدد الحكومة البريطانية كثيرا مع السلطان ، مراعاة لشعوره وكرامته الدولية ٠

وذكر لود دوفرين فى معرض رسالته : بأن السلطان مازال مصرا على عدم صدور الاعلان قبل نزول القوات العثمانية أرض مصر (١) ٠

ولكن الحكومة البريطانية طلبت من السلطان بأن يحدد بكل وضوح مهمة قواته فى مصر ٠ كما اشترطت بريطانيا بأن يكون اعلان السلطان صريحا وواضحا وعلى هذا الأساس سوف تقبل الحكومة البريطانية تعاون القوات العثمانية معها ، كما نسمح لها بالنزول الى أرض مصر (٢) ٠

قدم كورتى رئيس المؤتمر ومندوب الحكومة الايطالية به ــ اقتراحا الى المؤتمر فى جلسته الثانية عشر ــ ٢ أغسطس ــ تتضمن الآتى : « يدرك المؤتمر أهمية الاسراع باقامة نظام قويم فى مصر ٠ بعد موافقة الباب العالى ، وذلك ضمانا لحرية المرور فى قناة السويس ، على أن تشترك الدول الاوربية المعنية فى مسألة الدفاع عن قناة السويس طبقا لقواعد يتفق عليها فيما بعد مع الاحتفاظ بحق الدول الاوربية باعادة بحث هذه النظم اذا أدركت هذه الدول أن هذا التنظيم غير كاف (٣) ٠

التزم لورد دوفرين جانب الصمت ولم يعقب على هذا الاقتراح الايطالى الذى يقضى بتدويل مسألة الدفاع عن قناة السويس ، وان كان فى الحقيقة أن هذا الاقتراح لا يعنى شيئا بالنسبة للحكومة البريطانية لأنها كانت قد بيتت النية على احتلال مصر ، وأن يبدأ هذا الاحتلال ــ بعد الاسكندرية ــ باحتلال منطقة القناة ٠

كما لقى هذا الاقتراح الايطالى تأييدا من مندوبو روسيا وألمانيا والنمسا ، بينما وافق مندوب فرنسا ــ بتحفظ شديد ٠ أما سعيد باشا مندوب الحكومة العثمانية فانه التزم جانب الصمت ازاء هذا الاقتراح وصرح بقوله : بأنه سوف يدلى برأيه فى هذا الشأن فى جلسة المؤتمر التالية ، وذلك بعد استطلاع وجهة نظر حكومته » ٠

لجأت الحكومة البريطانية ــ بعد ذلك ــ الى التظاهر بأن هناك احتمالا قويا بأن تقوم العرابيين بنقل عملياتهم الحربية اليها لتعطيل حرية الملاحة فيها ، فأرسلت الى قائد قواتها بتعليمات تقضى بقصر عملياته الحربية فى قناة السويس على المحافظة على الحالة الراهنة بها (٤) ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 522.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 542.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 544.

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 552. وجاء بها :
« ..has been instructed for the present to confine his operations on the Suez Canal to maintaining the status quo » .... =

وتضمنت الرسالة أيضا وجهة نظر الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمسألة قناة السويس : بألا ينزل قائد القوات البريطانية أى قوات الى شاطىء القناة الا اذا تعرضت أرواح الرعايا البريطانيين لخطر ما أو اذا كان هناك احتمال بقيام العرابيين بسد القنـــاة ففى هاتين الحالتين يتعين على القائد البريطانى استخدام القوة العســـكرية التى تحت تصرفه للمحافظة على أرواح الرعايا البريطانيين أو لاحباط محاولة العرابيين .

وتضمنت الرسالة أيضا : « أن هذه التعليمات لا تنسحب على مدينة السويس التى تقع بعيدا عن مجرى القنـــاة » ويلاحظ أن الحالتين أجيز فيهما للقائد العسكرى بالتدخل حربيا ، حالتان من السهل خلقهما وايجادهما طالما كانت النية مبيتة على اتمام الاحتلال والقائد هو الذى يترك له تقدير الموقف ، ولا معقب لتقديره وحكمه .

وفى الواقع كانت العمليات الحربية قد بدأت فى ميناء السويس منـــذ وقت مبكر – بعد دخول القوات البريطانية مدينة الاسكندرية اذ تمت اتصالات برقيــة بين قائد الســـفينة ردى Ready البريطانية الموجودة بالقرب من ميناء السويس ، وبين وزارة البحرية البريطانية أرسل على أثرها تبليغا فى ١٥ يوليو ١٨٨٢ الى قائد السلاح البحرى المصرى فى ميناء السويس ينهى اليه أن وزارة البحرية البريطانية قد قررت منع أية سفينة مصرية حربية أو تجارية من مغادرة الميناء الا بعد صدور تصريح من قائد السفينة ردى وبعد أن يقوم البريطانيون بتفتيشها تفتيشا دقيقا على بعد ميل بحرى وأن هذه الأوامر قد صدرت باســم الخديو توفيق وبموافقته » .

وكانت الخطوة التالية التى أقدم عليها البريطانيون هى احتلال مدينـة السويس ففى ٢٩ من يوليو ١٨٨٢ وصلت الى السويس أربع سفن حربية بقيادة الادميرال « هويت Rear Admiral Sir W. Heweet وقد طلب من محافظ السويس أن يعلن ولاءه للخديو توفيق ، فرفض المحافظ ، ولكن باستخدام وسائل الضغط اضطر المحافظ الى تسليم المدينة ومغادرتها الى القاهرة ، واحتل الجنود البريطانيون مدينة السويس فى ٢ أغسطس ، ورفعوا الأعلام البريطانية عليها واحتلوها باسم الخديو ، وكانت مدينة السويس أول مدينة تحتلها بريطانيا فى منطقة القناة (١) .

= and not to land except for the protection of the British subjects, or in the event of any attempt being made to block the Canal which he is instructed to prevent by force, these instructions do not apply to the town of Suez, which does not lie upon the Canal, and as to which the Admiral has been allowed discretion ».

(١) د. عبد العزيز الشناوى ، السويس ، ص ص ١٧٧ – ١٧٨ عن
Blue Book, Egypt 1882, No. 17, doc. No. 430, from Faulkner to Lord Granville, date July 16, 1882.

وكذا الوثيقة المرفقة بالرسالة السابقة وبعنوان :
Commander Eduards to the Senior Officer of the Egyptian Squadron, Suez, July 15, 1882.

رأت بريطانيا أن تكسب أعمالها العدوانية ـ فى منطقة قناة السويس ـ سندا شرعيا اذ حصل الادميرال هوسكنز قائد قواتها بمنطقة القناة من الخديو توفيق على تفويض صريح منه بمنحه حرية العمل الحربى فى منطقة القناة بحجة القضاء على العرابيين وتعقب فلولهم أينما رحلوا » (١) ٠

ونجحت السياسة البريطانية فى كسب ود الحكومة الألمانية بل ان الحكومة الالمانية كثيرا ما أسدت النصح الى السلطان بضرورة الموافقة على وجهات نظر الحكومة البريطانية (٢) فيما يتعلق بالتعاون العسكرى مع بريطانيا فى مصر .

وكانت حكومة النمسا لاتقل عن الحكومة الالمانية فى تأييدها للسياسة البريطانية وكثيرا ما نصحت السلطان بضرورة تنسيق سياسته مع السياسة البريطانية بينما لم يكن فى استطاعة الحكومة العثمانية تحديد موقفها اذ مازالت تتخبط فى سياستها الخارجية التى تتسم بالتردد وسوء النية ازاء مصر . ففى الوقت الذى تطلب بريطانيا من السلطان أن يصدر اعلانه باعتبار عرابى باشا عاصيا وخارجا عن القانون ، يسارع السلطان بارسال برقية تهنئة فى ٥ أغسطس لعرابى باشا لموقفه الشجاع هو وجنوده أثناء حوادث الاسكندرية يوم ١١ يوليو (٣) ٠

والحق ان السياسة البريطانية قد نجحت فى احداث انقسام بين أعضاء المؤتمر ولم يبق من الأعضاء المعارضين لسياستها فى مصر الا مندوب فرنسا ، وكذلك مندوب الحكومة العثمانية . ولهذا استطاعت بريطانيا أن تنفرد بمفاوضة الحكومة العثمانية خارج نطاق المؤتمر ، غير عابئة بمهمة المؤتمر ، واتسمت هذه المفاوضات بالجدل بغية كسب الوقت حتى تتمكن قواتها من السيطرة التامة على منطقة قناة السويس ، وحتى لا تثير اعمالها العدوانية التى صممت على القيام بها تجاه الرأى العام العالمى ، اعلنت ـ بريطانيا ـ بأنها لا تبغى أية مصلحة ذاتية بل انها تعمل من اجل القضاء على هؤلاء المتمردين ، كما أن قواتها الحربية فى مصر تعمل بتفويض من الخديو ـ وان كانت لم تشأ أن تستحوذ على مناطق لاحتلالها او امتلاكها (٤)

ولم يكن هناك ثمة خطر حقيقى يتهدد حرية الملاحة بقناة السويس ،

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 560.

(٢) وجاء بها : Blue Book, doc. No. 560.
The German Chargé d'Affaires received instructions from his government to advise the Sultan to come to terms wtih England.

(٣) وجاء بها : Blue Book, loc. cit., doc. No. 567.
« That the Porte sent a telegram congratulating the Egyptian soldiers on their courage during the bombardment of the forts of Alexandria ».

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 580.
From Semoun to Lord Granville, date August 5, 1882. We are acting in support of Viceroy against rebels. Do everything in his name and make it plain that we have not taken possession for ourselves.

كما ادعت بريطانيا بأن العرابيين يهددون بسد قناة السويس ومنع الملاحة بها ويتضح هذا من الرسالة التي بعث بها «هويت» قائد القوات البريطانية بقناة السويس والتي بعث بها في ٦ أغسطس وهذا نصها :

« عند النزول – بمدينة السويس – لم نجد علما مصريا يرفرف بها، وبعد أن شرحنا لمحافظ السويس ، بأن البريطانيين يعملون للصالح العام وبموافقة الخديو وبتفويض منه ، ورفعت الاعلام البريطانية والمصرية جنبا الى جنب ، وكان لهذا العمل تأثير طيب في نفوس الشعب المصري (١) .

وفي جلسة المؤتمر الرابعة عشر – يوم ٧ اغسطس اعلن لورد دوفرين « ان بريطانيا سوف تدعو الدول الاوربية الممثلة في هذا المؤتمر لمساعدتها في وضع نظام مستقر في مصر • وذلك بعد القضاء على هؤلاء العسكريين المتمردين (٢) » .

ولكن أعضاء المؤتمر لم يتنبهوا الى مغزى هذا التصريح ، واستمروا – في نفس الجلسة – في مناقشة مسألة الدفاع عن قناة السويس . اذا كانت بريطانيا قد أعدت عدتها للقضاء على العرابيين والاستيلاء على قناة السويس . وأرادت – بريطانيا الا تثير الرأى العام الاوربي بمثل هذا العمل كما سبق أن حدث على أثر ضرب مدينة الاسكندرية .

وكتب لورد دوفرين تقريرا الى حكومته عن هذه الجلسة جاء به : « انه من الواضح ان اجراءاتنا – بمنطقة القناة – قد حازت قبول كل من يعنيهم الأمر . وان كان سعيد باشا وزير الخارجية ومندوب الحكومة العثمانية بالمؤتمر قد أعلن : « بأن الحكومة العثمانية سوف تدخل في مفاوضات مباشرة مع الحكومة البريطانية فيما يتعلق بارسال قواتها العسكرية الى مصر (٣) » .

ولم يكن أمام السلطان الا تنسيق سياسته مع سياسة الحكومة البريطانية ، واعلن سعيد باشا مندوب الحكومة العثمانية بالمؤتمر قبل رفع الجلسة الرابعة عشرة قائلا : « يقبل الباب العالى الدعوة للتدخل العسكرى في مصر ، والتي قدمت اليه بمقتضى المذكرة المؤرخة في ١٥ يوليو ، وكذا الموافقة على ما تضمنته من شروط » (٤) ومن الواضح أن السلطان كان

وجاء بها :

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 592.

Sunday on landing found no Egyptian colour flying. After explaining to acting government that the British were acting tn the interest of, and with the full consent of, the Viceroy hoisted British and Egyptian colours side by side on the same most, which has had the desired effect of greatly reassuring the people.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 658.

(٣) Ibid.

(٤) Blue Book, op. cit., doc. No. 584.

دائما يبدأ متمسكا برأيه ولكن سرعان ما يرضخ لرأى الحكومة البريطانية ، وخضع السلطان ـ أخيرا ـ وبعد فوات الوقت ـ لسياسة بريطانيا وذلك بعد أن أعبته الدبلوماسية البريطانية • وهكذا ظفرت بريطانيا بما أرادت • فمن قبل استطاعت أن تنحى فرنسا عن مسألة الدفاع عن قناة السويس ، واليوم استطاعت أن تنفرد بالحكومة العثمانية فى اجراء مفاوضات مباشرة خارج نطاق المؤتمر . والآن استطاعت بريطانيا أن تنجح فى تحقيق خطتها الجديدة والتى بدأت تنتهجها منذ عودة مؤتمر الاستانة الى الانعقاد فى ١٥ يوليو ، وبعد أن دخلت قواتها البريطانية مدينة الاسكندرية (١)! •

قدم السلطان الى الحكومة البريطانية يوم ٩ اغسطس مشروع اتفاق حربى اشترط فيه :

أولا : أن تبقى القوات العثمانية فى مصر مدة ثلاثة أشهر •

ثانيا : الا تخضع هذه القوات للقيادة البريطانية .

ثالثا : وأن على القوات البريطانية الا تبرح مدينة الاسكندرية طوال هذه المدة .

رابعا : تقوم بريطانيا بتسليم الأسرى المصريين الذين لديها الى الخديو

خامسا : تترك بقية التفصيلات المتعلقة بالحملة العسكرية العثمانية للتشاور بشأنها فيما بعد بين القيادة العثمانية والقيادة البريطانية هناك فى مصر (٢) •

لم تلق هذه الشروط الا بسخرية الاستخفاف من الحكومة البريطانية وعارض لورد جرانفيل هذا المشروع بشدة وسارع وقدم من جانبه الى الحكومة العثمانية مشروعا مضادا آخر يعبر عن وجهة نظر الحكومة البريطانية وسياستها ازاء الأزمة المصرية جاء به :

أولا : ألا يزيد عدد الجنود العثمانيين عن ٥٠٠٠ جندى .

ثانيا : تحتل هذه القوات (مواقع) معينة يتفق بشأنها فيما بعد .

ثالثا : تكون القوات العثمانية تحت امرة قائد عام يستمد مشورته من القائد البريطانى .

رابعا : يتم جلاء القوات المشتركة عن مصر فى آن واحد بمجرد انتهاء مهمتها .

وجاء بها : ـ

= « The Sublime Porte accepts the invitation for military interventoin in Egypt made to it by the indentic note of 15th July, as well as the clauses and conditions contained therein ».

(١) سبق أن تناولت بالتفصيل والشرح هذه السياسة البريطانية الجديدة فى هذا الفصل ، واستطاعت بريطانيا أن تحقق كل مراحل هذه السياسة الجديدة •

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 658.

خامسا : تترك بقية التفصيلات الحربية والاداريه الىالقائد البريطانى وحده (١) .

يتضح من هـذا المشروع البريطانى انه احتـوى شروطا يصعب على الحكومة العثمانية قبولها ، وهذا ما تقصده الدبلوماسية البريطانية بهدف كسب الوقت حتى تتمكن قواتها من احتلال قناة السويس ، وبذلك تضع السـلطان أمام الأمر الواقع . وبهـذا لم يعد لتلك المفاوضـات المبـاشرة قيمة تذكر .

ومع بدء المفاوضـات المبـاشرة بين الحـكومة البريطانية والحـكومة العثمانية فان المؤتمر اصبح عديم الجدوى وبدأ يواجه الفشل .

وقدم كورتى مندوب ايطاليا فى جلسة المؤتمر الخامسة عشرة ـــ ١٠ اغسطس اقتراحا مؤداه « ان حكومته ترى ـ على انر الأزمة المصرية بين الحكومتين البريطانية والعثمانية بطريق المفاوضات المباشرة ـ ترى حكومة ايطاليا أن ينهى المؤتمر اعماله وتؤجل جلسـاته لحين الانتهـاء من الأعمال العسكرية فى مصر (٢) .

كما أعلن بسمارك ـ فى ذلك الوقت ـ : انه لا يمانع من اعطاء بريطانيا حرية العمل فى مصر ولكن على مسئوليتها الخاصة .

ومن الواضـح ان المؤتمر قد فشـل تماما نظرا لانقسـام الرأى بين اعضائه ، اذ استطاعت بريطانيا أن تنجح فى ذلك الى حد بعيد .

وفى الجلسة السادسة عشرة للمؤتمر ـ ١٤ اغسطس ـ قدم مندوب ايطاليا اقتراحا ثانيا : « بأن ينهى المؤتمر جلساته وأن يصدر بيانا يتضمن اقتراح لورد دوفرين الذى سبق أن قدمه للمؤتمر فى ٣٠ يوليو (٣) .

وفى نهـاية الجلسة السادسة عشرة أصـدر المؤتمر قرار يقضى بأن الحكومات الاوربية قد توصلت أخيرا الى اتفـاق ودى مؤداه ان التسـوية النهائية للأزمة المصرية لا تتم بغير اشتراك الدول الأوربية جميعا » (٤) .

ورفضت الحكومة البريطانية فكرة تدويل مسألة قناة السـويس ، وصرح لورد دوفرين قائلا : أن حكومته لا ترى حاجة الى هذه التصريحات المتكررة » .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 655.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 636.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 667.

(٤) Blue Book, Egypt 1882, No. 18, doc. No. 1.
« That an amicable understanding exists between the European Cabinets that no definitive settlement of the Egyptian question is to take place except with the co-operation of all the powers ».

أعلن كلنوكى مندوب النمسا بضرورة عقد جلسة أخرى للمؤتمروافق لورد جرانفيل على هذا الاقتراح بشرط أن يستبدل لفظ (تعاون) Co-operation بعبارة (تبادل الافكار والمعلومات) Communication أو بلفظ استشارة Consultation ولكن مندوب النمسا أراد التوفيق بين وجهات النظر فاقترح كلمة « موافقة » Agreement بدلا من كلمة تعاون (١) .

ولكن على الرغم من هذا فقد رفض لورد جرانفيل هذا الرأى قائلا : « ان كلمة « موافقة » تعنى أنه فى حالة امتناع دولة واحدة قد يحول ذلك دون تسوية الأزمة » .

واضاف الى ذلك قوله : « بأنه ليس فى نية حكومته نقض عهودها السابقة ، وأن حكومته اذ أن توافق على هذا الاقتراح بشرط الموافقة أولا على اللفظين السابق اقتراحهما » .

وجرت محادثات بين النمسا والمانيا ، انتهت بعدول النمسا عن اقتراحها السابق وترك الأزمة المصرية الى ما كانت عليه فى ٣٠ يوليو (٢) .

ويلاحظ ان بريطانيا اتخذت من مؤتمر الاستانة تكأة لاحتلال قناة السويس . فبعد ان حققت المرحلة الأولى من مخططها وهو احتلال الاسكندرية ـ الميناء الأول لمصر ـ أثارت موضوع قناة السويس، وتظاهرت بتخوفها على حرية الملاحة فيها اذا قام العرابيون بسد القناة .

وامتازت الدبلوماسية البريطانية بالمرونة ، فتظاهرت فيما يختص بحماية قناة السويس أنها لا تريد الانفراد بهذا الاجراء العسكرى ، وعرضت مشاركة فرنسا لها ثم أمعنت فى هذا الاتجاه فعرضت أيضا على ايطاليا المشاركة فى احتلال منطقة القناة وهى تعلم مسبقا بتعذر اشتراك فرنسا وايطاليا معها .

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تظفر بما أرادت من اشتراكها فى المؤتمر واستطاعت بدبلوماسيتها المرنة أن تجعل المؤتمر لا يستطيع أن يحقق المهمة المنوط ـ ببحثها وهى الأزمة المصرية ـ اذ اتخذت من اشتراكها فيه ستارا لاخفاء نواياها العدوانية تجاه مصر .

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 3.
وجاء بها :
« Her Majesty's Government are, moreover, of opinion that the word « Communication » or « Consultation » should be substituted for the word « Co-operation »

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 104.

الفصل السادس

الدبلوماسية الفرنسية في مؤتمر الآستانة

منذ بدأ المؤتمر اولى جلساته ـ فى ٢٣ يونيه ـ كانت وجهات نظر دولتى بريطانيا وفرنسا على طرفى نقيض ، فبريطانيا على الرغم من اشتراكها فى المؤتمر تسعى الى العدوان على مصر ، بينما فرنسا على الرغم من ارسال وحدات حربية من اسطولها الى ميناء الاسكندرية ـ تسعى جاهدة الى حل الأزمة المصرية حلا سلميا ، ولهذا كانت فرنسا تحاول جاهدة ان تحبط أى مخطط عدوانى بريطانى ازاء مصر • اذ اقترح فريسنيه قبل انعقاد المؤتمر توقيع الدول الأعضاء فى المؤتمر على « ميثاق انسماء الغرض الشخصى » (١) وكان فريسنيه ـ فى الحقيقة لا يعنى سوى بريطانيا من هذا التعهد •

وفى جلســة المؤتمر الثانيــة ٢٥ يونيو ألقى دى نواى De Noailles مندوب فرنسا فى المؤتمر كلمة ـ بعد أن فرغ لورد دوفرين من القاء خطبته ـ أشار فيها الى ضرورة اجتهاد أعضاء المؤتمر فى ايجــاد أنسب الحلول السلمية للأزمة المصرية • وطلب مندوبو كل من : ايطاليا • ألمانيا • النمسا روسيا من مندوبى بريطانيا وفرنســا بان يتقدما الى المؤتمر باقتراحات عملية لحــل الازمة المصرية بدلا من القاء الخطب التى تتسم بالبــلاغة والمبالغة ، وتنــدد فقط بتفاقم الأزمة نتيجة لاستفحال خطر العرابيين ، وضياع سلطة الخديو أمام تسلط الحزب العسكرى على احوال البلاد •

بدأت الحكومة البريطانية تشكك فى بعثة درويش بــاشا والأمال المعقودة عليها لحل الازمة المصرية ، وان ايفاد الســلطان درويش باشا الى مصر لا يعنى

(١) سبق ان تعرضت له بالشرح فى الفصل الرابع من هذه الرسالة •

عزوفه عن الاستراك في المؤتمر ، ويؤكد وجهة النظر هذه تلك الرسالة التي بعث بها لورد دفرين في ٢٣ يونيه • الى الحكومة البريطانيه ومؤداها •• انمؤتمر الاستانه ساهم الى حد بعيد في تسهيل مهمة بعثة درويش باشا في مصر ، اذ كانت مبادرة بريطانيا وفرنسا بالدعوه الى عقد مؤتمر الاستانه سابقة على قرار السلطان بايفاد بعثته الى مصر برياسه درويش باشا (١) والحق أن بريطانيا لم تكن هي التي بادرت بالدعوة لعقد هذا المؤتمر ، انما فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية هو الذى اخذ زمام المبادرة في ٣٠ مايو سنة ١٨٨٢ بالدعوة اليه • وقبلت بريطانيا الاشتراك فيه دون اعتراض •

وان كانت الوزارة الفرنسية حريصه على عدم الاندفاع العدوانى في الازمة المصرية ، اذ تدرك يقينا أن الوزارة السابقة برياسة جامبتا أسقطها مجلس النواب الفرنسى نتيجة لنزعة جامبتا العدوانية تجاه مصر • وهذه السياسة الفرنسية الجديدة تلمسها في الحديث الصحفى الذى أدلى به فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية — في ٢٦ يونية حول الأزمة المصرية •

ووجة اليه سؤال : عما اذا كانت حكومة لندن قد أصدرت أوامرها بتعبئة الأساطيل لتكون مستعده to fit out a fleet وكذلك اعداد الجيوش من مستعمراتها في جبل طارق ، ومالطه ، وقبرص ومستعمراتها في الهند وذلك بالابحار الى منطقة قناة السويس ! •

وأجاب فريسنيه بقوله : بأن هذا صحيح ، وان الحكومه البريطانيـــة عرضت على الحكومة الفرنسية ضرورة التعاون معها عسكريا ، بشرط عدم تعرض الاسطول الفرنسى للاسطول البريطانى في منطقة قناة السويس •

وأجاب — فريسنيه — على سؤال آخر . عما اذا كانت الحكومة الفرنســية قد أرسلت وحدات من أسطولها الحربى الى مصر بهدف التعاون عســـكريا مع الوحدات الحربية للاسطول البريطانى ؟

ونفى فريسنيه هذا الخبر ، قائلا : بأن هـــذا غير صحيح ، وأن الحكومة الفرنسية لاتستطيع اتخاذ مثل هذا القرار دون موافقة مجلس النواب الفرنسى باعتماد المبالغ اللازمة لاعداد مثل هذه الحملة •

وعن استدعاء سينكفكس M. Sienkievicy قنصل فرنسا العام بالقاهرة، وكذا سير ادوارد ماليت قنصـــل بريطانيـــا بالقاهره ، وانهما اســـتدعيا نتيجة لانتهاج سياسة جديدة ؟ أم لأسباب دبلوماسية وسياسية ولبس كما قيل بسبب توعك حالتهما الصحية ؟

---

(١) Blue Book, Egypt 1882, No. 17, doc. No. 44, from Lord Dufferin to Lord Granville, date June 23, 1882.

وصرح بقوله : بانه لايستطيع ان يعطى مجلس النواب صورة حقيقية عن طبيعة الأعمال التى تقوم بها الحكومة البريطانية ، ولا يستطيع ان يعطى تفسيرا منطقيا عن حقيقة الأعمال العدوانية التى تقوم بها بريطانيا فى مصر ، ولهذا ، استدعت حكومة فرنسا قنصلها العام فى القاهرة ولم يقصد باستدعائه أى تغيير فى سياسة فرنسا الخارجية وعلى الرغم من هذا فانه يود ان يلتزم جانب الصمت التام حتى تنكشف الحقائق أكثر من هذا (١) اذ كانت السياسة البريطانية ـ حتى ذلك الوقت ـ حريصة على عدم الجهر بسياستها العدوانية بل تخطط على أساس اظهار فرنسا للرأى العام هى الدولة التى تميل الى العدوان على مصر ·

وقد اقترح كونت كورتى السفير الايطالى على الأعضاء فى جلسة المؤتمر الثالثة ـ ٢٧ يونيو · ان تقرر الدول المشتركة فى المؤتمر الامتناع عن التدخل المنفرد فى مصر طالما كان المؤتمر ما يزال منعقدا · ولكن لورد دوفرين أصر على عدم الموافقة على هذا الاقتراح ما لم يضاف اليــه هذا التحفظ « الا فى حــالة الضرورة القصوى » ووافق دى نواى على وجهة نظر لورد دوفرين ·

وأراد السلطان ان يوحى الى أعضاء المؤتمر بان درويش باشا استطاع أن يعيد الأمور فى مصر الى ما كانت عليه ، لدرجة انه أنعم على عرابى باشا وبعض كبار الضباط المصريين بالنياشين ؛ فانعم على عرابى باشا بالنيشان المجيدى من الطبقة الأولى ، وذلك لولائه وطاعته للسلطان » ·

ونتيجة لتعاطف السلطان مع العرابيين أصيبت بريطانيــا وفرنسا بقلق شديد وان كانت فرنسا حريصة على الا تدع السلطان يتدخل بمفرده فى الأزمة المصرية وبالتالى عدم اتفاق السياسة البريطانية مع السياسة العثمانية ، ففى الواقع كانت الدبلوماسية الفرنسية تهدف الى عدم اتاحة أية فرصة أمام بريطانيا تتيح لها الانفراد بالتدخل فى الشئون المصرية دون اشتراك فرنسا معها ·

وفى الواقع لم تكن فرنسا ترى خطورة بالغة من موقف العرابيين المتشدد مع الخديو الذى كان العوبة فى يد ادوارد ماليت · ومن هذا الموقف حدث تغيير جوهرى فى سيكلوجية السياسة الفرنسية اذ سرعان ما ارسل فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية بتعليماته الى دى نواى مندوب فرنسا بالمؤتمر يشــير عليــه بالتعاون التام مع زميله مندوب بريطانيا فى كل ما يعن له من وجهات نظر ازاء الأزمة المصرية ، كما أرسل بتعليماته أيضا الى كونراد قائد الأسطول الفرنسى بميناء الاسكندرية بضرورة التعاون التام مع سيمور قائد الأسطول البريطانى فى كل ما يراه من اجراءات ازاء هذه الأزمة ·

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 55, from Lord Granville to Lord Dufferin, date June 27, 1882.

وفى بداية الجلسه الرابعة للمؤتمر ـ ٣٠ يونيه ـ تساءل لورد دوفرين مندوب بريطانيا : عما سيكون عليه الموقف اذا ما تجاهل السلطان مهمة المؤتمر وأرسل من تلقاء نفسه جنودا الى مصر وبصفة خاصة انه مازال مصرا على عدم الاشتراك فى المؤتمر ؟

وأجابه أحد الأعضاء : بان مثل هذا العمل من جانب السلطان يسهل احباطه باسطولى فرنسا وبريطانيا الموجودين بميناء الاسكندرية حاليا .

اعترض دى نواى مندوب فرنسا على وجهة النظر هذه قائلا :

« .. انه حيث انعقد المؤتمر فانه يستحيل على الاسطولين البريطانى والفرنسى التدخل بالطريقة التى سبق ان أشار اليها أحد الزملاء ، وانه نتيجة لذلك يجب استبعاد هذا الاحتمال من حساباتنا » (١) .

استمر المؤتمر يناقش هذه المسألة على امتداد جلساته : الرابعة ، والخامسة فى ٢ يوليو ، السادسة فى ٥ يوليو ، ولكن فى الجلسة السابعة التى عقدت فى السادس من شهر يوليو استقر رأى الأعضاء على « صيغة المذكرة » التى سوف يرسلونها الى السلطان بعد موافقة حكوماتهم عليها وهذه المذكرة يطلبون فيها من السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر تعمل على استقرار الأحوال بها « واحتفظ المؤتمر لنفسه بالحق ـ فى حالة رفض السلطان ـ الاستجابة الى ما جاء فى هذه المذكرة فى ان يبحث الاعضاء المؤتمرون عن وسيلة أكثر فاعلية فى الوقت المناسب » (٢) .

اعترض دى نواى مندوب الحكومة الفرنسية فى بادىء الأمر على هذا القرار ولكن لم يجد من يؤيده فى وجهة نظره هذه ، ولذلك سرعان ما تراجع فى اعتراضه هذا ، بعد ان ارسل فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية اليه بتعليمات تقضى : بان يتراجع عن موقفه هذا ، وما عليه الا أن يبذل قصارى جهده فى التعاون مع لورد دوفرين (٣) .

وانتهز لورد دوفرين هذه الفرصة وعرض على دى نواى مندوب فرنسا بالمؤتمر اقتراحا مؤداه « .. بانه فى حالة رفض السلطان قرار المؤتمر فانه يجب البحث فورا عن الاجراءات الأخرى التى يجب اتخاذها من أجل استقرار الأحوال المضطربة فى مصرية » (٤) .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 72, from ord Dufferin to Lord Granville, date June 30, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 152, from Lord Dufferin to Lord Granville, date July 6, 1882.
« The Conference reserved the right to express an opinion on this subject at the opportune moment ».

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 101.

(٤) Ibid.

استطاعت الدبلوماسية البريطانيه التغلب على الدبلوماسية الفرنسية فى ذلك الوقت ، اذ وجدت فرنسا نفسها لا من سبيل أمامها الا الاحتفاظ — ولو مؤقتا — بصداقه بريطانيا — ومجاراتها فى كل خطوة تخطوها ازاء هذه الأزمة اعتقادا منها بان مثل هذه السياسة تفسد أهداف الدبلوماسية البريطانية تجاه المسألة المصرية ٠

كانت بريطانيا قد أخذت تستعد لبدء تنفيذ خطتها الاستراتيجية الحربية لاحتلال مصر ، اذ أرسل لورد جرانفيل فى ٣ يوليو بتعليمات الى سيمور مؤداها : « ٠٠ بأن يعتبر أعمال العرابيين بميناء الاسكندرية أعمالا عدوانيه موجهة بالدرجة الأولى الى الاسطول البريطانى الموجود فى ذلك الوقت خارج ميناء الاسكندرية ، وعليه — سيمور — ان يتخذ من الاجراءات الحربية ما يكفل له الدفاع لحماية الاسطول البريطانى ، وأشار جرانفيل — على سيمور بان يدعو — كونراد — قائد الاسطول الفرنسى — للاشتراك معه قبل ان يقدم على أى عمل » (١) ٠

استدعا لورد جرانفيل تيسو Tissot سفير فرنسا فى لندن يوم ٣ يوليو وأخبره : بأن هناك ثمه اجراءات عسكرية يقوم بها الجيش المصرى موجهة بالفعل ضد اسطولنا الموجود خارج ميناء الاسكندرية ، وعلى ذلك أرسلت ، بالتعليمات الى سيمور بأن يحبط أى محاولة ضده ، وذكر لورد جرانفيل الى السفير الفرنسى : بانه أكد لسيمور بضرورة التعاون مع كونراد — قائد الاسطول الفرنسى — قبل الاقدام على أى خطوة (٢) ٠

دعا فريسنيه مجلس الوزراء لعقد جلسة طارئة يوم ١٠ يوليو لبحث مسألة التعاون العسكرى مع الحكومة البريطانية لضرب مدينة الاسكندرية بمدافع الاسطولين الفرنسى والبريطانى الموجودين بميناء الاسكندرية ٠

وقرر المجلس الامتناع عن مشاركة الحكومة البريطانية فى مثل هذا العمل ، وصدرت التعليمات الى كونراد قائد أسطولها بالانسحاب فورا من ميناء الاسكندرية الى ميناء بورسعيد (٣) وفى الواقع كانت هذه الخطوة من جانب الحكومة الفرنسية أكبر خسارة لها اذ اتاحت للحكومة البريطانية الانفراد دونها بالتدخل فى مصر ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 104, from Lord Granville to Beauchamp Seymour, date July 3, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 98, from Lord Granville to Lyons, date July 3, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 178, from Lyons to Lord Granville, date July 10 ,1882.

استياء فريسينه رئيس الوزارة الفرنسية نتيجة العدوان البريطانى على مدينة الاسكندرية وسعيها ومدى التدمير الذى الحقه سيمور بالمدينة صباح يوم ١١ يوليو ورأى انه لم يكن هناك مبرر أو داع للقيام بمثل هذا العمل العدوانى ٠ لأن مثل هذا العمل من جانب المصريين لا يعتبر من ناحية القانون الدولى عملا هجوميا ، وانما هو عمل دفاع شرعى (١) » وارسل فريسينيه بتعليمات الى دى نواى بأن يبذل أقصى جهده ــ بالتعاون مع مندوب بريطانيا ــ فى حمل السلطان على الموافقة بارسال قواته العسكرية الى مصر » (٢) معتقدا بأن مثل هذا العمل يشجع السلطان على تنفيذ دعوة المؤتمر اليه أو على أقل تقدير يحبط محاولة بريطانيا غزو مصر ٠ ولكن كان اعتقادا خاطئا من جانب فريسنيه ، فالسلطان اكتفى بالاحتجاج على هذا العدوان البريطانى ٠ اما عن بريطانيا فانها أقدمت باحتلال الاسكندرية بتفويض من الخديو توفيق ٠

ودفاعا عن السياسة الخارجية للحكومة البريطانية صرح لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية فى ذلك الوقت بقوله : « ٠٠ ان وجود وحدات حربية من الاسطول البريطانى والفرنسى ــ بميناء الاسكندرية ــ أمر شرعى وقانونى والا لماذا وافقت الحكومة الفرنسية على ارسال هذه الوحدات الحربية منذ ١٥ مايو الماضى ؟ (٣) ٠

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ ان سبب ارسالنا هذه الوحدات الحربية هو استبداد الحزب العسكرى الذى أصبح يسيطر على مصر ، وسلب كل سلطة شرعية من يد الخديو ، كما ان أعمال هذا الحزب العسكرى (العرابيون) يضر بالاقتصاد المصرى ، فضلا عن عدم التزامه بالتعهدات الدولية والفرمانات السلطانية كل هذه العوامل كانت دافعا لحكومتى بريطانيا وفرنسا على ارسال هذه الوحدات الحربية الى ميناء الاسكندرية ، وعقب ذلك بدأ المصريون الاستعدادات الحربية للتحرش بهذه الوحدات الحربية المشتركة والتى كانت تقف خارج بوغاز اسكندرية ٠

واختتم لورد جرانفيل تصريحه بقوله : « ٠٠ وانى لا آكاد أفهم كيف نستطيع الحكومة الفرنسية ان تفعل شيئا غير ان تشاركنا فى الرأى ، وكان مافعلناه ــ يوم ١١ يوليو ــ يبدو عملا مشروعا وضروريا للدفاع عن النفس » (٤)٠

وفى الحقيقة ان الحركة الوطنية لو تركت وشأنها لما تطور الأمر الى مثل هذا الحد ٠ فالعرابيون لا يبغون الا القيام بتحقيق برنامج الاصلاح فى الداخل ، وأيضا هم الذين تعهدوا بالمحافظة على الأمن والنظام وكذا المصالح الأوربية فى

---

(١) د٠ محمد مصطفى صفوت ــ الاحتلال الانجليزى لمصر ص ٥٨ ٠

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 195.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 146.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 146.

مصر • ولكن بريطانيا لم تكن راضية على اشتداد ساعد هذه الحركة فى مصر ، وهي تخطط للاستيلاء عليها منذ وقت بعيد ، ولهذا لم تكن بريطانيا ترضى على وجود مثل هذه النزعة الوطنية فى مصر • وان كانت من مصلحة بريطانيا تفاقم الأزمة المصرية ، حتى تستطيع بريطانيا أن تتخذها ذريعة لاحتلال مصر ، والحق ان جدول أعمال المؤتمر الذى سبق ان اقترحته بريطانيا يؤكد هذه الحقيقة ، ورأت ان تكون الأزمة المصرية ــ المنوط ببحثها فى مؤتمر الاستانة محددة فى الأمور الآتية (*) :

مشروع الدفاع الفرنسي الأول بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٨٢ :

رأت الحكومة الفرنسية أن تأخذ زمام المبادأة فى هذه المسألة وقدمت الى الحكومة البريطانية مشروعا بتاريخ ١٨ يوليو ١٨٨٢ فيما يتعلق بالتعاون العسكرى بين البلدين للدفاع عن أمن وسلامة قناة السويس •

وهذا مضمون الاقتراح :

« •• اما فيما ينعلق باعادة الأمن والنظام فى مصر فقد سبق لنا ان تقدمنا بعدة اقتراحات الى المؤتمر الذى مازال منعقدا •

ولكن مسألة الدفاع عن أمن قناة السويس فهذه مسألة قائمة بذاتها ، وليست متأثرة بالاعتبارات السياسية •

وتقترح حكومتا فرنسا وبريطانيا ــ نتيجة لذلك ــ على المؤتمر انه يكلف حكومات الدول الممثلة فيه بالقيام بمهمة الدفاع عن قناة السويس ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة والمناسبة والتى تكون ضرورية من أجل حرية الملاحة فى القناة •

ولكسب الوقت فان الدول الأوربية التى تعين على هذا النحو وتقبل المهمة يخول لها وفى جميع الحالات الحق فى البدء بتنفيذ ذلك ، ولكن على أساس الالتزام بما جاء بميثاق انتفاء الغرض الشخصى (1) self-denying protocol •

---

* (١) مساندة الخديو وتثبيت حكمه المهدد بالزوال •

(٢) تأكيد حقوق السلطان الشرعية فى مصر •

(٣) المحافظة على المصالح الاوربية فى مصر •

(1) Blue Book, op. cit., doc. No. 319, from Lyons to Lord Granville, date July 19, 1882.

وهذا أهم جزء من الاقتراح الفرنسى :

« La France et l'Angleterre proposent en conséquence à la Conférence de désigner les puissances qui seraient chargées, le cas échéant, de prendre les mesures spécialement nécessaires à la protection du Canal.

Afin de gagner du temps les puissances ainsi désignées, et qui auraient accepté le mandat seraient autorisées à décider. Cette action s'exercerait, en tout cas, sur la base de protocole de désintéressement.

وكان لابد ان تسلك الحكومة الفرنسية سبيل الحذر والحيطة فى علاقاتها مع الحكومة البريطانية · اذ كانت لاتستطيع ان تقطع علاقاتها مع الحكومة البريطانية فى ذلك الوقت ، وأرسلت الحكومة الفرنسية الى سفيرها فى لندن بتعليمات بهذا الصدد اذ صرح تيسو بقوله : « ·· انه قد خول أن يؤكد للحكومة البريطانية رغبة حكومته القوية فى استمرار العلاقات الطيبة بين البلدين ، وانها قائمة كما كانت ·

وأضاف الى ذلك قوله : ان الحكومة البريطانية لا ترغب فى ان يتصدع مظهر الاتفاق بين الحكومتين نتيجة اختلاف عميق بين الاجراءات التى تتخذها كل من بريطانيا وفرنسا » (١) ·

حرصت الحكومة الفرنسية ــ بعد ذلك ــ بان مسالة قناة السويس يجب ان تظل بعيدة عن أطماع بريطانيا ، بينما حرصت الحكومة البريطانية على ان تثير هذه المسألة أمام المؤتمر ــ فى الجلسة الثامنة ١٥ يوليو ــ بان القناة باتت مهددة بالاخطار التى تؤثر على حرية الملاحة بها نظرا لازدياد خطر العرابيين هناك·

حرصت بريطانيا الا تدع زمام الأحداث يفلت من يدها ، والا تترك أى فرصة للحكومة الفرنسية بأخذ زمام المبادأة فى مسألة قناة السويس اذ كانت بريطانيا تحرص على أمرين :

الأمر الأول : العمل على تنحية النفوذ الفرنسى من مسألة قناة السويس ·

الأمر الثانى : الحرص على عدم تدويل مسألة الدفاع عن القناة ، حتى تستطيع ان تنفرد هى باحتلالها عسكريا ·

وسارعت الحكومة البريطانية بتقديم مشروع مضاد للمشروع الفرنسى ــ المرفوض ــ ليقدم للمؤتمر فى جلسته العاشرة فى ١٩ يوليو ·

مشروع الدفاع البريطانى الأول بتاريخ ١٩ يوليو :

« أصبحت اقتراحاتنا ــ فيما يختص باستعادة النظام فى مصر ــ مطروحة أمام المؤتمر ، وتعتبر مسألة قناة السويس ــ على الرغم من اتصالها الوثيق بهذا الموضوع ــ مسألة مستقلة ، وان هذه المسألة لا تتأثر ــ بنفس القدر ــ بالاعتبارات السياسية ·

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 146, from Lord Granville to Lord Dufferin:

M. Tissot said he was authorized to repeat to me the strong desire of the French Government to continue in accord with us.

I assured His Excellency that this was also our desire, but I added that we wished the appearance of agreement not to be weakened by a great divergence in our acts.

ومسألة الدفاع دوليا عن القناة · ميدأ خطأ ، اذ كيف سيكون اختصاص كل دولة فى حالة اذا تعرضت القناة لخطر مفاجىء وجسيم ؟

فاذا لم يوجد نص صريح ، فان الحكومة البريطانية ترفض وجهة النظر هذه والتى تحبذها الحكومة العثمانية ، ونتيجة لهذا فان بريطانيا وفرنسا تقترحان على المؤتمر تعيين الدول التى يجب ان تكلف وقت اللزوم باتخاذ الاجراءات وبخاصة الكفيلة بحماية أمن القناة ·

ولتوفير الوقت ، فان الدول التى نعين بهذه الطريقة ، والتى يتعين انه تكون قد قبلت الانتداب ، يجب ان نخول سلطة اقرار ما تراه من الاجراءات والوسائل ما يكفل لها نجاح مهمتها وذلك بما يتفق ومبدأ « ميثاق انتفاء الغرض الشخصى » (١) ·

ويتضح من دراسة هذين المشروعين اختلاف وجهات النظر بين حكومتى بريطانيا وفرنسا — اذ ترى الحكومة الفرنسية أن مسألة قناة السويس مسألة قائمة بذاتها وليست متأثرة بالاعتبارات السياسية · بينما ترى الحكومة البريطانية أيضا أن هذه المسألة مستقلة بذاتها وان كانت وثيقة الصلة بالازمة المصرية المطروحة على المؤتمر الذى مازال منعقدا ، وان مسألة الدفاع عن القناة لا تتأثر كثيرا بالاعتبارات السياسية بنفس القدر الذى تتأثر به الأزمة المصرية ·

ترى الحكومة الفرنسية أيضا تدويل مسألة الدفاع عن قناة السويس بينما رفضت الحكومة البريطانية هذا المبدأ وقررت بأنه اذا لم تحدد مهمة كل دولة فى حالة اذا تعرضت القناة لخطر جسيم ومفاجىء فان الحكومة البريطانية لن تتردد برفض وجهة النظر هذه على الرغم من ان الحكومة العثمانية تحبذ فكرة تدويل مسألة الدفاع عن القناة ·

أعلن السلطان لأعضاء المؤتمر فى الجلسة التاسعة يوم ١٩ يوليو بقبوله مذكرة المؤتمر ، وموافقته على الاشتراك فى المؤتمر ، وانه بصدد اختيار من يمثله فى جلسات المؤتمر المقبله — أى الجلسة العاشرة ٢٤ يوليو ، وسارعت الحكومة البريطانية فى وضع العراقيل فى طريق الحكومة العثمانية كى تثنيها عن تنفيذ

وهذه فقرة من نص الاقتراح البريطانى

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 325, frmo Lord Granville to Lord Dufferin, date July 19, 1882.

« England and France propose, in consequence to the Conference, to designate the powers who should be charged in case of need to take the measures specially necessary for the protection of the Canal.

In order to save time the powers so designated, and who should have accepted the mandate, should be authorized to decide on the mode and the moment of action.

This action would be exercised in every case on the principle of the self-denying protocol.

قرار المؤتمر وقدم لورد دوفرين مندوب الحكومة البريطانية بالمؤتمر اقتراحا مؤداه : « ... انه اذا لم يرد السلطان بالايجاب على قرار المؤتمر خلال اثنتي عشرة ساعة ، فسوف يعتبر رده بالنفي وسوف يقوم المؤتمر فورا بدراسة أسرع وسيلة للتدخل . وطلب لورد دوفرين من مندوب الحكومة الفرنسية ، ومندوبو الدول الأخرى — الممثلة فى المؤتمر — الموافقة على هذا الاقتراح (١) » .

احتج السلطان على هذا الانذار البريطاني المجحف بالمركز الدولى للدولة العثمانية وسيادتها على مصر . وفى الحقيقة لم تكن الحكومة البريطانية صادقة فى حسن نواياها بانها ترغب حقا انه يلتزم السلطان بتنفيذ قرار المؤتمر — فى ١٥ يوليو — وارسالة حملة عسكرية الى مصر ، بل فى الواقع تريد ان تلغى هذا ، القرار الذى اتخذه المؤتمر ، وذلك يمثل هذا الانذار اذ من المستحيل على السلطان — وبريطانيا تدرك ذلك مسبقا — قبول مثل هذا الانذار الشديد اللهجة .

أما فيما يتعلق بموقف بريطانيا من فرنسا ، فان السياسة البريطانية تسعى الى عدم تمكين فرنسا من اشتراكها معها فى مسألة الدفاع عن أمن قناة السويس هذا على الرغم من تقديمها الاقتراح تلو الآخر للحكومة الفرنسية فيما يتعلق بهذه المسألة — وهذه فى الواقع حقيقة الدبلوماسية البريطانية . اذ كانت فرنسا — فى ذلك الحين — لا تقوى على مجاراة بريطانيا فى سياستها الخارجية ازاء مصر . ففرنسا تبدى معارضة — فى بادىء الأمر — فى كل ما يعين لبريطانيا من وجهات نظر ، ولكن سرعان ما تسلم فرنسا لبريطانيا وتوافق على اتجاهاتها . اذ كانت الحكومة الفرنسية حريصة الا تدع أى فرصة تفلت من يدها كى تتيح — مرة ثانية — لبريطانيا الانفراد بالتدخل فى مسألة قناة السويس .

أرسل ليونز سفير بريطانيا فى باريس تقريرا الى لورد جرانفيل يتضمن النص الآتى : « ... تلقيت أمس — ١٩ يوليو — برقيتين من سعادتكم : الأولى تطلب منى فيها : ان أطلب من الحكومة الفرنسية بأن تبعث بتعليماتها للادميرال كونراد قائد الأسطول الفرنسى فى بورسعيد للتعاون مع زميله قائد القوات البريطانية .

وهذا نص الانذار البريطاني الذى قدمه لورد دوفرين مندوب بريطانيا للمؤتمر فى الجلسة التاسعة .

(١) Blue Bock, op. cit., doc. No. 321, from Lord Granville to Lord Dufferin, date July 19, 1882.

« In view of the present state of Egypt, and declared revolt of Orabi, propose immediately to the Conference that, if the Sultan does not in twelve hours give an affirmative answer, it shall be treated a negative, and the Confe rence shall proceed at once to consider the speediest mode of intervention.

French Government have been askd to join in the proposed, and the other powers have been requested to assent.

والرسالة الثانيـة تطلب منى فيها : « أن أطلب من الحكومة الفرنسـية بان تبعث بتعليماتها الى دى نواى مندوبهـا بالمؤتمر بضرورة التعاون التام مع زميله لورد دوفرين » .

وكتبت فى الحال الى فريسنيه مضمون هاتين البرقيتين ، ولكن لم أتلق – حتى الآن – ردا منه ، وهذا يرجع نتيجة للأزمة التى بين الحـكومة ومجلس النواب الفرنسى (١) .

وقد استهدفت الدبلوماسية البريطانية من اشتراك فرنسا معها فى تقديم هذا المشروع للمؤتمر عدم لجوء فرنسا لأية دولة أوربية أخرى نستعين بها فى معارضة بريطانيا فى منطقة قناة السويس ، ولكن هذه كخطوة أولى من جانب بريطانيا نحو اقصائها من هذه المسألة . وذلك باتباع الأساليب الدبلوماسية التى تتسم بالمراوغة والمناقشات الجدلية ، وفى ذات الوقت كانت بريطانيـا تستعد للاستيلاء على قنـــاة السويس ، اذ كانت بعض الوحدات الحربيـــة البريطانية قد وصلت الى مينائى بورسعيد والسويس .

ووافق المؤتمر فى نهاية الجلسة التاســعة – ١٩ يوليو – على الاقتراح البريطانى – الفرنسى بتكليف فرنسا وبريطانيا بالدفاع عن قناة السويس .

وبدأت بريطانيا تزاول كل ضغط على الحكومة الفرنسية بهدف حملها على تنفيذ هذا القرار ، اذ كانت بريطانيـا تدرك يقينا مدى ما تعانيـه الوزارة الفرنسية من ازدياد المعارضة فى مجلس النواب والتى تهدد بسحب الثقة من الحكومة ، وقد سبق ان عرضت بريطانيا على فرنسا مشروعا للتعاون العسكرى فيما بينهما بتاريخ ١٩ يوليو . وبناء عليه طلب فريســنيه من مجلس النواب الفرنسى الى الانعقاد للموافقة على هذا المشروع واقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد حملة عسكرية للقيام بهذه المهمة .

وأثناء انعقاد مجلس النواب الفرنسى فى جلسيه يومى ١٨ ، ١٩ يوليو ألقى فريســنيه رئيس الوزراء خطــابا ذكر فيه : انه شعر منذ بداية الأزمة المصريه بأن التدخل العسكرى فى الشئون المصرية يعد خرقا للقانون الدولى ، وخاصة بعد الأحداث التى شهدتها مدينة الاسكندرية صباح يوم ١١ يوليو ، ولكنه على الرغم من هذا فانه مضطر بان يتعاون عسكريا مع الحكومة البريطانية فيما يتعلق بمسألة قناة السويس .

وأضاف فريسنيه الى قوله : « بان مؤتمر الاستانة قد خول الدولتين – بريطانيا وفرنسا حق الدفاع عن قنـــاة الســويس فى جلسته التاسعة – يوم ١٩ يوليو .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 325.

والقى جاميتا رئيس الوزراء السابق خطابا ، استنكر بشدة فكرة ارسال القوات العتمانيه الى مصر ، وأكد ان هذا أسوأ حل يمكن أن يكون للأزمة المصريه ، ولاشك ان هذه دعوة محكوم عليها بالفشل التام · كما حذر من مغبة فشل مشروع التعاون البريطاني الفرنسي . وأكد انه لا بديل للتعاون مع بريطانيا دفاعا عن قناة السويس ·

وبعد انهاء مناقشات الأعضاء ـ في جلستي ١٨ ، ١٩ يوليو وافقوا بأغلبية ساحقة على مشروع التعاون العسكرى مع بريطانيا ، ب ٤٢١ صوتا ضد ٦١ صوتا بأغلبية ٣٦٠ صوتا » (١) ·

ونجحت الحكومة الفرنسية في التغلب على اعتراض مجلس النواب ومالت نعته فيما يتعلق بهذا المشروع ، وظن فريسنيه انه قد نجح فى تحقيق الحلم الذى كان يراوده ، واستطاع ان يخرج بالحكومة الفرنسية من حالة الجمود التى التزمت بها ابان الأزمة المصرية ·

وأصيبت الحكومه البريطانية بقلق شديد ، وبدأت تنهج سياسة مع الحكومة الفرنسيه تتسم بالمناورة الدبلوماسية ، ووضع العراقيل أمام سياسة فرنسا الخارجية ازاء مسالة قناة السويس ·

نشرت النوفيل ريفو La Nouvelle Revue احدى الصحف الفرنسية اليومية فصلا أشارت فيه عن موقف الحكومة الفرنسية من الأزمة المصرية ومدى انسياق السياسة الخارجية للحكومة الفرنسية وراء السياسة الخارجية للحكومة البريطانية (٢) ·

وقبل ذلك كانت الوزارة الفرنسية تخشى من معارضة مجلس النواب الفرنسى لها · ولكن الدبلوماسية البريطانية قررت العمل من أجل انشقاق مجلس النواب على نفسه ، حتى تتمكن ان تقوى جبهة المعارضة فى المجلس وبالتالى لا تتمكن الحكومة من تنفيذ مشروع التعاون العسكرى مع بريطانيا ·

طلب فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية من لورد ليونز Lyons السفير البريطاني فى باريس تفسيرا للعبارة التى وردت بالمشروع البريطانى وهى عبارة : Protection du Canal الدفاع عن القناة ·

وصرح السفير البريطانى باسلوب دبلوماسى قائلا : « ·· ان الدفاع عن القناة لا شأن له بمسالة انتظام حرية المرور فى قناة السويس · والدفاع

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 343, from Lyons to Lord Granville, date July 20, 1882.

(٢) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ، حـ ٥ ، ص ١٧٨ ·

عن القناة يقتضى احتلال ضفة القناة على طول امتدادها بحيث ترابط فى مركزين أو أكثر قوة حربية من ٢٠٠٠ جندى ، وتكون مهمتها منع أى اعتداء يقع على القناة مباشرة ، ولا يحق لها الزحف الى داخل الأراضى المصرية » .

وأضاف الى ذلك قوله . « .. وحتى لو اضطرت القوات البريطانية الى الزحف الى داخل الأراضى المصرية ، فلم تضع فى اعتبارها مشـاركة القوات الفرنسية ـ الموجودة حاليا بمنطقة القناة ـ فى هذا العمل . مع ان هناك فرق بين الاحتلال العسكرى وبين العمل الحربى للقوات الموجودة حاليا بمنطقة القناة طالما أن هذا العمل الحربى لا يؤثر على حرية المرور بالقناة ، على الرغم من قيام العرابيين بسد ترعة المياه العزبة التى تغذى مياهها هذه المنطقة » (١).

ويتضح من اتجاه السياسة البريطانية ـ فى هذا الوقت ـ انها تعمل على اقصاء فرنسا من مسألة قناة السويس ، ولهذا لجأت بريطانيا الى الاتصالات ، والمحادثات التى تعتمد على الجدل والغموض بقصــد كسب الوقت كى تفوت الفرصة على فرنسا ولا تمكنها من اتخاذ أى خطوة ايجابية فى هذه المسألة . وان كانت تصريحات الساسة البريطانيين ـ فى هذا الشأن ـ تختلف اختلافا متباينا عن موقف الحكومة البريطانية الدبلوماسى تجاه المؤتمر . اذ صرح لورد دوفرين لأعضاء المؤتمر بقوله : « ان مسألة قناة السويس ليست من الموضوعات المدرجة بجدول أعمال المؤتمر » (٢) .

وفى ذات الوقت أعلن لورد جرانفيل الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية بقوله : « ان مسألة حماية قناة السويس ـ على الرغم من ارتباطها بعودة النظام والاستقرار فى مصر ـ تعد مسألة مستقلة بذاتها » (٣) .

وأضاف الى ذلك قوله : « .. أما فيما يختص بعودة الأمن والنظام فى مصر فان الحكومتين وافقتا على حث الحكومة العثمانيـة على الاشتراك عسكريا فى هذه المسألة ، واذا تأخرت الحكومة العثمانية فى قبول هذا الاقتراح أو رفضه، فان الحكومتين وافقتـا على أن تستعجلا المؤتمر ، وتناشدانه بضرورة الموافقة على تخويل الدولتين سلطة اتخاذ اجراءات أخرى بخصوص هذه المسألة .

ومضى لورد جرانفيل يقول : « واذا ظهر خطر مفاجىء يهدد القناة فان الدولتين ـ بريطانيا وفرنسا ـ تبلغان المؤتمر بانهما راغبتان فى اتخاذ كل الوسائل من أجل حماية أمن القناة بعد ان يتم الموافقة عليها من حكومات الدول الأوربية والحكومة العثمانية ، كما ان الحكومتين مستعدتان للقيام بهذه المهمة ، وان لديها الكثير من الوسائل المعدة لهذا الغرض ، وانهما سيكونان مستعدتين

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 256, from Lord Granvilel to Lyons.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 256.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 256.

لقبول تعاون دول أخرى قد تكون راغبة فى الانضمام لذلك على شريطة الا يعترض ذلك أى تأخير » (١) ٠

يتضح من هذه الرسالة ان الحكومة البريطانية تفصل بين مسألة قناة السويس ، وبين الأزمه المصرية ٠ التى أصدر بشأنها قرارا فى ١٥ يوليو ، أما عن مسألة قناة السويس ، فان لورد جرانفيل يرى ان يخول المؤتمر الحق لبريطانيا وفرنسا بالدفاع عن القناة فى حالة ظهور خطر مفاجىء يتهدد حرية المرور فى القناة ٠

ولقد حرصت بريطانيا على عدم الاشارة الى مسألة قناة السويس قبل ان تتمكن من احتلال الاسكندرية ، وفى الواقع لقد كانت للحكومة البريطانية سياسة خارجية نشطة ودبلوماسية مرنة ، ومخطط موضوع بدقة بالغة . نفذته على مرحلتين : المرحلة الأولى احتلال الاسكندريه ، والمرحلة الثانية احتلال قناة السويس ، ودخول القاهرة (٢) ٠

واذا كان فريسنيه قد قبل ـ مبدئيا ـ التعاون العسكرى مع بريطانيا والدولة العثمانية الا أنه كان يخشى عواقب تدخل القوات العثمانية فى شئون مصر ٠

بدأت بريطانيا تثير مع فرنسا مشكلة القصد منها كسب مزيد من الوقت ؛ فبعث لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية برسالة الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية يطلب منه تفسيرا للعبارة الآتية : « طابع الحياد » ٠

التى سبق ان وردت فى تقرير بعث الادميرال كونراد قائد الأسطول الفرنسى فى بورسعيد الى الحكومة الفرنسية اذا كانت بريطانيا تخشى ان يكون مفهوم « حياد قناة السويس غير المفهوم الذى تعرفه ٠

وأكد لورد جرانفيل فى رسالته هذا المعنى بقوله : « ٠٠ بان أفضل شىء تفعله الحكومة البريطانية هو ان تحتفظ القناة « بطابعها الحيادى » الذى يعتبر

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 256.

« The protection of the Suez Canal, although connected with the restoration of order in Egypt, is a question separate in itself. As regards the restoration of order in Egypt, the two Governments have agreed to invite the action of Turkey, and in case of refusal, or delay, to press concert other means for sustaining the object in view.

If danger to the Canal appears to be imminent, that two governments should inform the Conference that they are desirous that the means to be employed for its protection should have the sanction of Europe and Turkey.

That the two governments are willing to undertake this duty, and have ample means ready for the purpose, that they would be ready to accept the co-operation of other powers, who might be desirous to join, provided no delay was thereby interposed.

(٢) تعرضت بالشرح الى الخطة الاستراتيجية البريطانية فى المرحلة الثانية التى بدأت بعد احتلال الاسكندرية فى الفصل السابق من هذه الرسالة ٠

أمرا مرغوبا فيه من أجل مصلحه العالم ، واننا لابد أن نحافظ على هذا الطابع » (١) •

ورأت بريطانيا ان تنير قلق الحكومة الفرنسيه ، وتريد ان توحى الى الحكومة الفرنسية أيضا •• بانها لا تقوى على منافسة بريطانيا فى المجال العسكرى فأعلنت الحكومة البريطانية عن عدد قواتها العسكرية بمنطقة القناة بأنها تزيد عن ١٥٠ ألف جندى ، وانها تعمل أيضا على تعزيز هذه القوات بقوات أخرى ما بين ١٣٠٠ الى ١٤٠٠ جندى تأتى بها من مستعمراتها فى الشرق والغرب •

شعرت الحكومة الفرنسية بمدى عجزها فى مجاراة الحكومة البريطانية فى حشد وتعبئة مثل هذا العدد من القوات العسكرية فى منطقة القناة (٢) •

وقررت بريطانيا فى نفس الوقت ان يقر الرأى العام العالمى سياستها العسكرية فى منطقة القناة وسبب حشدها كل هذه الحشود العسكرية بقولها : بأن قناة السويس أصبحت تتهددها الأخطار من جانب العرابيين الذين ينذرون بسد القناة وتعطيل الملاحة فيها ، وأن العرابيين يحشدون قوات تزيد عن ٦٠٠ جندى وتسعه مدافع بقيادة محمود باشا سامى البارودى بالغرب من بورسعيد ، الشواطىء المصرية ما لم يسبق ذلك ــ اصدار السلطان هذا الاعلان » (٤) •
الآنية (١) •

ونجحت الدبلوماسية البريطانية فى أن تخوض فى محادثات مع الحكومتين الفرنسية والعثمانية خارج نطاق المؤتمر • اذ تجاهلت بريطانيا قرار المؤتمر الذى أصدره فى جلسته الثانية فى ٢٥ يونيو والمعروف بميثاق انتفاء الغرض الشخصى • فعدمت بريطانيا الى كل من الحكومتين مشروعا آخر :

فبالنسبة للحكومة العثمانية ، فسوف يقدم لورد دوفرين فى جلسة المؤتمر العاشرة ــ ٢٤ يوليو ــ « بان السلطان غير مطالب بالاجابة على الانذار السابق توجيهه اليه •• وما عليه الا أن يصدر فورا قرارا يتضمن اعتبار عرابى باشا عاصيا . وفى نفس الوقت مساندة الخديو وتأييدا موقفه • واشترطت الحكومة البريطانية • بأنها لا تسمح للقوات العثمانية بالنزول الى الشواطىء المصرية مالم يسبق ذلك اصدار السلطان هذا الاعلان » (٤) •

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 346, from Lord Granville to Lyons :
« ... That the happy result of the course pursued by England is that the Suez Canal preserves the « neutral character » which it is so desirable in the interests of the world it would be maintain.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 358.

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 353, from Cractwright to Lord Granville, date July 21, 1882.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 362

ويتضح من هذا ان الحكومة البريطانية ارادت وضع العراقيل أمام الحكومة العثمانية حتى لا تتمكن من تنفيذ قرار المؤتمر بارسالها حملتها العسكرية الى مصر • وفى ذات الوقت الايحاء الى أعضاء المؤتمر بان الحكومة البريطانية قادرة على فرض سياستها على الحكومة العثمانيه باشتراطها على الحكومة العثمانية بأن تنفيذها لقرار المؤتمر – فى ١٥ يوليو – مرهون بطلب الحكومة البريطانية معنى ذلك ان قرار المؤتمر أصبح عديم الجدوى •

طلبت بريطانيا من فرنسا الموافقة على مشروعها – الجديد – بتاريخ ٢١ يوليو الذى سوف تقدمه الى المؤتمر فى الجلسة العاشرة المقبلة – ٢٤ يوليو – وهذا الاقتراح خاص بمسألة الدفاع عن القناة التى باتت مهددة بالخطر نتيجة لاستفحال خطر العرابين « بعد ان أصبح عرابى باشا هو سيد البلاد ، ونصب نفسه صاحب السلطة فى مصر » (١) •

والحق انه لم يكن ثمة خطر يتهدد القناة اذ كان عرابى باشا مازال يعسكر بمعظم قواته فى كفر الدوار ، ولم يكن انتقل للدفاع عن القناة بعد • كما لم يكن هناك أى استعدادات حربية جديدة أقامها الجيش المصرى فى منطقة القناة •

مشروع الدفاع البريطانى الثانى بتاريخ ٢١ يوليو :

•• ان الدولتين – وقد أحاطتا المؤتمر علما بآرائهما ، والتى أبلغت الحكومات ولم تتلق أية معارضة سواء من الدول الأوربية أو من ممثليها فى المؤتمر برفض الاقتراحات التى تقدمتا بها •

ان الدولتين قد توصلتا الى اتفاق مؤقت بانهما ستكونان مستعدتين فى الظروف الحالية الى حماية قناة السويس اذا دعت الضرورة لذلك – بنفسيهما أو بالاشتراك مع أية دولة أخرى ترغب فى الاشتراك » (٢) •

وعلى الرغم من أن هذا الاقتراح البريطانى تجاهل فرنسا تجاهلا تاما ، وطلبت الحكومة البريطانية مساعدة دولة ثالثة أو دول أخرى للتعاون معهما فى

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 324, from Lord Granville to Lyons, date July 21, 1882:
« Orabi Pasha setting himself up the sole representative of authority in the counyry ».

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 368.
« The two powers, having put the Conference in possession of their views, which have also been made known to the respective governments, and not having received any dissent either from the powers or from their representatives in the Conference to the proposals which they have made, have arrived at a provisional understanding that in the existing state of facts they will be prepared, should the necessity occur, to the protect the Suez Canal by themselves, or with the addition of any power willing to take part ».

مسألة الدفاع عن القناه ــ الا أن الحكومة الفرنسيه كانت قد أحست بضعفها أمام قوة بريطانيا العسكريه وعدم قدرتها على مجاراتها فى الدبلوماسيه التى تتسم بالدهاء والمراوغة · واكتفى فريسنيه بان يطلب من بريطانيا ان تغير هذه العبارة من مشروعها وهى : « وستكون الدولتان مستعدتين ــ اذا دعت الضرورة لذلك ــ لحمايه قنـاة السويس بنفسيهما أو بالاشتراك مع ايه دولة أخرى ترغب فى ذلك

The two powers will be prepared should the necessity arise, to protect the Suez Canal by themselves, or with the addition of any power willing to take part.

ورأى فريسنيه أن توضع هذه العبارة بدلا منها · ــ « وستكون الدولتان مستعدتين اذا دعت الحاجة لذلك ليعملا بنفسيهما على حماية قناه السويس » ·

« ... The two powers will be prepared, should the necessity arise, to protect the Suez Canal ».

واقترح فريسنيه : بان تكون العمليات العسكرية مقصورة على حماية الملاحة البحرية ، وذلك باحتلال بعض المواقع المعينة على شاطىء القناة ذاتها »(٢)

ونجحت الدبلوماسية البريطانيا فى جذب الحكومتين الفرنسية والعثمانية فى محادثات مباشرة معهما خارج نطاق المؤتمر · ولكن لم تكتف بذلك بل أجرت مع الحكومة الألمانية محادثات دبلوماسية بهدف الضغط على الحكومتين الفرنسية والعثمانيـة كى تقبل الاولى المشروع البريطـانى المقترح للدفاع عن القنـاة . وتقبل الثانية ان يصدر السلطان « الاعلان » الذى طلبته بريطانيا كشرط أساسى لتنفيذ قرار المؤتمر فى ١٥ يوليو ·

واستجابت الحكومة الألمانية للسياسة البريطانية فاعلن بسمارك المستشار الالمانى فى ذلك الوقت : « انه يعارض التدخل الفرنسى البريطانى فى مصر»(٣)

والحق يبدو ان تصريح الحكومة الألمانية هذا جاء فى هذا الوقت بالذات بايحاء من الحكومة البريطانية وتلك مناورة سياسـية من جانب بريطانيـا كى تقبل فرنسا الاقتراح البريطانى دون اعتراض ·

---

(١) Blue Book, op. city., doc. No. 375.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 375.
« ... But will be limited to naval operations and to the occupation of certain points on the Canal itself ».

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 370 date 21, 1882 :
« ... The German Government could not agree to give a mandate to England and France to intervene in Egypt ».

ولكن بريطانيا تظاهرت بانها تخشى من اعتراض الحكومة الألمانيه على هذا الاقتراح ولذلك سارع لورد جرانفيل وأعلن : « ان الحكومة البريطانية لا تعترض على اشتراك أية دولة ثالثة أو حتى دول أخرى في اتخاذ الاجراءات اللازمة للدفاع عن القناة » (١) ٠

وان كانت بريطانيا لا تعني ما تقول ٠ انما بهدف الايحاء الى فرنسا مره أخرى بانها ليست الدولة الوحيدة التى تنشدها بريطانيا للتعاون معها دفاعا عن القناة ، وان كان هذا التصريح البريطانى يخالف السياسة الخارجية للحكومة البريطانية ، ويتنافى مع الخطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال مصر ٠ اذا كانت بريطانيا حريصة كل الحرص على عدم تدويل مسألة قناة السويس ٠

أما بالنسبة للحكومة العثمانية رأت الحكومة ان تحدد موقفها منها ٠ اذ بدأت الحكومة تمل موقف السلطان الملتزم بالضعف والتردد ، فاعلن بسمارك بقوله : « ان الحكومة الألمانية ليس لديها مانع من تأييد اقتراح الحكومة البريطانية المقدم الى المؤتمر ليزاول ضغطه على السلطان كى يوافق على اصدار الاعلان القاضى باعتبار عرابى باشا عاصيا قبل ان تبحر القوات العثمانية الى مصر » (٢) ٠

ومن المؤكد ان هذا التصريح كان أيضا بايحاء من الحكومة البريطانية وعندئذ يشعر السلطان بمدى ضعفه ووهنه أمام قوة هاتين الدولتين ، فضلا عن تخلى الحكومة الألمانية بتعاطفها مع السلطان ٠

مشروع الدفاع البريطانى الثالث بتاريخ ٢٢ يوليو :

وقررت الحكومة البريطانية الا تنتظر رد الحكومة الفرنسية على اقتراحها الثانى الذى قدمته لها بالأمس ٢١ يوليو ، وسارعت بتقديم مشروعا آخر اليوم ٢٢ يوليو ـ وذلك بقصد أن توقع الحكومة الفرنسية فى حيرة أى مشروع تختار من الثلاث مشروعات المطروحة أمامها ٠ وهذا نص المشروع ٠

وجاء بها أيضا :

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 370:
«Her Majesty's Government have no rejection to a third, or even more powers joining in the contemplated measures for the protection of the Canal».

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 374, date July 22, 1882:
«The German Ambassador inform me that if the British plenipotentiary propose in the Conference to press the Sultan to issue a proclamation declaring Orabi Pasha as a rebel, the German Chargé d'Affaires will be instructed to suport him».

« ٠٠ اذا لم يصدر السلطان الاعلان ٠٠ فان مندوبى بريطانى وفرنسا بالمؤتمر سوف نصدر اليهما التعليمات بان يقدما الى المؤتمر اقتراحا آخر يتضمن الآتى :

« ٠٠ ان بريطانيا وفرنسا لن تستطيعا بعد الآن الاعتماد على تعاون الحكومة العثمانية معهما ، وحيث انهما تعتبران التصرف السريع أمرا ضروريا لمنع المزيد من الخسائر فى الأرواح ، واستمرار الفوضى فانهما قررتا ـ اذا لم يكن لدى المؤتمر خطة أخرى ـ ان تتشاورا مع دولة ثالثة ـ اذا كان ذلك ممكنا ـ حول وسائل الدفاع العسكرية دفاعا عن قناة السويس ولكن بالشروط الآتية : (١)

أولا : أن يطلب من ايطاليا أن تكون هى الدولة الثالثة ٠

ثانيا : التشاور فورا حول تقسيم العمل بين الدول الثلاثة ٠

ثالثا : يمكن ضم مسألة قناة السويس للعمل المحالف ٠

« The Suez Canal may be included in the general scheme of allied action ».

ويستنتج من هذه المشروعات البريطانية الثلاث ان بريطانيا رأت لا تدع أى فرصة للحكومة الفرنسية تمكنها من مشاركة بريطانيا فى مسألة القناة ، وجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية تضيق الخناق على الحكومة الفرنسية بالتدريج وهذا ما تؤكده المشروعات الثلاث السابق اقتراحها ٠ وحتى توقع الحكومة الفرنسية فى حيرة ، فأى المشروعات الثلاث يمكن أن تعرضه على مجلس النواب الفرنسى ، وخاصة أن هذه المشروعات لا تراعى المصالح الفرنسية فى القناة بالقدر الكافى ٠

***

دعت الحكومة الفرنسية مجلس النواب للانعقاد صباح يوم ٢٢ يوليو لمناقشة مشروع التعاون العسكرى مع بريطانيا واقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد حملة عسكرية للقيام بهذه المهمة ٠

وان كانت الحكومة الفرنسية تشعر بضعف موقفها أمام قوة بريطانيا العسكرية فى منطقة القناة ، وعلى الرغم من هذا فكان لزاما على فرنسا ان تلازم الحكومة البريطانية فى كل خطوة تخطوها والا تدع الفرصة تفلت من يدها مرة ثانية لدرجة ان الحكومة الفرنسية بدأت تتنكر للعرابيين ، ولم تعد تعطف عليهم ، فاعلن فريسنيه بقوله : « ٠٠ بأن عرابى سوف تنهار قواه بمضى الوقت ، وان قدراته العسكرية سوف تنتهى وكذا الشعب المصرى سوف

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 380, from Lord Granville to Lyons, date July 22, 1882.

ينفض من حوله ، وسوف يكون من السهل هريمه - اذا ما تأخرت العمليات الحربية عدة شهور - عن الوقت الحاضر » (١) .

ولكن لورد جرانفيل صرح بقوله : « بأن تكون العمليات الحربيه لاحتلال قناه السويس قبل نهاية شهر أغسطس ، وأيضا قبل حلول فصل الحصاد بالنسبه للفلاح المصرى ..

وترى الحكومة البريطانية أن تأخير القيام بالعمليات الحربيه الى شهر أكتوبر أو نوفمبر يساعد على ازدياد حالة الفوضى والاضطراب فى مصر » (٢) والحق أن الحكومة البريطانيـة هى التى تعمل على ازدياد تفاقم الأزمة المصرية حتى تجد مبررا مما جعلها تميط اللثام عن سياستها العدوانيـة غير عابئة بالحكومة العثمانية ، أو الحكومة الفرنسية ومؤتمر الاستانة الذى مازال يتعثر الخطأ فى محادثات ومناقشات دبلوماسية تتسم بالجدل .

وازدادت حدة المعارضة فى مجلس النـواب الفرنسى وبدأ المجلس فى جلسة يوم ٢٤ يوليو يواجه انشقاقا فى صفوفه بين مؤيد ومعارض لمشروع الدفاع المشترك ، كما بدأت الوزارة الفرنسية تواجه المتاعب ، وتتزعزع الثقة بها نظرا لسياسة التبعية التى التزمت بها للسياسة الخارجية البريطانية .

وكان هناك اختلاف واضح بين وجهة نظر الحكومتين الفرنسية والبريطانية حول مفهوم « الدفاع عن قناة السويس » ففرنسا ترى ان تكون العمليات الحربية مقصورة فقط للمحافظة على حرية الملاحة بالقناة وذلك بالتمركز فى بعض مناطق على ضفتى القناة ، ولكن بريطانيا ترى - فى هذه المسألة - خلاف ذلك ، اذ ترى ان تحتل قواتها قناة السويس ، وان تطارد العرابيين - فى داخل البلاد - اينما وجدوا حتى يقضى عليهم .

. . . .

مشروع الدفاع البريطانى الرابع بتاريخ ٢٤ يوليو :

وامعانا فى ازدياد المعارضة فى مجلس النواب الفرنسى رأت بريطانيا أن تتقدم الى الحكومة الفرنسية بمشروع جديد للدفاع عن القناة وحتى يتقدم به لورد دوفرين مندوب بريطانيا الى المؤتمر فى جلسته العاشرة - ٢٤ يوليو - وهذا نصه :

« تضع الدولتان أمام المؤتمر وجهة نظر الحكومتين ، كما ان الدولتين لم يتلقيا أى رفض من الدول الأخرى أو من ممثيليها - فى المؤتمر - بشأن

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 390.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 392, from Lord Granville to Lyons.

الإقتراحات التى تقدمنا بهـا ، فان الدولتين ـ الآن ـ قد توصلتا الى اتفاق. مؤقت مؤداه :

« بانه طالما ظلت الحالة كما هى فى منطقه القناة ، فان الدولتين سـوف تكونين مستعدتين ـ اذا دعت الضرورة ـ لاستعمال سلطتهما فى حماية قناة السويس » (١) .

ويتضح من هذا المشروع أن بريطانيا تريد ان تنترع موافقة المؤتمر بحرية العمل العسكرى فى منطقة القناة ، اذ انها تريد الاستيلاء على القناة بمجرد وصول باقى قواتها العسكرية من مستعمراتها ، كما أن هذا المشروع لم يتضمن الاشارة الى ضرورة اشراك ايطاليا مع ـ بريطانيا وفرنسا فى مسألة الدفاع عن القناة . وهذا مما يؤكد ان بريطانيا لم تكن جادة عندما اقترحت ذلك على المؤتمر ، والحق كانت هذه مناورة سياسية من جانب الحكومة البريطانية (٢) .

مشروع الدفاع الفرنسى الثانى بتاريخ ٢٥ يوليو :

ونظرا للمناورات السياسية التى تنتهجها الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية ، فقد رأى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية ان يتقدم ـ من جانبه ـ الى الحكومة البريطانية بمشروع ثان ردا على مشروعات بريطانيا الأربع السابقة.

وهذا نص المشروع :

أولا : ان الحكومة الفرنسية قد قررت بكل حسم وشدة ان تفصل مسألة الدفاع المشترك عن قناة السويس عن مسألة التدخل العسكرى بمعنى الكلمة

« From that of intervention properly to be called ».

ومن ثم فانها ـ الحكومة الفرنسية ـ ستقتصر أعمالها على ما كان ضروريا لهذا الغرض .

ثانيا : وترى الحكومة الفرنسية أن مسألة حماية قناة السويس لا علاقة لها بمسألة الاحتلال العسكرى لبعض المواقع على طول ضفة القناة .

وحدد فرسنيه ـ ان من الأنسب ألا يزيد عـدد الجنـود بكل موقع عن ٢٠٠٠ جندى .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 413.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 420.

ثالثا : سوف تمنع القوات الفرنسية عن القيام بأى أعمال حربية داخل الأراضى المصرية ، خارج منطقة القناة وعلى القوات البريطانية عدم الاعتماد على القوات الفرنسية اذا تجاوزت العمليات الحربية منطقة القناة .

رابعا : سوف تؤجل الحكومة الفرنسية احتلال المواقع المحددة على ضفة القناة طالما ان القناة لم يتهددها أى خطر (وهو الأمر الذى لم يحدث حتى الآن) او طالما ان ترعة المياه العذبة لم يقم المصريون بسدها (١) .

وبهذا الاقتراح الفرنسى المقدم الى الحكومة البريطانية وافق مجلس النواب الفرنسى على اقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد حملة عسكرية للدفاع المشترك عن القناة ، وقدها ٩٫٤١٠٫٠٠٠ فرنك ، كما آكد المجلس عدم التدخل فى الشئون المصرية واقتصار العمليات العسكرية على ضفتى القناة اذا دعت الضرورة الى ذلك (٢) .

لم تبد الحكومة البريطانية رأيها فى الاقتراح الفرنسى ، انما تأكيدا لسياستها التى تهدف الى اعياء الحكومة الفرنسية فى اتصالات دبلوماسية لا طائل منها الا كسب الوقت — تقدمت الحكومة البريطانية فى نفس اليوم ٢٥ يوليو باقتراح للحكومة الفرنسية يتعلق أيضا بمسألة الدفاع عن قناة السويس .

البروتوكول البريطانى الأول فى ٢٥ يوليو :

من لورد جرانفل وزير الخارجية البريطانية الى فيكونت ليونز سفير بريطانيا فى باريس .

« على ان أبلغ سيادتكم ان تقترح على الحكومة الفرنسية توقيع اتفاق » « بروتوكول » أو تبادل المذكرات حول المضمون الآتى :

« لما كانت حكومتا بريطانيا العظمى وفرنسا تريان انه من الضرورى ، المحافظة على أمن قناة السويس فى حالة أى خطر مفاجىء وجسيم ينجم عن الاضطرابات الحالية فى مصر ، قد اتفقتا على أن يضعا النصوص الخاصة بالعمل المشترك استنادا على ميثاق انتفاء الغرض الشخصى » المصدق عليه من سفيرهما المفوضين يوم ٢٥ يونيو والذى أقرا فيه عدم العمل على الحصول على مزايا اقليمية أو غيرها قد لا تستطيع أى دولة الحصول عليها .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 424, from Lord Granville to Lyons, date July 25, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 436.

ويجب أن يعمل معا وباتفاق تام كل من الأدميرال البريطاني (سيمور) والأدميرال الفرنسي (كونراد) بهدف احتلال قناة السويس ولكن بشرط مراعاة الأسس الآتية :

- تحتل القوات الفرنسية المنطقة الواقعة ما بين الاسماعيلية وبورسعيد ·
- وتحتل القوات البريطانية باقي منطقة قناة السويس ·
- تسيطر القوات الفرنسية على بورسعيد والقنطرة ·
- وتسيطر القوات البريطانية على الاسماعيلية والسويس ·
- تنضم القوات البريطانية الى القوات الفرنسية اذا تطلب الأمر ذلك ·
- تقدم القوات الفرنسية المساعدة للقوات البريطانية أينما كان موقع هذه القوات داخل البلاد المصرية ·
- أما باقي التفاصيل فمتروك أمرها للقائدين للتشاور فيما بينهما بشأنها على الطبيعة في مصر ·
- ويجب الا تؤثر العمليات الحربية هذه على الملاحة في القناة ، وان كان يجب توقفها لحين الانتهاء من هذه العمليات العسكرية · ومتروك لك - ليونز - الاتفاق مع فريسنيه على الصياغة النهائية التى يمكن عرضها على الدول الأوربية الأخرى وكذلك الحكومة العثمانية » (١) ·

ويتضمن المشروع البريطاني شروط الدفاع العسكري بين الدولتين على حقائق بالغة الخطورة ·

أولا : ان هذا البروتوكول أغفل الاشارة الى عرضه على المؤتمر الذى مازال منعقدا وهذا ما يؤكد السياسة البريطانية التى تهدف الى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الفرنسية وخارج نطاق المؤتمر وبتوقيع بروتوكول فيما بينهما بعد ان تبادلا المذكرات والمحادثات الدبلوماسية حول مسودته ·

ثانيا : تضمن هذا البروتوكول أيضا أنه يمكن عرضه على حكومات الدول الأوربية الأخرى وكذلك الحكومة العثمانية · وبهذا تجاهل الحكومة الايطالية التى سبق أن عرضت عليها بريطانيا الاشتراك في هذه المسألة على الرغم من أن الحكومة الايطالية مازالت تدرس هذا الاقتراح · هذا فضلا عن تجاهل الحكومة العثمانية أيضا · مما يؤكد ان الحكومة البريطانية لا تقيم أى وزن للمؤتمر وقراره السابق في ١٥ يوليو ·

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 427.

ثالثا : لأول مرة نشير بريطانيا في مشروعات الدفاع المشترك تمسكها « بميثاق انتفاء الغرض الشخصي » وان كان هذا البروتوكول يتنافى تماما مع ما جاء بهذا الميثاق ، وتعد هذه ـ حقا ـ مناورة دبلوماسية من جانب بريطانيا ، حتى لا تثير الرأى العام ضدها ٠

رابعا : يشير هذا البروتوكول ان القوات البريطانية سوف تتعقب العرابيين أينما كانوا في داخل الأراضي المصرية ، وما على القوات الفرنسية الا أن تقدم لها يد المساعدة اذا اقتضت الضرورة ذلك ٠

خامسا : يتضمن هذا البروتوكول ـ دون غيره ـ تقسيم قناة السويس الى منطقتي نفوذ تتولى القوات الفرنسية السيطرة على منطقة النفوذ الشمالي من القناة ٠

بينما تتولى القوات البريطانية السيطرة على منطقة النفوذ الجنوبي منها ، وفي الواقع يرجع ذلك الى عوامل استراتيجية أهمها :

١ ـ ان الحكومة البريطانية قد وضعت خطتها الاستراتيجية على أساس دخول القوات البريطانية الى القاهرة عن طريق الاسماعيلية ٠

٢ ـ ان التقارير التي لدى الحكومة البريطانية عن وجود ثلاث سفن حربية من الاسطول المصري في منطقة البحر الأحمر بالقرب من السويس ٠ ومن اليسير على السفن الحربية البريطانية القادمة من مستعمراتها في الهند التحرش بها وتدميرها ، وبذلك تظهر أمام الدول الأوربية ما يسوغ أعمالها الحربية في قناة السويس بعد ذلك تماما مثلما حدث في مدينة الاسكندرية ٠

٣ ـ ان القوات البريطانية المتجهة من المستعمرات البريطانية في الشرق ـ جبل طارق ـ قبرص ـ مالطة ـ الى بورسعيد ، تستطيع التصدي للاسطول الفرنسي والانتصار عليه اذا ما اعترض بالقوة للعمليات الحربية للقوات البريطانية على ضفتي القناة ، فضلا عن انضمام الاسطول البريطاني الموجود بميناء الاسكندرية اذا دعت الضرورة الى ذلك ٠

وفي جلسة المؤتمر العاشر ـ ٢٤ يوليو ـ قررت الحكومة العثمانية ارسال حملتها العسكرية الى مصر ، ظنا منها انها بذلك تفوت الفرصة على حكومتي فرنسا وبريطانيا ٠

وبعثت الحكومة العثمانية الى الحكومة البريطانية برقية جاء بها :

« ٠٠ ان الباب العالى مصمم على تنفيذ حقوق السيادة التى لا ينازع على مصر ، ويؤكد بانه سوف يعمل على عودة الأحوال الى ما كانت عليه ، وقد اتخذ الباب العالى قرارا باعداد تلك الحملة العسكرية » (١) ٠

كما بعث لورد دوفرين بتقرير الى حكومته حول هذا المعنى جاء به .

« ٠٠ لدى من الاسباب ما يدعوننى الى الاعتقاد بان السلطان مصمم حقا الى ارسال قواته الى مصر » (٢) ٠

اعتقدت بريطانيا ان السلطان وافق على ارسال قواته الى مصر ظنا منه بأن عرابى مازال يؤمن بالولاء له باعتباره خليفة للمسلمين وهـذا الاعتقاد يضفى على موقف عرابى فى التصدى للقوات البريطانيه الصفة الشرعيه فى الدفاع عن البلاد » أو ربما تكون الحكومة الفرنسيه قد أوعزت الى السلطان بضرورة ارسال قواته ــ فورا ــ الى مصر ٠ اذ كانت فرنسا ترى انه من الأفضل لها دخول مصر القوات العثمانية أو القوات الايطاليه او الاثنين معاً بدلا من تركها الفرصه كاملة لبريطانيا بالتدخل ــ دون غيرها ــ فى مصر (٣) ٠

أراد فريسنيه رئيس الوزاره الفرنسية ان يخفف حدة المعارضة فى مجلس النواب الفرنسى ويفوز بالموافقة على اعداد حملة عسكرية يبعث بها الى مصر دفاعا عن القناة حتى لا يترك المجال لبريطانيا مرة ثانية ، وذلك بقوله لاعضاء المجلس : « ٠٠ انه اذا كانت قناة السويس تحتاج بالفعل الى حماية ، واذا كانت الدول الأوربية سوف تقوم بهذه المهمة فما أقل أن تكون فرنسا ضمن هذه الدول ٠

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ اذا استولت احدى الدول على قناة السويس فقد يلقى الشعب الفرنسى اللوم علينا بشدة بسبب عجزنا من ان نقوم بما هو واجب علينا ٠

وسوف تسألوننا ــ أعضاء مجلس النواب ــ يومئذ ، ماذا فعلتم بهذه المصلحة الفرنسية والمصلحة العالمية التى تشترك فيها فرنسا ؟

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 458, date July 26, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 438, from Lord Dufferin to Lord Garnville: « I have the reason to believe that the Sultan really intends now to send troops to Egypt ».

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 438.

قد كان واجبا عليكم أيها النواب ان تلاحظوا ذلك ولكنكم لم تستفيدوا من الفرص التي قدمت لكم » (١) ٠

وفي ختام الجلسة طلب – فريسنيه – تأجيل انعقاد المجلس الى يوم ٢٩ يوليو لمواصلة بحث الاعتمادات المالية لاعداد الحملة العسكرية للتعاون مع بريطانيا عسكريا في الدفاع عن القناة ٠

البروتوكول البريطاني الثاني في ٢٨ يوليو :

استغلت بريطانيا تلك المعارضة القوية في مجلس النواب الفرنسي وسارعت وقدمت مشروع « بروتوكول » آخر الى فريسنيه رئيس الوزارة الفرنسية . وذلك بقصد اعياء الحكومة الفرنسية – دون طائل – من الجدل الدبلوماسي معها ٠ وتفويت الفرصة عليها فضلا عن كسب مزيد من الوقت ٠ وهذا مضمون البروتوكول :

أولا : تشرف القوات الفرنسية على المنطقة الواقعة ما بين الاسماعيلية وبورسعيد شمالا ٠

ثانيا : تتولى القوات البريطانية الاشراف على المنطقة الباقية من القناة ٠

ثالثا : تحتل القوات الفرنسية منطقة بورسعيد والقنطرة ٠

رابعا : وتحتل القوات البريطانية منطقة الاسماعيلية والسويس » (٢) ٠

ويتضح من مضمون هذا البروتوكول أنه قريب الشبه من البروتوكول السابق من الناحية الحربية الاستراتيجية ، ومنه يتضح ان تكون للقوات البريطانية اليد الطولى في منطقة القناة بينما تتركز القوات الفرنسية في الجانب الشمالي من القناة ، اذ كانت بريطانيا تهدف بان تكون هي الدولة المسيطرة والمتحكمة في القناة حتى تتمكن من حصر القوات الفرنسية بين قواتها القادمة من الهند والتي سوف تزحف شمالا حتى منطقة الاسماعيلية – وبين قواتها القادمة من مستعمراتها في الغرب – عبر البحر المتوسط ٠

أعلن سعيد باشا – مندوب السلطان المؤتمر في جلسته الحادية عشر – يوم ٢٦ يوليو – بأنه سوف يوافي المؤتمر بقرار الحكومة العثمانية فيما يتعلق بارسال الحملة العسكرية الى مصر وان الحكومة وافقت مبدئيا على هذا القرار ٠

(١) Blue Book, op. cit., No. 457 from Lyons to Lord Granville, date July 26, 1882.

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 472, from Lord Granville to Lyons, date July 27, 1892.

قررت بريطانيا اتخاذ خطوة أخيرة في علاقاتها مع فرنسا مستغلة في ذلك بوادر المعارضة القوية في مجلس النواب وهذه الخطوة تتمثل في نشاط بريطانيا الدبلوماسي لانشقاق الاعضاء على أنفسهم والعمل على ازدياد المعارضة ضد الحكومة الفرنسية اذ قابل ليونز ـ سفير بريطانيا في باريس ـ فريسنيه ، وأخبره « بان الحكومة البريطانية قبلت تعاون السلطان معها عسكريا ، على الرغم من ان بريطانيا ماضية في اتخاذ اجراءاتها الخاصة في هذه المسألة (الدفاع عن القناة) ·

وعندئذ صرح فريسنيه بقوله : « ·· ان هذا يعتبر تدخلا ثنائيه من الدولتين دون حكومته » (١) ·

ولكن بريطانيا تظاهرت ـ في نفس الوقت ـ بأنها مازالت متمسكة بسياسة العمل الأوربي المشترك ، وبما يقرره المؤتمر بشأن مسألة الدفاع عن القناة ، وبعث لورد جرانفيل في ٢٨ يوليو برسالة الى لورد دوفرين كي يقدم الى أعضاء المؤتمر في الجلسة الثانية عشرة ـ ٢ أغسطس مشروع اقتراح جديد ·

الاقتراح البريطاني الخامس في ٢٨ يوليو :

« ·· نظرا لتفاقم الأزمة المصرية ، الأمر الذي جعل القناة مهددة بأفدح الاخطار ، وتوقف الملاحة بها ، ترى الحكومة البريطانية الاحتفاظ لنفسها بحرية العمل ، الذي جعلته الأحداث أمرا ضروريا ولازما ·

ولذلك فانه يسرها ان تتلقى العون من أية دولة أخرى تكون مستعدة لتقديمه ·

واستنادا الى هذا فانها مستعدة ـ بصراحة ـ لقبول مساعدة السلطان الذي أبدى الآن استعداده لتقديمها لاعادة النظام ، وذلك بارسال قواته العسكرية الى مصر تنفيذا للدعوة الموجهة الى جلالته من الدول وبالشروط التي اقترحتها بهذه الدعوة » (٢) ·

وهذا الاقتراح البريطاني يتضمن موافقة بريطانيا على :

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 476, from Lyons to Lord Granville, date July 28, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 478, from Lord Granville to Lord Dufferin, date July 28, 1882.

« They are accordingly prepared to accept frankly the assistance which the Sultan has now announced his readiness to give in the restoration of order by sending troops to Egypt in accordance with the invitation addressed to His Majesty's by the powers, and subject to the conditions proposed by them.

١ ـ استعدادها لقبول مساعده أية دولة تكون مستعدة لتقديمه ٠

٢ ـ قبول مساعدة الحكومة العثمانية ٠

٣ ـ احتفاظ بريطانيا لنفسها بحرية العمل ٠

ـ كما يتضمن هذا الاقتراح أيضا التلميح الى المؤتمر بأن الحكومة البريطانية غير ملزمة بما يصدره من قرارات في هذه المسألة ، ولم تطلب كذلك موافقته على هذا المشروع ، انما هي تحتفظ بحقها بحرية العمل في هذه المسألة نظرا لما يمليه عليها الأحداث » (١) ٠

ولقد كان لتعاطف آلمانيا على الأماني البريطانيه أمر بالغ في تغيير مجرى الاحداث هذا التعاطف الألماني الذى نجحت فيه الدبلوماسيه البريطانيه منذ بدء تنفيذها المرحلة الثانية ــ أى بعد ان احتلت الاسكندرية ــ وبدأت بريطانيا تستعد لتنفيذ هـذه المرحلة باستمالة المـانيا الى جانبها كي تتخذ من هـذا التعاطف الألماني وسـيله للضغط على السلطان بضروره اشتراكه في جلسات المؤتمر وتنفيذ قرار المؤتمر في اثنى عشر ساعه ، وكذلك للضغط على الحكومه الفرنسية والايحـاء لها بانها لا تقوى على مجـاراة الحكومة البريطانية وبصفة خاصة وان المانيا تعطف على أمانيها في مصر وقناة السويس ٠

كما اسـتطاعت بريطانيا استمالة دى لسبس الى جانبها كي يلعب دورا بالغ الخطورة اذ استطاع أن يخدع العرابيين حين صمموا على سد قناة السويس ورعدهم بقوله : « ٠٠ ان قناة السويس ستظل بمنأى عن أى اعتداء من جانب القوات البريطانية أو الفرنسية أو أى قوات أخرى » (٢) ٠

عاد مجلس النواب الفرنسي الى الانعقاد يوم ٢٩ يوليـو لمواصلة بحث اقرار الاعتمادات المالية اللازمة للحملة العسكرية الفرنسية ٠

وفي بداية الجلسة ألقى فريسنيه خطابا قال فيه : « ٠٠ ان الدفاع عن قناة السويس أمر بعيد كل البعد عن التدخل في شئون مصر الداخلية ، وليس هناك ثمة خطر من انقياد فرنسا لاتخاذ اجراءات أبعد مدى ، وان كان لنا حرية العمل في اتخاذ أية اجراءات أخرى

« That there was no danger of France being led on into any further measures ».

ومضى فريسنيه في خطابه يدافع عن مشروعه المقدم الى مجلس النواب بقوله : « انه وضع تحفظين فيما يتعلق بمسألة الدفاع العسكرى المشترك مع الحكومة البريطانية ٠

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 478.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 492, from Cractwright to Lord Granville, date July 29, 1882.

التحفظ الأول :

لايحدث انزال للقوات الفرنسية على ضفتى القناة ما لم تتعرض الملاحة فيها لتهديد جسيم لدرجة تجعل نزول القوات الفرنسية أمرا لابد منه ٠

« That no landing of France forces should take place on the Canal unless the navigation on it was serious by menaced to such a danger as to render a landing indispensable ».

التحفظ الثانى :

ان الحكومة الفرنسية سوف ترفض تماما ٠٠ وفى جميع الأحوال ـ التعاون من أجل التدخل

« That the French Government would altogether refused, in every case, to co-operate in intervention properly so called ».

واختتم كلمته قائلا ٠ « ٠٠ بانه ليس هناك ثمة أعمال يمكن أن تتخذ غير هذا . واذا استدعى الحال ـ لأمر ما ـ اتخاذ أى اجراء ، فسوف يؤخذ رأى مجلس النواب ٠

وبعد أن عاد المجلس للانعقاد ـ بعد فترة الاستراحة ـ ألقى فريسنيه بيانا شمل نصوص مشروع الدفاع العسكرى والمقدم الى مؤتمر الاستانة لاقراره والذى يقضى باحترام حياد قناة السويس » (١) ٠

ألقى كليمنصو خطابا ـ بعد ذلك ندد فيه بالسياسة الخارجية للحكومة الفرنسية ومدى انصياعها للسياسة الخارجية البريطانية التى لا هدف لها الا العدوان على مصر ، والعمل جاهدة على احتلال قناة السويس ٠

ونادى كليمنصو كذلك بضرورة احتفاظ فرنسا بكل قواتها العسكرية لحماية مصالحها المهمة فى أوربا فضلا عن حماية حدودها الشمالية ، والعدوان الالمانى يتربص بها الدوائر ، ونادى كذلك بضرورة بقاء فرنسا بمنأى عن مشاكل القارة الاوربية والا تزج بنفسها فى حرب خارجية لا تحمد عقباها ٠

وأعلن كذلك بأن دخول فرنسا فى حرب لا يقصد منها استرجاع الولايتين المفقودتين ـ الالزاس واللورين تعتبر جريمة فى حق الوطن » (٢) ٠

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 496, from Lyons to Lord Granville, date July 29, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 496.

ولقد كان لهذا الخطاب تأثير بالغ ليس فى نفوس أعضاء المعارضة فحسب بل فى نفوس الأعضاء المؤيدين لسياسة الحكومة الخارجية · وخاصة مجلس النواب كان يعارض بصفة عامة السياسة الخارجية التى تتسم بالرضوخ التام للسياسة الخارجية البريطانية فى الآونة الأخيرة وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأزمة المصرية ، ومسألة الدفاع عن قناة السويس ·

وكانت فكرة مجلس النواب فى بادىء الامر ألا يترك الفرصة للسياسة البريطانية للتوسع على حساب ضياع المصالح الفرنسية فى مصر ، كما أنه يعمل على المحافظة على مصالح فرنسا فى مصر ·

وفى الجلسة صوت الأعضاء ضد المشروع ب ٤٥٠ صوتا ضد ٧٥ صوتا · وكانت أغلبية الاعضاء ضد المشروع ٣٧٥ صوتا ·

وبناء على هذا سقطت وزارة فريسنيه « فى هذا اليوم » (١) ·

وعلى اثر سقوط الوزارة الفرنسية يوم ٢٩ يوليو انتهت فرنسا كدولة منافسة لبريطانيا فى مسألة قناة السويس ، وتشكلت الوزارة الجديدة برياسة ديكلرك Declerc التى حددت على الفور موقفها من هذه المسألة ·

وصرح ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسية الجديدة بقوله : « ·· حينما رفض مجلس النواب اقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاحتلال جزء من القناة · كان هذا يعنى — من سبيل المحافظة والحذر وليس من سبيل التنازل — أن الحكومة الفرنسية تسترشد بالفكرة التى أملاها قرار مجلس النواب ، وستعمل الحكومة الجديدة على انتهاج سياسة جديدة ازاء هذه المسألة ·

واذا ما استجدت أحداث عرضت مصالح فرنسا للأخطار فاننا نسارع الى دعـــوة مجلس النــواب ، وعرض القرارات أو الاقتراحات التى تمليهـــا الظروف (٢) ·

ووجدت الوزارة الفرنسية الجديدة برياسة ديكلرك أنها ملزمة بانتهاج سياسة خارجية يرضى عنها مجلس النواب ، أى انتهاج سياسة خارجية تكون على النقيض من سياسة فريسنيه الخارجية ·

وعلى هذا صرح ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسية لليونز السفير البريطانى فى باريس بقوله : « أن الحكومة الفرنسية مازالت تدرس المسألة الخاصة بقناة السويس ، كما أنها تود التعاون العسكرى مع الحكومة البريطانية » (٣) ·

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 496 :
« The Government have been defeated on the Suez Canal Credits Bill by 450 votes to 75 majority against Minister, 375.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 604.

(٣) Blue Book, loc. cit, doc. No. 667, from Lord Dufferin to Lord Granville.

ولكن فى الحقيقة رفضت الحكومة الفرنسية الجديدة أن تزج بنفسها فى الأزمة المصرية برمتها . بل نفضت يدها تماما نزولا لقرار مجلس النــواب الفرنسى يوم ٢٩ يوليو .

وهنا قدر للسياسة البريطانية أن تنفرد بالعمــل فى احتلال قنــاة السويس .

أعلن مندوب فرنسا فى مؤتمر الآستانة بجلسته السادسة عشرة المنعقدة يوم ١٤ أغسطس ــ على أثر التصويت على الاقتراح الايطالى المتضمن الاشراف الدولى على قناة السويس ، أن مسئولية الدفاع عنهــا تقع على عاتق الدول الأوربية .

وبعد أن تأجلت جلسات المؤتمر لأجل غير مسمى ، أعطى المؤتمر شبه تفويض من قبله للحكومة البريطانية : بأن تعمل على حل الأزمة المصرية على مسئوليتها الخاصة .

وانتهى المؤتمر دون جدوى ، بل عمل على تفاقم الازمة وتصعيدها وا..ر حل الازمة المصرية .

الفصل السابع

موقف الدول الأوروبية الأخرى تجاه المؤتمر

اولا : موقف ايطاليا

وقفت الحكومة الايطالية تعارض الاندفاع العدواني للحكومة البريطانية في مصر منذ بدء انعقاد الجلسة الاولى للمؤتمر في ٢٣ يونيه وتأكد هذا الموقف - للحكومة الايطالية -في جلسة المؤتمر الثانية - ٢٥ يونيه - اذ علق كونت كورتي Corti مندوب ايطاليا بعد أن انتهى لورد دافرين من القاء خطبته ، التي دافع فيها عن سياسة حكومته في مصر ، وقال مندوب ايطاليا : « ٠٠ إنه يشك في صحة هذه البيانات التي أوردها لورد دوفرين عن الحالة المضطربة في مصر ، ويعتقد أن مندوب الحكومة البريطانية يبالغ في قوله الى حد كبير وأن ما جاء في خطابه لا يشير الى الحقيقة من قريب أو بعيد ٠

وأعلن كورتي بقوله : « ان حل الازمة المصرية لمن أصعب الامور ، وأن على مندوبي بريطانيا وفرنسا أن يعرضا على المؤتمر حقيقة لا تتسم بالمبـــالغة والتهويل » ٠

وأضاف الى ذلك قوله : - « ونظرا لما لمســـته من تحفز دولتي بريطانيا وفرنسا - منذ البداية - الى محاولة الانفراد دون غيرهما بالتدخل العسكري المسلح في شئون مصر الداخلية ، فانه يقترح في جلسة المؤتمر الثالثة - ٢٧ يونيه - أن تقرر الدول الاوربية الامتناع عن التدخل المنفرد في شئون مصر الداخلية طالما أن المؤتمر لا يزال منعقدا ، وأن يحترم حقوق مصر الممنوحة لها بمقتضى الفرمانات والمعاهدات الدولية » (١) ٠

---

(١) أنظر ملحق الجلسة الثالثة وجاء بها ٠ Blue Book. op. cit, doc. No. 185.

Count Corti incidentally called out attention to a fact with which I had already become acquainted namely, that the Sultan considered that the privileges granted in the Egyptian firmans were not accorded to the country, but to the family of Mohamed Ali and that consequently, should that familv ever be come extinct Egypt would require the character of an ordinary vilayet.

وعلى الرغم من ذلك التزمت الحكومة الايطالية بالصمت صباح يوم ١١ يوليو . وصرح وزير خارجيتها بقوله : بأن الحكومة الايطالية وجدت نفسها أمام امر واقع ليس له من دافع . وما عليها الا الانتظار ، وترقب ما قد يحدث في المستقبل » (١) .

ولما وجدت الحكومه الايطالية أن الدول الاوربية الممثلة فى هذا المؤتمر لم تعترض على عمل الحكومة البريطانية ، وتظاهرت بالرضا عن الخطوة الجريئة التى قامت بها الحكومة البريطانية ، طالما افصحت عن رغبتها فى وقف الاستعدادات الحربية التى يقوم بها العرابيون فى الاسكندرية .

وعبرت الصحف الايطالية عن غضب الرأى العام ، وما أصاب الحكومة الايطالية من قلق وترقب ، ولهذا لم تكن لهجتها ودية تجاه بريطانيا بأى حال من الأحوال .

حاول أوجست باجت Augustus Paget سفير بريطانيا فى ايطاليا أن يدافع عن سياسة حكومته فصرح قائلا : « أنه يجب على ايطاليا والدول الاوربية الاخرى أن تمتدح الحكومة البريطانية على ما أقدمت عليه من عمل — فى مدينة الاسكندرية — من شأنه رفعة مركز دول أوربا فى منطقة الشرق .

والحق أن الحكومة البريطانيه كانت تعمل منذ احتلالها لمدينة الاسكندريه ١٥ يوليو — على الانفراد بحريتها فى العمل دون غيرها من الدول الاوربية . ولقد أدرك مسنى Mancini وزير خارجية ايطاليا هذه الحقيقة مما دعاه الى طلب باجت السفير البريطانى فى ايطاليا واخبره بأنه : — علم أن فى نية الحكومة البريطانية اتخاذ تدابير فعالة لحماية قناة السويس ، وأن لديه معلومات أكيده عن مدى تأهب بريطانيا العسكرى للاستيلاء على هذه القناة .

واضاف الى ذلك قوله : — أنه يعترف أن للحكومة البريطانية مصالح تجارية فى مصر على جانب كبير من الأهمية ، فضلا عن الامتيازات التى تتمتع بها فى مصر ، الا أن هذا لا ينفى ما تتمتع به الدول الاوربية الاخرى من امتيازات ، وما لها من مصالح لا تقل أهمية عن المصالح البريطانية . ولهذا فانه يرى أن الاجراءات التى تتخذها الحكومة البريطانية فى منطقة قناة السويس ينبغى أن تكون من المسائل العامة التى تهم جميع الدول الاوربية المعنية دون تمييز ، اذ لابد من عرض مسألة الدفاع عن أمن قناة السويس على المؤتمر للتداول والتباحث بشأنها بينما كانت بريطانيا تصر على أن تظل هذه المسألة بمنأى عن جدول أعمال المؤتمر واختتم قوله : — بأن تلك النوايا البريطانية تتنافى تماما مع ما نص عليه ميثاق انتفاء الغرض الشخصى .

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ٦١ .

وازاء تصريحات وزير خارجية ايطاليا رأى باجت السفير البريطانى فى روما أن يرد اتهامات الحكومة الايطالية لحكومته فقال : « انه ينفى كل ما أدلى به وزير الخارجية الايطالية ، وقال أيضا : انه لم يتلق أى تعليمات من حكومته تفيد موافقتها على عرض مسألة الدفاع عن قناة السويس على مؤتمر الآستانة ، وأنه يرى أن هدف حكومته من الاجراءات التى اتخذتها فى منطقة القناة بقصد المحافظة على حرية الملاحة بقناة السويس وبقائها حرة لجميع الدول دون استثناء .

وأكد السفير البريطانى بقوله : بأن جميع الدول الاوربية تعلم أن الحكومة البريطانية لا تقبل مطلقا أن تكون مسألة القناة محل بحث ، أمام المؤتمر . ثم أشار فى معرض حديثه عن التحفظ الذى أضيف الى الاقتراح الايطالى ، والذى يحفظ لحكومة بريطانيا حقها عند « الاقتضاء القهرى » فى اتخاذ أية اجراءات تراها لازمة من أجل مصالح الدول الاوربية البحرية ، وليس فى هذا أى تناقض لميثاق انتفاء الغرض الشخصى ، ومن ثم فان أى اجراء تقوم به حكومته — فى هذه المسألة — سيكون جديرا بالثناء والتشجيع لها من جانب الدول ولا يقابل بالمعارضة والسخط عليها .

ومضى باجت السفير البريطانى فى حديثه ليجيب عن تساؤلات وزير خارجية ايطاليا عن استعدادات بريطانيا العسكرية فى منطقة القناة ، حيث قال : « ان الباب العالى يرفض ارسال حملة عسكرية الى مصر تلبية لنداء الدول الاوربية الممثلة فى مؤتمر الآستانة .

وأنه لا يعلم أى الوسائل يجب أن تتخذ لتشكيل حكومة فى مصر تعمل على استقرار الأحوال بها بدلا من حكومة العرابيين التى لا يمكن السكوت عليها .

وأضاف الى ذلك قوله : ولهذا فلا أظن أن تأهب حكومته لمجابهة الموقف يلقى معارضة من أية دولة ، وأن ما بين بريطانيا ومصر لابد من تصفيته ، وهو حساب الخسائر التى أصابت الرعايا البريطانيين فى مصر على أثر مذبحة الاسكندرية — ١١ يونيه الماضى — وما حل بهم من فشل وقتل وتخريب » .

ولكن وزير خارجية ايطاليا لم يقتنع بما صرح به السفير البريطانى ومن محاولته الدفاع عن سياسة حكومته فى مصر . وصرح بقوله : « بأن مثل هذه الأفعال لا يمكن أن تبيح لبريطانيا التدخل العسكرى بمطلق حريتها دون غيرها من الدول الاوربية الاخرى (١) .

---

(١) د. مصطفى الحفناوى ، قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة ، القاهرة الطبعة الثانية سنة ١٩٥٦ جـ ٢ ص ٩٨ .

وفزعت الحكومة البريطانية من موقف الحكومة الايطالية المتشدد والذى كان عقبة أمام نشاطها الدبلوماسى سواء فى مناقشات مؤتمر الآستانة أو خارجه فضلا عن خوف بريطانيا من انضمام دول الشمال الى رأى ايطاليا ٠

وصرح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا الى كالنوكى Kalnoky وزير خارجية النمسا بقوله : « بانه من الأفضل ترك اتخاذ الاجراءات اللازمه من أجل حماية القناة تقرر بواسطة المؤتمر فى حالة تعرضها للخطر (١) ٠

وفى هذا الصدد صرح منيابريا Menabrea سفير ايطاليا فى لندن بقوله : « ان الحكومة الايطالية نرى أن تقوم زوارق مسلحة بحماية السفن المارة بقناة السويس ، هذا فى حالة اذا كانت هناك ضرورة ملة فى حماية الملاحة فى القناة من الأخطار » (٢) ٠

ولكن لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا استطاع أن يستميل اليه منسنى وزير خارجية ايطاليا وذلك بالتلويح له بأن بريطانيا سوف تدعوها للاشتراك فى مسألة الدفاع عن قناة السويس » ٠

ارتاحت الحكومة الايطالية لهذا الوعد من جانب بريطانيا اذ كانت ايطاليا تلك الدولة الناشئة تعانى من عقدة « اتصافها بالضعف » بالنسبة لبقية الدول الاوربية الكبرى ، وكان ينظر اليها كأقوى الدول الصغرى ٠ ولهذا كانت تود أن تقف فى مصاف الدول الكبرى بل وتشارك فى اقرار السلام العالمى ، وحل المشكلات العالمية ، كل هذه العوامل جعلت الحكومة الايطالية تتريث قليلا فى سياستها الخارجية ازاء مسألة قناة السويس والأطماع البريطانية فى مصر ٠

أعلن لورد دوفرين سفير بريطانيا فى الآستانة بقوله : « أن الحكومه البريطانية تشرفها أن تعلن بأنه بمجرد تحقيق الأهداف العسكرية المزمع القيام بها فان بريطانيا سوف تطلب من سائر الدول التعاون معها فيما يجب اتخاذه من اجراءات من أجل العمل على استقرار الاحوال فى مصر ، والعمل على تشكيل حكومة بها تستطيع أن تحافظ على الامن والنظام » ٠

واقترح لورد دوفرين فى جلسة المؤتمر الحادية عشر — ٢٦ يوليو — مشروعا جديدا يقضى بتفويض بريطانيا وفرنسا واشتراك ايطاليا معهما فى مسألة الدفاع عن قناة السويس (٣) ٠ وان كانت بريطانيا فى الحقيقة لا تعنى معاونة ايطاليا لهما ، انما كانت هذه مناورة دبلوماسية تهدف الى أمرين :

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 283, from Paget to Lord Granville, date July 16, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 273, from Granville to Paget.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 368.

اولا : محاولة كسب ود الحكومة الايطالية حتى تكف عن آرائها المناهضة وموقفها المتشدد من السياسة البريطانية فى مصر .

ثانيا : الايحاء الى فرنسا بأنها لم تكن الدولة الوحيدة التى تنشد بريطانيا مساعدتها فى هذه المسألة .

وفى ذلك الوقت عمدت بريطانيا الى تضليل الرأى العام بصفة عامة وفرنسا بصفة خاصة ، بينما سياستها الغير معلنة كانت على النقيض من ذلك ، اذ كانت تحشد الجيوش البريطانية فى منطقة القناة استعدادا لاحتلالها عسكريا بينما تتظاهر بأنها تحرص على حماية حرية الملاحة بها . وكان هذا دافعا لمنسنى وزير خارجية ايطاليا بأن يصرح قائلا : انه يلاحظ – فى هذا الوقت – تناقضا واضحا فى سياسة بريطانيا وفرنسا ، فبينما تطلبان من المؤتمر دراسة الاقتراحات المقدمة منهما بشأن الدفاع عن أمن القناة ، نراهما – بريطانيا وفرنسا – تقومان بأعمال عدائية فى منطقة القناة » (١) .

وسارع لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا الى مقابلة منابريا Menabrea سفير ايطاليا فى لندن – فى ٢٦ يوليو – للتشاور فيما بينهما حول الاقتراح السابق عرضه على الحكومة الايطالية . وأرسل لورد جرانفيل بتقرير الى باجت سفير بريطانيا فى روما عن هذه المحادثات جاء به :

« .. أجاب مينابريا بقوله : بأن اقتراح حكومتى لندن وباريس بضرورة اشتراك ايطاليا معهما فى مسألة الدفاع العسكرى عن أمن قناة السويس قد أبلغه الى منسنى وزير الخارجية الايطالية .

واستفسر السفير الايطالى بقوله : بأنه كان يود أن يعرف على وجه التحديد وجهات نظر الدول الاوربية الاخرى الممثلة فى مؤتمر الآستانة فيما يتعلق بهذا الاقتراح ؟ .

وقال لورد جرانفيل : يبدو لى أن السفير الايطالى له وجهات نظر خاصة – باقتراح اشتراك ايطاليا فى مسألة الدفاع عن القناة – وهى تتطلب تفديدها بدقة .

ووجهات النظر الايطالية هى :

اولا : كيفية عرض هذا الاقتراح على المؤتمر وموقف بقية الدول الاوربية من هذه المسألة ودورهم فيها .

ثانيا : حقيقة العمل العسكرى المطلوب من الحكومة الايطالية وكذا الضمانات الواجب توافرها .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 456. from Paget to Lord Granville, date July 24, 1882.

ثالثا : النتائج السياسية المترتبة على هذا الاقتراح » (١) .

واجهت الحكومة الايطالية معارضة قوية من الرأى العام الايطالى نتيجة لقبول وزير الخارجية بصفه مبدئية اقتراح الحكومة البريطانية بشأن اشتراك ايطاليا عسكريا فى مسألة الدفاع عن قناة السويس .

وخشيت الحكومة الايطالية من خطر فرنسا عليها ان هى قبلت تنفيذ اقتراح بريطانيا — من أن تنتهز فرنسا هذه الفرصة وتنقض على السواحل الايطالية بأسطولها ، تلك السواحل التى لم يتم تحصينها بعد ، وكانت العلاقات بين الدولتين غير طيبة منذ أن احتلت فرنسا تونس سنة ١٨٨١ ، فضلا عن أن بريطانيا ترفض عقد تحالف عسكرى مع ايطاليا فى هذا الوقت .

وانقسم الرأى العام الايطالى ازاء هذه المسألة الى فريقين :

الفريق الأول : حزب اليمين المحافظ ، ويرأسه منجتى Minghetti وينضم اليه عدد كبير من متطرفى اليسار — أمثال فرنسيسكو كرسبى Francesco Crispi وهما يتزعمان المعارضة فى البرلمان ، الايطالى اذ هما متحدان فى الرأى ازاء الأزمة المصرية على الرغم من اختلافهما فيما يتعلق بالشئون الداخلية . ويريان بأن على الحكومة الايطالية اتباع سياسة خارجية نشطة ، والبعد عن سياسة التردد والضعف حتى تستطيع ايطاليا أن تتبوأ مكانتها بين الدول الكبرى وتشارك فى السياسة الاوربية وتقوم بدور فعال .

ويقول منجتى : « ان ايطاليا لن تعد خاسرة اذا استطاعت أن تحصل — نتيجة الاشتراك مع بريطانيا عسكريا — على نفوذ أدبى .

وأما كرسبى فتخايله آمال استعمارية عريضة ، فى انشاء امبراطورية ايطالية كما يعتبر أن السياسة الحكيمة ، تحتم على ايطاليا قبول التعاون العسكرى مع بريطانيا .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 445, from Lord Granville to Paget, date July 26, 1882.

« General Menabrea replied that the proposal of the two governments, that Italy should join in the protection of the Suez Canal, had only just been communicated to M. Mancini, and that before replying, he was desirous of ascertaining what view would be taken of the Motaer by the other powers represented in the Conference.

With regard to my second proposal His Excellency said it was one of great importance, and he was entirely without instructions in regard to it. It seemed to him that there were three considerations in regard to it which require to be carefully weighed :

(1) The manner of submitting the proposal to the Conference, and the way in which it would be regarded by the other powers.
(2) The Military requirements and conditions.
(3) The exact nature of the political results to be attained.

* **الفريق الثاني** : الأحرار ويتزعمهم وزير الخارجية . وان كان يعارض سياسة حزب اليمين المحافظة معتمدا في ذلك على تأييد الرأى العام له اذ استنكر أن تقوم حكومته بقمع حركة قومية مصرية ، تؤمن بما كانت تؤمن به ايطاليا من العمل على التخلص من الحكم الاجنبي واستبداده والقيام باصلاحات داخلية (١) .

وخاصة أن شخصيه أحمد عرابي - في نظر الشعب الايطالي - تمثل شخصية غاريبالدى في جرأته ، وآرائه ومواقفه وكذا شعبيته (٢) . وكانت سياسة وزير الخارجية الايطالية تهدف الى ارضاء كل الدول الكبرى ، وان كان هذا الهدف لم يتحقق حتى بعد أن تحالفت ايطاليا مع مجموعة دول شمالي أوروبا .

وكانت الحكومة الايطالية لديها من الأسباب ما يمنعها برفض هذا الاقتراح البريطاني ، وأهم هذه الأسباب هي :

أولا : ان الحكومة البريطانية لم تفصح عن نواياها وأهدافها في التدخل المسلح في شئون مصر .

ثانيا : ان الحكومة البريطانية لم توضح الامتيازات التى تمنحها الى ايطاليا في حالة اذا ما تقدمت ايطاليا بقواتها الحربية لمعاونة بريطانيا .

ثالثا : تدرك الحكومة الايطالية أن بريطانيا لن تسمح للقوات الايطالية بالاستراك مع قوات بريطانيا في احتلال قناة السويس .

رابعا : ماذا يفعل الايطاليون اذا طلبت بريطانيا من القوات الايطالية بالجلاء عن مصر وقناة السويس بمجرد الاستيلاء عليها والا فسوف تضطر بريطانيا أن تخوض في حرب ضد ايطاليا اذا ما رفضت الانسحاب .

خامسا : أنذرت مجموعة دول الشمال حليفتهم ايطاليا بعدم قبول التعاون مع بريطانيا ، والا فعليها - وحدها - تحمل تبعة السير في فلك السياسة البريطانية .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات عرضت الحكومة الايطالية الأمر على البرلمان الايطالي ، ولكى يصدر قراره في هذه المسألة .

ناقش البرلمان الايطالي مسألة التعاون العسكرى مع الحكومة البريطانية واستقر الرأى على أن مسألة قناة السويس ما زالت معروضة على مؤتمر الآستانة وحتى الآن لم يتعرض لمناقشة هذه المسألة . وبالتالى فان الحكومة الايطالية لا تستطيع أن تقبل هذا العرض في مسألة هي من المسائل الأساسية التى مازالت مطروحة أمام المؤتمر والذى مازال منعقدا .

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت - الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ١٦١ .

(٢) نفس المرجع ص ١٦٠ .

ولهذه الأسباب أعلن وزير خارجيه ايطاليـــا رأيه فى ٣١ يوليو وذلك بتصريحه المتضمن : « ٠٠ ولكى ترد ـ الحكومة ـ وفقا لتحفظها ، فان الحكومة الايطالية لم نستطع أن سير حتى اليوم نقاشا داخل المؤتمر بدعوة من انجلترا وفرنسا على سرط أن نسلما مبدئيا بأن الحماية الجماعية لأمن قناة الســويس سوف تتم وتنظم على هيئة قوة بوليسية للمراقبة البحرية تشترك فيها جميع الدول المعنية بعد وضع أسس يتفق عليها والتحفظ باتفاق لاحق ، وفى جميع الحالات الخاصة ، فان نظام القوة البوليسية يبدو انه غير كاف » (١) ٠

وفى الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر ـ ٢ أغسطس ـ قدم كورتى مندوب ايطاليا اقتراحا مؤداه : ـ سيتم بالاتفاق مع الباب العالى اعداد قوة بولسية بحرية تساهم فيها جميع الدول البحرية طبقا لما سيتفق عليـــه ، على أن يتم التفاهم فيما يتعلق بالاجراءات التى يجب أن تتخذ فى كل حالة تحدث » (٢) ٠

أيد الاقتراح الايطالى مندوبو دول أوربا الشمالية : ألمانيا ـ النمسا ـ المجر ـ روسيا ـ وامتنع مندوبى بريطانيا وفرنسا عن ابداء رأيهما فى هـــذا الاقتراح بينما احتفظ مندوبا الحكومة العثمانية محتفظين بحقهما لحين انعقاد الجلسة التالية لابداء الرأى فى هذا الاقتراح بعد استطلاع رأى الحـــكومة العثمانية (٣) ٠

وفى الجلسة السادسة عشرة للمؤتمر ـ ١٤ أغسطس ـ اقترح كورتى مندوب ايطاليا : بأن المؤتمر عليه أن يؤجل انعقاد جلساته الى أجل غير مسمى ، ووافق الأعضاء جميعا ما عدا سعيد باشا مندوب الحكومة العثمانية وصرح بقوله : انه يحتج على هذا القرار ، وأنه خذل فى موقف من أهم المواقف ، واحتفظ لنفسه بالحق فى تحديد الجلسة التالية للمؤتمر (٤) ٠

وكانت ايطاليا ترى أن تترك الأزمة المصرية الى المفاوضات المباشرة بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية وبهذا تكون مهمة المؤتمر المنوط ببحثها قد انتهت (٥) ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 515, from Paget to Lord Granville, date July 31, 1882.

وجاء بها :

« Pour donner suite à sa réserve de répondre, le gouvernement italien n'ayant pu provoquer jusqu'ici une discussion dans le sein de la Conférence à l'invitation anglo-française pourvu qu'on admet en principe que la protection collective de la sécurité du Canal sera organisée dans la forme d'un service de police et de surveillance maritime, auquel toutes les puissances intéressées pourraient participer moyennant des règles à convenir, et avec réserve d'une entente éventuelle dans tout cas spécial où les simples mesures de police maritime paraîtraient insuffisantes.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No 544, from Lord Dufferin to Lord Granville, date August 3, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., No. 544.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 667.

(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 675, from Paget to Lord Granville. date August 15, 1882.

وصرح منسني وزير خارجيه ايطاليا بقـــوله : أن الحكومه البريطانية نستطيع أن تعتمد على صداقة ايطاليا ، فالحكومة الايطالية لن تقيم أى عراقيل فى وجه بريطـــانيا لاستكمال تنفيــذ خطتها ليس فى مصر فحسب بل فى وادى النيل ٠

وأضاف الى ذلك قوله : « بأن الحكومة الايطالية على يقين تام بأن الحكومة البريطانية ستفي بتعهداتها التى التزمت بها بأن الاحتلال البريطانى لمصر مؤقت لحين استقرار الأحوال بها » (١) ٠

واختتم حديثه بأن الحكومة البريطانية قد تعتمد على الصداقة الايطالية ، وأن تكون مطمئنة بأن الحكومة الايطالية لن تقوم الآن أو فى المستقبل بخلق أى صعوبات (٢) ٠

ولم يكن أمــرا مفاجئا أن تبعث الحــكومة الايطالية بالتهنئة الى الحــكومة البريطانية لانتصاراتها التى حققتها فى منطقة القناة ومعركة التل الكبير ٠

وأرسلت الحكومة البريطانية برقية تشكر فيها الحكومة الايطالية معبرة عنها عن امتنانها من التحول الجذرى فى موقفها ازاء الأزمة المصرية (٣) ٠

ان الحكومة الايطالية قد أضاعت منها فرصة الاشتراك مع بريطانيا فى العمل المشترك ٠ كما أضاعت فرنسا نفس الفرصة ، وتركت الدولتان المجال واسعا أمام بريطانيا لتنفرد باحتلال قناة السويس ثم سائر أجزاء مصر ، وفى الواقع أن هذا الموقف الايطالى يرجع الى انتهاجها السياسة الخارجية لمجموعة دول شمالى أوربا المتحالفة معهم وهم الذين أيدوا بريطانيا فى أعمالها فى مصر ٠ ولكن على مسئوليتها الشخصية ٠

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 682, from Paget to Lord Granville.

(٢) Ibid.

(٣) Ibid.

ثانيا : موقف المانيا

اتخذت الحكومة الالمانية موقف المعارضة للسياسة البريطانيه الفرنسية المشتركة ازاء الأزمة المصرية متعاطفة مع الحكومة العثمانية ، ووضحت هـذه السـياسة الألمانية منذ الجلسة الأولى لانعقاد مؤتمر الآستانة فى ٢٣ يونية ، وهذه السياسة الخارجية لحكومة المانيا نتيجة لأسباب أهمها :

اولا : كانت الحكومة الالمانية تتزعم مجموعة دول شمالى أوربا : النمسا والمجر وروسيا وهذه الدول الثلاث تعارض الأطماع البريطانية فى مصر فضلا عن ارتباطها معهم بمعاهدة تحالف (*) .

ثانيا : تعارض ألمانيا اعطاء أى فرصة للحكومة الفرنسية بزيادة نفوذها فى مصر ، حيث كان يوجد فى فرنسا حزب « الانتقام » الذى يرى ضرورة محو العـــار الذى لحق بفرنسا نتيجة انهزامها فى سيدان ـ ١٨٧٠ ـ فبسمارك يدرك يقينا هذا العداء الفرنسى الخفى لألمانيا .

ثالثا : سبق أن عرض بسمارك سنة ١٨٧٧ على الحكومة البريطانية اقتراحا مؤداه : أن سيطر بريطانيا على مصر مقابل أن تسيطر روسيا على المضـــايق العثمانية فى البحر المتوسط ، ولكن لا يرى الآن موافقة بريطانيا على فرض سيطرتها على قناة السويس باعتبارها مرفق يمتع بحريه الملاحة ، ولا يحق لأى دولة أن تفرض نفوذها عليها ، ولهذا لم يعارض بسمارك الأعمال العدوانية البريطانية فى مدينة الاسكندرية فى ١١ يوليو ١٨٨٢ بينما عارض كل سياسة بريطانية فرنسية مشتركة ازاء الأزمة المصرية ، بصفة عامة . وازاء مسألة قناة السويس بصفة خاصة .

رابعا : كان بسمارك يرى فى أى حل يعرض على المؤتمر ضرورة تأكيد سيادة السلطان على مصر ، وظل متعاطفا معه الى أن مل موقفه الضعيف ازاء المؤتمر مما دعا بسمارك الى العطف على الأمانى البريطانية فى مصر بعد سقوط

(*) أطلق عليه التحالف الثلاثى بعد ارتباط ايطاليا سنة ١٨٨٢ مع كل من المانيا والنمسا .

وزارة فريسنيه ، وتولى ديكلرك رياسة الوزارة الفرنسية بدلا منه ، وأعلن أن الحكومة الفرنسية تنتهج سياسة خارجيـــة على النقيض من سياسة الوزارة السابقة .

واذا كانت الحكومة الألمانية قبلت الاشتراك في مؤتمر الآستانة الا أنها لا تأمل كثيرا في نجاح المؤتمر في حل الأزمة المصرية ، وذلك لاختلاف وجهـات النظر بين حكومتى بريطانيا وفرنسا ازاء هذه الأزمة . وان كان بسمارك يرى أن الخلاف في الرأى بين الحكومتين ـ بريطانيا وفرنسا ـ ازاء مصر أمر حتمى . وهو يدعو الى عدم زيادة حدة هذه الخلافات حتى لا تنشب حرب بينهما بسبب هذه المسألة .

وبرغم هذا الخلاف في الرأى بين حكومتى بريطانيا وفرنسا الا أنهمـــا متفقتان على عدم ترك الفرصة أمام السلطان من التحالف مع بسمارك أو زيادة نفوذه في مصر . فبريطانيا تعمل على عدم تعاطف المانيا مع السلطان حتى تستطيع أن تستميل المانيا الى جانبها لتؤيد سياستها في مصر أو على أقل تقدير تقف على الحياد ، أما بالنسبة لفرنسا فانها تعمل على عدم تعاطف الحـــكومة الالمانية مع السلطان حتى لا يشتد نفوذه في شمالى افريقيا .

وأدرك أعضاء المؤتمر منذ الجلسة الاولى ـ ٢٣ يونيه ـ مدى الميول العدوانيه للحكومة البريطانية ، وقدم مندوب ايطاليا اقتراحا يقضى بعدم تدخل أى دولة فى شئون مصر طالما كان المؤتمر مايزال منعقدا ووافق عليه أعضاء المؤتمر ما عدا لورد دوفرين مندوب بريطانيا الذى أصر على اضافة تحفظ اليه « الا فى حالة الظروف القهرية » .

عارضت الحكومة الألمانية ـ فى بادىء الأمر ـ الاقتراح الذى استقر عليه رأى المؤتمر فى جلسته السابقة ـ ٦ يوليو ـ والملزم بتكليف السلطان بارسال حملة عســكرية الى مصر ، اذ كانت الحكومة الألمانية ترى فى ذلك تدخـلا فى شئون السلطان .

وفى هذا الصدد صرح هاتسفلت ، سفير ألمانيا فى لندن قائلا : « ان بسمارك لن يوافق على هذا الاقتراح الذى يعد انتقاصا لحقوق السلطان والتعدى على سيادته الشرعية على مصر ، ويرى بسمارك أن الحل الوحيد للأزمة المصرية هو ترك السلطان وشأنه ، فالعثمانيون لهم وسائلهم الخاصة والناجحة فى حل مثل هذه الأزمات » (١) .

---

(١) د. محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ص ١٣٥ ـ ١٣٦ .

وقد حدث تقارب ألمانيا الى بريطانيا بعد أن أعلن السلطان فى ١٩ يوليو قبوله قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو ، وقبوله الاشتراك فى جلسات المؤتمر . اذ صرح هيرشفيلد Hirschfeld — مندوب ألمانيا بالمؤتمر — الى لورد دوفرين بقوله : « بأن الدول الأوربية الشمالية : ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا — نن تقبل أن نمنح دولة من الدول أى تفويض بحرية العمل — دون غيرها — فى الأزمة المصرية .

وصرح لورد دوفرين مندوب الحكومة البريطانية بقوله : ان التحفظ الذى أضيف الى الاقتراح الايطالى يبرر ما ستفعله بريطانيا فى مصر (١) .

وبدأت الحكومة الألمانية تشعر بالملل من موقف السلطان الذى التزم بالصمت والتردد ازاء مسألة تخصه ، والتصريح الذى أدلى به هانسفلت مندوب ألمانيا بالمؤتمر ما يؤيد وجهة نظر حكومته هذه . حيث قال : « كان رأى بسمارك المستشار الالمانى أن السلطان له الحق فى ممارسة الحماية على مصر ، وفى حالة عدم استعداده أو عدم قدرته على تنفيذ ما كلفه به المؤتمر فان الدول الاوربية المهتمة بمسألة الدفاع عن قناة السويس يكون لديها مبرر للقيام بعمل من جانبها » (٢) .

وكانت الحكومة الألمانية هى التى تقف فى وجه بريطانيا حين صممت الحكومة البريطانية أنها سوف تمضى فى طريقها اذا ما قدر للمؤتمر أن يرجىء أو يرفض الموافقة على تفويضها بحرية العمل فى مسألة الدفاع عن القناة ، مما كان دافعا للورد جرانفيل أن يبعث برسالة الى وزارة الخارجية الألمانية تتضمن وجهة نظر حكومته بأنها تأمل أن يصدر المؤتمر قراره بالتفويض ، ولكن فى حالة الرفض أو التأجيل فيجب على الدول الأوربية التشاور فيما بينهما لأخذ الاجراءات الأخرى الكفيلة بالدفاع عن القناة » (٣) .

والحق كانت الحكومة الألمانية تود أن ينهى السلطان حالة الجمود والتردد ويتبوأ من تلقاء نفسه — بمهمة الدفاع عن مصر دون تفويض من قبل المؤتمر اذ أنها كانت تعارض كل تدخل فى مسألة قناة السويس سواء اذا كان هذا التدخل قائما باشتراك بريطانيا وفرنسا أو أحدهما . وكان بسمارك يعارض تلك المفاوضات المباشرة بين حكومتى لندن وباريس فيما يتعلق بمسألة الدفاع عن القناة ، وأنه — بسمارك — لا يرى بديلاً بغير سياسة تدويل هذه المسألة .

(١) Blue Book, op. cit. doc. No. 433 from Lord Dufferin to Lord Granville, date, July 21, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 483, from Lord Dufferin to Lord Granville, date, July 28, 1882.
« Prince Bismarck was of opinion that the Sultan has the first claim to exerise this protection. In the event of his being unwilling or unable to do so, the powers interested in the Canal would be Justified in acting themselves. »

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 263.

وأضاف الى ذلك قوله : « ٠٠ أن المستشار الألماني يرحب بأن يأخذ فى الاعتبار ـ بالتنسيق مع الدول الاوروبية المعنية ـ أى اقتراح ربما تقدمه الحكومة البريطانية ـ للقضاء على الأخطار التي تتهدد حرية الملاحة فى القناة ، وتضر بالتجارة العالمية » (١) ٠

ولما سقطت وزارة فريسنيه ـ ٣٠ يوليو ـ حدث تغيير جذرى فى موقف الحكومة الالمانية ٠ اذ تحولت من موقف المعارضة الى موقف التأييد للسياسة البريطانية فى مسألة قناة السويس ، ولكن بشرط عدم الموافقـة على منحها تفويضا رسميا من قبل مؤتمر الآستانة ، وانما تعمل على مسئوليتها الخاصة استنادا الى التحفظ الذى وافق المؤتمر عليه وهو « الظروف القهرية » Force majeure

وصادف هذا التغيير فى موقف الحكومة الألمانية هوا فى نفس لورد دوفرين ، يؤكد هذا التصريح الذى أدلى به فى ذلك الحين قائلا : « ٠٠ انه من الأفضل لنا أن نعمل بمفردنا وعلى مسئوليتنا الخاصة » (٢) ٠

وانتقدت الصحافة الالمانية موقف الحكومة الالمانية من مسألة قناة السويس ، ونشرت جريدة « الكوريه دى فرانس » مقالا جاء به : « أن وزارة برلين قد لزمت جانب الحياد التام فيما يتعلق بالأزمة المصرية بصفة عامة ، ومسألة قناة السويس بصفة خاصة ، ولكنها الآن عدلت عن حيادها هذا » ٠

وجاء بالصحافة الالمانية أحاديث كثيرة عن تحول الحكومة الالمانية الجذرى مؤداه : « لا شك أن نصائح بسمارك المستشار الألماني ـ هى التى دفعت السلطان الى قبوله قرار المؤتمر ، وموافقته على الاشتراك فى جلسات المؤتمر التالية (٣) أى الجلسة العاشرة فى ١٤ يوليو ٠

واذا كانت الحكومة الألمانية قد وافقت على أن تعمـل بريطانيا بمطلق حريتها فى مسألة قناة السويس وعلى مسئوليتها الشخصية ، فانها تعترض أن يمنحها المؤتمر تفويضا بذلك ٠

ولكن هـذه السـياسة الألمانية أغضبت لورد جرانفيـل وزير خارجية بريطانيا ، وصرح بقوله : « بأن آراء بسمارك المستشار الالمانى ، والتى أعرب لى عنها تبدو أمرا قائما على سوء التفاهم » (٤) ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 260, from Ampthill to Lord Granville.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 433 from Lord Granville « That it would be better for us to go forward at once by ourselves »

(٣) سليم خليل نقاش : مرجع سبق ذكره ، ج ٥ ، ص ١٧٢ ٠

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 483, from Lord Granville to Lord Dufferin. « That the communication of Prince Bismarck's views which he had made to me appeared to me to be bassed upon a misunderstand »

كما صرح لورد دوفرين بقوله : « اذا لم توافق مجموعة دول أوربا الشمالية على منحنا هذا التفويض — من قبل المؤتمر — فانه من الأفضل لنا أن نمضى قدما بأنفسنا في الحال » (١) .

والحق أن مجموعة دول أوربا الشمالية كانت لا توافق على أن نعطى هذه الفرصة لبريطانيا ، فقناة السويس شركة مساهمة عالمية تتمتع فيهـا الملاحة بالحياد التام ولجميع الدول دون استثناء .

ولا شك أن بسمارك حين تزعم مجموعة دول شمال أوربا فى هذا الموقف المتشدد من سياسة بريطانيا العدوانية فى قناة السويس فانه كان على يقين تام بأن اعطاء مثل هذا التعويض لبريطانيا سوف يكون له تأثير ضـار بالتجارة العالمية نظرا لسيطرتها على القناة .

وصرح لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا بقوله : « .. ان الحكومة البريطانية سبق لها أن افترحت على المؤتمر استبعاد مسألة قناة السويس من جدول أعماله .

وقال أيضا : « وقد اعتبرنا أن الالتزام الدائم بالمحافظة على أمن قناة السويس من مسئولية الحكومة المصرية ، وطالما أن الحكومة المصرية ليست لها الصفة الشرعية (وزارة راغب باشا) والقانونية مما يؤهلها من مزاولة حقها فى الدفاع عن قناة السويس فضلا عن أن الحكومة البريطانية تعتبر أن حكومة مصر الحالية هى السبب فى استمرار الأزمة ، كما أن أعمالها تشكل خطرا على حرية الملاحة بالقناة » (٢) .

ونستنتج من هذا القول : أنه لأول مرة تذكر الحكومة البريطانية فى تصريح لها بأن مسئولية المحافظة على أمن القناة هو من مسئولية الحكومة المصرية .

ولو كان الأمر كذلك فما كان جديرا بهـذا الا وزارة راغب باشا التى تعهدت بالمحافظة على المصالح الاوربية فى مصر ، وكذلك العمل على استتباب الامن والنظام ، ولو أن بريطانيا تتخذ من وجود هذه الوزارة (برياسة راغب باشا وعرابى باشا وزيرا للحربية بها) ذريعة للتدخل فى مصر ، والعمل على عودة الأحوال الى ما كانت عليه قبل تشكيل هذه الوزارة التى لا ترتفع الى مستوى الأحداث .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 433, from Lord Dufferin to Lord Granville.
« ... that the Northern governments would never agree to mandat, that it would be better for us to go forward at once by ourselves... »

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 483.
« ...in making the proposal we had laid before the conference it was not our intention to settle any scheme for the protection of the Suez Canal... »

ورأى لورد جرانفيل أن يؤكد وجهة نظر حكومته ، فضرب مثلا قال فيه : « .. لو شب حريق في منزل .. فان المستأجر لن يتردد في اطفائه دون انتظار لموافقة صاحب المنزل أو المستأجرين الآخرين .. »

وسوف يشعر بالسرور اذا قدم أحد اليه العون ، بدون منع أى شخص يقدم مساعداته في مثل هذا الموقف » .

وأضاف الى ذلك قوله : « لقد كان هذا وضعنا فيما يختص بالخطر الحالى الذى يتهدد قناة السويس ، ونأمل ألا يضيع وقت آخر في الاتصالات والمشاورات فى هذا الشأن .

واختتم لورد جرانفيل حديثه قائلا : « نعتقد بأن مسئولية أمن القناة يجب أن ينقل من أيدى هؤلاء القائمين بها الآن (يقصد وزارة راغب باشا) كما أنه لا يمكن أن ينجح اقتراح الحماية الدولية للقناة بواسطة قوات بوليسية مالم تكن هناك قوات كافية لاحتلال شاطىء القناة » (١) .

ويتضح من تصريح لورد جرانفيل أنه يريد أن يسوغ الأحداث كى تخدم النوايا البريطانية فى مصر ، ومما لا شك فيه أن هذا المثل الذى ذكره ، ما هى الا دبلوماسية بريطانية . فلم يكن هناك ثمة خطر يتهدد القناة ، بل ان الوزارة الحالية ـ والتى يحاول أن ينال منها ـ قادرة على تحمل مسـئولياتها كاملة لو تركت وشأنها ، انما بريطانيا دائما تحاول أن تتذرع بأى سبب حتى تجد ما يبرر عملها حتى لا تثير الرأى العام ضدها وتظهر أمامه بأنها دولة معتدية على حقوق مصر دون ما سبب .

وتقول سياسة بسمارك ازاء مسألة قناة السويس على هذين العاملين :

أولا : لا تفويض من قبل المؤتمر ـ لبريطانيا بحرية العمل فى مسألة قناة السويس انما يمانع أن يكون لبريطانيا مطلق الحرية فى هذه المسألة ولكن على مسئوليتها الخاصة .

ثانيا : من أجل المحافظة على حرية الملاحة فى قناة السويس ، لابد من تدويل مسألة الاشراف بواسطة قوات بوليسية بحرية دولية .

وقررت مجموعة دول أوربا الشمالية وايطاليا أن يلجأوا الى روسيا لاتخاذ موقف متشدد أمام الاطماع البريطانية فى قناة السويس ، وباسم مجموعة دول التحالف الاوربى قدم كورنى مندوب الحكومة الايطالية الى المؤتمر فى الجلسة الثانية عشرة ـ ٢ أغسطس ـ اقتراحا مؤداه :« سيتم الاتفاق مع الباب العالى

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 483.

باعداد قوة بوليسيه بحريه يساهم فيها سائر الدول طبقا لما ينفق عليه على أن يتم التفاهم من حيث الاجراءات التى تتبع فى كل حالة تحدث (١) » ٠

وازاء هذا الموقف الجديد من جانب دول أوربا الشمالية - بزعامة بسمارك - امتنع مندوب بريطانيا عن الموافقة على هذا الاقتراح بحجة أنه ليس لديه تعليمات من حكومته في هذا الشأن ، وشاركه في الرأى زميله دى نواى مندوب فرنسا ٠

ومضى مندوب ايطاليا فى حديثه قائلا : أصبح الآن من المؤكد : أن المؤتمر يواجه حالة من الشك ، والانقسام ، ولا يمكن أن يستمر الى مالا نهاية ويحق لنا أن نتساءل : كيف ينسى للمؤتمر أن يبحث الأزمة المصرية مع جهله التام بحيقة الامور التى تحدث فى مصر ؟ ٠

كما ندد مندوب ايطاليا بالمزاعم البريطانية ازاء الأزمة المصرية وهاجم سياستها التى أدت الى احتلال المراكز الهامة على ضفتى القناة والأعمال الحربية التى أتتها ولا مسوغ قانونى لها » (٢) ٠

وبايحاء من بسمارك قدم كورتى مندوب ايطاليا الى المؤتمر فى الجلسة السادسة عشرة - ١٤ اغسطس - اقتراحا مؤداه : أن تترك المسألة الى المفاوضات بين الحكومة البريطانية والحكومة العثمانية ٠٠ خارج نطاق المؤتمر على أن تعرض نتائج هذه المباحثات على المؤتمر (٣) ٠

وعلى أثر الاعلان الذى أصدره ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسية والذى قرر فيه رفع يده تماما من مسألة الدفاع المشترك عن قناة السويس ، قرر بسمارك المستشار الالمانى ترك بريطانيا تعمل فى هذه المسألة بمطلق حريتها ولكن على مسئوليتها الخاصة ، ومنذ ذلك الوقت لم تقم ألمانيا باثارة أى مشاكل فى وجه السياسة البريطانية فى مصر ، بل ان ألمانيا عملت على احباط المحاولة التى قررت روسيا القيام بها وهى تكوين حلف من بقية الدول الأوربية بقصد مناهضة السياسة البريطانية فى مصر ٠

واذا كانت مجموعة دول شمالى أوربا كان لها دور حاسم فى جميع الادوار التى مرت بها الازمة المصرية وكذا مسألة قناة السويس ، فان هذا يرجع الى تأثير ألمانيا - باعتبار انها زعيمة هذا التحالف الاوربى - فى موقف مجموعة هذه الدول ٠ كما كان تعاطف ألمانيا مع الحكومة البريطانية تأثير هام فى تحديد موقف كل من الحكومة الفرنسية والحكومة العثمانية ، ازاء الأزمة المصرية ومسألة قناة السويس ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 544, from Lord Dufferin to Lord Granville, date, August 2, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 483.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 675, from Pa get to Lord Granville, date August 15, 1882.

ثالثا : موقف روسيا

وقفت روسيا موقف المعارضة ـ فى مؤتمر الآستانة ـ لسياسة بريطانيا وفرنسا ازاء الأزمة المصرية ، ولم يكن للحكومة الروسية أى أطماع فى مصر أو وادى النيل ولهذا كان موقفها ملتزما الى حد ما بسياسة مجموعة دول شمالى أوربا ، بجانب افتقارها الى انباع سياسة مؤثرة فى جلسات المؤتمر .

ظل المؤتمر يبحث مسألة تكليف السلطان بارسال حملة عسكرية الى مصر طوال الجلسات الرابعة والخامسة والسادسة والسابعة ، ولكن قبل أن يصدر المؤتمر قراره فى الجلسة السابعة ـ ٦ يولبو ـ أرسلت الحكومة الروسية اقتراحا الى الحكومة البريطانية فى ٥ يوليو ـ يتضمن وجهة نظرها لحل الازمة المصرية .

وهذا نص الاقتراح الروسى :

أولا : يجب أن يكون التنسيق بين الدول الاوربية ـ فوق أى اعتبار حتى نستطيع هذه الدول التوصل الى حل للأزمة المصرية .

ثانيا : اصلاح الوضع الراهن وتدعيمه بقدر الامكان .

ثالثا : من الأفضل الاكتفاء بالعمل السياسى وحده لتحقيق هذه الغاية وفى هذه الحالة يجب أن يصدر المؤتمر قرارا يقضى بالتزام جميع الدول المحافظة على حقوق مصر الممنوحة لها .

رابعا : يجب على الدول الأوربية المعنية أن تتخذ من القرارات ما تراه كفيلا باصلاح الأوضاع فى مصر ، وأن تلتزم هذه الدول بضرورة تنفيذ هذه القرارات .

خامسا : اذا اصر الباب العالى على عدم الاشتراك فى أعمال المؤتمر يجب على الدول الاوربية الممثلة فى المؤتمر التشاور فيما بينها بشأن اقرار افضل الوسائل كى يقبل الباب العالى تنفيذ قرارات المؤتمر .

سادسا : اذا لم يكن هناك بد من التدخل العسكرى فسيكون تدخل السلطان أكثر الطرق قانونيه واقلها خطورة ، ولكن يجب أن يكون ذلك بمقتضى تفويض من الدول الاوربية الممثلة فى المؤتمر وبالضمانات الضرورية حتى لا يحيد عن الهدف المحدد .

سابعا : أما اذا رفض السلطان هذا التكليف - وقررتا بريطانيا وفرنسا ضرورة التدخل العسكرى المشترك أو التدخل المنفرد ، فيجب أن يتم هذا أيضا بعد مساورات مع الدول الممثلة فى المؤتمر ، وعلى أن يكون هذا التدخل محدد ببرنامج .. على أن ترسل الدول الاوربية الاخرى ممثلين لها مع هذه الحملة العسكرية .

ثامنا : بالنسبة للهدف النهائى من هذا التدخل العسكرى يجب أن يكون بهدف اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه .

وهذا الوضع الراهن له عيوب كثيرة ويعتقد أن من الضرورى تعديله فى بعض الأمور وخاصة بالنسبة لموقف الحكومة المصرية تجاه حكومات الدول الاوربية .

ولقد كشف نظام المراقبة الثنائية (البريطانى الفرنسى) فى مصر عن عيوب كثيرة ، ومن الأفضل أن يكون هذا الاشراف من حق الدول الأوربية جميعا . وهذا يضمن عدم اساءة الوكلاء لسلطانهم ، والدليل على هذا نجـــاح المحاكم المختلطة ولكن هذا الاشراف الدولى يجب ألا يتعدى مهمته بالتدخل فى شئون مصر الداخلية (١) .

وعلى أثر تقديم الاقتراحات الروسية لوزارة الخارجية البريطانية أرسل لورد جرانفيل فى نفس اليوم - ٥ يوليو - برده على تلك المقترحات موضحا وجهة نظر حكومته » .

« يلوح لى أن أول اجراء يجب اتخاذه فى الازمة المصرية الآن هو العمل على استقرار الأحوال المضطربة بها . كما أن استفحال خطر الحزب العسكرى سيؤثر على أحوال البلاد ، ولدى الحكومة البريطانية تقارير عن الاحوال فى مصر تفيد « بمناسبة حلول الحصاد فان أحوال مصر ستكون أفضل قبل نهاية شهر أغسطس أما فى الوقت الحالى فان الاقتصاد المصرى يصاب بالكساد سواء فى التجارة أو الصناعة »

The present time was usually a period of commercial and industrial stagnation in Egypt.

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 116, from de Giers to Lord Granville, date July 5, 1882.

واذا استمرت الاحوال المضطربة - في مصر - الى شهرى آكتوبر ونوفمبر - ستكون النتائج وخيمة العاقبة .

.. but if disorders continued during october and November the consequences would be disastrous »

واضاف الى ذلك قوله : أننا لم نضمر اى سوء ، ولم تكن لنا نوايا سيئة تجاه مصر (١) .

ولكن شوفالوف Shovalov سفير روسيا فى لندن طلب من لورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا أن يحدد له بكل وضوح أبعاد السياسة البريطانيه ازاء مصر .

وأجاب لورد جرانفيل : « .. سبق أن حددت الحكومة البريطانيه سياستها ازاء مصر فى منشورها السابق - فى ١١ فبراير ١٨٨٢ - والذى بعثنا به الى سفرائنا لدى عواصم الدول الأوربية ، كما بعثنا به الى لورد دوفرين كى يتخذ المؤتمر قرارا بشأنه يقضى بتكليف السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر ، وفى حالة رفض السلطان لهذا الاقتراح فان الحكومة البريطانية مضطرة الى اتخاذ اجراءات تكون أكثر فعالية .

وأضاف الى ذلك قوله : « وأننا لا نقبل أن نتخذ قرارا لا توافق عليه الدول الاوربية ، ولكننا على الرغم من هذا مضطرين الى اتخاذ اجراءات أكثر فعالية » (٢) .

استاءت الحكومة الروسية على أثر الاحداث التى شهدتها مدينة الاسكندرية - ١١ يوليو - واحتلال بريطانيا لها - ١٥ يوليو - فضلا عن بدئها عمليات حربية عدائية فى منطقة القنال ، واحتجت روسيا على هذا العمل ، وأمرت « أونو Onou مندوبها بمؤتمر الآستانه الامتناع مؤقتا عن حضور جلسات المؤتمر ، معلنه أن قيصر روسيا كان يريد الاشتراك فى المؤتمر على أن تكون قراراته ذات قيمة وتأثير لا على أن تكون مجرد موافقة على أمور واقعة » (٣) .

ومن المعروف أنه لم يكن للحكومة الروسية أى أطماع فى مصر كما استاءت من أفعال بريطانيا فى مصر وأنها غير ملتزمة بميثاق انتفاء الغرض الشخصى الذى وافق عليه المؤتمر - فى ٢٥ يونيو - ولهذا أعلنت وزارة الخارجية الروسية بأن الحكومة البريطانية غير جادة بضرورة البحث عن أنجح الوسائل لحل الأزمة المصرية حلا سلميا .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. N. 125, from Granville to Thornton, date July 5, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., No. 125.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 511.

وقدم لورد دوفرين بالاشتراك مع دى نواى الى المؤتمر فى الجلسة التاسعة ١٩ يوليو اقتراحا يتضمن الدفاع المشترك عن قناة السويس ، وبناء على هذا أرسل جيرس Giers وزير خارجيه روسيا الى أونو سفير روسيا فى الآستانة يشير عليه بالانضمام الى المؤتمر والمشاركة فى مناقشاته واقرار الاقتراح البريطانى الفرنسى بشأن حماية قناة السويس (١) ·

ولكن مندوب روسيا رفض الاشتراك فى جلسات المؤتمر الى أن يتلقى تعليمات حكومته كتابة والتى أرسلت اليه بالبريد (٢) ·

ويتضح من سياسة الحكومة الروسية فى هذه الفترة أن الحكومة الروسيه وان كانت لا تهتم كثيرا بالأزمة المصريه فانها تهتم ـ بدون شك ـ بمسألة قناة السويس اذ أنها وقفت موقفا سلبيا للغاية حينما أمرت مندوبها بالانسحاب من جلسات المؤتمر على آثر أحداث الاسكندرية ثم عادت وطلبت من مندوبها بمعاودة الاشتراك فى جلسات المؤتمر وذلك حتى لا تكون بمنأى عن أى قرار يتخذه المؤتمر فيما يتعلق بهذه المسألة ·

وحينما طلب سعيد باشا وزير خارجية الحكومة العثمانية عقد جلسة اليوم ٢٩ يوليو للمؤتمر رفض كورتى رئيس المؤتمر عقد الجلسة لحين تلقى أونو تعليمات من حكومته بهذا الشأن (٣) ·

وأرسل تورنتون Thornton سفير بريطانيا فى روسيا تقريرا الى حكومته جاء به : بأن الحكومة الروسية لا تمانع من الاشتراك فى المؤتمر مرة ثانية على شرط أن توافق الدول الأوربية الممثلة فى المؤتمر على برنامج عمل محدد وينفذ فورا بضمان هذه الدول ·

ويرى قيصر روسيا أنه يجب الالتزام بمبدأ يقضى بأنه لا يمكن احداث أى تغيير فى الوضع السياسى الراهن فى مصر · والا أنه مصمم على مقاطعة جلسات المؤتمر نهائيا والتى يعتبرها جلسات عقيمة (٤) ·

وأعلن جريس وزير الخارجية الروسية فى ٣١ يوليو أنه لا يرغب أن يستسلم للأمر الواقع · وأنه يرى أن تأخير ارسال الباب العالى ارسال قواته الى مصر يؤكد رأى الحكومة الروسية بأن الهدف الذى عقد من أجله المؤتمر لا يتفق والوضع الذى فرض عليه ، اذ أنه يناقش أمرا واقعا مفروضا عليه ·

وعلى الرغم من ذلك فان الحكومة الروسية سوف تعاود الاشتراك ثانية فى جلسات المؤتمر التالية ، اذا كانت مناقشاته مجدية وعملية ويلتزم الأعضاء المؤتمرون بتنفيذها (٥) ·

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 639, date August 11, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 489, date July 29, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 499, date July 30, 1882.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 495, date July 31, 1882.

(٥) Blue Book, loc. cit., doc. No. 511, date July 31, 1882.

عاد أوبو مندوب الحكومة الروسية الى الاشتراك فى الجلسة الثانية عشرة ـ ٢ أغسطس ـ بعد ان ألحت مجموعة دول شمالى أوربا على القيصر بضروره تاييدهم فى المشروع الذى يقضى بتدويل الاشراف على حماية الملاحة فى قناة السويس ، وذلك بواسطة قوات بوليسية بحرية ٠

ولكن أمام اعتراض لورد دوفرين على هذا الاقتراح تعثر المشروع ، ووجد المؤتمرون أنهم يخوضون فى مناقشات جدلية لا جدوى منها ، ولا تعمل على حل الأزمة بقدر حرص بريطانيا على ازدياد تفاقمها (١) ٠

كما أعلن جريس وزير خارجية روسيا فى ذلك الوقت أنه لا فائدة ترجى من استمرار انعقاد المؤتمر » (٢) كما أن الحكومة الروسية ستكون مستعدة للموافقة دون ارجاء على أى اقتراح يقضى بتأجيل المؤتمر ، وأعرب جريس وزير الخارجية الروسية عن اعتقاده بأن المؤتمر يجب أن يلاحظ التصريحات والضمانات والتعهدات التى أخذتها بريطانيا على نفسها فيما يتعلق بالأزمة المصرية ٠ ولهذا فانه يرى تأجيل انعقاد المؤتمر الى أجل غير مسمى » (٣) ٠

وعلى الرغم من معارضة روسيا لأطماع بريطانيا وفرنسا فى مصر منذ انعقاد المؤتمر فى ٢٣ يونيه الا أن روسيا لم تقم بدور ايجابى مؤثر فى المؤتمر وانما كانت سياستها ازاء الأزمة المصرية تتسم بالسلبية ٠

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 534, date August 2, 1882.

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 628. date August 10, 1882.

(٣) Ibid. Blue Book, loc. cit dac. No. 628.

رابعا : موقف النمسا

موقف حكومة النمسا من المؤتمر لا يختلف كثيرا عن موقف حكومة المانيا • فبالنسبة الى الأزمة المصرية كانت حكومة النمسا ترى أن السلطان أحق دون غيره بالقيام بمثل هذا العمل على اعتبار أن له السيادة الشرعية عن مصر • أما بالنسبة لمسالة الدفاع عن قناة السويس فقد عارضت حكومة النمسا أن تعطى لبريطانيا وفرنسا أو لأحدهما تفويضا من قبل المؤتمر بمسألة الدفاع عن القناة •

والحق أن موقف حكومة النمسا من المؤتمر يرجع الى عوامل أهمها :

اولا : وجود مصالح ثانوية في مصر لا تستحق الاهتمام •

The interst of Austria was secondary in Egypt

ثانيا : إن حكومة النمسا كانت منصرفة ـ فى ذلك الوقت ـ الى مشاغلها الداخلية ولم تكن تهتم بالسياسة الخارجية الا فيما يتعلق بمنطقة البلقان •

وعلى الرغم من هذا فقد وجدت أنه لزاما عليها مشاركة الاجماع الاوربي كما أن سياسة النمسا الخارجية كانت تتفق الى حد بعيد مع السياسة الخارجية للحكومة الألمانية •

واذا كانت الحكومة الالمانية لم تحتج على أعمال بريطانيا العدوانية فيمدينة الاسكندرية ، فان الحكومة النمساوية لا تقل اهتماما عن الحكومة الالمانية ازا الازمة المصرية •

ولكن النمسا كانت تشارك الحكومة الالمانية الرأى فى الوقوف ضد الأطماع العدوانية البريطانية والفرنسية فى قناة السويس ، وترى حكومة النمسا ـ مشاركة منها للسياسة الألمانية ـ أن تظل قناة السويس تتمتع بطابعها الحيادى ، وان تكون الملاحة فيها مكفولة دون تمييز لجميع الدول • وعلى هذا عارضت حكومة النمسا الاقتراح البريطانى الفرنسى الذى قدم المؤتمر فى الجلسة التاسعة ـ ١٩ يوليو ـ والذى يقضى بتفويضها بالدفاع عن أمن القناة اذ باتت تتهددها الأخطار التى سوف يكون لها بالتالى تاثير على حرية الملاحة فيها •

وصرح كالنوكى Kalnoky وزير خارجية النمسا فى ٢١ يوليو بقوله

« لقد جرت دولتا بريطانيا وفرنسا على انتهاج سياسة لم يستحسنها دائما ازاء الأزمة المصرية ، وكان من نتيجة اتباع هذه السياسة أن تفاقمت الأزمة المصرية وهو لا يريد أن نتورط حكومته فيها الى حد استحالة النجاة منها (١) .

وأعلن مؤكدا : أنه لا يبدى أى موافقة على التدخل البريطانى الفرنسى فى مسألة قناة السويس مهما كان الأمر ضروريا ، كما يرفض بشدة أن تتولى دولة واحدة مسئولية الدفاع عن قناة السويس .

وكان يعتقد أيضا ، أنه لو تقرر ارسال حملة عسكرية الى مصر ، فان بريطانيا وفرنسا ــ أو بريطانيا وحدها ــ قد تكونا فى مركز أفضل اذا استطاعتا التصرف حسبما تمليه عليهما الظروف = أكثر مما لو تعتبران نفسهما مفوضتين من قبل المؤتمر » (٢) .

وقد كانت وجهة نظر حكومة النمسا محددة وواضحة : ــ

* فبالنسبة الى الأزمة المصرية ترى حكومة النمسا أن يترك للباب العالى فرصة يقوم فيها بتنفيذ قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو ، وعليه وحده تقع مسئولية انهاء هذه الأزمة المتفاقمة فى مصر ، وأن يعمل على استقرار الأحوال فيهـــا .

* أما بالنسبة لمسألة قناة السويس ، فان كالنوكى وزير الخارجية لحكومة النمسا يقرر : « بأن قناة السويس معرضة بالفعل للخطر الامر الذى يتهدد حرية الملاحة فيها . وأن حكومتى النمسا وألمانيا لا تمانعان فى اتخاذ أى اجراء فى هذا الشأن وباقرار من المؤتمر » (٣) .

وأعلن كالنوكى بقوله : أنه يعارض بشـــدة أن يفوض المؤتمر أى دوله بحرية العمل فى قناة السويس الا فى حالة ما اذا أعلن الباب العالى رفضه لقرار المؤتمر « ففى هذه الحالة يوافق أى دولة تتولى مهمة الدفاع عن القناة ، وتعمل على استقرار الأحوال فى مصر » (٤) .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. 399, from Ellist to Lord Granville, date July 21, 1882.
« .. England and France had pursued a policy with regard to Egypt of which he had not always been able to approve, and it had led to the present difficulties, in which he had no wish to mix more than he had could avoid »

(٢) Blue Book, loc. cit., doc N.o. 399.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 381.

(٤) Blue Book, loc. cit., doc. No. 381.

وعندما أبلغ كالنوكي : بأن الباب العالى قرر الاشـــتراك فى جلسات المؤتمر التالية ووافق على قرار المؤتمر فى ١٥ يوليـــو ، أعلن كالنوكي : بأنه يشعر بالسرور لسماع هذا القرار حتى لو جاء متأخرا ، كما أعرب عن أمله بأن يكون الباب العالى أكثر ايجابية فى جلسات المؤتمر التالية ، كما أنه يود أن يقبل الباب العالى ــ دون ابطاء ــ نداء الدول الاوربية الموجه اليه ويوافق فورا على ارسال قواته » (١) .

وافق « كاليس » مندوب النمسا بالمؤتمر على المشروع الذى تقدم به كورنى مندوب الحكومة الايطالية الى المؤتمر فى الجلسة الثانية عشرة للمؤتمر والقاضى بانشاء قوة بوليس دولى تتولى حماية الملاحة فى قناة السويس » (٢) .

وعندما عرض مندوب ايطاليا على المؤتمر اقتراحا يقضى بتأجيل جلساته الى أجل غير مسمى وافق أعضاء المؤتمر على هذا القرار الذى أقره الأعضاء ــ ماعدا مندوب كل من بريطانيا وفرنسا والحكومة العثمانية فى الجلسة الخامســة عشرة ١٠ أغسطس .

كما أعلن كالنوكى وزير خارجية النمسا ، بأن حكومته توافق على تأجيل جلسات المؤتمر بعد ما اصبحت عديمة الجدوى ، وأن يؤجل انعقاده الى أجل غير مسمى ، وأن تترك الأزمة المصرية الى المفاوضات المباشرة بين الحــكومة البريطانية والحكومة العثمانية خارج نطاق المؤتمر ، على ان تعرض عليه ــ فيما بعد ــ نتائج هذه المباحثات .

وأضاف الى ذلك قوله : وبالنسبة لقرارات المؤتمر النهائية فانه يرى ان هذا الأمر الآن غير ممكن ، انما يقترح أن يصدر الأعضاء بيانا عن حقائق الأزمة المصرية وأنه لا يزال من حق كل دولة الاحتفاظ بحقها فى بحث الأزمة واتخاذ قرار بموافقة الدول الأوربية المعنية) (٣) .

وعلى أثر نجاح العمليات الحربية فى منطقة قناة السويس حدث تحول جذرى فى موقف حكومة النمسا ازاء هذه المسألة . فبعد أن كانت حكومة النمسا

---

(١) Blue Book, loc. cit., doc. No. 398, from Elliot to Lord Granville, date July 21, 1882

جاء بها :

« When the Turkish Ambassador informed Count Kalnoky that the Sultan had decided to take parte in the conference, he answered, that he was glad to hear this resolution had been come to, however, late it might be, but he hoped that the Porte should act readily with the Powers, and assent at once to the invitation to send troops... ».

(٢) Blue Book, loc. cit., doc. No. 544, date August 3, 1882.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 639, date August 11. 1882.

تعارض أى عمل غير جماعى للمحافظة على حرية الملاحة بالقناة وإذا بحكومة النمسا تسارع بتهنئة الحكومة البريطانية على نجاح أعمالها فى منطقة القناة .

وأضاف الى ذلك قوله : « لا يوجد من الدول أحد جدير بأن يتبوأ مكانة الحكومة البريطانية فى المحافظة على أمن وسلامة قناة السويس ، وعلى الرغم من ذلك فمازال يعلن : « أن السلطان مازال هو الذى أحق - دون غيره بحق الدفاع عن قناة السويس على اعتبار أنه صاحب الحق الشرعى فى مصر » (١) .

ومنذ ذلك الحين لم تعترض حكومة النمسا على النوايا البريطانية فى مصر .

ويستنتج من سياسة حكومة النمسا ازاء المؤتمر أنها لم تكن سياسة مؤثره ، لأن هذه السياسة ما هى الا صدى للسياسة الألمانية .

والدليل على ذلك أنه حدث تغيير جذرى فى السياسة الألمانية على اثر سقوط وزارة فريسنيه فى ٢٩ يوليو ، واعلان ديكلرك رئيس الوزارة الفرنسة الجديدة ، وتعاطفت ألمانيا مع بريطانيا وأيضا كان نفس التغيير بالنسبه للحكومة النمساوية ، بل هنأت الحكومة البريطانية بانتصارها على العرابين فى التل الكبير .

---

(١) Blue BooK, op. cit., doc. No. 590, from Granville to Elliot.

الفصل الثامن

محادثات خارج نطاق المؤتمر
بين الحكومتين البريطانية والعثمانية

استطاعت الحكومة البريطانية بالأساليب الدبلوماسية أن نجنح بالأزمة المصرية الى المحادثات المباشرة مع الحكومة العثمانية خارج جلسات المؤتمر . اد كان هدف الدبلوماسيه البريطانية عدم اتاحة الفرصة أمام السلطان بتنفيذ قرار المؤتمر الصادر في ١٥ يوليو ، وذلك خوفا من تعاون القوات العثمانية مع القوات المصرية لمناهضة العمليات الحربية باحتلال القناة .

ولقد كانت خطه السياسة البريطانية منذ انعقاد المؤتمر فى الجلسه التاسعة - ١٩ يوليو - هو العمل على اقصاء كل من نفوذ دولتى فرنسا وتركيا من مصر ، وذلك بالدخول فى مفاوضات مباشرة بين كل من الدولتين خارج جلسات المؤتمر . ونجحت الدبلوماسية البريطانية بالنسبة لفرنسا على أثر اسناد رياسة الوزاره الفرنسية الى ديكلرك الذى أعلن رفع يده من مسألة قناة السويس ، تاركا المجال للحكومة البريطانية تفعل ما تريد دون اعتراض . وعلى هذا صدرت الأوامر الى كونراد أدميرال الأسطول الفرنسى بمراعاة الالتزام بالحياد التام » (١) .

أما بالنسبة لموقف بريطانيا من الحكومة العثمانية فقد اعتمدت الحكومة البريطانية فى سياستها - فى هذه الفترة - على عاملين .

العامل الأول :

بدء عمليات احتلال قناة السويس بمجرد وصول باقى القوات البريطانية الى منطقة القناة .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 517, date July 31, 1882.

العامل الثانى :

نشاط الدبلوماسية البريطانية داخل المؤتمر وخارجه بهدف تحقيق أمرين :

الأمر الأول : عدم تمكين المؤتمر من الفصل فى مسألة قناة السويس أو اصدار قرار فيما يتعلق بمسألة المحافظة على حرية الملاحة فيها .

والأمر الثانى : حرصت بريطانيا على مناهضة أى اقتراح يطرح على المؤتمر بقصد تفويض المؤتمر الحكومة البريطانية ببدء المفاوضات المباشرة مع الحكومة العثمانية لتنفيذ قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو .

وعارضت الحكومة البريطانية قرار المؤتمر الذى وافق عليه فى الجلسة الثانية عشر فى ٢ أغسطس والقاضى بتدويل مسألة الدفاع عن القناة بواسطة قوات بوليسية دولية .

ورأت الحكومة البريطانية عدم تنفيذ قرار المؤتمر وقدمت الى الحكومة العثمانية مشروع قرار لتعاون الدولتين لتنفيذ قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو وذلك لعرضه على المؤتمر لاقراره .

مشروع الدفاع البريطانى بتاريخ ٩ أغسطس :

المادة الأولى : يؤلف السلطان قوة حربية لا تزيد عن ٥٠٠٠ جندى من جميع الرتب العسكرية بشرط أن تكون كاملة العدة والعتاد ، للتعاون مع القوات البريطانية الموجودة حاليا فى مصر ، واذا أراد السلطان أن يزيد من عدد هذه القوات العثمانية فى أى وقت ، فان هذا سوف يجرى بشأنه اتفاق مع هيئة أركان حرب القوات المتحالفة (البريطانية والعثمانية) .

المادة الثانية : من الأفضل أن يحدد السلطان مقدما الموقع الذى سوف تنزل فيه القوات العثمانية .

المادة الثالثة : من الضرورى أن تكون جميع تحركات القوات العثمانية تحت قيادة موحدة ، ولا يحق لهذه القوات أن تغير موقعها المحدد ، وليس من حقها أيضا احتلال أى مكا آنخر بغير الرجوع الى القيادة البريطانية فى مصر .

المادة الرابعة : يتم جلاء القوات المتحالفة (البريطانية والعثمانية) عن مصر بمجرد استقرار الأحوال فيها ، مع ملاحظة أن جلاء لقوات العثمانية تقرره هيئة أركان حرب القوات البريطانية فى مصر .

المادة الخامسة : من أجل تسهيل الاتصالات بين القادة ـ البريطانيين والعثمانيين ـ فانه يعين ضابط اتصال بريطانى كى يكون قائدا عاما للقوات العثمانية فى مصر » (١) .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 617, from Lord Granville to Lord Dufferin, date August 9, 1882

ويستنتج من هذا المشروع البريطانى للدفاع المشــــترك عدة حقائق هامة أهمها :

أن الحكومه البريطانية حددت عدد القوات العثمانية فى مصر ٥٠٠٠ جندى ولا يمكن زيادتها الا بأمر من القيادة البريطانية فى مصر ، ورأت بريطانيا أن تحتفظ لنفسها بمركز القوة اذ بلغ عدد قواتها البريطانية ٥٠٫٠٠٠ جندى واشترطت بريطانيا على السلطان أن يحدد مقدما الموقع الذى تنزل فيه هـذه القوات وكان فى امكان بريطانيا أن تذكر موقعا معينا ، ولكن رات ترك هـذا الأمر مجهولا كى يكون هناك مجالا للحديث والجدل فيه مع الحكومة العثمانية وهذا ما تهدف اليه السياسة البريطانية لكسب مزيداً من الوقت .

وعلى الرغم من هذا فانه لا يحق للقوات العثمانية التحرك الى غير الموقع الذى نزلت به الا بأمر من القيادة البريطانية فى مصر ، كى تشل حركه القوات العثمانية مغبة أن تتحالف تلك القوات مع القوات المصرية ، وبذلك يكون من المحتمل عدم مقدرة القوات البريطانية مواجهة هذه القوة الجديدة .

ونصت المادة الرابعة من هذا المشروع البريطانى المجحف بحقوق السلطان وسيادته الشرعية على مصر ، على أن جلاء القوات العثمانية عن مصر تقرره هيئة أركان حرب القوات البريطانية ، كما أن بريطانيا رات أن تسند القيادة العامة لهذه القوات العثمانية الى ضابط بريطانى ، ويكون أيضا بمثابة ضابط اتصال بين القوتين ، حتى تستطيع ان تتحكم بريطانيا فى الأوامر الصادرة للقـــوات العثمانية .

وهذا المشروع المجحف . كانت بريطانيا على يقين تام بأن السلطان سوف يرفضه رفضا تاما ، ويقوم من جانبه بتقديم مشروع مضاد ، أو على أقل تقدير أن تناقش الحـكومة العثمانية الحكومة البريطـانية هذه البنود الخمسة بقصد الوصول الى ما يحفظ للحكومة العثمانية كرامتها الدولية وسيادتها على مصر . وفى كلتا الحالتين هو ما كانت تهدف اليه الدبلوماسية البريطانية ، حتى تستطيع قواتها ــ بمنطقة قناة السويس ــ اتخاذ مواقعها على طول القناة من الشمال الى الجنوب ، استعدادا لتنفيذ خطتها الاستراتيجية باحتلال قناة السويس وخاصــة أن الخديو منح هذه القوات تفويضا فى ٧ أغسطس على أن تحتل برزخ السويس لتأمين حرية الملاحة فى القناة (*) .

(*) وقد سبق أن قام هوسكنز القائد البريطانى باحتلال السويس فى صباح يوم ٢ أغسطس ولم يكن فى حاجة الى تفويض من الخديو بذلك . انما رأت القيادة البريطانية أن يصدر الخديو هذا التفويض لها حتى تكسب عملها سندا شرعيا ولا تثير الرأى العام العالمى عليها حيث انها تعمل بأمر من الخديو حاكم مصر .

وهذا التصريح من جانب الخديو الخائن للشعب المصرى أعطى للمعتدى الحق الشرعى فى احتلال جزء من الأرض المصرية هو برزخ السويس ، ولم تكن بريطانيا معتدية ـ بمثل هذا العمل العدوانى ـ على الشعب المصرى فقط بل على الدول الاوربية البحرية التى ساهمت فى انشاء شركة قناة السـويس وبذلك تكون بريطانيا ضربت عرض الحائط بالشرط الذى ينص صراحة بأن تظل قناة السويس تتمتع بالحياد التام ، وتكون حرية الملاحة مكفوله لجميع الدول دون استثناء • ثم هناك نقطة هامة يعكسها تصريح الخديو اذ أنه ليس من حقه بأن يعطى الحق الكامل لدولة أجنبية باحتلال جزء من الأراضى المصرية دون الرجوع فى ذلك الى الباب العالى باعتبار الدولة العثمانية صاحبة السيادة على مصر •

سارعت الحكومة العثمانية بتقديم مشروع للتعاون العسـكرى مع الحكومة البريطانية ردا على المشروع البريطانى السابق •

مشروع الدفاع العثمانى بتاريخ ١٠ اغسطس :

المادة الأولى : توافق الحكومة العثمانية على قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو والمصدق عليه من قبل الدول الاوربية الممثلة فى هذا المؤتمر • والقاضى بتكليف السلطان ارسال حملة عسكرية الى مصر ، لتظل بها مدة ثلاثة أشهر تعمل خلالها ـ هذه القوات ـ على اعادة الامور الى ما كانت عليه فى مصر ، ويحق لهذه القوات البقاء أكثر من المدة المحددة اذا اقتضت الضرورة ذلك •

المادة الثانية : يكون للقوات العثمانية الحق فى تحديد مواقع نزولها ، وكذلك يكون لها حق القيام بالعمليات الحربية فى أى موقع •

المادة الثالثة : عدم السـماح للقـوات البريطانية المتمركزة فى مدينة الاسكندرية وضواحيها باحتلال مواقع أخرى •

المادة الرابعة : لا يسمح ببقاء القوات البريطانية فى مدينة الاسكندرية أكثر من ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ توقيع اتفاقية الدفاع العسكرى المشترك •

المادة الخامسة : يسلم جميع الأسرى المصريين ـ الذين أسروا خلال العمليات الحربية ـ الى خديو مصر •

المادة السادسة : تخضع جميع العمليات الحربية الى السلطان ، وهيئة أركان حرب القوات العثمانية •

والحكومة العثمانيه على استعداد لمناقشة المشروع بشىء من التوسع بين قائد القوات العثمانية وهيئة أركان حرب القوات البريطانية ، وكذلك فيما يتعلق بجلاء هذه القوات عن الأراضى المصرية •

وأصدر السلطان امره الى قائد القوات العثمانية بأن يبحر اليوم أو غدا على الأكثر الى الأراضى المصرية » (١) ·

وقد سبق للحكومة العثمانية أن اقترضت ثلاثة قروض قدرها ٤٠٠ر٠٠٠ جنيه تركى (٢) ، كما أبدت الحكومة الروسية استعدادها لتقديم أى قروض تطلبها الحكومه العثمانية كى تتمكن من ارسال الحملة العسكرية الى مصر ·

وكان المشروع العثمانى على النقيض تمـاما من المشروع البريطانى ، فلم تحدد الحكومة العثمانية المواقع التى ستنزل فيها قواتها ، وأغفلت ذكر عدد هذه القوات . الا أن الحكومة البريطانية . اشترطت أن تظل القـوات البريطانية — الموجوده حاليا بالاسكندرية — فى مواقعها ، ولا يسمح لها باحتلال مواقع أخرى خارج مدينة الاسكندرية وضواحيها ، اذ كانت الحكومة العثمانية تخشى أن تتحرك هذه القوات عن طريق مصر — اسكندرية فى مغامرة حربية للطبيعة وباصطدامها بالقوات المصرية المتمركزة بكفر الدوار وتحاول الوصول الى العاصمة ، ولـكن المشروع العثمانى أغفل فرض القيود على القوات البريطانية الموجودة فى عرض قناة السويس ، والتى سبق لها احتلال برزخ السويس فى ٢ أغسطس ·

واذا كان المشروع العثمانى أغفل ذكر المواقع التى ستنزل بهـا القوات العثمانيـة فمن المؤكد انهـا ستختار ميناء بورسعيد ، حتى تستطيع مواجهة القوات البريطانية بمنطقة القناة كى تحـد من تحركاتهـا الحربيـة فضلا عن اجبـارها بالجلاء عن مصر فى مدة ثلاث شـهور هى والقوات المحتلة لمدينـة الاسكندرية واشترطت الحكومة العثمانية أن تكون قيادة هذه القوات خاضعة الى السلطان مباشرة وهيئة أركاب حرب هذه القوات ، دون أى تدخل من جانب القادة البريطانيين ·

ومن المؤكد ان هذا المشروع العثمانى سوف ترفضه الحكومة البريطانية دون تردد ، اذ أنه لايخدم أطماعها — ونواياها العدوانية فى مصر بصفة عامة ، وبالفعل لم تعبأ الحكومة البريطانية بتشدد الحكومة العثمانية فى هذا المشروع وعزمها على ارسال الحملة العسكرية الى مصر وبقوات مبالغ فيها ، وبريطانيا على يقين تام بأن الحالة الاقتصادية للدولة العثمانية لا تقوى على تحمل نفقات باهظة مهما طلبت قروض محلية وخارجية (روسية) لتغطية هذه النفقات ·

وكانت بريطانيا تعلم ان السلطان يتكلم أكثر مما يفعل ، وأن مشروعه هذا مجرد حبر على ورق ، وهذا ما تضمنته رسالة لورد دوفرين سفير بريطانيا فى الآستانة فى ١٠ أغسطس الى لورد جرانفيل وجـاء بهـا : « أن تلك الاستعدادات الحربية — لارسال قوة عسكرية ليست سوى حبر على ورق » (٣) ·

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 623, date August 10, 1882.

(٢) د· أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٦٤ ·

(٣) Blue Book, op. cit., doc. No. 624, from Lord Dufferin to Lord Granville, date August 10, 1882.

طلب لورد دوفرين من الباب العالى أن يصدر قرارا ــ قبل ارسال قواته العسكرية الى مصر يقضى باعتبار عرابى باشا عاصـــيا متمردا ، ومساندة الخديو ــ فى نفس الوقت ــ فى موقفه ضـــد عرابى ، وذلك قبل ارسال تلك الحملة العسكرية الى مصر ، والا منعت بريطانيا نزول هذه القوات الى الأراضى المصرية ٠

وأبرق لورد دوفرين الى وزارة الخارجية البريطانية ينبئها « بأن الأخبار تتردد هنا ــ فى وزارة الخارجية العثمانية ــ بأن درويش باشا سوف يكون قائدا لهذه الحملة المزمع ارسالها الى مصر ، وترددت أنباء أخرى غير مؤكدة بأن الحكومة العثمانية مصممة على الوصول الى اتفاق عسكرى مع الحكومة البريطانية قبل ارسال هذه القوات العثمانية الى مصر » (١) ٠ واذا صدق هذا الخبر حقا فلا شك أن الحكومة العثمانية تقوم بمناورة سياسية حتى تستطيع أن ترسل قواتها الى مصر فى غفلة من المؤتمر الذى كان لايزال منعقدا ٠

وظلت بريطانيا تعارض مشروع تدويل مسألة الدفاع عن القناة الا فى حالة اضافة هذا التحفظ « ٠٠ الا تمنعنا الدول الأوربيـــة من انزال قوات الى شاطىء القناة ، اذا كانت هناك ضرورة مفاجئة تدعونا لاحتلال مواقع معينة من أجل المحافظة على حرية الملاحة فى القناة ، وأن نحتفظ لأنفسنا بكامل حريتنا فى العمل » (٢) ٠

فى الواقع أن الحكومة البريطانية كانت تهدف الى المماطلة والجدل حتى لايصدر المؤتمـــر قرارا وينهى أعماله ، ويـــكون هذا القرار عقبة أمام الأطماع البريطانية فى مصر ، وتكون فى هذه الحالة ملزمة بتنفيذه والا تضطر أن تعادى مجموعة الدول الأوربيه الشمالية وهى أحوج ما تكون الى عطف هذه الدولة على الأمانى البريطانية فى مصر ٠

وأمام اصرار دول أوربا الشمالية على عدم منح بريطانيـــا تفويضـــا من قبل المؤتمر أعلن لورد دوفرين فى ١٠ أغسطس (جلسة المؤتمر الخامسة عشر) بقوله : « بأن هذا الاحتلال الدولى لابد وان يخضع للقيادة البريطانية ــ بمنطقة القناة ، من أجل تفادى أى خطر محدق قد يهددها ، كما أنه لابد وأن تحتفظ القناة بمبدأ الحياد الدولى » (٣) ٠

ولم يكن للسياسة البريطانية من هدف سوى المماطلة والجدل مع المؤتمر حتى تستطيع أن تحتل قواتها قناة السويس احتلالا عسكريا وتفوت بذلك الفرصة على الدول الأوربية الداعية الى تدويل الاشراف على القناة ٠

---

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ــ ج ٥ ، ص ٢٠٢ ٠

(٢) Blue Book, op. cit., doc. No. 615.

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 6363, from Lord Dufferin to Lord Granville, date, August 10, 1882.

كما تلقى السلطان انذارا بعث به لورد دوفرين فى ١٠ أغسطس منضمنا : بأن على السلطان أن ينحمل نتيجة المماطلة والتسويف لعدم اقتناعه بوجهة نظر السياسة البريطانية » . (١) كان من نتيجة هذا الانذار أن بدأت الحكومة العثمانية الى الاستجابة الى جميع وجهات نظر الحكومة البريطانية ، وفى ذلك الوقت كان المؤتمر قد أعلن تأجيل انعقاد جلساته الى أجل غير مسمى .. كما أن القوات البريطانية استطاعت السيطرة على قناة السويس من الشمال الى الجنوب ونزلت القوات على ضفة القناة الغربية لتحتل عسكريا كل مواقع القوات المصرية ، وبدأت تستعد لآخر معركة فاصلة مع الجيش المصرى لنبدأ بعدها التحرك نحو العاصمة .

وفى أثناء تلك المفاوضات تلقى السلطان عبد الحميد انذارا من علماء الأزهر وانصار حركة الجامعة الاسلامية يحذرونه من تعاونه مع بريطانيا أعداء البلاد والاسلام ، ويترتب على هذا اثارة استياء المسلمين بصفة عامة ضد السلطان . وقد يتمكن عرابى من الحصول على فتوى تقضى بخلع الخليفة ، فضلا عن أنهم يبايعون عرابى باعتباره المدافع عن الديار المصرية ، كما حذروه أيضا من إرسال قواته الى مصر ، أشاروا عليه كذلك بعدم ايفاد درويش باشا مرة ثانية الى مصر حتى لا تتكرر أخطاره السابقة .

وكان من نتيجة هذا الانذار أن عدل السلطان عن تنفيذ فكرته التى كان يرى فيها اقناع عرابى بضرورة القاء السلاح والتسليم حتى لا تتاح فرصة لبريطانيا بدخول قواتها القاهرة ، وبذلك يصعب على السلطان اخراجهم منها (٢) .

استمرت المفاوضات بين الجانبين العثمانى ـ والبريطانى ، الى أن استطاع لورد دوفرين رئيس الوفد البريطانى ـ أن يتوصل الى صيغة للاتفاق الحربى فى ٢ سبتمبر ١٨٨٢ .

مشروع الدفاع البريطانى ـ العثمانى المشترك فى ٢ سبتمبر :

المادة الاولى : ترسل الحكومة العثمانية حملة عسكرية الى مصر لاقرار الأحوال فيها وتتكون ما بين ٥٠٠٠ الى ٦٠٠٠ جندى .

المادة الثانية : تصل هذه الحملة العسكرية الى خليج أبى قير بالاسكندرية .

المادة الثالثة : ان رؤساء أركان حرب القوات المشتركة (البريطانية والعثمانية) ، يوافقان مقدما على اجراء أى عمليات حربية من الحملة العثمانية .

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 627.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ، ص ـ ص ٢٨٥ ، ٢٨٧ .

المادة الرابعة : ان على القوات الحربية للحملتين ألجلاء التام فورا عن الأراضى المصرية بمجرد أن يتعاونا فى القضاء على حالة الفوضى الناشبة فى مصر ·

المادة الخامسة : من أجل تسهيل مهمة الاتصال بين الحملتين العسكريتين يعين ضابط اتصال من كلا الجانبين على شرط أن يكونا بنفس الرتبة (١) ·

يستنتج من مشروع هذا الاتفاق العسكرى بين الجانب العثمانى والجانب البريطانى أن السلطان استجاب لضغوط الحكومة البريطانية عليه ·

ولا شك أن اشتراك بريطانيا على السلطان بأن تنزل قواته فى مبناء أبى قير وذلك بسبب أن القوات البريطانية حتى يوم ٢ سبتمبر كانت قد استطاعت أن تسيطر على منطقة القناة ، وتستعد قواتها بالهجوم على آخر مواقع القوات المصرية بالتل الكبير ، فوجود القوات العثمانية بخليج أبى قير يمنع احتمال تعاون القوتين المصرية والعثمانية ضد القوات البريطانية فى منطقة القناة ·

احتفظت بريطانيا لنفسها بتفوق قواتها البالغ عددها ٥٠ر٠٠٠ جندى ·

وعلى الرغم من هذا عادت الحكومة البريطانية ، واشترطت ألا تمكن القوات العثمانية من النزول الى الاراضى المصرية مالم يسبق ذلك اعلان السلطان القرار القاضى باعتبار عرابى عاصيا متمردا · والحق لم يكن من هدف للسياسة البريطانية سوى كسب الوقت وتفويت الفرصة عليه ، وحتى تتمكن القوات البريطانية من الهجوم على آخر موقع للجيش المصرى بالتل الكبير ·

ونتيجة للضغط على السلطان اضطر أن يوحى الى الحكومة العثمانية أن تصدر هذا الاعلان باسمها على الرغم ما تم الاتفاق عليه مع لورد دوفرين من أن هذا القرار سوف يصدر باسم السلطان » (٢) ·

وجاء هذا القرار الذى صدر باسم الحكومة العثمانية محتوبا على بعض التعديلات التى كان القصد منها انقاذ سمعة السلطان المتدهورة فى العالم الاسلامى ·

غضب لورد دوفرين من هذا التصرف وحين توجه الى الباب العالى لتوقيع الاتفاق الحربى بين البلدين أصر على ان يمهل بعض الوقت كى يقارن نص البيان — قبل توقيعه — ويرسله الى حكومته » (٣) ·

اصدرت الحكومة العثمانية الاعلان فى ٥ سبتمبر ، ونشرت فى صحيفة « الجوائب » العثمانية التى تصدر باللغة العربية فى ٦ سبتمبر واستطاعت

---

(١) Blue Book, Egypt 1882, No. 18, doc. No. 98, from Lord Dufferin to Lord Granville, date September 2, 1882.

(٢) د· أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مرجع سبق ذكره ص ٢٨٩ ·

(٣) د· أحمد عبد الرحيم مصطفى — المرجع السابق ذكره ص ٢٨٩ نقلا عن صحيفة « التيمس البريطانية » عدد ٨ سبتمبر ١٨٨٢ ·

بريطانيا أن ترسل آلاف النسخ لتوزع فى مستعمراتها الاسلامية بالهند كما استطاع سلطان باشا أن يوزع نسخا منهـا على كبار قادة الجيش مما كان سببا فى تخلى هؤلاء القادة المارقين على عرابى ، وقبل موقعة التل الكبير فى ١٣ سبتمبر بأيام قلائل ، ولا شك أن هذا الاعلان كان سببا مباشرا لهزيمة عرابى فى هذه المعركة .

وبعد أن حققت بريطانيا كل مخططها العدوانى ، بعث لورد جرانفيل برسالة فى ١٥ سبتمبر الى لورد دوفرين الذى لم يكن قد وقع على الاتفـاق الحربى بعد وجاء بها :

« .. نظرا للاستيلاء على التل الكبير فى ١٣ سبتمبر ـ بواسطة القوات البريطـانية التى يقودها ولسلى ، والهـزيمة السريعة التامة للمتمردين المصريين ، تفكر الحـكومة البريطانية بأنها سوف تعد مشروعا كى تقـدمه فيما يتعلق بجلاء القوات البريطانية .

وبينما تعرب الحكومة البريطانيـة عن تقـديرها التـام للخطوة التى اتخذها السلطان بالاعلان الذى أصدره ضد عرابى باشا فانها تفترض ان حالة الطـوارىء والفـوضى فى مصر قد انتهت ، فان جلالتـه لا يرى الآن ما يوجب ارسال القوات العثمانية الى مصر (١) » .

ولكن السلطان اراد أن ينقذ سمعته ، ويسـترد هيبتـه فى الولايات العثمانية مازال يرى ضرورة ارسـال قواته العسـكرية الى مصر تاكيـدا لحقوق سيادته عليها .

عند ذلك وقفت الحكومة البريطانية تعارض السـلطان بكل شـدة ، كاشفة القناع عن نواياها بعد أن اتضح ان تلك المفاوضات المبـاشرة ما هى الا مناورة سياسية من جانب الحكومة البريطانية ، وهـذا ما تؤكده تلك الرسالة التى بعث بها لورد جرانفيـل وزير الخارجيـة الى لورد دوفرين سفير بريطانيا بالآستانة وهذا نص الرسالة :

« .. اما وقد فات ما يوجب عقد الاتفاق الحربى المقترح عقـده بين البلدين ـ بريطانيا وتركيا ـ فان الحكومة البريطانية يسعدها أنه لم يعد من الضرورى بحث الصعوبات والعقبات التى اثارها جلالة السلطان .

ولذلك فقد خولت لسعادتكم سلطة ابلاغ السـلطان بعبـارات رقيقة بالأمر الذى صدر البكم والقاضى بوقف المفاوضات فورا حول هذه المسألة .

وسوف تشرحون للسلطان ان الحكومة البريطانية ترى ان هذه الخطوة النهائية متسقة مع كرامة البلدين ، وانهـا لا تهـدف الى الاسـاءة اليه ،

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 147, from Lord Granville to Lord Dufferin.

ولا يقصد بها تغيير العلاقات الطيبة القائمة بينهما) (١) .

ويستنتج من مجمل هذه الأدوار التى مرت بهـا مرحله المفاوضـات البريطانية المباشرة مع الحكومة العثمانية عدة نتـائج حرصت بريطـانيا على تحقيقها كان اهمها :

أولا : كان هدف الدبلوماسية البريطانية من تلك المفاوضات المباشرة هو كسب مزيد من الوقت حتى لا يمكن الحكومة العثمانية من تنفيذ قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو .

ثانيا : حرصت بريطـانيا على أن تضع الحكومة العثمانية أمام الأمر الواقع وذلك بسيطرة قواتها على منطقة قناة السويس فضلا عن تقدم هذه القوات لدخول العاصمة ، وتحقق هذا فعلا بعد هزيمة القوات المصرية فى التل الكبير .

ثالثا : تظـاهرت بريطـانيا أمام الدول الأوربية الكبرى انهـا لا تبغى التدخل فى مصر بمفردها انما مشـتركة مع الحـكومة العثمانية باعتبـارها صاحبة السيادة على مصر .

رابعا : اشترطت الحكومة البريطانية عدم نزول القوات العثمانية بمنطقة القناة اذ من المحتمل انضمام القوات العثمانية الى القوات المصرية .

خامسا : حرصت بريطانيا (من هذه المفاوضات لمباشرة) على عدم انضمام الحكومة العثمانية الى الحكومة الفرنسية .

سادسا : ان اشتراط بريطانيا بأن يصدر السلطان الاعلان الذى يقضى باعتبار عرابى عاصيا متمردا وذلك قبل ابحار القوات العثمانية الى مصر لاعتبارات سياسية أهمها :

ـ ضمان عدم ثورة مسلمى المستعمرات البريطانية .

ـ اعتبار الحرب التى بين القوات العرابية والقوات البريطانية حـربا غير دينية مما يحمـل الشعب المصرى والعـالم الاسـلامى المؤيد لعـرابى

---

(١)

Blue Book, op. cit., doc. No. 151, from Lord Granville to Lord Dufferin, date September 18, 1882.

The occasion of the proposed military convention between this country and the Turkey being now passed away. Her Majesty's Government rejoice that it is no longer necessary to discuss the difficulties which have been raised by his Majesty. Your Excellency is therefore authorized to convey to the Sultan, in the most courteous term, the permision giving you to drop the negatisation on this question. You will explain to his Majesty that Majesty's government conceive this final step to be most consistent with the dignity of the two countries, and that it is not intended or calculated to alter the good and friendly relations existing between them.

بالانصراف عن تأييد العرابيين وعدم مدهم بكل عون على اعتبار أنهم يحاربون لتحقيق أغراض شخصية .

ـ يمثل هذا الاعلان بجعل لمنشورات الخديو تأثيرا قويا فى نفوس الضباط الموالين لعرابى حتى ينفضوا من حوله قبل معركة التل الكبير .

وهكذا استطاعت بريطانيا أن تنحى الحكومة العثمانية من الأزمة المصرية نتيجة لتلك الدبلوماسية التى اتبعتها معها خلال تلك المفاوضات المباشرة .

الفصل التاسع

الخطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال قناة السويس

بدأت الحكومة البريطانية فى أول يوليو ١٨٨٢ ، تستعد لارسال حملة عسكرية الى مصر قوامها ٢٤ الف جندى ، وذلك لتنفيذ المرحلة الثانية من خطتها باحتلال قناة السويس . وكانت وزارة الحربية البريطانية قد وضعت قبل ذلك بعام - فى ٣٠ يونيو ١٨٨١ - الخطة الاستراتيجية لاحتلال مصر .

وبناء على تلك الخطة شكلت وزارة الحربية البريطانية ، لهذا الغرض، لجنه من مختلف قيادات الجيش البريطانى ، عقدت أولى جلساتها فى ٣٠ يونيو ١٨٨١ ، كما عين « جارنت ولسلى Garnet Wolseley قائدا عاما لهذه الحملة . وقدم ولسلى - فى ٣ يوليو ١٨٨١ - الى هذه اللجنة تقريرا جاء فيه :

« ان العمليات الحربية .. ستكون - منذ البداية - التقدم صوب القاهرة عن طريق الاسماعيلية . حيث يوجد خط سكة حديد يربط المدينتين (القاهرة - الاسماعيلية) مارا بمدينة الزقازيق ، وبعد هزيمة العرابيين فى التل الكبير (الميدان الشرقى) من المحتمل نشوب قتال آخر فى مدينة الزقازيق » .

أصدرت وزارة الحربية البريطانية - فى ٤ يوليو - تعليماتها الى الضباط قادة الفرسان وكتائب المشاه ، وبطاريات المدفعية ، بالاستعداد للتحرك الى منطقة قناة السويس بأسرع وقت ممكن .

كما صدرت التعليمات الى ولسلي ـ قائد الحملة ـ فى ٦ يوليو لمغادرة لندن والابحار الى جزيرة قبرص على رأس قوة حربية باعتبارها مقدمه للحملة . وعليه أن يبقى بجزيرة قبرص لحين صدور تعليمات أخرى اليه بالابحار الى منطقة القناة (١) » .

ويتضح من دراسة الخطة الاستراتيجية السرية التى وضعتها وزارة الحربية البريطانية لاحتلال قناة السويس ودخول القوات البريطانية العاصمة ـ القاهرة ـ عدة اعتبارات استراتيجية أهمها :

١ ـ ان المسافة بين القاهره والاسكندرية تزيد عن ١٢٠ ميلا بينما تبلغ المسافة بين الاسماعيلية والقاهره ٧٥ ميلا .

٢ ـ ان الطريق بين الاسكندرية والقاهرة لم يكن بالطريق السهل حيث يوجد به كثيرا من القنوات والترع والمستنقعات ، وخاصة ان الوقت المحدد لهذه العمليات الحربية كان زمن الفيضان ، وبهذا تستطيع القوات المصرية قطع هذه الترع والقنوات والسدود المائية ، لتعوق تقدم القوات البريطانية صوب القاهرة .

٣ ـ الطريق بين القاهرة والاسكندرية يمر بوسط الدلتا ، حيث كثافة السكان أكثر من طريق الاسماعيلية ـ القاهرة اذا ما قدر للقوات البريطانية الاصطدام مع الشعب المصرى .

٤ ـ قرر قائد الحملة البريطانية الاشتباك مع الجيش المصرى فى منطقه صحراوية حتى يستطيع أن يوقع به الهزيمة .

٥ ـ بدأ وصول القوات البريطانية الى منطقة قناة السويس منذ وقت مبكر اى قبل احتلال مدينة الاسكندرية ، وحتى لا تتمكن القوات المصرية من احداث أى تخريب بمنطقة قناة السويس (٢) .

استطاعت بريطانيا أن تنفذ المرحلة الأولى من الخطة الاستراتيجية لغزو مصر ، وذلك باحتلال مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو بعد دك حصون وقلاع المدينة وقرر عرابى باشا أن يتخذ لنفسه خط دفاع آخر خارج مدينة الاسكندرية ليمنع تقدم القوات البريطانية الى القاهرة . وعين المهندس محمود فهمى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ـ وهو من أكفأ المهندسين الحربيين فى الجيش المصرى ـ وقرر وضع خطة استراتيجية للدفاع عن مصر والوقوف فى وجه القوات البريطانية المعتدية .

---

(١) وزارة الحربية ـ الجيش المصرى ، الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ، طبعة أولى ، القاهرة ، سنة ١٩٥٦ ، ص ص ١٦ ـ ١٧ .

(٢) د. عبد العزيز محمد الشناوى ، السويس ص ١٧٦ .

وقرر المهندس محمود فهمى باشا أن يقيم خمسة خطوط دفاع عن البلاد وهى :

خط الدفاع الأول : فى كفر الدوار « الميدان الغربى » .

خط الدفاع الثانى : فى رشيد .

خط الدفاع الثالث : المنطقة الواقعة بين رشيد وبحيرة البرلس .

خط الدفاع الرابع : فى دمياط .

خط الدفاع الخامس : فى المنطقة الواقعة بين الصالحية والتل الكبير « الميدان الشرقى » .

كما قرر محمود فهمى باشا - منذ البداية - ضرورة سد ترعة الاسماعيلية لمنع وصول المياه العذبة الى بور سعيد والاسماعيلية والسويس

وقرر كذلك سد قناة السويس عند منطقة الشلوفة (شمالى مدينة السويس) لمنع القوات البريطانية من اتخاذها قاعدة حربية وفتح جبهة أخرى للقتال مع الجيش المصرى » (١) .

ويستنتج من دراسة الخطة الاستراتيجية المصرية ان المهندس محمود فهمى باشا قرر هذه الخطة للاعتبارات الآتية :

أولا : تعتبر هذه الخطة الاستراتيجية المصرية دفاعا عن القاهرة عاصمة مصر اكثر من اعتبارها دفاعا عن قناة السويس . اذ كان من المفهوم لدى زعماء الحركة الوطنية أن بريطانيا تخطط لاحتلال مصر ، وليس لاحتلال قناة السويس بدليل أن خطوط الدفاع . المصرية بهدف منع سقوط القاهرة فى أيدى القوات البريطانية .

ثانيا : وضعت الخطة المصرية على اعتبار أن القاهرة يمكن الوصول اليها من ثلاث طرق :

١ - طريق الاسكندرية - القاهرة - مدخل القاهرة الغربى .

٢ - طريق وسط الدلتا - القاهرة - مدخل القاهرة الشمالى .

٣ - طريق منطقة قناة السويس - القاهرة - مدخل القاهرة الشرقى .

ثالثا : أغفلت الخطة المصرية وضع أية تحصينات كافية فى المنطقة الواقعة بين مدينتى السويس والصالحية على اعتبار سد القناة عند منطقة « الشلوفة شمالى السويس » حيث يضيق عرض القناة بها .

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٣٨٨ .

وتولى عرابى باشا قيادة الجيش المصرى من موقع كفر الدوار ، اذ يمتاز هذا الموقع ، ببعده عن مرمى مدفعية الاسطول البريطانى ، ويقع فى الرقعة المستطيلة الواقعة بين بحيرة أبى قير ، وبحيرة مريوط ، ويتعذر وصول القوات البريطانيه الى هذا الموقع الا عن طريق السكة الحديد « بين الاسكندرية والقاهرة » (١) .

قررت وزارة الحربية البريطانية فى ٢١ يوليو استدعاء قوات الاحتياط التى تم تسريحها منذ سنتين . كما قرر مجلس العموم البريطانى فى جلسته المنعقدة فى ٢٧ يوليو الموافقة على الاعتمادات اللازمة لاعداد الحملة الحربية لاحتلال قناة السويس ، ووافق الأعضاء باغلبية ٢٧٥ صوتا ضد ١٧ صوتا على اعتماد مبلغ ٠٠٠ر٣٠٠ر٢ جنيه لاعداد هذه الحملة (٢) .

وبدأت وزارة الحربية البريطانية تضع الخطة السرية الاستراتيجية لاحتلال قناة السويس (التى وضعتها فى ٣ يوليو ١٨٨١) موضع التنفيذ .

ولقد ساعد على نجاح هذه الخطة ان استطاعت بريطانيا أن تستغل الظروف الدولية التى لازمت عقد مؤتمر الاستانة ، وسارعت باحتلال الاسكندرية ، حيث يوجد اسطولها بميناء الاسكندرية ، وفى الواقع لم يكن هدف بريطانيا من ارسال هذا الأسطول فى ١٥ مايو ١٨٨٢ الا القيام بمظاهرة بحرية كى تفرض بريطانيا سياستها — سلما — وتسقط الوزارة الوطنية (وزارة محمود سامى باشا البارودى) من تلقاء نفسها او على اقل تقدير تستجيب تلك الوزاره الى المذكرة المشتركه فى ٢٥ مايو ١٨٨٢ .

ومن المؤكد ان احتلال القوات البريطانية لمدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو ١٨٨٢ لم يكن ضمن الخطة الاستراتيجية التى وضعت لغزو مصر ، وأن هذا الاحتلال جاء أمرا محتما فرضته الظروف التى استغلتها الحكومة البريطانية والدليل على ذلك أمران :

الأمر الأول : ان الخطة السرية التى وضعها ولسلى فى ٣ يوليو وقدمها الى اللجنة التى شكلتها وزارة الحربية البريطانية لهذا الغرض — لم يكن بها ما يشير الى احتلال مدينة الاسكندرية فى ذلك الوقت .

اذ استبعد ولسلى دخول القوات البريطانية القاهرة عن طريق الاسكندرية لاعتبارات استراتيجية .

---

(١) مجموعة وثائق الثورة العرابية ، المحفوظة بدار الوثائق التاريخية بالقلعة ، محفظة رقم ١ ، ملف رقم ٥ ، وثيقة بتاريخ ١٦ يوليو ١٨٨٢ .

(٢) Hansard's Parliamentary Debates, Vol. 272, 1882, pp. 1904-1957.

ومن المؤكد ان احتلال مدينة الاسكندرية فى ١٥ يوليو أمر قررته الدبلوماسية البريطانية ، اذ أرادت بريطانيا أن تستغل فترة توقف اجتماعات مؤتمر الاستانة بعد الجلسة السابعة فى ٦ يوليو ١٨٨٢ ولحين موافقة حكومات الدول الأعضاء به على القرار الذى اتخذه ويقضى بتكليف السلطان بارسال حملة عسكرية الى مصر لاعادة الأمن والنظام اليها .

وسارعت بريطانيا باحتلال المدينة لأسباب واهية تذرعت بها ، حتى تضع المؤتمر أمام الأمر الواقع بعد عودة انعقاده . وعلى الرغم من هذا فان بريطانيا كانت حريصة على استمرار انعقاد المؤتمر حتى ، تستطيع أن تنفذ المرحلة الثانية باحتلال قناة السويس فى ظل انعقاده .

الأمر الثانى : بدأ وصول القوات البريطانية الى السويس قبل ١١ يوليو ، مما يدل على أن بريطانيا وضعت خطتها الاستراتيجية كما انها اتخذت من احتلال الاسكندرية خطة لايهام الجيش المصرى بأن القوات البريطانية تقصد دخول العاصمة عن طريق الاسكندرية واستمرت فى مناوشة القوات المصرية فى الميدان الغربى حتى لا يفكر العرابيون باقامة أى استعدادات حربية كافية فى منطقة القناة .

وبمجرد أن استأنف المؤتمر عقد جلساته فى ١٥ يوليو قدم لورد دوفرين مندوب بريطانيا الى المؤتمر فى جلسته التاسعة فى ٩ يوليو مشروعا يقضى تخويل المؤتمر لبريطانيا وفرنسا حق الدفاع عن أمن وسلامة القناة التى تهددها الأخطار التى تنذر بتوقف الملاحة فيها مما يضر بالاقتصاد الأوربى (١) .

كما قدم لورد دوفرين فى نفس الجلسة اقتراحا بأن يقدم المؤتمر الى السلطان انذارا يتضمن أن يعلن السلطان بكل وضوح فى خلال اثنتى عشرة ساعة عن التزامه بتنفيذ قرار المؤتمر ، والا يبحث المؤتمر عن وسائل اكثر فعالية .

كان هدف بريطانيا من تقديم مندوبها هذين الاقتراحين بأن الأزمة المصرية مازالت قائمة ، ولا يعنى احتلالها لمدينة الاسكندرية أن مهمة المؤتمر قد انتهت ، اذ كان من مصلحة بريطانيا أن تتفاقم الأزمة المصرية حتى تجد فى هذا التفاقم مبررا للتدخل واحتلال قناة السويس وهذه السياسة البريطانية يؤكدها الاقتراح الذى تقدم به لورد دوفرين الى المؤتمر بأن قناة السويس تتهددها الأخطار حتى تستطيع بريطانيا أن تسوغ أعمالها المزمع القيام بها تنفيذا للخطة الاستراتيجية — التى وضعت منذ عام مضى ، لاحتلال القناة .

---

(١) Blue Book, Egypt, No. 17, document No. 319, from Lyons to Lord Granville, date, July 19, 1882.

وبدأت الحكومة البريطانية تستعد لاحتلال القناة متعللة — في ذلك — بأى سبب ، فادعت بأن هناك ثمه ترميمات تجرى فى طابية « الجميل » على مدخل بحيره المنزلة غربى بور سعيد وأصدرت الحكومة البريطانية فى ٢٩ يوليو تعليماتها الى الادميرال سيمور بأن يسارع، باحتلال مدينتى بورسعيد والاسماعيلية ، وأن يصدر بالتالى تعليماته الى هوسكنز بأن يقوم بتدمير قلعة الجميل اذا كانت بها اى استعدادات حربية ولم يتم اخلاؤها (١) .

ووصلت السفينة البريطانية « اوريون Orion بقيادة فنزورى Fithory الى القناة عند بور سعيد ، والقت مراسيها فى بحيرة التمساح — فى ٢٧ يوليو — على بعد ٨٠٠ متر من الاسماعيلية شمالا ولم يكد يمضى على ذلك يومان — ٢٨ يوليو — حتى وصل الادميرال هويت Hewet الى السويس ، والادميرال هوسكنز Hoskins الى بور سعيد واستقر كل منهما فى موقعة انتظار لصدور التعليمات اليهما باحتلال القناة (٢)

كما أعلن لورد دوفرين فى ذلك الوقت :

« ان الحكومة البريطانية — على الرغم من انها تحتفظ لنفسها بالحق فى حرية العمل التى قد يفرضها تطور الحوادث — ترحب بأى دولة تقدم لها يد المساعدة (٣) .

وبدأت القيادة المصرية تشعر بالخطر الذى يترتب على أعمال القوات البريطانية فى مدينة السويس ، اذ أصدر أحمد عرابى باشا أمره فى ٣١ يوليو بتهجير أهالى مدينة السويس (٤) ، كما أرسل برقية الى مفتش السكة الحديد بالزقازيق جاء بها : « .. اذا تيسر لحضرتكم مقابلة دى لسبس ، كلفوه بأن يحضر لمقابلة وزير الحربية — أحمد عرابى » (٥) .

---

(١) Blue Book, op. cit. doc. No. 380.

(٢) د. عبد العزيز محمد الشناوى وآخرين « السويس » الطبعة الاولى ، ص ص ١٧٧ — ١٧٨ وجاء بها أيضا : دارت اتصالات برقية بين قائد السفينة ردى Ready البريطانية ، وبين وزارة البحرية البريطانية أرسل على اثرها تبليغا فى ١٥ من يوليو ١٨٨٢ الى قائد السلاح البحرى المصرى فى ميناء السويس ينهى اليه أن وزارة البحرية البريطانية قررت منع أية سفينة مصرية حربية أو تجارية من مغادرة الميناء الا بعد تصريح من قائد السفينة « ردى » وبعد أن يقوم البريطانيون بتفتيشها تفتيشا دقيقا على بعد ميل بحرى وان هذه الأوامر قد صدرت باسم الخديو .

(٣) Blue Book, loc. cit., doc. No. 478, from Lord Granville to Lord Dufferin, date, July 28, 1882.
Livre Jaune, op. cit., doc. No. 19, from Dobignie, Consul de Frnace à Port-Said to Declerc, date, August 10, 1882.

مجموعة وثائق الثورة العرابية . محفظة رقم ١ ، ملف رقم ٢٣ برقية بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٨٢ من أحمد عرابى باشا الى مفتش السكة الحديد بالزقازيق .

(٥) وكان دى لسبس يقيم بمقر شركة قناة السويس بالاسماعيلية اما أحمد عرابى فكان يوجد فى ذلك الوقت بقيادة المعسكر الغربى بكفر الدوار .

ولكن دى لسبس استطاع أن يخدع عرابى باشا ، حينما علم ان العرابيين مصممون على سد قناة السويس حتى لا تتمكن القوات البريطانية من استخدامها ، اد أبرق دى لسبس الى عرابى باشا مؤكدا له بقوله : « بأن البريطانيين لا يستطيعون خرق حياد القناة كما أنه يتعهد امام العرابيين بأنه لن يسمح بنزول أى جندى بريطانى فى عرض القناة ، وأن القناة قناته شخصيا » وفى أول اغسطس ١٨٨٢ ارسل دى لسبس أيضا الى مجلس الادارة (الوزارة العرفية بالقاهرة) برقية جاء بها « ... أنه يعتبر مدينة السويس خارجة عن القطر المصرى » (١) .

وفى هذا الصدد يقول الرافعى : « .. عقد عرابى مجلسا عسكريا فى اواخر يوليو للنظر فى امر القناة ، فاجمع رأى المجلس على وجوب تعطيلها بحيث لا تستطيع القوات البريطانية اجتيازها والوصول الى الشاطىء الغربى وخاصة الاسماعيلية » ولكن عرابى انخدع بوعود دى لسبس بالمحافظة على حيدة القناة » وقد كان من عيوب عرابى فى ساعة الخطر التردد والاحجام ، فكان خطاه فى مسالة القناة العامل الأكبر ان لم يكن العامل الوحيد لانتصار البريطانيين فى معارك الميدان الشرقى بمنطقة القناة « ولو ان عرابى بادر عندما نشبت الحرب الى سد القناة لعجز ولسلى عن الوصول بقواته الى الاسماعيلية واتخاذها قاعدة للزحف الى العاصمة ولكنه لم يفعل فكان احجامه وبالا على مصر ، وقد لعب دى‌لسبس وفى هذه المسألة دور الخداع والتغرير لكى يفوت على العرابيين سد القناة .

واعتماد عرابى على وعود دى لسبس فى حماية القناة أمر يدل على قصر نظره ، رغم تحذير اخوانه اياه ونصحهم له بالا يصغى الى نصيحة دى لسبس اذ ليس فى امكانه أن يمنع دخول القوات البريطانية القناة أو يبر بوعده ، ولا هو صادق فى نصحه ، وانما كان غرضه صيانة القناة من التعطيل ولو ضحى فى سبيل ذلك بمصالح مصر وسلامتها » (٢) .

اسند عرابى قيادات الجيش الى كل من · الفريق راشد باشا حسنى قائدا للمنطقة الشرقية (منطقة قناة السويس) ، وخورشيد باشا طاهر

---

(١) المصدر السابق ، ملف رقم ٢٥ بتاريخ أول اسغطس ١٨٨٢ وجاء بها : « .. وحيث أن مدينة السويس خارجة عن أرض القناة البحرية لأجل الوصول اليها ، فتلك المدينة اذا شغلها الأجنبى لا تضر أصلا بحيادتنا التى تجبر الانجليز على مراعاتها واحترامها فى بور سعيد وفى الاسماعيلية ، ونصيحتى لكم هى أن تتركوا ـ بدون مقاومة ـ مدينة السويس التى تعتبر خارجة عن القطر المصرى .

وجاء بها :

Blue Book, op. cit. dac. No. 578, from Lord Granville to Lord Dufferin, date, August 7, 1882

«I Lord Granville, may remark that the town of Suez is outside the Canal»

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ص ٤١٥ ، ٤١٦ .

قائدا لمنطقة ابو قير ، وعلى باشا الروبى قائدا لمنطقة مريوط ، وعبد العال باشا حلمى قائدا لمنطقة دمياط ومحمود سامى البارودى باشا قائدا لمنطقة الصالحية والتل الكبير ، وطلبه عصمت باشا قائدا لمنطقة كفر الدوار تحت قيادته ـ عرابى ـ مباشرة .

ورأت قيادة القوات البريطانية ان تتخذ الاجـراءات الآتية قبل بدء عملياتها الحربية فى منطقة القناة .

أولا : ان يصدرالخديو أمرا يقضى بتقويض القوات البريطانية باحتلال اى جزء من منطقة القناة باسمه . وهذا من الميسور على القيادة البريطانية بمدينة الاسكندرية اذ كان الخديو اسيرا فى يدها ،

ثانيا ـ المناوشات الحربية يوميـا بين القوات البريطـانيه بالاسكندرية وبين الجيش المصرى فى كفـر الدوار ، ولكن دون الحرص على احراز نصر ساحق على الجيش المصرى حتى يوهم عرابى بان القوات البريطانية عاجزه عن كسب أى معـركة برية فى مواجهـة الجيش المصرى . وبالتالى لا يلجأ عرابى الى استدعاء قوات احتياطى أخرى أو قبـول متطوعين جدد ، يترتب على هذا أيضا عدم لفت نظر القياده المصرية الى تعزيز قواتها الضعيفة فى منطقة القنـاة على اعتبار أن القوات البريطانية لا تقوى على مواجهـة حقيقية على ضفتى القناة مع القوات المصرية هناك .

وفى ضحى ٢ اغسـطس ١٨٨٢ احتـل الجنود البـريطانيين مـدينة السويس ورفعوا الاعلام البريطانية على المبانى الرئيسـية بها ، اذ سبق أن وصلت الى مدينة السويس فى ٢٩ يوليو ١٨٨٢ أربع سفن حربية بقيـادة الارميرال هويت W. Hewet وقد طلب من محافظ السويس أن يعلن ولاءه للخديو توفيق فرفض، وضغط عليه القائد البريطانى يومئذ، وظل المحافظ مصرا على موقفه ، واخيرا آثر أن يغادر المدينة متجها الى القاهرة ، تاركا المدنة للقوات البـريطانية دون أية مقاومة (١) ودون ان ، تطلق رصـاصة

---

(١) د. عبد العزيز الشناوى ، السويس ، ص ص ١٧٧ ـ ١٧٨ .

ـ وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢ ، ملف رقم ٢٥ ، تلغراف رقم ٧٦ بتاريخ ٢ اغسطس من مأمور ادارة السـكة الحديد الى وزير الحربية وتلغراف ثان من وكيل محافظ السويس الى وزير الحربية .

وكان دى لسبس قد ابرق الى باريس فى أول اغسطس ببرقية جاء : « منذ يومين هاجر اهالى بندر السويس الى مدينة الزقازيق بناء على طلب عرابى وان ثلثمائة وخمسـين جندى بريطانى بحرى استولوا على بندر السويس الذى صار خرابا بحجة انهم يعيدوا اليه النظام والهدوء » .

واحدة، «وظل عرابى رغم احتلال مدينة السويس مخدوعا فى وعود صديقه دى‌لسبس وان القناة مازالت على الحياد على اعتبار ان القناة انما تبتدىء من « بور توفيق » ضاحيه السويس والتى لا تبعد عنها الا بثلاث كيلو مترات وكان احتلال مدينة السويس نذيرا آخر باتخاذها قاعدة للقوات البريطانية تمهيدا للزحف نحو العاصمة (١) .

وتتابعت بعد ذلك حتى ١١ أغسطس ١٨٨٢ وصول السفن الحربية القادمة من المستعمرات البريطانية فى الهند الى مدينة السويس ، ووصول السفن الحربية البريطـــانية القادمة من المستعمرات البريطانيه فى الشرق ـ مالطــة ، جبــل طارق ـ جزيرة قبرص ـ الى مدينة بور ســـعيد (٢) وأبرق ولسلى فى ١٠ أغسطس ـ وهو فى طريقة الى الاسكندرية ـ الى جون آدى (٣) ببرقية قال فيها : « آمل الوصول الى الاسكندرية يوم ١٥ أغسطس ، لاتنقل القوات الى القنــاة لحين وصولى ، ولكن جهز كل شىء للتحرك ، ناوش عرابى باستمرار باستطلاع يومى يوجه بالقرب من معسكره فى كفر الدوار .. وضح الى الخديو والشعب اننا نهدف الى مد خط حديدى فى قبرص على الطرق الحاليه من ليماسول الى المستشفى العسكرى ، ثم أشحن باسم هذا الغرض أربعة قطارات وثمانين عربة خفيفة على سفينة يمكنها التوجه الى الاسماعيلية . اتخذ الترتيبات لنقل خمس كتائب ، كذلك آلاى من الفرسان وبطارية من بور سعيد الى داخل قناة السويس » (٤) .

غير أن احتلال القوات البريطانية المبكر لمدينة السويس قد رســخت اقدامه على أثر منشور أصدره الخديو توفيق فى ٧ من أغسطس ١٨٨٢ الى الأدميرال هوسكنز خوله فيــه : الحق فى احتلال المواقع التى يراها ضرورية فى برزخ السويس لتامين حرية مرور الســفن فى القنــاة وحمــاية المــدن

ـ كما ارسل برقية أخرى الى باريس فى ذات اليوم جاء بها . « .. اذا كانت البحرية البريطانية تعلن بالها وكيلة عن الخديو الذى صار اسيرا فى يدها اصرح : « بانى لا اعترف باى سلطة شرعية فى مصر الا بحكومة السلطان المعترف بها من قبل الحكومة الفرنسية » . معنى ذلك ان دى لسبس لا يعترف بحكومة الادارة بالقاهرة والتى فوضت عرابى باشا بالدفاع عن مصر وعلى الرغم من هذا ظل دى لسبس يخادع عرابى ويراوغه حتى لا يلجأ الى سد القناة الى ان تمكنت القوات البريطانية من السيطرة التامة على منطقة القناة .

(١) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٤٠٣ .

(٢) مجموعة وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ١ ، ملف رقم ٩ ، وثيقة بتاريخ ١٧ يوليو ، وأخرى بتاريخ ٢٧ يوليو ـ الملف رقم ٢٠ وثيقة بتاريخ ٢٧ يوليو ـ ملف رقم ٢١ وثيقة بتاريخ ٢٩ يوليو ـ ملف رقم ٢٣ وثيقة بتاريخ ٣١ يوليو .

(٣) سيرجون آدى هو أحد قواد منطقة الاسكندرية ، وقد وصل اليها فى ١٠ اغسطس بصحبة ادوار دماليت .

(٤) الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ص ٧٤ .

والسكان فى المناطق المجاورة للقناة والقضاء على أية سلطة لا تعترف بسلطه الخديو لاتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع القوات المصرية من السيطرة على خط السكة الحديد ، الذى يمتد من السويس حتى الاسماعيلية (١) ٠

ومن الأمور الملفتة للنظر ان الحكومة العثمانية قدمت احتجاجا الى الحكومة البريطانية ، ولم تبن احتجاجها على احتلال القوات البريطانية لمدينة السويس بل انصب احتجاجها على رفع العلم البريطانى فى هذه المدينة ، فعلى أثر احتلال مدينة السويس دارت اتصالات دبلوماسية بين موزوروس باشا السفير العثمانى فى لندن وبين لورد جرانفيل وبين الأخير ولورد دوفرين السفير البريطانى فى الاستانة ، وقد بدأت هذه الاتصالات حين قدم موزوروس باشا احتجاجا الى لورد جرانفيل على رفع العلم البريطانى فى مدينة السويس بعد ان احتلها الجنود البريطانيون ، وقد أبلغه وزير خارجية بريطانيا فى ٥ أغسطس ١٨٨٢ بأن العلمين المصرى والبريطانى قد رفعا جنبا الى جنب فى السويس ، وبأن الحكومة البريطانية سوف تبعث بتعليماتها الى امير البحر هويت بالا يتخذ اى اجراء يدل على أن بريطانيا قد استولت على المدينة (٢) ٠

وعلى الرغم من علم عرابى باشا باحتلال مدينة السويس ورفع العلم البريطانى على مبنى المحافظة ، الا انه تهاون مرة أخرى فى اتخاذ خطوة ايجابية ، اذ كان من المفروض أن يسارع بتنفيذ الخطة الاستراتيجية الدفاعية فيما يتعلق بمنطقة القناة ، انما اكتفى بأن أرسل الى السلطان برقية بتاريخ ٣ اغسطس اختتمها بقوله : « .. انه لم يعرف السر والحكمة فى رفع العلم البريطادى فى الممالك المصرية الشاهانة ٠٠ » (٣) ٠

واشتد حماس الشعب المصرى نتيجة لأعمال بريطانيا العدوانية فى منطقة القناة ، وعقد بالجامع الأزهر مجلس من العلماء وارباب المناصب العليا وعمد الأقاليم وكبار الأعيان ، وقرر المجلس فى ٢ أغسطس عزل الخديو نتيجة لخيانته ، وأرسلوا الى السلطان برقية بما استقر رأيهم عليه

---

(١) Blue Book, op. cit., doc. No. 618, date August 7, 1882.

وهذا هو نص المنشور الذى اصدره الخديو توفيق الى هوسكنز :

« You are authorized to occupy such points of the Isthmus of Suez as you may deem useful for the free trafic of the Canal the protection of the towns and populations situated in the neighbourhood of it, and to support any force which does not recognize my authority. You are also authorized to take the necessary measures for depriving the rebels of the railway between Ismailia and Suez ».

(٢) د٠ عبد العزيز الشناوى ، السويس ، ٠٠ الخ ، ص ص ١٧٩ ٠

(٣) مجموعة وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢ ، ملف رقم ٣٦ ٠

وطلبوا منه توليه الحكم لخديو آخر ، كما اعلن المجلس أيضا بجديد البيعة والولاء لعرابى باشا الذى يدافع عن الديار المصرية (١) ٠

وعلمت القياده البريطانيه أن عرابى باشا قد اتخذ فى منطقة القنـاه بعض الاستعدادات الدفاعية ٠ بأن عزز منطقـة السويس ونفيشة والصالحيه بعدد من الجنود وانه بصدد انشاء خط دفاع فى منطقة التل الكبير ، وأثارت هذه الاستعدادات الحربية قلق جون آدى ، وأرسـل الى ولسـلى ــ قائد الحملة البريطانية والذى كان ما يزال بجزيره قبرص ــ يحبره بحشـود الجيش المصرى ، وفى ١٢ اغسطس بعث ولسلى اليـه بالرسـالة التالية : « لا تتحرك الى الاسماعيلية حتى أصل اليك ، الا عند الضرورة القصوى ، لأن مدفعية الميدان والفرسان لازمان للحصول على نتيجة موفقه فى الاشتباك الأول » (٢) ٠

وقبل ان تبدأ القيادة البريطانية فى تنفيذ خطتهـا باحتـلال القناة ، قررت أن يصدر الخديو أمرا يعطى تلك القوات حرية الحركه واحتلال أى موقع فى منطقة القناة ، وهذا نصه : « ٠٠ ليكن معلوما عند السلطات ــ فى منطقة قناة السويس ــ ان أدميرال الاسطول البريطانى ــ سيمور ــ وقائد الجيوش البريطانيـة العام ــ ولسـلى ــ انما أتيـا الى مصر لاعاده الأمن والنظام اليها ، ومن ثم قد سمحنا لهما باحتلال جميع المواقع التى يريان فى احتلالها ما يساعد على قمع العصـيان ٠ وعلى هذه السلطات أن يبلغوا هـذا الأمر الى جميع سكان منطقة قناة السويس وبخاصة موظفى وعمال القناة البحريين ومن يخالف أمرنا هذا يعد خارجا على ارادتنا وينزل به أشـد أنواع اعقاب (٣) ٠

وصـل ولسـلى القـائد العـام للقوات البريطانية فى مصر الى مدينة الاسـكندرية يوم ١٦ أغسطس ، وعلى الفور وضـع بالاشتراك مع سـيمور الخطة الاستراتيجية لاحتلال قناة السـويس والتحرك فورا منها الى القاهرة وهى :

أولا : الاستيلاء على قناة السويس تامينا لسلامة مرور سفن الحملة ٠

ثانيا : تحرك قوة الحملة الى الاسماعيلية بنظام وفى دفعات متتـالية بقدر ما تسمح به الظروف .

---

(١) مجموعة وثائق الثورة العرابية ، محفظة رقم ٢ ، ملف رقم ٢٥ ٠
ــ القضية المصرية ، ١٨٨٢ ــ ١٩٥٤ ، ص ١٤ ٠
(٢) الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ص ٧٥ ٠
(٣) Blue Book, Egypt, 1882, No. 18 Ducument No. 35.

ثالثا : اتخاذ كل ما يمكن من وسائل الخداع لايهام المصريين بأن الهجوم البريطانى سيوجه نحوهم من مواقع أخرى غير الاسماعيلية الى أن يتم حشد القوات الكافية بها لتأمين سلامية السيطرة عليها .

رابعا : الاستيلاء على الخط الحديدى ، وترعة الاسماعيلية وتأمينهما لمسافة قريبة من التل الكبير . ذلك الموقع الذى اتخذه المصريون كخط دفاع عن منطقة شرق الدلتا (مدخل مصر الشرقى) .

خامسا : البدء ــ بمجرد الاستيلاء على خطوط المواصلات السابقة ــ فى اصلاح الأجزاء التى دمرها المصريون وأعاقوا عملها .. وتسيير كل ما يمكن من القطارات والزوارق لتموين القوات البريطانيه فى الميدان .

سادسا : العمل على تكديس المخازن والذخيرة فى موقع متقدم وتحت حراسة كافية وبكميات وافرة لاستقلال الجيش فى تموينه وامداده بالمعدات حين تبدأ العمليات الحربية مع القوات المصرية . وللاسراع فى هذا التكديس ولمواجهة الطوارىء المفاجئة يجب اعداد قافلة احتياطية من الجمال وذلك بالاضافة الى الخط الحديدى وترعة الاسماعيلية لاستخدامها فى الأغراض العامة .

سابعا : بدء المناوشات مع القوات المصرية بعد تنفيذ . الخطوات السابقة حتى تتمكن القوات البريطانية من احراز النصر فى معركة فاصلة فى التل الكبير .

ثامنا : الانطلاق ــ عقب هذه المعركة الفاصلة ــ بأقصى سرعة لاتخاذ الاجراءات الآتية :

(أ) تأمين الاستيلاء على القاهرة لأسباب سياسية وحربية وغيرها .

(ب) الاستيلاء على مواقع القوات المصرية حتى لا تتمكن ــ عقب هزيمة التل الكبير ــ من التجمع ، وهذه القوات ترابط فى كفر الدوار والقاهرة ودمياط ورشيد والصالحية (١) » .

وحتى ذلك الوقت كانت القوات البريطانية قد وصلت الى منطقة القناة ، والتى بلغ عددها ٦٠٠ر٥٠ جندى ، وتولى قيادتها العامة الجنرال جارنت ولسلى Garant Wohseley وتولى جون آدى John Adye رياسة أركان حرب الحملة وكانت تتكون من فرقتين من المشاه : الفرقة

---

(١) الحملة الاستعمارية البريطانية على مصر سنة ١٨٨٢ ، ص ٧٧ .

(٢) وهو أحد القواد الارلنديين فى الجيش البريطانى ولم يكن من القواد الذين اشتهروا بالكفاءة العالية فى القيادة ولا ممن امتازوا فى معارك سابقة بالنبوغ فى الفنون الحربية ، بل كل ما عرف عنه انه اشترك من قبل فى حرب القرم وفى بعض الحملات الاستعمارية البريطانيه ..

الأولى هى ، آلاى الحرس بقيادة الدوق أوف كنوت نجل الملكة فيكتوريا، والآلاى الثالث بقيادة هاملى Hamley والآلاى ، الرابع بقيادة اليزون Alison والآلاى الخامس بقيادة اشبورنهام Ashburnham

أما الفرقة الثانية من الفرسان ويتولى قيادتها الجنرال درودى لو Drudy lowe وبها آلاى من المهندسين وآخر من المدفعية ، أما القائد مكفرسون Machpherson فقد تولى قيادة القوات البريطانية القادمة من المستعمرات الهندية بينما عدد الجنود النظاميين فى الجيش المصرى ٩٠٫٠٠٠ قبل بدء احتلال قناة السويس (١) ٠

وفى مساء يوم ١٦ أغسطس ١٨٨٢ اقلعت السفينة ايريس ٠

نقل الادميرال هوسكنز الى بور سعيد لابلاغ كل من الكابتن فينزورى قائد منطقة الاسماعيلية والادميرال هويت قائد منطقة السويس بالتفاصيل الكاملة للخطة الاستراتيجية البريطانية لاحتلال قناة السويس ، يوم ٢٠ أغسطس بتفويض من الخديو (٢) ٠

وأصدر ولسلى يوم ١٨ أغسطس امره الى قواد الفرق بمغادرة ، الاسكندرية الى بور سعيد فى اليوم التالى ٠ ولكى يخادع — ولسلى — الجيش المصرى فى كفر الدوار ، تظاهر بأنه يريد مهاجمة أبو قير ، وأبحر الأسطول من الاسكندرية ظهر يوم ١٩ أغسطس مقلا القائدين : ولسلى وسيمور ، ووصل الأسطول المكون من ثمان مدرعات وثمانية عشر سفينة حربية الى ابى قير فى الساعة الرابعة من مساء هذا اليوم ، وبقى الأسطول بالميناء حتى خيم الظلام على الميناء ، واعتقد عرابى بأن الأسطول سوف يهاجم كفر الدوار من ناحية ابو قير ، واخذ يستعد لهذا التحرش البريطانى الجديد .

وفى جنح الظلام انسحب الأسطول البريطانى الى عرض البحر قاصدا بور سعيد ، ووصلها صباح يوم ٢٠ أغسطس ، واخذت السفن الحربية تقتحم القناة من الشمال ، وتم احتلال بور سعيد والقنطرة والاسماعيلية دون مقاومة من القوات المصرية ومنعت القوات البريطانية مرور السفن البخارية فى القناة ، وقد منع « هويت » من ناحية السويس دخول اية سفينة الى القناة ابتداء من ١٩ أغسطس واحتجت شركة القناة على خرق

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ٤٠٧ ٠

(٢) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 32, from De Vorges, consulat général de France en Egypte, to Duclerc, Ministre des Affaires Etrangères, date Août 16, 1882.

— الرافعى — الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص — ص ٤١٩ — ٤٢١ ٠

حياد القناة ، ولكن ذهب هذا الاحتجاج سدى . كما احتل هويت « الشلوفة » شمالى مدينة السويس » (١) .

انتقل ولسلى الى الاسماعيلية ــ فى ٢١ أغسطس ــ ليتولى قيادة القوات البريطانية كى تتمكن من تنفيذ المراحل الباقية من خطة الاستراتيجية لاحتلال منطقة القناة والتقدم بقواته الى القاهرة .

واستولت القوات البريطانية ــ بعد ذلك ــ على خط السكة الحديد وترعة المياه العذبة بين مدينة الاسماعيلية والسويس ، كما استولت القوات البريطانية على نفيشة فى ٢٣ أغسطس (٢) وعلى المجفر فى ٢٤ أغسطس . وتل المسخوطة فى ٢٥ اغسطس وفى الأثناء وقع محمود فهمى باشا فى الأسر . واحتلال القصاصين فى ٢٦ اغسطس .

عند ذلك فقط شعر عرابى بمدى خطورة العمليات الحربية فى منطقة القناة . وقرر ترك الميدان الغربى (كفر الدوار) وذهب الى منطقة القناة ولحق به على باشا فهمى يقود الآلاى الأول مشاه تعزيزا للقوات المصرية فى الميدان الشرقى .

ويستنتج من هذه الوقائع الحربية عدة اعتبارات سياسية واستراتيجية اهمها :

اولا : ان بريطانيا حرصت على تنفيذ المرحلة الثانية باحتلال قناة السويس بمجرد عودة مؤتمر الاستانة الى الانعقاد مرة ثانية فى الجلسة الخامسة ــ ١٥ يوليو ، وقدم ــ لورد دوفرين فى الجلسة التاسعة ــ ١٩ يوليو ــ اقتراحا يقضى بتفويض المؤتمر بريطانيا وفرنسا بالدفاع عن أمن وسلامة القناة بعد ان باتت الملاحة مهددة بالتوقف .

ثانيا : طلب لورد دوفرين المؤتمرين فى الجلسة التاسعة ــ ١٩ يوليو ــ أن يبعثوا الى السلطان انذارا (٣) .

وكان هدف الدبلوماسية البريطانية أن تنتزع من المؤتمر تفويضها وحرية العمل العسكرى فى مصر .

---

(١) Alfred, Bourguet, op. cit. p. 233.

(٢) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره جـ ٥ ، ص ١٥١ .
وجاء به أيضا : « ان عرابى أرسل فى ٢٣ اغسطس الى دى‌لسبس برقية يستفسر منه عما اذا كان فى امكانه أن يرسل المحمل الشريف الى الحجاز عبر القناة ، ولكن دى لسبس افاده بقوله : أنه لا يستطيع ان يتحمل تبعة ذلك الاجراء » وكان من المفروض أن يدرك عرابى أن وعود دى لسبس السابقة وعود جوفاء وانه لم يكن يستطيع أن يفى ما وعده به .

(٣) تعرضت بالشرح الى هذا الموضوع فى الفصل السادس من هذه الرسالة .

ثالثا : طلبت بريطانيا من السلطان أن يصدر قرارا يعلن فيه عصيان عرابى ، ومساندة الخديو . حتى تستطيع القوات البريطانية فى منطقة القناة أن تجد مسوغا للعمليات الحربية المزمع القيام بها بهدف احتلال القناة .

رابعا : عمدت القوات البريطانية فى لاسكندرية الى استمرار مناوشة القوات المصرية حتى يتوهم عرابى ان القوات البريطانية تهدف الوصول الى القاهرة عن طريق الاسكندرية وليس عن طريق الاسماعيلية . وبذلك تفوت على عرابى القيام بأى استعدادات حربية قوية فى منطقة القناة .

خامسا : فات على عرابى أن ينفذ الخطة الاستراتيجية التى وضعها محمود فهمى باشا والتى تقضى بسد القناة عند منطقة «الشلوفة» باعتبارها أضيق مساحة فى عرض القناة .

ولذلك لم تحدث اى مقاومة تذكر من جانب القوات المصرية عندما استولت القوات البريطانية على المنطقة الممتده من الصالحية جنوبا حتى السويس ، كما أن الاستراتيجية المصرية أغفلت احتمال وصول قوات بريطانية من المستعمرات الهندية . ولذلك خلت السويس من اقامة أى تحصنات أو استعدادات حربية تستطيع التصدى لعمليات الغزو ، فضلا عن عدم قيام أربع وحدات حربية من الأسطول المصرى (سنتان فى البحر الأحمر ، وسنتان فى بور سعيد) بأى دور ايجابى فى التعرض للسفن الحربية البريطانية أثناء عمليات الاحتلال (١) .

سادسا : بقاء عرابى فى الميدان الغربى ولم ينتقل الى منطقة القناة الا بعد وقوع محمود فهمى باشا فى الأسر فى ٢٥ أغسطس ولكن بعد أن فات الوقت ولم يعد أمام القوات المصرية وقتا كافيا لاقامة تحصينات قوية للتصدى للقوات البريطانية .

سابعا : استطاع دىلسيس أن يخدع عرابى بعدم سد قناة السويس، والحق ان هذا الدور كان من أهم الأدوار التى نتج عنها هزيمة العرابيين ، ومن المؤكد ان هذا الدور الذى قام به دى لسبس كان بايحاء من بريطانيا .

كما طلب دى لسبس من حكومة الادارة بالقاهرة أن تعتبر السويس خارجة عن القطر المصرى ، حيث لا تدخل فى منطقة القناة المحايدة اذ أنها تبعد عن بور توفيق بثلاث كيلو مترات ، ولكن عرابى بكل سذاجة يبعث الى دى لسبس برسالة يشكره فيها على مساعيه الخيرية ، وانه واثق بكافة مشروعاته » (٢) .

---

(١) Blue Book, op. cit. dac. No. 255, date, July 21, 1882.

(٢) مجموعة وثائق الثوره العرابية ، محفظة رقم ٢ ، ملف رقم ٣٣ ـ برقية من عرابى الى مدير المنوفة كى يبلغها الى دى لسبس .

وقف السلطان من الحركة الوطنية ـ فى ذلك الوقت ـ موقفا يدل على الغدر والخيانة اذ استطاعت الحكومة البريطانية عن طريق محادثاتها الدبلوماسية مع الحكومة العثمانية أن تجعل السلطان يصدر قراره فى ٥ سبتمبر ١٨٨٢ باعتبار عرابى باشا عاصيا (١) ، كى تتخذ القيادة البريطانية فى القناة من هذا الاعلان وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصرى وتفريقه شيعا واسقاط شرعية دفاع العرابيين عن الوطن واظهارهم امام الشعب بأنهم فئة متمردة خارجة عن الدين الاسلامى ، عاصية لأوامر خليفة المسلمين ـ السلطان ، وولى أمرهم ـ الخديو ـ وانهم بذلك يحاربون من أجل تحقيق مصالحهم الشخصية • وبذلك تستطيع القوات ، البريطانية أن تحتل مصر دون مقاومة من جانب الشعب .

وفى هذا الصدد يقول الرافعى .« •• كان غرض بريطانيا اذاعه اعلان السلطان « عصيان عرابى » أثناء زحف قواتها لتتخذ منه وسيلة لاضعاف قوة الجيش المصرى وايقاع الفرقة فى صفوفه .. فاعلان عصيان عرابى

قوة الجيش المصرى وايقاع الفرقة فى صفوفه •• فاعلان عصيان عرابى

بنشر هذا الاعلان فى جريدة الجوائب (جريدة تصدر بالآستانة باللغة العربية) فى يوم ٦ سبتمبر وعهد الخديو الى سلطان باشا بتوزيع هذا الاعلان فى ربوع البلاد (١) .

---

(١) مذكرات عرابى ، الجزء الثانى (كتاب الهلال) ص ص ١٨ ـ ١٩ وجاء به أيضا نص اعلان السلطان بعصيان عرابى :

أولا : ان الدولة العلية السلطانية تعلن ان وكيلها الشرعى بمصر هو فخامتلو محمد توفيق باشا .

ثانيا : ان أعمال عرابى كانت مخالفة لارادة الدولة العلية ثم التمس جناب الخديو للعفو فعفا عنه ونال أيضا من الحضرة السلطانية العفو العام .

ثالثا : ان الشرف الذى ناله أخيرا من الحضرة العلية السلطانية انما كان من تصريحه بالطاعة لأوامر مولانا السلطان المعظم الخليفة الأعظم .

رابعا : قد تحقق الآن رسميا ان عرابى باشا رجع الى زلاته السابقة واستبد برئاسة العساكر بدون وجه حق فيكون قد عرض نفسه لمسئولية عظيمة لا سيما أنه تهدد أساطيل دولة حليفة للدولة العلية السلطانية .

خامسا : بناء على ما تقدم يحسب عرابى باشا وأعوانه عصاه ليسوا على طاعة الدولة العلية السلطانية .

سادسا : تصرف الدولة العلية السلطانية بالنظر الى عرابى باشا ورفاقه وأعوانه يكون بصفة أنهم عصاه .

سابعا : يتعين على سكان الأقطار المصرية حالة كونهم رعية مولانا وسيدنا الخليفة الأعظم أن يطيعوا أوامر الخديو المعظم الذى هو فى مصر وكيل الخليفة وكل من يخالف هذه الأوامر يعرض نفسه لمسئولية عظيمة .

ثامنا : أن معاملة عرابى باشا وحركاته وأطواره مع حضرة السادات الاشراف هى مخالفة للشريعة الاسلامية الغراء ومضادة لها بالكلية .

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية •• الخ ، ص ص ٤٢٧ ـ ٤٧٨ .

وعقد عرابى باشا مجلسا عسكريا للتشاور فى الأمر على ضـوء قرار السلطان وانقسم المجلس الى فريقين : فريق يرى ضرورة التسـليم للقـوات البريطانية وهذا الفريق من الضباط الذين استطاع سلطان باشا أن يستميلهم بالرشوة والفريق الثانى : رأى ضرورة الاستمرار فى الدفاع ·

وكان أول اشتباك بعد ذلك بين القوات البريطانية والقـوات المصريه يوم ٩ سبتمبر فى القصاصين للمرة الثـانيه ، وكان من الآثار التى تمخضت عن اعلان السلطان عصـيان عرابى ان استطاعت القوات البريطـانية احراز نصر ساحق وسريع على القـوات المصرية وذلك نتيجة لتخلى عدد كثير من ضباط الجيش المصرى عن منـاصرة عرابى حيث بدات عوامل الرشـوة والخيانة والوعد والوعيد تؤثر فيهم (١) ، كما بدأ شعور من اليأس والتردد يسيطر على عربى ، اذا اضطر الى أن يستدعى على باشا الروبى قائد منطقة مريوط ليتولى قيادة القوات المصرية بعد أن جرح كل من راشـد باشا حسنى ، وعلى باشا فهمى فى معركة القصاصين الثانية فى ٩ سبتمبر .

بدات القوات البريطانية تستعد للهجوم على آخر مواقع العرابيين فى التل الكبير ، وبعده يصبح الطريق الى القاهرة مفتـوحا اذ رأى ولسـلى القائد العام أن يوضع فى الاعتبار تحقيق أمرين :

الأول : ان يتم هزيمة القوات المصرية هزيمة تامة .

الثانى : أن يتم الهجوم على معسكر القوات المصرية فى ساعه مبـكرة من الصباح لتهيئة أطول فترة من اليوم حتى تتمكن القوات البريطانية من دخول القاهرة فى نفس اليوم قبل حلول الظلام .

كانت الخطة الاستراتيجية للقوات المصرية بالتـل الـكبير قائمة على أساس غير سليم ويقول الرافعى فى هذا الصدد ، « وكان من حسن الحظ أن يستدعى عرابى على الأقل الآلاى المرابط فى دمياط لأنه من أكفأ الجنـود ولكنه لم يفعل ، ولم يستدع منه الا أورطتين ، كما عهد عرابى بالقيادة الى على باشا الروبى ولم يكن على حظ ما من الكفاءة الحربيـة ·· واسـتدعاه عرابى على عجل فوصل منطقة التل الكبير مساء يوم ١٢ سبتمبر وعلى الفور وضع خطة للدفاع عن آخـر مواقع الجيش المصرى فى التـل الـكبير ، فأمر بانتقال آلاى على بك يوسف وعبد القادر بك عبد الصمد من الجناح الأيسر

---

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره جـ ٥ ، ص ٢٥٠ وجاء به · « ·· وكانت منشورات الخديو توعد كبار ضباط الجيش بالوعد والوعيد اذا استمروا فى موقفهم بجانب عرابى » ·

– الرافعى ، الوثرة العرابية ·· الخ ، ص ٤٣٧ ،

الذى كان مائلا الى الوراء على شكل زاوية منفرجة ليحمى الجنود من هجـــوم العدو ووضـــعهما على اســـتقامة الخط الممتد من ترعة المياه العذبة الى الجهة الشرقية وأمرهما باتخاذ دروه « ســـاتر » خفيفة من التراب فى اثناء الليل

نفذ عبد القادر بك عبد الصمد ما أمر به حيث كان فى نهاية الجنـاح الأيسر ، ولكن على بك يوسف لم ينفذ مهمته ، كما تقاعس كل من أحمد بك عبد الغفار ، عبد الرحمن بك حسن ولم ينفذا مهمتهما أيضا (١) ٠

وفى يوم ١٢ من سبتمبر كتب على بك يوسف أميرالاى المقدمه الى عرابى تقريرا جاء به : « ٠٠ انه قد تحقق ان العدو لا يخرج فى هذه الليلة (١٣ سبتمبر ، للاغارة على معســـكر العرابيين ، وذلك بنـاء على معلومات قـوات الاســـتطلاع » فأصـــدر عرابى أمره الى الجيش بالاستراحة فى تلك الليلة والامساك عن الأعمال الحربية ، وعزم الشيخ عبد الجواد على احياء تلك الليلة بالأذكار » (٢) ٠

وبدأت القوات البريطانية فى مساء يوم ١٢ سبتمبر تستعد لخوض معركة نهائية مع القوات المصرية ، وقبل ان تتحرك القوات البريطانية فى الساعة الواحدة والنصف من صباح يوم ١٣ سبتمبر اصدر اوامره بأن تطفأ جميع الأنوار ، وزحفت القوات ليلا كى لا تتحمل الجنود عناء السير عبر الصحراء المحرقة،

---

(١) الرافعى ، الثوره العرابية ٠٠ الخ ، ص ص ٤٣٠ ـ ٤٣١ ٠

ـ بلنت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٢ ٠

Livre Jaune, op. cit., doc. No. 58, date 13 Septembre 1882, p. 46.

(٢) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره جـ ٥ ، ص ٢٥١ ٠

ـ الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ٤٢٣ اذ يدلى برواية أخرى نقلا عن مذكرات عرابى فيقول : « ٠٠ وفى يوم الأربعاء ١٣ من سبتمبر ١٨٨٢ كنت فى صلاة الفجر اذ سمعت ضرب المدافع والبنادق بشدة فخرجت ونظرت فوجدت ضرب النار على طول خط الاستحكام » ٠

ـ بلنت ، مرجع سبق ذكره ص ص ٣٥٢ ـ ٣٥٣ اذ يذكر رأيا آخر نقلا عن روايه عرابى له فى قرية الشيخ عبيد فيقول ٠ « ٠٠ وكنت أنا فى مؤخره الجيش على بعد ميل ونصف ولم نكن ننتظر هجومالاننا لم نسـمع اطلاق المدافع ، وكنت أنا نائما واذا بى أستيقظ على هدير المدافع قريبا منا » ٠

ويتضح من تحقيق هذا الموضوع ان عرابى يذكر مره أنه كان نائما ، ومره أخرى يذكر أنه كان يصلى الفجر ، ولكن من المرجح أن تلك الرواية التى ذكرها سليم خليل النقاش : بان قوات عرابى قضت ليلة الثلاث حتى الساعات الاولى من صباح يوم الاربعاء فى احياء الأذكار ٠٠ اذ كان شهر رمضان فى ذلك الوقت ، ومن المعروف عن عرابى أنه كان يقضى جل وقته سواء فى المعسكر الشرقى أو الغربى فى العبادة والصلاة ومن حوله مجموعة من المشايخ ورجال الدين ٠

وكان يتقدم تلك القوات بعض ضباط الجيش المصرى الخونة ، وكذلك عربان الهنادى يرسدونهم الى طريق معسكر عرابى (١)

ويقول الرافعي . « ومن العجب ان يقطع الجيش البريطانى المسافه بين القصاصين والتل الكبير ، وهى تبلغ نحو خمسه عشر كيلو مترا دون ان تصادفهم طلائع قوات الجيش المصرى ، وحقيقة الامر كان على بك يوسف قد اخلى الطريق امام قوات العدو .

واستمرت القوات البريطانيه فى تقدمها حتى مطلع الفجر ، وعندما صارت كتائبهم الاولى على مسافة ١٥٠ يارده من طلائع التل الكبير فوجىء المصريون بالهجوم المباغت عليهم اذ كانوا نائمين بعد ان سهروا فى سماع ذكر ارباب الطرق فاستيقظوا على صوت البنادق ولم يكد هؤلاء يتنبهون حتى أمر ولسلى جنــوده بالهجوم الذى ابتدا فى الساعه الرابعة والدقيقة الخامسة والأربعين صباح يوم الأربعــاء ١٣ سبتمبر وكان الهجوم على هيئة نصف دائرة أحاطت بمعسكر عرابى فى التل الكبير ، واستطاعت القوات البريطانية احراز النصر والقضاء على القوات المصرية فى آخر موقع لهم بمنطقة التل الكبير .

وكان من المؤكد انتصار القوات البريطانية فى هذه الموقعة نتيجة لعدة عوامل أهمها : خيـــانة بعض كبار الضباط ، كذلك ارتشاء عرب الهنــادى وإرشادهم للقوات البريطانية عبر الصحراء بالليل ، هذا الى جانب اعــلان السلطان عصيان عرابى مما جعل بعض كبار ضباطه ينفضون عنه أو يستعدون لخيانته فى المعركة . كما ان بعض الضباط والجنود المصريين ظنوا أن الجنود الهندية بالقوات البريطانية جنود عثمانية مرسلة من قبل السلطان ، ودفعهم هذا الاعتقاد الخاطىء الى القــاء أسلحتهم دون قتال . ولما يئس عرابى من اعادة الحماس الى فلول جيشه ورأى خيمته تطير فى الهواء على أثر قنبلة اصابتها عند ذلك أدرك ان الخطب جلل ولا ينجيه من الموت الا الفرار ورضى من الغنيمة بالهزيمة » (٢) .

---

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره جـ ٥ ، ص ٢٥١ .

– الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٤٣٣ .

– بلنت ، مرجع ســبق ذكره ص ص ٢٨٧ – ٢٨٨ وكانتــا وزارتا الحربيه والبحرية البريطانيتين قد عقدتا النية منذ أوائل السنة (١٨٨١) أنه سيكون الهجوم على القاهرة من ناحية قناة السويس ، وتقرر فى منتصف شهر يولية ١٨٨٢ أنه يمهد السبيل لذلك بالرشوة من أهالى منطقة القناة من البدو .

(٢) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره جـ ٥ ، ص ٢٥١ .

وصل عرابى الى القاهرة ظهر يوم الاربعاء (١٣ سبتمبر) بينما كان مجلس الادارة ـ العرفى ـ منعقدا بمبنى وزارة الحربيه ، وحضر عرابى يصحبه على الروبى ، وأوضح عرابى لاعضاء المجلس سبب الهزيمة التى لحقت بالجيش المصرى بالتل الكبير ، ثم استشار الحاضرين فيما يجب عمله ، واختلفت الآراء بين مؤيد لفكرة استمرار المقاومة والدفاع عن العاصمة ، وبين مؤيد لفكرة التسليم حفظا لسلامة العاصمة من التدمير كما حدث بالاسكندرية (١) ٠

واستقر الرأى اخيرا على ضرورة الدفاع عن العاصمه وانشاء خط دفاع فى ضواحى العاصمة فى منطقة العباسية ٠

واختلفت الاراء حول مسألة فرار عرابى من ميدان المعركة ووصوله الى القاهرة ٠ فالبعض يرى أن هذا المسلك من جانب عرابى يعد جبنا وانهزاما وصفة لا تليق بكرامة الجندى أن يفر من المعركة ـ وان المعرة التى لحقته بسمعة الجيش المصرى فى معركة التل الكبير انما ترجع الى خيانة الضباط الموالين للخديو ، وجبن الضباط الموالين لعرابى وعلى رأسهم عرابى ذاته ، فياليته استشهد فى تلك الواقعة اذا لمات بطلا وكان جديرا بان تمجد الامة ذكراه » (٢) ٠

وهناك رأى آخر يقول : بأن عرابى فر الى العاصمة بقصد الاستعداد لمعركة أخرى قبل دخول القوات البريطانية العاصمة ، ومسألة وصوله اليها قبل أن تصل القوات البريطانبة حتى لا يشعر الشعب باليأس والاستسلام (٣) ٠

والحق ان تراجع عرابى باشا الى العاصمة ليس حرصا على حياته بقدر حرصه على استمرار الدفاع عن العاصمة ، ولقد اتبع نفس الخطة التى اتبعها حين انسحبت القوات المصرية من لاسكندرية فى ١٥ يوليو ليقيم خط دفاع آخر فى كفر الدوار ليمنع تقدم القوات المعتدية صوب القاهرة ، اذ كان من

---

(١) الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ٤٤١ ٠

ـ بلنت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٦ وجاء به ٠ « ٠٠ وكان الأمير كامل حاضرا فى مجلس الحرب فى قصر النيل عندما وصل عرابى وأخبر الأعضاء بهزيمة الجيش وهو يبكى أحر بكاء ٠ وقد قال : « انه حارب حتى لم يبق سواه ٠٠ وليس هذا صحيحا ، فوبخه الأمير كامل وقال له : « ٠٠ ان من يغامر بعمل عظيم يجب عليه أن يحسب حساب الخسارة » ٠
Livre Jaune, op. cit., doc. No. 60, 31 September 1882, p. 46.

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ، ص ٤٣٩ ٠

(٣) بلنت مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٤ ٠

ـ الرافعى ، الثورة العرابية ٠٠ الخ ص ٤٤٠ ويذكر رأيا آخر « ٠٠ ولو أن عرابى لم يستشهد فى واقعة التل الكبير وتراجع منها مصرا على الاستمرار فى المقاومة لعد عمله بطولة تذكره له بالخير ، ولكنه نكص على عقبيه لا رغبة فى المدافعة والجهاد ولكن لكى ينجو بنفسه » ٠

المفهوم ــ في ذلك الحين ــ ان سقوط العاصمة ــ يعنى سقوط الدولة فى يد الاعداء .

ذهب عرابى الى العباسية بصحبة محمد مرعشلى باشا باشمهندس الاستحكامات ومحمد رضا باشا قائد لواء الفرسان ، واللواء حسن باشا مظهر، وذلك لاختيار الموقع الملائم لخط الدفاع ، وطلب محمد مرعشلى أن يكون خط الدفاع المقترح امام منطقة المطرية شرق عين شمس ، ويمتد يمينا الى الجبل وشمالا الى ترعة الاسماعيلية ثم ينعطف غربا الى النيل عند شبرا ــ بداية ترعة الاسماعيلية .

وبينما كان عرابى باشا يتحدث مع المهندسين فى هذا الشأن خاطبه احد الضباط قائلا : « .. انك بجهلك وسوء تدبيرك قد أحرقت مدينة الاسكندرية ، وتريد الآن أن تحرق القاهرة فاذا لم يكن لك فيها ما يهمك فاعلم بأن لنا فيها نساء واطفالا واملاكا لا نسلم بضياعها ارضاء لك وتنفيذا لاغراضك ألا تدرى انك تعرض مصر للخطر بانشاء الاستحكامات فى العباسية ، وتجعل منازلها هدفا لقذائف المدافع ، فنحن لا نوافقك على ذلك ، وانى أقول لك ذلك بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن جميع الضباط الحاضرين ، فلا تطلب منا مساعدة ويكفى ما جرى » .

فلما سمع عرابى هذا الحديث حاق به الزهول وارتبك امره وخاصة أنه رأى علامات الاستحسان لهذا الحديث ــ بادية على وجوه الضباط وقرر العودة والاجتماع بالمجلس العرفى للنظر فى الامر (١) .

ولكن الواقع ان عرابى عدل عن رأيه هذا بعد ان وجد انه لا يوجد جنود يستطيع بهم الدفاع عن العاصمة ، ولذلك آثر الرجوع الى المجلس العرفى للاجتماع به ، واستقر رأى الحاضرين على التسليم ، كذلك وافقوا على كتابة عريضة الى الخديو يلتمسون فيها العفو عنهم ووقع عرابى ومن معه على عريضة التسليم .

ويجزم الرافعى فى الحكم على عرابى فى موقفه هذا بقوله : « .. والحق ان عرابى لم يكن يفكر عقب الهزيمة فيما يصير اليه أمر البلاد بل كل ما كان يهمه أن ينقذ حياته من الاعدام » (٢) .

بلغت القوات البريطانية فى تقدمها نحو القاهرة ــ الى منطقة العباسية فى الساعة الرابعة من مساء ١٤ سبتمبر ، وعسكروا فى ثكنات الفرسان بها

---

(١) سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ج ٥ ، ص ٢٥٢ .
ــ الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٤٤٢ .
ــ بلنت ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٠٤ .
(٢) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٤٤٢ .

وخرج بعض المواطنين من سكان باب الشعرية والحسينية للدفاع عن العاصمة ولكن ابراهيم بك فوزى محافظ القاهرة رأى ان مثل هذا العمل لا يؤدى الى نتيجة بل يترتب عليه تدمير القاهرة وسفك الدماء ـ ولهذا منع المواطنين من التصدى للقوات البريطانية (١) .

وبمجرد وصول درودى لو الى العباسيه أرسل محمد رضا باشا قائد منطقة العباسية يطلب منه التسليم دون مقاومة ، وتجريد الجنود من السلاح . بينما كان عرابى باشا وصحبه مجتمعين بمنزل على باشا فهمى يتدارسون الموقف ، وارسل محمد رضا باشا برقية فى الساعة السادسة من مساء هذا اليوم ـ ١٤ سبتمبر ـ الى عرابى يخبره فيها بوصول طلائع القوات البريطانية ورد عليه عرابى يأمره بالتسليم دون مقاومة القائد البريطانى .

ولما انفض الاجتماع الذى عقد بمنزل على باشا فهمى أشار عليهم جون نينبه بأن يسلموا انفسهم كأسرى حرب للقائد البريطانى ، فعمل عرابى وطلبه بنصيحته وتهيأ الاثنان لتسليم أنفسهما ، أما محمود سامى البارودى فلم يقبل هذه النصيحة قائلا : « أنى ذاهب الى منزلى فاذا أرادونى فانهم يعرفون أين يجدونى » (٢) .

وفى صباح يوم الجمعة ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ دخل القاهرة الجنرال ولسلى قائد عام القوات البريطانية ويصحبه اركان حرب الحملة ، وسلطان باشا نائبا عن الخديو ، ونزل فى سراى عابدين ، وعلى الفور أرسل الى وزارة الحربية البريطانية برقية ذكر فيها : لا ترسلوا مددا الى مصر فقد انتهت الحرب » (٣) .

وهكذا تم تنفيذ الخطة الاستراتيجيه البريطانية لاحتلال قناة السويس وكذلك احتلال العاصمة ـ كى تضمن بريطانيا سيطرتها التامة على مصر بما فيها قناة السويس ، وحتى لا تدع أى فرصة فيما بعد لأى دولة أوربية بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبذا تضمن سيطرتها التامة على قناة السويس دون منازع .

---

(١) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 62, p. 47.

(٢) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ص ٤٤٢ .
ـ سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٥ ، ص ٢٥٢ .
Livre Jaune, op. cit., doc. No. 65, p. 49.

(٣) الرافعى ، الثورة العرابية .. الخ ، ص ٤٤٥ .
Livre Jaune, op. cit., doc. No. 63, p. 48.

الفصل العاشر

قناة السويس عقب الاحتلال البريطاني ١٨٨٢

أولا : انقسام الرأى العام البريطانى ازاء احتلال مصر

قبل أن تقدم الحكومة البريطانية على احتلال مصر كانت تخشى من معارضة الرأى العام البريطانى ، ومن تصدى مجلس العموم البريطانى لسياسة الحكومة ازاء المسألة المصرية ، ولكن الحكومة البريطانية انتهجت سياسة خارجية تستطيع أن تضمن عدم ثورة الرأى العالمى بصفة عامة والرأى العام البريطانى بصفة خاصة ، وفى ذات الوقت تنال ثقة مجلس العموم البريطانى ، لان الحكومة لا تستطيع أن تقدم على تنفيذ خطوة كهذه دون موافقة مجلس العموم البريطانى وكذلك اقرار الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد مثل هذه الحملة العسـكرية لاحتلال مصر بما فيها قناة السويس ٠

واستطاعت الحكومة البريطانية أن تحقق هدفها باحتلال مصر عسكريا ضمانا لسيطرتها على قناة السويس دون منازع ، وهذا النجاح يرجع الى تلك السياسة التى انتهجتها الحكومة منذ بداية الازمة ، وهذه السياسة تقوم على عاملين اساسيين : ــ

العامل الاول : اقناع الرأى العام العالمى والبريطانى بمدى خطورة الازمة المصرية ، لذلك عقدت الحكومة البريطانية الى تعبئة صحافتها فى حملة تهدف الى التلويح دائما بخطر التعصب الاسلامى فى مصر ، واستشهدت بمذبحة الاسكندرية فى ١١ يونيه واعتداء المسلمين على مسيحى أوربا دون تميز ، كما دأبت الصحافة البريطانية الموالية للحكومة ــ الى التنديد بخطـر القوميـة

العربيه (١) وما قد يترتب على قيامها خطر يهدد الامبراطورية البريطانية وكان هدف السياسة البريطانية فى هذا هو تصوير أحداث مصر بالخطورة التى يمكن أن تتخذ منها سندا تبرر به عداونها على مصر •

العامل الثانى : اتباع خطة دبلوماسية طوال فترة انعقاد المؤتمر حتى تستطيع أن تنفذ خطتها الاستراتيجيه بأحتلال قناة السويس فى ظل انعقاد المؤتمر ، والتزمت الدبلوماسيه البريطانية ـ حينذاك ـ بالمرونة ـ والاعتماد على الجدل ، والتلاعب بالالفاظ فضلا عن تعمد لورد دوفرين مندوب بريطانيا بالمؤتمر الى الزج بالاعضاء المؤتمرين فى مناقشات لا طائل منها الا كسب مزيد من الوقت حتى تتمكن القوات البريطانية من اتخاذ مواقعها استعدادا للهجوم على قناة السويس •

كما نجحت هذه الدبلوماسية البريطانية المرنة فى فتح باب المفاوضات المباشرة بين الحكومتين ـ البريطانية والفرنسية ـ خارج نطاق المؤتمر بغية تفويت الفرصة على الحكومة الفرنسية حتى لا تتمكن من الاشتراك فى مسألة الدفاع عن القناة ، وفى نفس الوقت استطاعت الدبلوماسية البريطانية أن تضطر المؤتمر الى اعلان تأجيل جلساته الى أجل غير مسمى ، والموافقة على بدء المفاوضات المباشرة بين الحكومة العثمانية والحكومة البريطانية بقصد التوصل الى توقيع معاهدة دفاع مشترك عن مصر • ونجحت أيضا الدبلوماسية البريطانية فى تفويت الفرصة على الحكومة العثمانية بعدم تنفيذها قرار المؤتمر الصادر فى ١٥ يوليو •

وقد نجحت السياسة البريطانية الى حد كبير فى تعبئة الرأى العام الأوربى بصفة عامة والبريطانى بصفة خاصة ، واذا كان مجلس العموم البريطانى وافق على الاعتمادات المالية اللازمة لاعداد حملة الى مصر للاستيلاء على قناة السويس فى الجلسة المنعقدة يوم ٢٧ يوليو ، انما هذا لا يمنع من مهاجمة بعض أعضاء المجلس لسياسة الحكومة ازاء مصر اذ أن الحكومة البريطانية استطاعت أن تضلل أعضاء المجلس بحقائق كاذبة عن حقيقة الأوضاع فى مصر ، واستنكر بعض النواب العدوان على مصر ، ووصفوه بأنه جريمة دولية تنطوى على الوحشية ، كما استقال جون برايت Bright (٢) من منصبه احتجاجا على هذا العدوان الذى وصفه بأنه انتهاك لأحكام القانون الدولى ، وليس له سند قانونى •

---

(١) بدأت أفكار القومية العربية فى الظهور نتيجة لتكوين الجمعيات السياسية التى تكونت فى مصر ولبنان وسوريا والدعوه الى الانفصال عن الحكم المركزى العثمانى وتكوين دوله عربية اسلامية تخضع اسما للخلافة العثمانية دون تدخل منها فى الشئون الداخلية •

(٢) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 112, date 15 Novembre 1882.

وقدم عمال بريطانيا احتجاجا الى الحكومه على اثر ضرب مدينة الاسكندرية بمدافع الاسطول البريطاني صباح يوم ١١ يوليو ١٨٨٢ ٠

وانتقد بشدة لورد راندولف تشرشل Randolph Charchull (١) فى أوائل عام ١٨٨٣ سياسه لورد جرانفيل وزير الخارجية فى خطبــة ألقاها فى « ادنبرة » قائلا : لقد كان المصريون ٠٠ على وشك النجاح فى ثورتهم ، ولكن من المؤسف بل مما يعاب علينا ، ان جلاد سنون رئيس وزراء بريطانيا دفع باسطوله وبجيـــوشه فهاجمت بلادهم ودمرت مدنهم وخربت ديارهم وقتلت الآلاف منهم كل ذلك بسبب لا مسوغ له من الاخلاق ولا المعاهدات الدولية

وأضاف الى ذلك قوله : وما كان لحكومتنا أن ترتكب جريمة كهذه ٠٠ كما أني واثق أن الرأى العام استنكر هذه السياسة ومضى فى خطابه قائلا أن الحكومة منذ بدء الازمه المصرية حتى نهايتها درجت على تزويد مجلس العموم بمعلومات غير صحيحه ٠

الاكذوبة الأولى : فلقد قيل أن الحركة التى قامت فى مصر لا تعـــدو أن تكون غزوا عسكريا وتلك كانت اكذوبة ٠ فلا يعن لاى انسان أن ينكر ان عرابى كان زعيما قوميا ٠ **والاكذوة الثانية** : لقد قيل لكم بأن الأسطول البريطانى ـ بميناء الاسكندرية ـ كان معرضا لاشد انواع الخطر والتهديد ، وتلك اكذوبة أخرى ٠

والاكذوبة الثالثة : قيل أن قناة السويس تتعرض لخطر يهدد حرية الملاحة وتلك كانت اكذوبة فقناة السويس لم تتعرض اطلاقاً للخطر ٠

فليس من حق بريطانيا السيطرة على قناة السويس . وهى شركة مساهمة عالمية واذا كانت بريطانيا اقدمت على احتلال القناة عسكريا دفاعا عن مستعمراتها فيما وراء البحار فلم يكن مثل هذا العمل مسوغا لاحتلال القناة احـــــتلالا عسكريا (٢) ٠

واختلفت الاراء فى بريطانيا حول مستقبل مصر ، ففريق من الرأى العام البريطانى كان يرى ضم مصر الى الممتلكات البريطانية ، وبرغم اقتناع بعض الوزراء بهذا الرأى المتطرف الا أن لورد جرانفيل عارض هذا الرأى نظرا لما يسببه من اشكالات سياسية عالمية ٠

---

(١) راندولف تشرشل هو والد ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا فى الحرب العالمية الثانية ٠

(٢) د٠ محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ص ١٧٩ ٠

وفريق آخر يرى فرض حمايه مستوره او مقنعه veiled protectorate ويؤمن بعدم الجلاء عن مصر طالما بقيت لبريطانيا مستعمرات فيما وراء البحار، وغالبيه اعضاء هذا الفريق من الطبقة الراسمالية التي تشير على الحكومه البريطانيه بالتوسع الاستعماري لمواجهة النمو الاقتصادي الالماني ، فضلا عن استغلال رووس الاموال في هذه المستعمرات الجديدة وعرفت سياسة هذا الفريق بسياسه « الامبرالية الاستعمارية » وفريق ثالث يرى بسط الحماية على مصر من اجل المحافظه على توازن القوى المتصارعة في منطقة البحر المتوسط، وخاصة بعد أن احتلت فرنسا تونس – في صيف ١٨٨١ – وان تظل بريطانيا في مصر طالما بقيت فرنسا مسيطرة على شمالي افريقيا بصفة عامة ٠

وفريق رابع يرى اعلان حياد مصر كبلجيكا أو سويسرا ٠ وهذا هو أفضل حل لقضيه الجلاء ، وبشرط أن تؤيد الدول الاوربية هذا الاقتراح ، ولكن بسمارك عارض هذا الراى حتى لا تزج المانيا بنفسها في حرب من اجل القضية المصرية ٠

والفريق الخامس يرى الجلاء عن مصر بعد استمرار سلطة الخديو واستقرار التنظيمات الجديدة التي انشأتها بريطانيا بعد الاحتلال (١) ٠

ولكن الوزارة البريطانيه – وهي وزارة الاحرار برياسة جلادستون وكان وزير الخارجية فيها لورد جرانفيل – رأت أن تتبع نصيحة المستشار الالماني بسمارك ، وكانت له في ذلك الوقت زعامة سياسية في أوربا وهذه النصيحة هي أن تستمر بريطانيا في احتلال مصر مع ترك السيادة العثمانية على ما هي عليه ٠

---

(١) د٠ محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ص ١٨٤ – ١٨٥ ٠

ثانيا ـ معارضة فرنسا والدولة العثمانية للاحتلال البريطاني لمصر

وبعد ان تم احتلال بريطانيا لقناة السويس وسائر اجزاء مصر تدهورت العلاقات بين فرنسا وبريطانيا ٠ اذ سرعان ما رأت فرنسا أن هذا الاحتلال قد عصف بما تدعيه لنفسها من مصالح وحقوق فى مصر وأنه أخل بالتوازن الدولى فى الحوض الشرقى للبحر المتوسط ، فاصبح لبريطانيا فيه قواعد استراتيجية اذ كانت قد احتلت ـ كما ذكرنا ـ جزيرة قبرص سنة ١٨٧٨ ثم قناة السويس وسائر اجزاء مصر ـ وظفرت بسيطرة انفرادية على قناة السويس، واعتبرتها وسيلة أساسية للمواصلات بين أجزاء امبراطوريتها ، وغدا الابقاء على نفوذها عى الفناء مبدأ رئيسيا فى سياستها (١) ٠

ولذلك ساء فرنسا أنها اضاعت على نفسها فرصة ذهبية هى الاشتراك مع بريطانيا فى التدخل الحربى فى مصر أولا أو فى احتلال قناة السويس ٠ ولا يزال الى الوقت الحاضر بعض كبار المؤرخين الفرنسيين يفصحون عن مشاعر الاسى العميق لاحجام فرنسا عن الاشتراك مع بريطانيا فى هذا العمل العسكرى ويذهبون الى أن هذا الاحجام كان أكبر هزيمة سياسية منيت بها السياسة الفرنسية فى الفترة الواقعة بين الحرب السبعينية وبين الحرب العالمية الاولى (٢) ٠

❋❋❋

قررت الحكومة البريطانية أن تنتهج سياسة جديدة حتى تستطيع أن تهتدىء من ثورة الرأى العام ضد استمرار بقائها فى مصر مسيطرة على قناة السويس ، وهذه السياسة البريطانية الجديدة تقوم على عاملين :

---

(١) د٠ عبد العزيز محمد الشناوى : الدبلوماسية الفرنسية ترتبط بين مسالتى قناة السويس وايرلنده الجديدة ٠

بحث منشور فى حوليات كلية الآداب ، جامعة القاهره ٠ المجلد الثانى والعشرون ـ العدد الاول ، لسنة ١٩٦٠ ، ص ص ١ ـ ٩٣ ٠

(٢) Hanotaux Gabriel : Histoire de la Nation Francaise, 15 vols. 24eme edition Paris. t IX. Histoire Diplomatique, par Rene Pinon, p. 574.

العامل الاول : اتخاذ بعض الاجراءات السريعه التى تتعلق بشئون مصر الداخليه على اساس بقاء بريطانيا فى مصر نهائيا (١) ، والواقع ان جميع الدلائل تقطع بان بريطانيا كانت مصممه على البقاء فى مصر الى ما لا نهايه وان يكون هذا الاحتلال مقدمه لضمها الى مستعمراتها فى افريقيا وبدا تمتد هذه المستعمرات من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب ، فضلا عن سيطرتها على البحرين الابيض والاحمر ، لامتلاكهم مفاتيح هذين البحرين وهى ، بوغاز جبل طارق ، بورسعيد ، السويس ، القناه الموصله بينهما وبوغاز باب المندب الذى حتم على بريطانيا احتلال عدن بعد ذلك •

لذلك اتسمت أعمال بريطانيا بعد الاحتلال بسمة الاستقرار وطبعت بطابع البقاء •

العامل الثانى : انتهاج سياسه جديدة تتسم بالدبلوماسية المرنة لمواجهه دون المعارضه العالميه ، وان كانت الحكومة البريطانيه ـ حينذاك ـ قد ناقضت كل تصريحاتها واقوالها التى تؤكد انها لا تسعى الى احتلال مصر عسكريا انما تعمل فقط من اجل تحقيق ثلاث أهداف اساسية : ـ

أولا : احترام القانون الدولى •

ثانيا : المحافظه على سلام شرقى أوربا •

ثالثا : المحافظه على حقوق الخديو الشرعيه ، وعدم الرغبـــة فى زياده مسئوليات بريطانيا باحتلالها مصر (٢) •

ولكن بعد دخول القوات البريطانية القاهرة ـ ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ـ عادت بريطانيا لتعلن : « بان الجلاء يتم عن مصر حينما نوقن بأن الاصلاحات التى تقوم بها قد ثبتت أصولها ، وأصبحت فى مأمن من العبث » •

كما صرح لورد جرانفيل وزير الخارجية فى سبتمبر ١٨٨٢ الى ميناتبريا سفير فرنسا فى لندن بقوله : « ان بريطانيا لا تهدف الى بسط حمايتها على مصر او ارغام احد على الخضوع لارادتها » (٣) •

ولكن على الرغم من هذا فلقد اتبعت بريطانيا مع الشعب المصرى سياسة تقوم على الضغط والقهر • اذ رأت بريطانيا أن تمزق وحدة الشعب المصرى

---

(١) صدرت هذه القرارات باسم الخديو ولكن بايعاز من ولسلى قائد عام القوات البريطانية ـ وذلك بمجرد دخوله القاهره اثر القوات البريطانية المحتلة •

(٢) د• محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ١٨٠ ، أدلى بهذا التصريح جلادستون رئيس الوزاره البريطانيه فى ٢٤ يوليو ١٨٨٢ . بمجلس العموم البريطانى ، بينما القوات البريطانية تستعد لاحتلال قناة السويس •

(٣) القضية المصرية ١٨٨٢ ـ ١٩٥٤ ، ص ٢٤ •

تحقيقا لمبدئها « فرق تسد » حتى تضمن لنفسها البقاء في مصر دون أثارة أي اضطرابات أو وجود معارضة وطنية لها ، وان كان يوجد في مصر ـ بعد الاحتلال ـ فريق من الشعب يرى في بقاء الاستعمار ـ البريطاني مصلحة له ٠ وبدأت بريطانيا تحتضن هذا الفريق كي يكون له أثر بين طبقات الشعب المصرى وكان يتزعم هذا الفريق نوبار باشا (١) ٠

حددت تسوية ١٨٤٠ ـ ١٨٤١ مركز مصر الدولى فجعلتها ولاية عثمانية تحكمها اسرة محمد على بطريق الوراثة ، وقد ضمنت الدول الاوربية الكبرى تنفيذ هذه التسوية ، ولذلك لم يكن فى استطاعة بريطانيا بعد أن احتلت مصر فى ١٨٨٢ أن تغير من مركز مصر الدولى دون موافقة الحكومة العثمانية والدول الموقعة على معاهدة لندن ١٨٤٠ ٠ ظل مركزها مزعزعا ولم تعترف لهـا الدول فى ذلك الوقت بمركز شرعى فى مصر ولم تثر الدول الأوربية الكبرى فيما عدا فرنسا اعتراضا قويا على تدخل بريطانيا واقتصرت الحكومة العثمانية على الاحتجاج اللفظى ، ولم تكن لديها من القوات المسلحة ما يسمح لها بتحـدى بريطانيا تحديا جديا ٠

فالدولة العثمانية حانقة على بريطانيا لدخلها دون اذن من السلطان ولهذا ظلت تطالب بريطانيا باستمرار بضرورة جلاء قواتها عن مصر ٠ وفى الحقيقة أن الدولة العثمانية مسئولة عن احتلال بريطانيا لمصر ٠ اذ كان من نتيجة موقف السـلطان ابان الأزمة المصرية ، الموقف الذى اتسم بالتردد والضعف ـ أن استغلت بريطانيا هذا الموقف من جانب السلطان وعملت على احتلال مصر غير عابئة باحتجاجه ، وفى الواقع أن السلطان قد اعتاد لحقبة من الدهر امتهـان أوربا لكرامته واعتداءها على حقوقه الشرعية ، وتعديها على سلطاته هذا بالرغم من اعتراف الدول الأوربية الكبرى فى مؤتمر باريس سنة ١٨٥٦ ، ومؤتمر برلين سـنة ١٨٧٨ بالدولة العثمانية كجزء من النظام الدولى لها من الحقـوق السياسية والدولية ما للدول الأخرى ٠

ولقد انتهز السلطان عبد الحميد الثانى أول فرصة ـ بعد اسـتقرار بريطانيا ـ لعرض طلبـه الجلاء عن مصر ـ ففى أواخر أكتوبر ١٨٨٢ اقترح السلطان على لورد دافرين قبول الحكومة البريطانية اقتراحه ببدء المفاوضات

---

(١) لقد كان نوبار باشا يرى فرض الحماية البريطانية على مصر منذ نشوب الحرب التركية ـ الروسية ١٨٧٧ ٠ اذ سافر الى لندن لتمهيد الطريق لبريطانيا بفرض حمايتها على مصر ـ فلقد كان يعتقد ـ شخصيا ـ أن الحكومة العثمانية سوف تخرج من هذه الحرب مهزومة ٠ وستقوم بعد ذلك حربا بين بريطانيا وروسيا فلابد اذا من أن تفرض بريطانيا حمايتها على مصر كى تضمن لنفسها التفوق على النفوذ الروسى ٠

(٢) د٠ محمد مصطفى صفوت ، الاحتلال الانجليزى لمصر ، ص ١٩٠ ٠

فيما بينهم بشأن الأزمة المصريه على أساس ان تكون تسوية لندن ١٨٤٠ – ١٨٤١ وكذا الفرمانات التى أصدرها بشأن مصر أساسا لهذه المفاوضات التى تهدف الى الجلاء التام عن مصر ٠

ولكن الحكومة البريطانية ردت على هذا الاقتراح ، بأنها سوف تنتظر الى ان يحين الوقت المناسب لبدء المفاوصات فيما بينهما ، وبالرغم من هذا فقد حرصت بريطانيا بالابقاء على العلاقات الودية مع الدولة العثمانية ٠

كان لورد جرانفيل يرى أن تصـــدق الدول الأوربية على كل الفرمانات السلطانية الخاصة بمصر ، حتى لا يســـتطيع السلطان ســـحبها أو تغييرها الا بموافقة الدول الأوربية على هذا ، وبهذا كان لورد جرانفيل يسعى الى حرمان السلطان من حق اصدار فرمانات جديدة الا بموافقة الدول الاوربية ، أو فرض الوصاية الاوربية عليه وفى الواقع كان لورد جرانفيل يدرك أن هذه الاقتراحات لا تروق للسلطان ٠

غدت المسألة المصرية موضوعا شائكا فى العلاقات الفرنســية البريطانية بعد أن تم الاحتلال البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ ، وأدركت فرنسا أن هذا الاحتلال قد عصف الى حد بعيد بما تدعيه لنفسها من مصـالح ونفوذ فى مصر ٠ اذ كانت فرنسا فى بادىء الأمر – تعتقد خطأ – بأن الحـــكومة البريطانية سوف تفى بتعهداتها وتصريحاتها التى أدلت بها ابان الأزمة المصرية ، وحقيقة أن هـــذه التصريحات والأقوال التى أدلى بها الساسة البريطانيين – فى ذلك الوقت كانت خطة دبلوماسية مقصودة فبريطانيا تبطن غير ما تظهر ، ولجأت بريطانيا الى سياسة الخداع والتضليل شعورا منها بعدم شرعية الاحتلال وضعف مركزها الرسمى فى مصر اذ دخلت البلاد بغيا وعدوانا وان كانت الحكومة البريطانية اكتفت بالسيطرة الفعلية على جميع شئون مصر الداخلية ، فقد حرصت على عدم المساس بمركز مصر القانونى ، وذلك بالابقاء على السيادة العثمانية عليها ، وان كانت هذه السيادة العثمانية اسمية تمثلت فى دفع الجزية السنوية ٠

وأمعنت بريطانيا فى سياسة التضليل والخداع لتخفف من ثائرة الحكومتين الفرنسية والعثمانية فاخذت تصدر من حين الى آخر تصريحات بأن الاحتلال مؤقت مرهون بعودة الامن والنظام فى مصر ، وتنبت الأنظمة والاصلاحات التى أوجدتها بعد الاحتلال ، وفى الواقع أن سياسة بريطانيا ازاء مصر تناقض تصريحاتها ٠ فلقد أصدرت فى ١٩ سبتمبر سنة ١٨٨٢ – قرارا بحل الجيش المصرى ، وتشكيل جيش قليل العدد أشرف عليه ضباط بريطانيون كما عينت بريطانيا عددا كبيرا من الانجليز فى وزارات الحكومة ، وباسم الخديو صدر مرسوم فى ١٨ يناير ١٨٨٣ بالغاء نظام المراقبة الثنائية على المالية المصرية ، ورأت فرنسا أيضا مرسوما خديويا يصـــدر فى ٤ فبراير ١٨٨٣ بانشاء منصب مستشار مالى للحكومة واسناده الى بريطانى وبهذا أدركت فرنسا أن تصرفات بريطانيا فى مصر لا توحى

بان الاحتلال لمصر هو احتلال مؤقتا كما كان يصرح وزراؤهم فى ذلك الوقت وعارضت فرنسا قرار الغاء المراقبة الثنائية فى مصر ، وصرح لورد جرانفيل بقوله : ان نظام المراقبة الثنائية لم يوضع لصالح فرنسا أو بريطانيا انما وضع لصالح الاقتصاد المصرى فى وقت ما ولأجل غير مسمى ، وأن واجب الحكومة البريطانية يحتم عليها تعديل كل النظم المصرية ، ولهذا فالغاء المراقبة الثنائية الآن ، انما فى الواقع لصالح مصر والدول الأوربية » ٠

لهذا تشددت فرنسا فى طلب جلاء بريطانيا عن مصر ، ولكن بريطانيا أعلنت ازاء تشدد فرنسا هذا بأنها نهجت فى مصر منهج الحكومة الفرنسية فى تونس ، ولكن فرنسا أعلنت أن احتلالها لتونس كان لايجاد توازن فى منطقة شرقى البحر المتوسط بعد الاحتلال البريطانى لجزيرة قبرص فى سنة ١٨٧٨ وانها ترى لذلك ـ أن الاحتلال البريطانى لمصر ولقناة السويس بصفة خاصة قد أخل بتعادل ميزان القوى بين الدولتين فى المنطقة (١) ٠

ولقد حاولت الحكومات الفرنسية المتتالية اثارة الدول الكبرى ضد استمرار بريطانيا فى مصر ، فساندت الباب العالى فى احتجاجاته العديدة على بريطانيا وفى مطالبته اياها بالجلاء عن مصر ـ أبدت ألمانيا فى سياستها الاستعمارية نكاية فى بريطانيا وصورتها لألمانيا فى صورة الدولة التى لا تقف أنانيتها ولا مطامعها الاستعمارية عند حد ٠

كما شجعت الحكومة الروسية فى سياسة التوسع الاقليمى والاستعمارى فى قلب آسيا وفى الشرق الأقصى وفى البلقان أما فى مصر فقد عملت فرنسا على اثارة العراقيل أمام الاحتلال البريطانى ما استطاعت الى ذلك سبيلا ، وحقيقة الأمر كانت بريطانيا لا تعبأ كثيرا بموقف فرنسا المتشدد ضد استمرار وجودها فى مصر ٠

---

(١) Alfred, Milner : L'Angleterre en Egypte, Paris, 1894, p. 493.

ثالثا : السياسة البريطانية ازاء قناة السويس بعد احتلالها

بعد أن تم احتلال بريطانيا لمصر ، عملت على الفور على تدعيم مركزها فى مصر وعلى كسب الوقت ، فيسطرت على الحكومة المصرية سيطرة محكمة فعـــالة فأصدر القائد العام البريطانى حل الجيش المصرى · وملأت ـ بريطانيا ـ المناصب الكبرى فى وزارات الحكومة ومصالحها وفى الجيش والشرطة بالانجليز وعملت على اقصاء النفوذ الفرنسى فى مصر · فألغت نظام المراقبة الثنائيـــة على المالية المصرية والذى كانت فرنسا تشاركها فيه واستبدلت بهذا النظام الثنائى نظاما جديدا انفردت فى ظله بالسلطة فأنشأت منصب المستشار المالى وشغلته بالقنصل الانجليزى الذى كان يعمل فى المراقبة الثنائية ، أما كسب الوقت فكانت بريطانيا تعتقد أن الزمن حليف قوى لها ، فكلما مرت الأيام والســـنون ازداد مركزها رسوخا فى مصر ورأت الدول المعارضة نفسها أمام الأمر الواقع وهو استمرار الاحتلال البريطانى لمصر ·

والحقيقة التى لا مراء فيها هى أن الحكومة البريطانية لم تكن تفكر فى قرارة نفسها فى الجلاء عن مصر الا فى حالتين : حين تجبر على الجلاء أو حين لا يتعارض الجلاء مع مصالحها الخاصة ولم يكن من الممكن أن تتحقق الحالة الثانية لأن مصالح بريطانيا الاستعمارية والاقتصادية تتطلب الابقاء على قواتها المسلحة فى مصر ·

ورأت بريطانيا أن تبدأ مرحلة جديدة فى سياستها الخارجية تعتمد فيها على الدبلوماسية كى تهدىء من معارضة الدول المعارضة لها باستمرار احتلال قناة السويس وكان من أولى محاولات بريطانيا فى هذا الصـــدد أن تبدأ محادثات سياسية ودبلوماسية بخصوص حياد قناة السويس استرضاء للدول الاوربيـة الكبرى ، وايهامها أن الاحتلال البريطانى لمصر ـ فضلا عن أنه احتلال مؤقت ـ لا يعنى أن تسيطر بريطـانيا وحدها على قنـاة السويس أو تستغلها لصالحها الخاص ·

وعرض لورد جرانفيل على الحكومة الألمانية اقتراحا يتضمن وضع اتفاق دولى يكفل تامين حرية الملاحة فى قناة السويس فى وقت السلم والحرب لجميع

الدول بشرط أن تضمن الدول الأوربيه الكبرى هـذا الاتفاق ـ ولكن اعترض بسمارك مستشار ألمانيا على هذا الاقتراح بحجة أن الحكومة الألمانية غير مستعدة للدخول فى حرب من أجل القضية المصرية بصفة عامة ـ عند ذلك أعلن لورد جرانفيل منشورا أرسله الى الدول الأوربية الكبرى فى ٣ يناير ١٨٨٣ ـ ولم يكن قد مضى أربعة أشهر على دخول الجيش البريطانى مدينة القاهرة أوضح فيه مركز بريطانيا فى مصر عقب الاحتلال .

واستهل لورد جرانفيل منشوره بمقدمة تتضمن نصائح بريطانية أصاغها بأسلوب دبلوماسى مهذب وان كان لا يخلو من سـخرية لاذعة ابتدعه الدهاء الانجليزى السياسى والعقلية الاستعمارية الماكرة وهو يرسى قواعد السـياسة البريطانية فى مصر بعد الاحتلال ومعناه أوامر اجبارية ـ فى صبغة نصائح ـ يلتزم بتنفيذها رئيس الوزراء والوزراء ومن اليهم من كبار الموظفين المصريين فاذا رفض أحدهم او امتنع عن تنفيذ نصيحة بريطانيا كان عليه أن يستقيل فورا ، وما أكثر نصائح بريطانيا للحكومة المصرية بعد الاحتلال .

وقد قسم المنشور مشكلات مصر الى قسمين : مشكلات تتصل بالدول الاخرى ولا مناص من موافقة الدول الاوربية الكبرى عليها ومشكلات داخلية . وبدأ المنشور بالمشكلات الاولى فقال : ـ مسألة قناة السويس هى فى مقدمة هذه المشكلات وقد تعرض لها جرانفيل فى خبث وخداع ومكر ، وعبر عنها بأسلوب دبلوماسى فقال : ان القوات البريطانية قد احتلت قناة السويس ، واتخـذت القناة قاعدة للعمليات الحربية لحماية الملاحة فى القناة والحيـلولة دون الاضرار بها ، ولكنها فعلت ذلك باسم الخديو توفيق ونيابة عنه وتأييدا لسلطته . وبرغم هذا فالحكومة البريطانية حريصة على حرية الملاحة فى قناة السويس وأنها تقترح عقد اتفاقية بين الدول الكبرى تحقق هـذه الحرية لجميع السفن فى وقت السلم والحرب ووضع ثمانية أسس تقوم عليها الاتفاقية المقترحة :

أولا ـ أن تكون حرية المرور فى قناة السويس مكفولة لجميع سفن الدول دون تمييز فى وقت السلم والحرب .

ثانيا ـ تحدد فى وقت الحرب فترة زمنية لمرابطة السفن الحربية ـ التابعة للدول المتحاربة بالقناة ، ولا يجوز انزال قوات أو مواد حربية بداخل القناة .

ثالثا ـ لايحدث ارتكاب أى أعمال عدائية داخل القناة أو تخومها أولا فى أى مكان بالمياه الاقليمية المصرية حتى لو كانت الحكومة العثمانية أو احدى الدول المتحاربة .

رابعا ـ لا يطبق النصان السابقان على الاجراءات التى تكون ضرورية للدفاع عن مصر .

خامسا ـ كل دولة تسبب سفنها الحربية ضررا بالقناة تتحمل تكاليف هذه الخسائر والأضرار .

سادسا – تتخذ مصر فى وقت الحرب سائر الاجراءات التى تكون من سلطتها لتنفيذ الشروط التى توضع لمرور سفن المحاربين بالقناة ·

سابعا – لا يجوز اقامة تحصينات على شاطىء القناة أو بالقرب منها ·

ثامنا – لايؤثر الاتفاق الذى يوضع مع حقوق الحكومة المصرية ما عدا ما ينص عليه صراحة » (١) ·

كان هذا المنشور محاولة دبلوماسية أولى من جانب بريطانيا – لارضاء الدول الاوربية الكبرى ، ولتهدئة خواطر الدول المعارضة لوجودها فى مصر ·

والحقيقة أن بريطانيا كانت تعلن غير ما تضمر ، وتظهر غير ما تبطن فهى بالرغم من أنها لا تمانع بأن تكون حرية الملاحة بقناة السويس على الحياد (وهذا ما جاء بالأسس الثلاثة الاول) وترفض رفضا تاما أن تكون القناة نفسها محايدة (وهذا ما جاء فى البند الرابع) · وهذا كل ما يهم بريطانيا – أن نفرق بين أمرين : حياد قناة السويس وهذا ما تعارضه ولا تسمح بالموافقة عليه ، والأمر الثانى حياد الملاحة بالقنـــاة وهذا لا تمانع فيه ، حيث أن بريطانيا هى الدولة الوحيدة المسيطرة على ادارة القناة وقواتها العسكرية تقوم بحمايتها ضد اى عدوان ·

واذا كانت هذه وجهة نظر بريطانيا فان العالم مطالبا بأن تكون قناة السويس على الحياد وبالتالى تكون الملاحة بها مكفولة لجميـــــع الدول دون تمييز فى كل الأحوال ·

وحقيقة الأمر كانت هذه مرحلة أولى من مراحل الدبلوماسية البريطانية بعد احتلالها مصر بما فى ذلك قناة السويس ·

ولم يكن المنشور الذى أرسله لورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣ الى الدول الاوربية الكبرى الا محاولة دبلوماســـية من بريطانيا لاسترضاء تلك الدول · فأعمال بريطانيا فى مصر تدل على أنها سوف تترك مصر وشأنها انما تعمل لتثبيت نفوذها الى أجل غير مسمى · فبعد دخول القوات البريطانية عاصمة مصر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٢ ، أعلنت الحكومة البريطانية فى ٣١ أكتوبر ١٨٨٢ أنها عزمت على ايفاد لورد دوفرين سفيرها بالآستانة الى مصر كى يضع تقريرا عن

---

(١)
Blue Book, Egypt 1883, No. 20, doc. Appendix No. 2, p. 48. From Earl Granville to Her Majesty's representatives at Paris, Berlin, Vienne, Rome and St Petersburgh, Foreign Office, January 3, 1883.

انظر الملحق رقم (٤٠)

احوالها الداخلية بعد أن يقوم بدراستها على الطبيعة مستعينا فى ذلك بخبرة ادوارد ماليت ــ قنصلها العام بالقاهرة ــ ولقد كان لهذا الاعلان رد فعل قوى فى عواصم الدول الأوربية بصفة عامة وفى الآستانة بصفة خاصة ــ واجتمع وزير خارجية الحكومة العثمانية بلورد دوفرين وأبلغه استياء حكومته من هذا القرار ــ وأبلغه بأن حكومته سوف ترسل مندوبا من قبلها كى يراقب تصرفاته وأعماله فى مصر ٠

ولكن لورد دوفرين أعلن بقوله أن مهمته فى مصر لا تعمل على تغيير العلاقات الودية وبالتالى لا تمس العلاقات السياسية بين البلدين ٠ وبهذا التصريح زالت مخاوف الحكومة العثمانية وعدلت عن ارسال مندوب من قبلها (١) ٠

وصل لورد دوفرين الى ميناء الاسكندرية يوم ٧ نوفمبر ١٨٨٢ ووصل فى مساء هذا اليوم الى القاهرة وبعد اجتماعه بالخديو ، وبكبار الضباط البريطانيين وادوارد ماليت وكبار رجال الدولة ، أخذ بعد ذلك فى دراسة أحوال مصر الداخلية ، واضعا نصب عينه مصلحة بلاده ليس الا ، فهو رجل سياسى محنك ودبلوماسى داهية يمتاز بالمكر والخداع والجدل ، فهو بهذا البحث والدراسة يضع اسس السياسة البريطانية فى مصر ٠

وبعد ان مكثت فى مصر ما يقرب من ثلاثة أشهر قدم تقريره فى ٦ فبراير ١٨٨٣ الى لورد جرانفيل وزير الخارجية البريطانية واستهل هذا التقرير الشامل مقدمة مسهبة بأسلوب بليغ ، وتعبيرات دبلوماسية مبهمة ، تخفى أكثر مما تظهر فيخيل للمطلع عليها أن هذه الملاحظات وضعت لخدمة المصريين واصلاح أحوال مصر الداخلية ، فى الحقيقة كانت بمثابة أساس للسياسة البريطانية الاستعمارية فى مصر (٢) ٠

وعن نظام الحكم المرتقب فى مصر ذكر لورد دوفرين فى مقدمة تقريره :

« فمن البديهى أن الدعائم التى يجب أن تكون أساسا لقيام نظام حكم جديد فى مصر ، يجب ان يكون مشابها لنظم الحكم السائدة الآن فى الدول الاوربية

---

(١) Livre Jaune, op. cit., doc. No. 104, date November 1, 1882.

ــ سليم خليل النقاش ، مرجع سبق ذكره ، جـ ٦ ، ص ٥٦ ٠

(٢) سليم خليل النقاش : مرجع سبق ذكره ، جـ ٦ ، ص ٥٦ ٠ وجاء به نص هذا التقرير ٠ فلقد كتب فى تقريره عن قناة السويس قائلا : أما مسألة قناة السويس التى تعتبر همزة الوصل بين البحرين الأحمر والأبيض ، فقد أجمع الملأ على وجوب الاهتمام بها ٠ ولقد عطلت الأعمال غير القانونية الصادرة من الادارة الأجنبية (يقصد ادارة الشركة قبل الاحتلال) التى كانت تسعى فى سرعة هدم أركان القوة التى كانت تلك الادارة (الادارة البريطانية) جزءا منها ٠ وقد تركت المدعيات الملفقه أو سقطت من ذاتها وهى المدعيات التى استعملتها كل جهة للتوصل الى مراقبة الادارة الوطنية ، ثم قامت تلك الدولة الوحيدة التى أقر العالم بأولوية اهتمامها براحة القطر تسعى فى تنظيم هيئة جديدة للحكم فى القطر المصرى الا وهى الدولة التى لم يشك أحد فى صدق طويتها وسلامة مقاصدها ٠

الاخرى ، وهو ـ لورد دوفرين ـ يرى أن نظام الحكم فى مصر يجب أن يقوم على أساس الاستقلال الوطنى والحكومة المشروطة ، ومصر الآن لا تستطيع أن نقيم هذا النظام من الحكم الا بالاستعانة بالدول الاوربية ـ وأن كان يرى : « أنه لا يمكن المحافظة على النظام فى مصر الا بتاديب أهلها بواسطة أستاذ أجنبى وبالكرباج الوطنى » ٠

اذ لا شك أن هذا التقرير يكشف عن السياسة البريطانية المرتقبة فى مصر ، وأنه يشكك فى مقدرة الشعب المصرى بأن يتبوأ بادارة شئون مصر ، ولابد من فرض وصاية بريطانيا عليه ، وان كان بمنطق هذا القول ، البعيد كل البعد عن الحقيقة التاريخية التى أشار اليها فى مقدمة تقريره بقوله : بأن الشعب المصرى عرف قدر العلوم والفنون ، ونظم الحكم منذ اجدادها الفراعنة العظماء ٠

وحاول دوفرين ان يمنطق سياسة حكومته فى مصر ويدافع عن أعمالها العدوانية التى اقترفتها ابان حوادث الاحتلال بقوله : لقد داهمت مصر أحداث وقد بذلنا ما فى وسعنا لدفعها ، وهذه الأحداث (يقصد أحداث الحرب العرابية) اضطرتنا الى دخول البلاد منفردين ، وأوجبت بالتالى دخول قواتنا البريطانية فى عاصمة مصر ـ القاهرة ـ وكان من أهم النتائج التى ترتبت على ذلك أننا حملنا أنفسنا مغبة هذا ، ويحق على الدول الاوربيه ومصر ان تشكرهم ـ البريطانيين ـ وأن يطلب منا أن يكون هذا التدخل من أجل انقاذ مصر من الفوضى ، والعمل على منع حدوثها ثانية فى المستقبل وسأبذل جهدى بأن أبين قدر جهدى فى هذا التقرير الطرق والوسائل المؤدية الى تلك الغاية المنشودة ٠

ولقد اختير لورد دوفرين دون غيره من ساسة بريطانيا لهذه المهمة التى قصد بها تثبيت أقدام بريطانيا فى مصر ، فوضع أساسا لاستعمارها ودوام سيطرتها على قناة السويس ـ وذلك لمعرفته المسألة المصرية حق المعرفة ، ووقوفه على ضعف السلطان العثمانى وضعف حكومته ، وقد ساعده على اكتساب هذه الخبرة شغله وظيفة سفير بريطانيا فى الاستانة ، وسفيرها فى روسيا قبل ذلك (هذا بالاضافة الى دهائه ومكره واتقانه الأساليب الدبلوماسية ، ولقد قام بدور فعال فى المؤتمر اذ استطاع فى مؤتمر الاستانة أن يهيىء الظروف السياسية لتنفيذ حكومته لمخططها باحتلال قناة السويس ٠

ولقد كانت الغاية التى هدف اليها ذلك التقرير هى اضعاف مصر ، وسحق الروح الوطنية فيها ، والقبض على ناصية الجيش والبوليس ومحو شخصيتها ومركزها الدولى بالتصرف فى شئونها الخارجيه والسيطرة على شئونها الداخلية وهو بحق أرسى الأسس العامة والخطوط العريضة للحماية المقنعة اذ صار هذا التقرير دستورا للاحتلال ، وقانونا أساسيا التزمت به السياسة البريطانية طوال مدة الاحتلال ٠

ولقد تناول تقرير دوفرين جميع شئون مصر الداخلية — الجيش — البوليس — نظام الحكم الرآسى والمحلى — الزراعة والرى · الضرائب — التعليم — التجنيد — تجارة الرقيق — حق مصر فى ابرام المعاهدات التجاريه — المحاكم ·· الخ ·

أما عن مسألة قناه السويس فلم يذكر فى تقريره الا هده العبارة المقتضبة ان حكومة جلالة الملكة عرضت على دول أوربا آراء تتعلق بقناة السويس للتشاور فيها (يقصد منشور لورد جرانفيل فى ٣ يناير سنة ١٨٨٣) ولذلك لا أرى محلا لان ابدى رأيا فى هذا الموضوع » ·

والحقيقة التى لا مراء فيها أن بريطانيا بعد أن احتلت مصر ، لا تفكر اطلاقا فى جلاء قواتها عنها مهما كان الضغط الدولى الأوربى عليها ، ولم يكن منشور لورد جرانفيل فى ٣ يناير ١٨٨٣ وتقرير لورد دوفرين فى ٦ فبراير ١٨٨٣ الا محاولتين لتهدئة خواطر الدول الأوربية المعارضة وكذا كسب ود الشعب المصرى — فى استمرار وجودها محتلة لمصر وقناة السويس الى أجل غير مسمى ، وبذا بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر الحديث ·

وثائق إنجليزية وفرنسية

ملحق رقم (١)

(الجلسة الاولى المنعقدة فى ٢٣ يونية ١٨٨٢)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, June 23, 1882
(Received by telegraph, June 23)

My, Lord,

I have the honour to state the first meeting of the Conference of Ambassadors on Egyptian affairs was held this afternoon as I have already informed your Lordship in my Telegram of this day's date.

After exhibiting our full powers, which had been conveyed to all, except myself, in a telegraphic form, we proceeded to draw up a Memorandum to the Sublime Porte, notifying the constitution of the Conference, and expressing at the same time our regret at the non-participation of Turkey, and the hope that we might hereafter have the co-operation of Ottoman Government.

A copy of this document is subjoined.

I then took an opportunity of expressing to my Colleagues as the Representative of one of the powers at whose invitation they had joined in the conference, how sensible my government was of the courtesy and consideration which had been exhibited by the speedy and unanimous manner in which their suggestion had been adopted. My French Colleage delivered himself in the same sense.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 1882, doc. No. 1.

We then entered into a mutual agreement to preserve the strictest secrecy in reference to our proceedings, which concluded by my expressing in my own name and that of all my colleagues the great satisfaction we had in finding ourselves placed under the presidency of so able a Doyen as was Count Cori, who was well qualified by he distinguished part he had taken at the Berlin Congress, by his knowledge of affairs, and by his amiable and courteous disposition, to discharge the very important duties of the presidency.

I have

(Signed)

Dufferin

Enclosure in No. 1

The Representatives of Germany, Austria, Hungary, France, Great Britain, Italy and Russia, assembled in Conference today by order of their governments to deliberate on the measures to be proposed to bring about a settlement of the affairs of Egypt, are all agreed in regretting that their first deliberation should not have taken place under the presidency of the Ministry for Foreign Affairs of His Imperial Majesty the Sultan, and are anxious to record that they would all be pleased to see the Ottoman Government share in the most direct communications possible with the Sublime Porte.

ملحق رقم (٢)

(الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٥ يونية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, June 26, 1882
(Received by Telegraph, June 26)

(Extract).

Yesterday the conference held its second sitting, as I have already informed your Lordship by telegram.

Our first act was to sign the self-denying protocol, copy of which I inclose in accordance with the instructions contained in your telegram of the 17th. instant. Count Courti then informed us that the Memorandum we had requested him to transmit to Said Pasha had been acknowledged by His Excellency as having been received « a titre officieux ».

« As the government of Her Majesty », I said, « has, in conjunction with that of France, taken a leading part in the pourparlers which have resulted in the reunion at constantinopole of the Representatives of the six powers, for the purpose of consulting together upon the affairs of Egypt, I may be permitted to call the attention of my colleagues, to the principal features of the existing situation. I shall do this very briefly, more especially as the task of taking the initiative only devolves upon me through my accidental seniority to my French Colleague, to whose powers of clear and lucid statement I would far sonner it had been confided. Happily, however, the facts with which we have to deal are in themselves so eloquent,

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 30, 1882, doc. No. 28.

the exigencies which they involve have been so unanimously recognized, and the appreciation of them by our respective governments is so identical, that they can be portrayed in a few sentences, « It is no exaggeration to say that during the last few months absolute anarchy has reigned in Egypt. We have seen a military faction, without even alleging those pretences to legality with which such persons are want to cloak their designs, proceed from violence to violence, until insubordination has given place to mutiny, mutiny to revolt, and revolt to a usurpation of the supreme power. As a consequence the administration of the country has been thrown into confusion; the ordinary operations of the merchant have come to a standstill; the fellaheen, no longer finding purchasers for their produce, are unable to pay the land-tax, and the revenues of Egypt are failing. This state of things has placed in extreme jeopardy those commercial interest in which the subjects of all the powers are so deeply concerned. Not only so, but those special engagements into which the governments of France and England had entered with Egypt have been repudiated; the officers appointed to carry them into effect have been excluded from the control they were authorized to exercise, and the system which had begun to work so greatly to the advantage of the industrious cultivators of Egypt has been broken up and overthrown.

« But these effects form only a portion of the deplorable situation which has excited the anxiety of Europe. It is not merely the public creditor who has suffered expensive damage.

The life and property of every individual European in the country have become insecure.

Of this insecurity we have had a most melancholy and convincing proof in the brutal massacre by an insolent mob of a number of unoffending persons at Alexandria, and in the sudden flight from Cairo and the interior (flight which implies loss to all and ruin to many) of thousands of our respective citizens. It is evident that such a condition of affairs requires a prompt and energetic remedy.

It is true we have been told by the Representatives of the Ottoman Government that the crisis is past, that the disorder has been suppressed, that a new Ministry has been formed, that the authority of the Khedive is in the ascendant, and that the Egyptian question has almost ceased to exist. I can only describe such a view of the case as an impudent and delusive falsification of the facts, and I took upon myself to communicate that opinion to Said Pasha in courteous, but in perfectly explicit, terms. The make-believe government which has been established is the govern-

ment of Orabi Pasha and of his fellow-rebels. The Khedive is as powerless as ever in their hands, and the Ottoman Commissioner is as powerless as the Khedive. Dervish Pasha himself has informed his government, as I know upon indisputable authority, that the new regime is but another form of successful revolt: that Orabi Pasha continues maste· in Egypt: and that neither he nor any one else without troops at their back will be strong enoug to quell the usurper. Can the European Powers tolerate the continuance of such a state of affairs in a province with which they have such important commercial relations, where so many of their subjects reside, and whose tranquillity is so necessary to the general peace? England and France certainly cannot, and the presence of our colleagues, here today is a sufficient answer to the question, for the conference has been convoked subsequently to the constitution of the Ministry of Comedy which now effects to regulate the affairs of Egypt. Inasmuch, than, as all acquiesce in recognizing the evil, it only remains for us to consider the remedies to be applied. Unfortunately, it seldom happens that a political rare of this kind can be cured without resorting to expedients which in themselves are frequently undesirable.

« Be that as it may, one thing is very obvious, that it is of the utmost importance that Europe should be untined in her counsels, and that we should strain every nerve to arrive at common accord. I, upon my part, am. authorized by my government to pay the greatest deference to the counsels and opinions of my colleagues, and instruction which it will be a pleasure to me to obey, as I am well aware of the respect which is due to their ability, and to their experience of affairs. Our task, then, appears to me to divide itself into two branches, the one of a most urgent and practical character, having regard to the present; the other which may be conducted in a more deliberate manner and which concerns the future. The first would consist in the immediate and authoritative re-establishment in Egypt of a normal and bona fide government, which has both the will and the power to observe existing international obligations, as well as to maintain order, and to secure the safety of the life and property of the European residents; the second, in making such provisions and taking such security for the future as will prevent the recurrence of the lamentable events which have occasioned our presence here today. It is obvious that we cannot come to a conclusion on the first point a moment too soon. It is the tendency of every rebellious movement to acquire force and consistency the longer it is permitted to remain unchecked. At this moment the military faction is more formidable than it was a week ago, and a week hence it may be more formidable still. But independently of this consideration, although most have fled, many Europeans still remain both in Cairo and in the

remoter parts of the country, and the lives of these persons completely at the mercy of Orabi Pasha and his associates; in fact, their security may be said in some part to depend upon the promptness of our decision and the wisdom of our counsels. At this early stage of our proceedings it would be out of place to trouble my colleagues with details, or a premature exposition of the modus operendi it may be desirable to adopt to replace the Egyptian Administration upon a satisfactory footing. The leading idea which at present inspires of British Government has already been submitted to, and I believe, approved of, by the powers. It is that His Majesty the Sultan, whose position as Sovereign of Egypt is fully recognized, should be invited to undertake under certain well-defined and specified conditions the indication of the authority of his Representative by such further effectual methods as shall reduce to immediate subjection the rebellious faction which has usurped the supreme authority in Egypt. Already the Sultan has dispatched to Cairo, if not at the invitation, at all events with the approbation of, the powers, a high military functionary armed with full powers. The convience of resorting to the Sultan's authoritative intervention has therefore been fully recognized. It only remains to consider, whether its application in a more forcible form would not be opportune and desirable ».

M. De Noailles followed with an experssion of his complete adherence to everything that had fallen from his English colleague. He expatiated with great force upon the impossibility of Europe accepting the present situation as satisfactory, or as offering any guarantees for future; and he concluded by observing that we were met together, not for the purpose if imposing the views and programme of the governments we represented upon our colleagues, but in order to confer and consult with them as to the best means of putting an end to the existing crisis. There might be many expedients worthy of examination.

The best plan, therefore, of proceeding might perhaps be to determine what courses were unacceptable. By this process of exhaustive elimination we should arrive at a positive conclusion.

Baron Calice observed that the conference had a right to require, at the hands of his French and English colleagues, some distinct and definite proposition, and that he hardly considered that this had been made. Moreover, it might be a question whether all the members of the conference took the same view of the situation in Egypt as had been developed by the Representative of Great Britain. He, for one, was not in a position to pronounce upon that part of the question. He had not had the same facilities of procuring information as the governments who had been the

most actively engaged upon the spot. At all events, a preliminary agreement upon the character of the actual condition of Egypt would be desirable.

M. de Mirschfeldt associated himself with the view taken by Baron Calice.

Count Corti said that he entirely accepted the picture of the situation which had been presented to them by the British Ambassador; but he would observe that the affairs in Egypt were in a very difficult and complicated condition, that there were a variety of forces face to face with one another, and that the problem to be solved was most embarrassing. He also thought that it would be advisable that the Representatives of England and France should submit a well-defined programme.

M. Onou expressed himself as in the same position as Baron Calice in regard to his imperfect knowledge of what had actually passed in Egypt, but it seemed to him that something very like a proposition had been made by Lord Dufferin at the conclusion of his observations.

I replied that when the proper time arrived I should be quite prepared to enter into any details which might be desired by my Austrian colleague, but that it was no good for me to elaborate a plan of procedure at the very outset of the discussion, when I was quite in a dark as to the views and feelings of the other members of the Conference. That before coming to particulars, it was desirable to agree upon a principale, and I had propounded a principle, namely, that the means to be employed for the re-establishment of good government in Egypt should be a more forcible intervention on the part of the Sultan — But, though this was opinion, other members might suggest other alternatives. Some might perhaps argue that a further trial should be given to the mission of Dervish Pasha, or, again, the view might be taken that the continued interference of the Sultan was not desirable, and that it would be preferable to resort to extraneous methods for the suppression of the revolted element in Egypt; a contention might be even started that (as the Foreign Minister had argued) the settlement patched up by the four consuls was a satisfactory one, and that it was no longer necessary for the Conference to make any suggestions at all. It appeared to me, therefore, that, so far as the enunciation of principale of action was concerned, I had submitted one to the Conference in terms that were both tangible and precise. My Austrian colleague had further observed that it was desirable we should ascertain whether our appreciation of the actual situation was identical. I entirely coincided with him in this view and for this reason I had developed perhaps at too great length, the conception I had formed of the state of things in Egypt, and I would

now justify everythings I had said by informing the Conference that I knew for certain that Dervish Pasha had acknowledged in express terms the failure of his mission, and his inability to rescue the Khdive from the power of the dominate military faction unless something like twenty-three battalions were sent to him ; and that he had stated after the new Ministry had been formed, that it was the Ministry of Orabi, and that the Khedive would remain as impotent as ever as long as he had no troops at his back with which to establish his authority.

The hour being late, the discussion was then adjourned until tomorrow, Tuesday the 27th.

The conclusion I draw from the foregoing proceedings is that none of my colleagues have as yet received any definite instructions as to the line which they are to take.

Enclosure in No. 28

Self-denying protocol, signed at Therapia, June 25, 1882.

Les gouvernements représentés par les soussignés s'engagent dans tout arrangement qui pouvait se faire, par suite de leur action concertée pour le règlement des affaires d'Egypte, à ne rechercher aucun avantage territorial, ni la concession d'aucun privilège exclusif, ni aucun avantage commercial pour leurs sujets, que ceux que toute autre nation ne puisse également obtenir.

Dufferin
(Signé) Hirschfeldt
Calice Marquis De Noailles
L. Corti Onou

Thérapia, Le 25 Juin, 1822

(Translation)

The Governments represented by the undersigned, engage themselves in any arrangement which may be made in consequence of their concerted action for the regulation of the affairs of Egypt, not to seek any territorial advantage, nor any concession of any exclusive privilege, nor any commercial advantage for their subjects other than those which any other nation can equally obtain.

Dufferin

Hirschfeldt (Signed) Marquis De Noailles L.Corti
Calice Onou

ملحق رقم (٣)

(الجلسة الثالثة المنعقدة فى ٢٧ يونية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, June 28, 1882.
(Received, July 10)

My Lord,

On Tuesday, the 27th the Conference met for the third time, the proceeding began by my communicating to my colleagues Mr. Cartwright's telegrams of the 26th, announcing the massacre at Benha, and exemplifying the intolerable tyranny of the military element and the general financial ruin with which the country was threatened. The circumstances thus recorded made a very painful impression upon my colleagues, and the French Ambassador took the lead in insisting with great vigour upon the necessity of our applying a prompt remedy to the increasing anarchy in Egypt. He called our attention to the fact that Orabi Pasha was in communication with the Orabi Sheikhs along the whole north coast of Africa; that the fanatical hostility towards Europeans was likely to spread, and that no one could foretell what might be the utlimate consequences.

Count Corti incidentally called our attention to a fact with which I had already become acquainted — namely, that the Sultan considered that the privileges granted in the Egyptian Firman were not accorded to the country, but to the family of Mehemed Ali, and that consequently, should that family ever become extinct, Egypt would reaquire the character of an ordinary vilayet.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 106, 1882, doc. No. 185.

There then ensued a desultory conversation of no importance, which Count Corti interrupted by reminding the conference of the extreme gravity of the situation, and the necessity of addressing ourselves seriously to the task imposed upon us.

Baron Calice observed that though there could be no dout that the matters were in a bad state in Egypt, the situation was apt to change from day to day. Even admitting that Turkish intervention was the best remedy ought it to be applied now? Might it not endanger the lives of the large concourse of European still remaining in the country?

In reply to this observation, which Baron Calice developed with much earnestnes, I remarked that suppose we did nothing isolated massacress, such as had taken place at Benha would probably continue in different parts of Egypt. The present condition of affairs rendered it necessary that the risk should be run.

M. de Noailles supported this view, as did also Count Corti and M. Onou, the former reminding us that our mandate was to act and not to wait upon events, and M. Onou stating, what is perfectly true, that when the Turkish forces under Fuad Pasha, and the French army under General Beaufort, started for Syria, exactly the same apprehensions were entertained for the safety of the thousands of Christians who were at the mercy of the fanatical Arabs at Damascus and elsewhere, but that, notwithstanding the threats of these latter to cut the throats of their victions should a French or Turkish soldier appear upon the scene, no human being was injured.

Every member of the Conference being thus apparently agreed upon the urgency of the case, I submitted a formal proposal to the following effect, namely, that the Sultan should be invited to send to Egypt, under certain conditions, a corps d'armed of sufficient strength to dominate the situation, and to suppress the military faction which had usurped the supreme power.

My Italian, Austrian and German Colleagues stated that they must refer to their government, for instructions. M. Onou said that he was authorized to discuss any proposition that might be submitted to the conference, but neither could be pronounce a definite opinion without asking for instructions.

The French Ambassador said he was ready to discuss the proposition justify everything I had said by informing the Conference that I knew for view, and for this reason I had developed perhaps at too great length, the

conception I had formed of the state of things in Egypt, and I would now ᵭon upon this point at the hands of our consular Agents in Egypt.

To this M. de Noailles objected that such a reference would be tantamount to transferring the responsibility from ourselves to a consular conference in Egypt, which might lead to inconvenience.

I observed that it was a point which regarded our governments rather than the conference; we were not in immediate communication with our Consuls in Egypt, whereas the governments were in daily and hourly correspondence with them, and could judge the better than we of the risk which might be incurred.

The meeting broke up upon the understanding that at our next reunion we should discuss academically the conditons to be attached to an armed intervention of Turkey in Egypt.

On the whole, the proceedings, as above recorded, may be considered satisfactory. Every one has consented to join in elaborating the best way of carrying into effect the proposition I have submitted, and no one has as yet made an alternative suggestion.

I have and ......

(Signed) Dufferin

ملحق رقم (٤)

(الجلسة الرابعة المنعقدة فى ٣٠ يونية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, June 30, 1882.
« Received by Telegraph, July 1 »

(Extract)

The fourth meeting of the conference was held last night. The proceedings commenced by my communicating to my colleagues Mr. Cartwright's telegrams of the 28th and 29th instant, in one of which a striking description is given of the increasing panic in Egypt, and the financial and commercial collapse and ruin which it will occasion.

Count Corti the insisted again in forcible terms upon the anarchic state of Egypt, and the necessity, for a remedy, under these circumstances he suggested that we should proceed with the discussion of the British Ambassador's proposition.

Baron Calice said that, having discharged his duty in calling at our last meeting the attention of his colleagues to the possible danger to the christian and European residents which might be occasioned by an intervention, he was quite ready to discuss the proposition of the British Ambassador, but he must observe that he was still without sufficient information of the real state of affairs in Egypt.

M. Onou having alluded to this proposition as a proposition of the two governments, M. de Noailles demurred to the expression, and observed

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 56, 1882, doc. No. 72.

that it must not be so regarded; it was the proposition of the English Ambassador.

M. de Hirschfeldt spoke pretty much in the same terms as had Baron Calice. Beeing somewhat dissatisfied with the attitude assumed by a great number of my colleagues, I observed that if a newspaper correspond, had assisted at our deliberations he would certainly have reported that were desirous of renouncing the task imposed upon us by our Governments.

M. de Noailles went on to say the part of the business now before us divided itself into three heads :

1. The consideration of the conditions which would attach to the Turkish intervention;
2. The definition of the ends to which that intervention was to be directde.
3. The consideration of the « sanction ».

By « sanction » I understood him to mean the measures to be held in reserve if the Turkish Government refused to aquisce in our invitation to send troops. His Excellency then proceeded, with remarkable perspicuity of language, to enumerate the conditions which, in his opinion, ought to be attached to the intervention of Turkey. They were as follows :

1. That a military force should be sent by Turkey to Egypt on the formal demand of the Great powers.
2. That distinct assurances would be given by the Sultan that he would address his efforts to the restoration of the status quo.
3. That no interference should be admitted with the existing firmans and privileges of Egypt.
4. That the period of the occupation should have no fixed limit.
5. That during its continuance there should be no « ingerence » on the part of the Porte in the internal affairs of Egypt.
6. That the situation of the Kedive of the Kediveship should remain intact and unaffected in its rights and dignity.

M. de Noailles further suggested that it would be necessary to arrive at some conclusion as to who was to command the Turkish troops.

In concluding, the French Ambassador observed that although the foregoing were some of the conditions by which the expedition of a Turkish corps d'armee to Egypt ought to be restricted, there were several others which might be mentioned, and he then expantiated, in very forcible terms,

on the difficulty of enforcing anyone of them, and especially of securing the ultimate evacuation of the province by the Turkish troops.

Count Corti observed, in reference to the first of M. de Noailles' conditions-namely, the one having regard to the « demand » that we must take into account the extreme difficulty of the Sultan's position, and that we were bound also to consult his dignity, and to treat him with the «management» and consideration which were his due. Under these circumstances, he very much feared that his Majesty would not consent to move on the « demand » of the great powers, as it would at once give him the apperance of being a mere instrument used by the European governments to chastise, for their benefit, the Musulman populations.

M. de Noailles strongly insisted upon the necessity of our emphasizing our « demand ». It was our one security against province.

One of my colleagues said that he agreed with Count Corti, especially as it was evident that if a Turkish expedition were sent to Egypt it could only be with the consent of the European powers. The fleets of England and France blackaded Alexandria, and did they choose, they might intercept the Turkish transports and prevent the landing of the Sultan's troops.

M. de Noailles replied that, as the conference has assembled, it would be out of the question for the English, and the French fleets to intervene in the manner he had indicated, and that, therefore, such a contingency must be left out of our calculations.

On this I observed that, although the eventuality could scarcely be imagined, yet if the Sultan tried to smuggle his troops clandestinely into Egypt without previous communication with the powers, I conceived that one of those cases of « force majeure » would have arisen contemplated by the reserve appended to Count Corti's Resolution, just as would be the case if the Suez Canal threatened, or any other sudden or critical change were to take place in the political situation which might mence special interests.

M. Onou said that he did not consider the question of the « demand » as of any great importance, as the Sultan could not stay in Egypt except with the consent of the powers.

M. de Hirschfeldt expressed a strong and absolute opinion that the Sultan would not accept a mandate.

Count Corti again insisted upon the advisability of allowing the Sultan to take the initiative. Upon this I said that the French Ambassador's view

was correct in theory, but Count Corti's was the most opportune in practice. The problem was to reconcile the two. It would certainly be out of the question to establish a precedent for the Sultan to occupy Egypt with a military force without the previous assent of the powers. On the other hand, our object was to get him to go.

It would not, therefore, be wise to couch our invitation in such terms as would provoke a refusal. Moreover, it was not our eloquence that would be likely to set him in motion; but if, through, the menace of our existence as a conference, and by other diplomatic pressure, he could be induced himself to communicate to us a proposal that Turkish troops should be sent to Egypt for certain specified purposes, and under certain conditions, it appeared to me that our object would be equally well attained. We could take act of the announcement by signifying our formal acquiscence, and the arrangement would assume as much the character of a compact of agreement as though the initial invitation had come from us. If, when you are on the point of requiring somebody to do something, he anticipates you by proposing to do it of his own accord, it would be very unwise not to shake hands over the bargain.

This view of the case appearing to meet with the assent of the great majority of my colleagues, I proposed that the question of the « demand » should be postponed for the present, and that we should proceed to the examination of the other conditions enumerated by the Marquis de Noailles. All of these were accepted in principle, but a discussion arose as to how, with the Sultan in military possession of the country, some of the conditions -— such, for instance, as that there should be no interference with the internal affairs of Egypt, or that the supermacy of the Kedive should be left intact — could be secured.

The Austrian Ambassador observed that there must necessarily intervene a transition period of confused and uncertain Jurisdiction.

I suggested that until the army was reorganized, and the leaders of the military faction dispersed, the local government must of course, be more or less under the influence of the Turkish military authorities in command, but that at all events there was a way of saving appearance, namely, by the Khedive, the moment the Turkish forces set him free and enabled him to constitute a new Ministry, nominating some person who, like Dervish Pasha, enjoys the confidence of the Sultan, to the post of Minister of War. In this way the commander-in-chief of the Turkish army, who it was to be hoped, might be Mukhtar Pasha, would be brought nominally under the Kedive's order; the formation of a normal Ministry would carry with it

the re-entry into the counsels of the controllers ; and in this way the whole machinery of a regular government might e re-established in twelve hours, and the anomalous relations of the Turkish commander-in-chief with the Khedive would be regularized in accordance with accepted constitutional forms. The foregoing was, however, I said, a mere personal idea of my own.

Before the meeting separated, I intimated that it was the intention of Her Majesty's overnment to demand reparation at a fitting moment for the loss of life and the injury to property sustained by our subjects during the riots at Alexandria.

I am afraid I cannot consider the proceedings recorded in the above despatch as very satisfactory. It is quite evident that neither my German, Austrian, or Russian colleague has received any definite instructions, and that M. de Noailles is more impressed with the dangers attendant upon the dispatch of a Turkish expeditionary force to Egypt than with the good results which will flow from it. On the other hand, it is but justice to my French colleague to say that, although he does not associate himself with my proposition, but he contributes powerfully to wards the discussion of it.

ملحق رقم (٥)

(الجلسة الخامسة المنعقدة فى ٢ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, July 2, 1882.
« Received by Telegraph July 3 »

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the fifth meeting of the Egyptian Conference this day.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 90

Identic telegram sent by the Representatives of the six great powers, after the fifth meeting of the Egyptian Conference, July 2, 1882.

The Conference considered this day, at its fifth meeteing, the object to be attained by the armed Turkish intervention in Egypt. It also considered whether, in any communication that might be made to the Porte, it would be advisable to hint that, were this intervention refused, it would be for the powers to take other means into their consideration. The Conference reserved the right to express an opinion on this subject at the oportune moment. Lastly, il considered the form in which any decision at which it might arrive should be communicated to the Ottoman government.

The meeting is fixed for Wednesday the 5th instant.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 67, 1882, doc. No. 90.

ملحق رقم (١)

تابع (الجلسة الخامسة المنعقدة فى ٢ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 3, 1822.
Received by Telegraph July, 3.

My Lord,

The fifth sitting of the Conference on the affairs of Egypt which took place yesterday was very satisfactory.

M. De Noailles signified his acquiescence in the principle of Turkish intervention provided the Conference could agree upon the conditions by which it was to be regulated.

Those conditions should not be so feeble as to leave the Turks masters of Egypt, nor so abnoxious to the Sultan as to make it difficult for him to comply with the invitation of the Conference. The French Ambassador then observed that, having at our last meeting gone through a preliminary examination of these conditions, it remained for as to determine « le but » and « la sanction » meaning by the latter word the comminatory alternative.

In accordance with a previous understanding arrived at between us, I then interposed with a form of words descriptive of the objects to which Turkish intervention should be directed, namely, the overthrow of the military faction, and the placing of the Khedive in a position to reconstruct a normal government, and to re-establish the status quo.

All our colleagues accepted the formula. We then proceeded to discuss the « sanction », namely, whether or no, in transmitting our invitation, we should give a hint to the Porte that if it refused to send an expeditionary force, Europe would take the matter into its own hands and act directly in Egypt.

The Austrian Ambassador suggested that anything approaching to a threat at this kind would have a bad effect. M. de Hirschfeldt followed in the same sense.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 68, 1882, doc. No. 91 .

I then observed that the question depended entirely upon what might be the attitude of the Sultan at the moment we were about to address him. If we could assure ourselves that His Majesty was upon the point of yielding, we should naturally exclude from our proposals everything that he would take in all part. If, on the contrary, he persisted in abdicating his obligations as sovereign, my personal opinion to understand that ulterior measures would be resorted to. I added that this was an opinion which I should submit to my government but I was not authorized to enunciate it on their behalf.

Count Corti expressed his concurrence in this view.

M. de Noailles explained that the word « comminatoire » has been used for want of a better. To state that we should deal wtih Egypt ourselves was not a threat in the same sense as would be the dispatch of a combined fleet to the Dardanelles. The faming of the phrase would be a task of the utmost delicacy.

We then agreed, at the invitation of Count Corti, on the form in which our communication was to be addressed to the Porte, namely « in identic notes addressed to it by order of our respective governments, and containing the resolution taken by the powers in conference.

Some of my colleagues were in favour of the communication being sent as from the Conference, but it was objected that this might expose us to our mission being refused or only accepted « à titre d'information », but the Foreign Minister could not decline to receive identic notes from the Ambassadors.

z We then reverted to the main question and in reply to a query from Count Corti, the Austrian Ambassador declared that he was still without definite instructions on this point, but that he was personnaly in favour of Turkish intervention, and he had informed his government that it was the only principle which was likely to meet with general acceptance.

M. Onou announced that he was authorized to adopt the principle of Turkish intervention of their governments agreed.

M. de Hirschfeldt still maintained his attitude of reserve, and is evidently without instructions.

It was agreed that at our next meeting, which is fixed for Wednesday,

the 5th instant, M. de Noailles should compose a formula of conditions, embodying as nearly as he could the general statement of the Conference, and that he and I should prepare a definition of the objects to be obtained by intervention. There is now, therefore, every prospect of our communication to the Porte being ready by Wednesday night for submission to our respective governments.

I have

(Signed) Dufferin

ملحق رقم (٧)

(الجلسة السادسة المنعقدة في ٥ يونيو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, July 5, 1882.
« Received by Telegraph, July 6 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of an identic telegram we agreed to send to our respective governments after the sixth meeting of the Egyptian Conference today.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 134

At its sixth sitting today the Conference resumed the consideration of the communication that might, in certain eventualities, he addressed to the Porte as regards the objects and conditions of a Turkish intervention. These conditions were for the maintenance of the status quo, the limitation of the period of the occupation, the payment of the expenses by Egypt, the reorganization of the army, and the obligation to observe these conditions. A few points have been reserved for further discussion, and will be considered at the next meeting, which is fixed for tomorrow, Thursday, at 3 a.m.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 87, 1822, doc. N.o 134.

ملحق رقم (٨)

(الجلسة السابعة المنعقدة فى ٦ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 6, 1822.
« Received by telegraph, July 6 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram, addressed by the Representatives of the Six Powers after the seventh meeting of the Egyptian Conference.

My colleagues having unanimously agreed upon the terms of the invitation to be addressed to the Sublime Porte, in accordance with the proposal submitted to the Conference on the 27th ult. in reference to the Turkish intervention, the text of a note to the Porte was drawn up which is :

Enclosure in No. 152

Identic telegram sent by the Representatives of the Six Powers to their governments, July 6, 1822, after the seventh meeting of the Egyptian Conference.

* * *

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 93, 1882, doc. No. 152.

Identic telegram sent by the Representatives of the Six Powers to their Governments, July 6, 1822, after the seventh meeting of the Egyptian Conference.

We have today agreed upon the communication which might be addressed to the Porte, in order to fix the object and the conditions of the intervention of the Turkish Corps d'Armée in Egypt. It is drawn up in the following terms:

« Convinced of the necessity of applying a prompt remedy to the troubled State of Egypt, and of restoring confidence, the Great Powers assembled in Conference have declined to make an appeal to the sovereignty of the Sultan by inviting His Majesty to intervene in Egypt, and to assist the Kedive by sending a sufficient force to re-establish order, subdue the usurping faction, and put an end to the anarchy which desolatse that country, which has caused the effusion of blood, as well as the ruin and flight of thousands of families, both Europeand and Musulman, and which has compromised national and foreign interests.

« While securing by their presence respect for the rights of the Empire, as well as the re-establishment of the authority oft he Kedives the Imperial forces will at the same time admit, in a manner to be determined by common consent, the adoption of desirable reforms in the military organization of Egypt without their intervention prejudicing such a prudent development of Egyptian institutions as regards civil administration and judicial matters as would not be inconsistent with the Imperial Firmans.

« In addressing themselves to His Imperial Majesty, the Great Powers of Europe are fully convinced that, during the state of Ottoman troops in Egypt the normal status quo will be maintained, and that there will be no interference with the immunities and privileges of Egypt, as guaranteed by the preceeding Firmans, nor with the regular action of the Administration, nor with internal engagements and arrangements resulting therefrom.

« The stay of the Imperial troops in Egypt, whose commanding officers will act in concert with the Khedive, will be limited to a period of three months, unless the Khedive should ask for a term to be fixed by agreement with Turkey and the Great Powers.

« The expenses of the occupation will be borne by Egypt. Their amount will be determined by an agreement between the Powers, Turkey, and Egypt.

« If, as the powers hope, the Sultan acquiesces in the appeal made to him by the Great Powers, the applications of the Articles and Conditions enumerated above will form the object of a subsequent agreement between the Six Powers and Turkey ».

We are of opinion, if our governments approve, that the communication should be made by the representatives in the form of an official and identic note in the name of their respective governments.

We have the honour to submit to our governments the result of our deliberations, which we now suspend until our governments are pleased to inform us of their decision.

ملحق رقم (٩)

(الجلسة الثامنة المنعقدة فى ١٥ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 14, 1882.
Received by telegraph, July 15.

My Lord,

I have the honour to inform your Lordship that all the six Representatives in the Egyptian Conference have received their instructions in regard to the projected note to the Sublime Porte, and that we meet to morrow at 11 a.m.

I have
(Signed) Dufferin

No. 279

Dufferin to Granville (Re. by Tel. July 15, 10 p.m.)

Telegraphic — Constantinople, July 15, 1882.

All powers have this day presented an identic note to the Porte in the terms already transmitted to your Lordship in my telegram of the 6th instant and my despatch of the same date. At the same time we intimated through our respective dragomans in identic language our desire that, in consideartion of the urgency of the case, a prompt reply should be transmitted to us.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 144, 1822, doc. No. 266.

ملحق رقم (١٠)

(الجلسة التاسعة المنعقدة فى ١٩ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 19, 1882.
« Received July 26 »

My Lord,

At the ninth meeting of the Conference, held today, the French Ambassador and I presented the proposal relative to the defence of the Suez Canal, set forth in your Lordship's telegram of the 17th instant. We insisted strongly on the obvious danger to which not only the Canal itself, but the ships which traverse it, would be exposed at the hands of marauding Arab tribes and the disaffected troops of Orabi, and we called upon the Conference to consider with us the means whereby it might be best protected.

None of our colleagues showed any inclination to dispute the considerations we urged, but both Baron Calice and the German Chargé d'Affaires exhibited a marked unwillingness to discuss our propositions.

The Austrian Ambassador observed that, inasmuch as the risk to the Canal constituted an obvious case of force majeure, it would be preferable that England alone, or France and England, should in case of necessity deal with the matter on their own initiative, without involving the Conference in any responsibility in the question of issuing a mandate to one or more specially designated powers.

M. de Hirschfeldt followed in the same sense and declared that he had no instructions authorizing him even to consider the question.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 215, 1882, doc. No. 432.

Count Corti said that he was in a position to discuss the proposition of the English and French Ambassadors, but that of course any conclusion arrived at must be reserved for the final approbation of his government.

The Russian Chargé d'Affaires also reprsented himself as without instructions, in spite of my having acquainted him with the substance of Sir Edward Thornton's despatch repeated in your hardship's of the 18th instent.

After a desultory and undisfactory conversation had continued for some time, I observed that England and France having shown their subject, and to profit by the counsels and cooperation of the Representatives of the other governments, the way in which our advances were met seemed to imply a desire upon the part of those powers that we should go forward alone; in fact, they were forcing upon us the responsibility of dealing by ourselves with all an interim contingencies.

The Austrian Ambassador then asked be whether, if the Turks replied affirmatively to the note we had already transmitted to the Porte, I should consider myself still bound to press the present proposition. I replied that the protection of the Suez Canal, though connected with the general subject of the pacification of Egypt, was a distinct question, and that, although I did not like replying to inquiries based upon a hypothesis, I had no hesitation in saying that, even under the circumstances mentioned by Baron Calice, I should still urge the Conference to take the precaution suggested by the governments of France and England, and to come to a special decision with reference to the protection of the Canal, if possible with the assent of Turkey

When we came to draw up our identic telegram, it was proposed to conclude it with a form of words implying a demand for instructions on the part of those who had received none. Neither M. de Hirschfeldt nor the Austrian Ambassador would agree to this.

I have

(Signed) Dufferin

ملحق رقم (١١)

(الجلسة العاشرة فى ٢٤ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 24, 1882.
« Received by telegraph, July 24 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the tenth meeting of the Egyptian Conference today.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 415

Identic telegram addressed by the Representatives of the Six Powers after the tenth meeting of the Egyptian Conference, July 14, 1882.

The Ottoman Delegates, the Minister for Foreign Affairs, and Assim Pasha, presented themselves at the tenth meeting of the Conference, held today at the Italian Embassy.

Count Corti, after having recapitulated the proceedings of the Conference, and after having given the Turkish plenipotentiaries to understand that the representatives of the Powers expected from them an answer to the identic note of the 15th July, yielded the presidency to Said Pasha.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 207, 1882, doc. No. 415.

The Minister for Foreign Affairs declared that he accepted in prin ciple the dispatch of Ottoman troops to Egypt, which he will consider as the basis of the proposal addressed by the Conference to the Ottoman Government.

Bieng asked to inform us whether they accept the identic note in its entirety, the Ottoman Delegates promised to bring a complete answer at our next meeting which is fixed for the day after tomorrow.

ملحق رقم (١٢)

(الجلسة الحادية عشر المنعقدة في ٢٦ يوليو)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, July 26, 1882.
« Received by telegraph, July 27 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram which we agreed to send to our respective governments after the eleventh meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 462)

Identic telegram sent by the representatives of the Six Powers after the eleventh meeting of the Egyptian Conference, July 26, 1882.

At the eleventh meeting, held today, the Minister for Foreign Affairs, after a preliminary exchange of ideas, declared that Ottoman troops were on the point of starting for Egypt.

His Excellency admitted that the dispatch of troops could only be the result of an understanding arrived at between the powers. He then passed in review each point of the identic note of the 15th July, and expressed himself as sufficiently satisfied with the explanations given to him.

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, p. 229, 1822, doc. No. 462.

At this period of the meeting, the British and French Ambassadors made the following declaration, and asked the Conference to take note of it :

« France and Englaid have communicated to the Conference their views, which have been also communicated to the different cabinets, and their proposals having encountered no objections either on the sort of those Cabinets or of their representatives in the Conference, the two powers are lat present agreed that in the present sate of affairs they are ready, if necessity arises, to employ themselves in the protecion of the Suez Canal, either alone or with the addition of any power who is willing to assist ».

The two Ottoman Delegates, after having consulted together, declared, that they accepted the proposal of the Conference as (« telle quelle ») it had been framed, at the same time expressing a hope that the military intervention of the foreign powers in Egypt would no longer be considered necessary.

They added that they would address us a note in this sense, probably, tomorrow.

ملحق رقم (١٣)

(الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٢ اغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August, 2, 1882.
« Received by telegraph, August 3 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the twelfth meeting of the Egyptian Conference today.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 544

Identic telegram addressed to the Six Powers by their representatives on the Egyptian Conference after the twelfth meeting, August 2, 1882.

At the opening of the twelfth meeting the Ottoman Delegates laid before the Conference, the declaration, together with its Appendex, of the 27th July, which they had already addressed directly to each of us.

The British Ambassador also laid before the Conference a double communication respecting the presence of English troops in Egypt and the demand for a proclamation declaring Orabi a rebel, as well as the answers received from the Porte dated the 1st Augus.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 281, 1882, doc. No. 544.

The Italian Ambassador afterwards read the following proposal to the Conference :

« The Conference recognizes expediency of proper organization, with the concurrence of the Porte, for the safety of free passage of the Suez Canal, coincident with a purely maritime service for the police and supervision of the Canal, in which all the powers should be invited to take part, according to rules to be hereafter agreed upon, and with the reservation of concerting in each special case in which the application of these rules should seem to be insufficient ».

The British Ambassador, having no instructions, could only refer it to his government.

The French Ambassador called attention to the likeness between this proposal and the one that had been made on a former occasion by his English coleague and himself.

The Representatives of Austria, Germany, and Russia adhered to Count Corti's proposal.

The Ottoman Delegates reserved the right to reply at the next meeting.

Objections having been raised to the Declaration of 27th July, and to its Appendix with regard to the acceptance by the Porte of intervention in Egypt, the Ottoman Delegates at last engaged to produce a more categorical Declaration at the next meeting.

The next meeting will take place on Friday next, the 4th instant.

ملحق رقم (١٤)

(الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في ٥ اغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 5, 1882
« Received by telegraph, August 6 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a translation of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the thirteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 571

Identic telegram sent to the Six Powers after the thirteenth meeting of the Egyptian Conference, August 5, 1882.

(Translation)

The proposition of the Italian Ambassador relative to the protection of the Suez Canal was brought forward for discussion at the commencement of our thirteenth meeting.

The English Ambassador said that he had no positive instructions, but that he did not repect the proposition.

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 291 ,1882, doc. No. 571.

The French Ambassador also reserved his opinion.

At the demand of the Ottoman Delegates, the words « having a provisional character » were added to the text of our preceding telegram.

They are to follow the world « supervision ». The English Ambassador renewed his pressing demands (« instances ») with a view to obtaining a proclamation from the Sultan declaring Arabi in a state of rebellion.

He complained that the Ottoman authorities in the provinces led the population to believe the Ottoman troops sent to Egypt had for their mission the expulsion of strangers and the Khedive.

The Ottoman delegates not having brought the declaration in writing of their categorical acceptance of the identic note of the 15th July, which was promised for today's meeting, the English Ambassador stated it was his duty, although he had no instructions with regard to this point, to declare to the Ottoman Delegates that the delays and hesitation which the government of the Sultan chose to interpose before giving (« mettait à donner ») a definite answer to the note, ran the risk of being interpreted by Her Majesty's Government as a refusal to accept it.

In his answer Said Pasha engaged to give tomorrow or the day after the acceptance in writing.

ملحق رقم (١٥)

(الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في ٧ اغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 7, 1882.
« Received by telegraph, August 8 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of identic telegram we agreed to send our respective governments after the fourteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 594

Identic telegram sent to the Six Powers after the fourteenth meeting of the Egyptian Conference, August 7, 1882.

At the fourteenth sitting, held today, we signed the following protocol :

« The Ottoman Delegates made the following declaration to the Conference :

« The Sublime Porte accepts the invitation for military intervention in

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 302, 1882, doc. No. 594.

Egypt, made to it by the identic note of 15th July, as well as the clauses and conditions contained therein ».

« The above declaration was accepted by the Conference.

« In witness whereof of the plenipotentiaries have signed the said protocol.

« Signatures follow »

The next meeting is fixed for Wednesday the 19th instant.

تابع (الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة فى ٧ اغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 10, 1882.
« Received by telegraph, August 21 ».

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship the protocol signed on the 7th instant by the plenipotentiaries at the fourteenth meeting of the Egyptian Conference.

It states thet the Ottoman Government accepts the identic note of the 15th July last with reference to the dispatch of Turkish troops to Egypt.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 19

Protocol of the fourteenth meeting of the Conference on Egyptian Affairs.

Sitting of August 7, 1882.

President, His Excellency Said Pasha.

Presen t:

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, p .7, 1882, doc. No. 19.

For Great Britain :

His Excellency the Earl of Dufferin,
Ambassador at Her Britannic Majesty.

For German :

M. de Hirschfeldt, Chargé d'Affaires of Germany.

For Austria-Hungary :

His Excellency the Baron de Calice,
Ambassador of His Imperial and Royal Apostic Majesty.

For France :

His Excellency the Marquis de Noailles,
Ambassador of the French Republic.

For Italy :

His Excellency Count Corti, Ambassador of His Majesty the King of Italy.

For Russia :

M. Onou, Chargé d'Affaires of Russia.

For Turkey :

His Excellency Said Pasha, Minister for Foreign Affairs of His Imperial Majesty the Sultan, and His Excellency Assim Pasha, Minister of the Evact.

The Ottoman delegates made the following declaration to the Conference :

« The Sublime Porte accepts the invitation for military intervention in Egypt which was addressed to it in the identic note of the 15th July, as well as the clauses and conditions which are enumerated therein ».

The above declaration was accepted by the Conference. In faith whereof the plenipotentiaries named above having signed the present protocol.

Dufferin

L. Von Hirschfeldt
Calice
Marquis de Noailes
L. Corti
Onou
Said
M. Assim

ملحق رقم (١٧)

(الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة فى ١٠ اغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 10, 1882.
« Received by telegraph, August 11 ».

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship a copy of the identic telegram we agreed to send to our respective governments after the fifteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Enclosure in No. 636

Identic telegram addressed by the Representatives of the Six Powers to their respective governments, August 10, 1882.

At the fifteenth meeting, the Ottoman Delegates having expressed the desire to have a protocol of the meeting, we have drawn up in the following terms :

« Protocol of the Meeting of the 10th August, 1882 »

« President, Said Pasha,

At the opening of the meeting the President renewed the discussion

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 319, 1882, doc. No. 636.

with regard to the Italian proposal on the subject of the Suez Canal, the text of which has been already submitted to the Conference.

« The Representatives of Germany, Austria, Russia, and Turkey confirmed the assent they had previously given to it.

« The British Ambassador declared that his government adhered to it on condition that it was understood that the effects of the Italian proposal should be limited to the present emergency, and should not prevent, if the necessity occurred, either England or the other powers from landing troops, and from holding certain posts necessary for the security of the Canal.

« It is, of course, further understood that England retains its entire liberty of action as to such military movements as may be necessary for the re-establishment of the authority of the Khedive.

« The French Ambassador stated that he was expecting instructions shortly.

« The Russian Chargé d'Affaires asked the Britisf forces.

« The Austrian Ambassador adhered to this request.

« Lord Dufferin replied that this occupation had been effected by order of the British Admiral with a view to saving the town from imminent danger, and ought not to be considered as attacking in any way the international character of the Canal.

« The Minister for Foreign Affairs announced that in consequence of the acceptance by the Ottoman Government of the identic note the Imperial troops would start today or tomorrow and, in reply to an inquiry on the part of the British Ambassador, His Ecellency added that they would not land in Egypt before the arrival of the commissioner and the General-in-Chief ».

The next meeting is fixed for Monday the 14th.

تابع (الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة فى ١٠ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August, 15, 1882
« Received by telegraph, August 21 »

My Lord,

I have the honour to transmit herweith to your Lordship the protocol of the Fifteenth Meeting of the Egyptian Conference.

I have
(Signed) Dufferin

Inclosure in No. 22

Protocol of the Fifteenth Meeting of the Conference on Egyptian Affairs

Meetings of August 10, 1882

The President declared that the meeting was open for the discussion of the Italian proposal concerning the Suez Canal, the text of which was already before the Conference.

The German, Austro-Hungarian, and Russian Representatives confirmed their previous acceptance.

Blue Book, Egypt, No. 18, p. 10, 1882 doc. No. 22.

The Minister for Foreign Affairs, confirming in his turn the acceptance by the Ottoman Government, added that the Sublime Porte had done so all the more willingly that the defence of the Canal by land would be undertaken by the Imperial troops which were to go to Egypt.

The Italian Ambassador answered that, the question did not form part of the proposal under discussion.

The Conference agreed to this.

The English Ambassador declared that his government also accepted the Italian proposal on condition that it should be understood that it is limited in its effects to the actual crisis, and does not prevent, if the necessity arises, either England or the other powers from landing troops and occupying certain points necessary for the safety of the Canal.

It is also understood that England reserves full liberty of action in her military operations for the re-establishment of the authority of the Kedive.

The French Ambassador said that he expected his instruction immediately.

The Russian Chargé d'Affaires asked the English Ambassador for an explanation respecting the occupation of Suez by English troops.

The Austro-Hungarian Ambassador joined in this question.

Lord Dufferin answered that the occupation had been carried out by order of the English Admiral in order to save the town from imminent danger, and should not be considered as attacking in any way the international character of the Canal.

The Minister for Foreign Affairs announced that in consequence of the acceptance by the Ottoman Government of the identic not the Imperial troops would start today or tomorrow, and in answer to a question of the English Ambassador, added that they would not be landed in Egypt before the arrival of the commissioner and the commander-in-chief.

Dufferin
L. von Hirschfeldt
Callce
Marquis De Noailles
L. Corti
Onou
Siad
M. Assim

ملحق رقم (١٩)

(الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في ١٤ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constanitmople, August, 14, 1882
« Received by Telegraph, August 14 »

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship a copy of the identic telegram to send to our respective governments after the sixteenth meeting of the Egyptian Conference.

I have and
(Signed) Dufferin

(Inclosure in No. 667)

Identic telegram sent by the Representatives of the Six Powers after the Sixteenth Meeting of the Egyptian conference.

The following protocol was signed at the close of our sixteenth sitting today :

« At the meeting of the 14th August, the President, having reopened the discussion of the French Ambassador, asked him if he had received instructions authorizing him to adhere to the proposition. The French Ambassador replied that he was authorized to do so if all the Representatives of the Powers taking part in the conference had given their consent

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, p. 332, 1882, Doc. No. 667.

to it, and asked the president to ascertain whether all the adhesions already given were maintained. All the members of the conference having replied that they maintained the adhesion already given the French Ambassador declared that he also assented to it, adding that French reserved here entire liberty of action with regard to the measures she might be called upon to take part in virtue of this arrangement.

The Italian Ambassador thanked the conference, and entering upon the means of execution made the following proposition :

« The Commanders of the naval forces on the spot shall be charged by their execute the proposition that the conference had just adopted.

« All the members of the conference accepted this proposition, and agreed to inform their governments of it.

« The Representatives of the Powers having unanimously expressed their opinion that the moment had come to suspend the labours of the conference, the Ottoman Delegates stated that they did not share this opinion, and reserved the right of informing us of the date of the next meeting. The day on which the powers shall think fit to suspend our meetings, our governments will have to give us instructions to make a formal declaration in this sense to the Conference ».

تابع (الجلسة السادسة عشرة المنعقدة فى ١٤ أغسطس)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Constantinople, August 21, 1882
« Received, August, 28 »

My Lord,

With reference to my despatch of the 14th instant, I have the honour to transmit herewith to your Lordship the protocol of the sixteenth sitting of the Egyptian Conference, daly signed by the Representatives of the Powers.

I have and
(Signed) Dufferin

Inclusure No. 65

Protocol of the Sixteenth Sitting of the Egyptian Confere nce, August 14, 1882.

President, His Excellency Said Pasha present :
Dufferin
L. Hirschfeldt
Calice
Marquis de Noailles
L. Corti

(1) Blue Book, Egypt, No. 18(p. 18, 1882, Doc. No. 65.

The president having reopened the discussion of the Italian proposal relatives to the Suez Canal addressed the French Ambassador and asked him whether he had received instructions authorizing him to accept the proposal.

The French Ambassador answered that he was authorized to accept if all the representatives of the powers taking part in the conference had accepted, and begged the President to confirm that the acceptances already given were maintained. All the members of the conference having answered that they adhered to their previous acceptance, the French Ambassador declared that he also accepted, adding that France reserved her entire liberty of appreciation as to the carrying out of the measures in which she might be called to take part in virtue of this arrangement.

The Italian Ambassador thanked the conference, and with regard to the means of execution made the following proposal :

« The commanders of the naval forces on the spot will be charged by their respective governments to fix the rules to be adopted to put into execution the project which the conference has just adopted ».

All the members of the conference accepted this proposal, declaring that they would inform their governments of it.

Dufferin	L. Corti
L. Hirschfeldt	Nélidow
Calice	Said
Marquis de Noailles	M. Assim

ملحق رقم (٢١)

(الجلسة السابعة عشرة المنعقدة فى ١٧ أغسطس)
(غير رسمية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, August 17, 1882.
« Received by telegraph, August 17 ».

My Lord,

The Four Powers seem to have agreed to a formula which they would wish to insert into the protocol of the final meeting of the conference before its adjournment which is as follows :

« Tha an amicable understanding exists between the wuropean Cabinets that no definitive settlement of the Egyptian question is to take place except with the cooperation of all the powers ».

I should be glad to know whether, in case I find that my colleagues are anxious for a declaration in this form to make it.

I have
(Signed) Dufferin

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, p. 1, 1882, doc. No. 1.

ملحق رقم (٢٢)

(تقرير عن موقف الحكومة الفرنسية تجاه الأزمة المصرية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Paris, June 23, 1882
« Received June 24 »

My Lord,

A question on the Affairs of Egypt was put to M. Freycinet yesterday in the Chamber of Deputies by M. Casimer-Perier, on one of the Representatives of the Department of the Aube.

I have the honour to inclose the authentic report of the proceedings given in the M. Casimir-Perier expounded the particulars of his question in a speech of some length. He inquired what were the instructions given to the French plenipotentiaries in the conference; what were the means which would be resorted to for the purpose of re-establishing in Egypt order and the authority of the Khedive; whether the action of France and England would be combined, or whether, from the day of the convocation of the conference, France and England would act separately from one another, each providing, as she might think proper, for the defence of the countrymen.

Lastly, M. Casimir-Perier asked what measures had been taken for the safey of Frenchmen in Egypt at the present moment, and concluded by stating that he was convinced that when, having recovered her freedom of action, France, in accord with the other Western Powers, should resume

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, pp. 3-4, Doc. No. 5.

her proper part in Egypt, the Chamber would not refuse the government the means of meeting whatever contingencies might arise.

This last statement was received with prolonged murmurs.

M. de Freycient merely limited his answer to the instructions given to French plenipotentiary and to the general police which France would advacate in the conference.

He read the invitation from France and England to the other powers, in which the basis of the conference is set forth : he stated that the powers had agreed to exclude every subject foreign to the affairs of Egypt properly so called ; he mentioned the self denying protocol and he declared that the instructions to the French plenipotentiary were simple and distinct. The plenipotentiary was, he said, directed to discuss any measures which appeared suited to attain the object of maintaining, as regarded Egypt, the normal (status quo) in which was included the situation guaranteed to the several powers by their treaties and notably that so guaranteed to France and England.

M. de Freycinet proceeded to explain that by entering the confeernce France did not part with any portion of the independence in as much as it was principle of international law the question must be unanimous. Finally M. De Freycinet begged the Deputies to be assured that the conduct and language of the government would be in all respects in conformity with what the Chamber had right to expect from those in whose hands were deposited the representation and the power of great country like France.

I have and

(Signed) Lyons

Enclosure in No. 5

Extract from the « Journal Officiel » of June 23, 1882.

Question adressée par M. Casimir — Périer (Aube) à M. le Président du Conseil des Ministres des Affaires Etrangères.

M. le Président — La parole est à M. Casimir — Parier, pour une question qu'il désire adresser à M. le Président du Conseil des Ministres Affaires Etrangéres, et que M. Le Ministre a acceptte.

M. Casimir-Perior (Aube) Messieurs, au moment où va s'ouvrir la conférence de Constantinople, il m'a paru tout à fait opportun de demander à M. le Président du Conseil, Minis. des Affaires Etrangères, quelles étaient

d'une façon, générale, les instructions qu'il a données à notre représentant. Je crois en le faisant, répondre au sentiment de cette chambre, aux préoccupations de l'opinion publique, et donner à M. Le President du Conseil lui-même l'occasion de s'expliquer sur la politique que la France recommandera at pratiquera dans les affaires Egyptiennes.

Cette question me semble d'autant plus motivte que difficile d'apercevoir la ligne de conduite qu'a suivie le Gouvernement Francais, et de prévoir quelle sera son attitude.

Je n'en fais pas un grief à M. le Président du Conseil, car c'est peut-être aux circonstances qu'il a dû obéir, mais c'est précisément sur ces circonstances que nous voudrions être éclairés.

En effet, à une date très rapprochée de nous, le 11 Mai, 1882, M. Le Président du Conseil, parlant pour la première fois sur l'éventualité d'un concert Européen se substituant à une action commune de la France et de l'Angleterre, s'exprimait ainsi :

« Nous sommes préoccupés, et nous l'avons toujours été, de deux choses : en premier lieu, conserver à la France la situation particulière, la situation privilégiée, justement concours de toute nature — qu'elle a prodigués à ce pays.

N'ayez nul souci, Messieurs, de conséquences que peut avoir cette consultation européenne. Les grandes puissances sont unanimes à reconnaitre que la situation de la France et de l'Angleterre est prépondérant en Egypte ; elles le proconnaissent, elles le proclament, et elles ne frontent aucune difficulté 1 abandonner aux Cabinets de Londres et de Paris la direction de cette politique.

« C'est donc un fait qui est aujourd'hui acquis que. dans la solution de la question Egyptienne l'avis de la France et de l'Angleterre, d'accord entre elles, devra prévaloir ».

Il me semble que dans ces conditions, il est d'autant plus facile à M. le Président du Conseil de s'expliquer, et d'autant plus interessant pour la chambre de connaître à quelles résolutions, il s'est arrêté. Malgré la déclaration du 11 Mai 1882, il y a eu dans le pays un certain étonnement à voir le concert égyptien substitué à l'action commune des puissances occidentales dans une question qui, depuis un grand nombre d'années, a été réglée par leur accord et leur intervention. C'est ce qui s'était passé sous le Ministère de M. Wadelington ; c'est ce qui avait été recoonu et proclamé... ».

ملحق رقم (٢٣)

(تقرير عن موقف الحكومة الإيطالية من مسألة قناة السويس)

From : Sir A. Baget
To : Earl Granville (1)

Rome, June 27, 1882
« Received by Telegraph, June 27 »

(Extract)

I have just had an interview with M. Mancini, in which his Excellency again referred to the current reports of its being the intention of Her Majesty's Government to take immediate measures for the protection of the Suez Canal.

His Excellency began by saying that all the rumours of military preparations which were being made by England, coupled with the questions addressed to Her Majesty's Government in parliament and the answers of the Prime Minister respecting the arrangements to be made for securing the free navigation of Canal not coming within the topics to be discussed at the Conference gave him, he was obliged to confess, a certain uneasiness.

Every one, his Excellency continued, would of course be ready to acknowledge that England, both politically and commercially, had a superior interest to other powers in the maintenance of unimpeded communication through the Canal, but still the other powers had also a very great interest in it, and Italy came second after England.

It appeared to him, therefore, that the measures to be taken for

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 44, Doc. No. 43.

security the free navigation of the Canal were matters of European interest, and would very properly come within the scope of the deliberations of the Conference; and it would be with great regret that he would see any isolated action taken by England in Egypt without the consent of the other powers.

I told M. Mancini, in reply, that I was without any information whatever as to the intentions of Her Majesty's Government on the subjects referred to, and consequently without any instructions to discuss the Canal question.

With regard to the questions and answers in parliament, I continued, my belief was that they had referred especially to the idea of a neutralization of the Canal, which I presumed every one would understand that England could never accept, or indeed consent to discuss in conference. I remained his Excellency of our last conversation when he had questioned me as to the truth of a report in a French newspaper to the effect that a convention had been signed between pour Lordship and Musurus Pasha, giving England the right, in certain eventualities, to occupy the Canal, and when his observations had led me to infer that he would not see such a step with displeasure. On the contrary, I had understood him to imply that it would be for the interest of all maritime powers, and he had even admitted it would not be at variance with the self-denying protocol. I repeated that I had no information and no instructions on this subject, but I said I could without hesitation assure His Excellency of one thing, viz, that whatever England did would be for the benefit of all the world, without any selfish object, and that if she saved the Canal, by prompt action, from eminent peril, she would deserve the gratitude and not the opposition of the other powers.

With regard to the military preparations which had attached his Excellency's attention, I said that in a previous conversation he had himself contemplated the probability of the Sultan refusing to sent troops, in which case the question would arise as to what measures should then be taken and by whom, for re-establishing a normal state of thing in Egypt instead of the rule of military rebels which his Excellency himself had distinctly stated could not be allowed to continue.

If therefore an European intervention became necessary, no power, I presume, would contest the right of England to take a leading part in it. Hence certain preparations to be ready for every contingency were only the natural consequence of the present state of affairs. Besides, I said, we had an accoun to settle with Egyptians for the massacres and losses inflicted on the queen's officers and subjects.

M. Mancini did not dispute the accuracy of these observations, but his Excellency still said that he trusted there would be no isolated action without the agreement of Europe; for that, notwithstanding his earnest desire not to be placed in opposition to the police, of England, he would find himself in a difficult position.

I should add that in conversation which ensued and in which M. Mancini claimed for Europe a partnership with England and France in financial control, his Excellency re-iterated in the most unequivocal terms his previous statements to affording the necessary guarantee, for the future, and that it was absolutely essential to subdue the military part. In refesence to the part taken by the Italian Consul-Genenar in bringing about his Excellency said that he had been applied to by the Austrian and German Governments, to authorize the Italian Agent to join with his Austrian and German Colleages in affecting this arrangements, which had been imagined simply with a view to obtaining momentry security for the Eoropean Qelony and he had conseqcently given M. de Martino the requisite instructions; but no one, his Excellency believed, looked upon it in the light of a serious or lashing solution, but only as a temporary expedient created for a special purpose.

M. Mancini likewise repeated to the same sentiments that he had on a previous occasion expressed, as reported in my despatch of the 2nd instant, in speaking of the maintenance of Teifik as Khedive or his substitution by Halim, only with regard to the latter alternative importing his opposition to it in still more forcible and decided language.

It had been reported, his Excellency said, that the Italian Government were in favour of the return of Ismail, which was absolutely not true. On the contrary, they considered that Tewfik should be maintained, and his Excellency reffered again to the difficulties by which this Highness had been surrounded, and the allowances which should consequently be made for him.

I referred his Excellency to the declaration which had been made in parliament as to the intentions of Her Majesty's Government respecting the present Khedive, and his Excellency observed that on this subject there was agreement between the two Governments.

ملحق رقم (٢٤)

(تقرير عن الحديث الذى أدلى به فريستيه رئيس الوزارة الفرنسية عن الأزمة المصرية)

From : Viscount Lyons
To : Earl Granville (1)

Paris, June 27, 1882
« Received, June 28 »

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship the Report, given by the « Journal Offciel » this morning of questions put to M. de Freycinet yesterday in the Chamber of Deputies on Egyptian affairs, and of the answers made to them by his Excellency.

M. Edward Lockroy asked :

« Is it true that the English Government has given orders to fit out a fleet, and to hold soldiers in readiness at Gibralter, Malta, Cyprus and even in India, and that the fleet in question is to go to Egypt and Port Said

« Is it true that the French Government has at this moment the intention to land troops in Egypt ?

« Is it true that Sir E. Malet and M. Sienkiewiez have been recalled, as an announcement, so to speak, of a new, policy, and realy for diplomatic and political reasons, not as has been alleged, on account of their health ?

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 46. Doc. No. 46.

M. Lockroy concluded by saying that he woued not ask why or how Orabi Pasha had received the Grand Cross of the Medjidié from the Sultan, as this was a recompense to him which had been expected by everyone, and at which no one had any nation of being surprised.

M. De Freycinet answered that he was not able to give chamber any information respecting the armaments which England might be making and which she had a right to make, in the exercise of her sovereignty.

He said that, as regarded the English Consul-General, he had, of course, no answre to give; but that M. Scienkiewicz was to be authorized to come to France for the interests of the services and that his return did not imply and change in the policy of France.

He declined to answer the other question, and added that he should equally wish to be silent whether the facts were true of false, and that he begged no conclusion might be drawn from his silence.

I have and
(Signed) Lyons

ملحق رقم (٢٥)

(دعوة الباب العالى للاشتراك فى المؤتمر)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville (1)

Therapia, June 27, 1882
« Received, July 3 »

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship a copy of an identic note which my French colleague and I have addressed to the Minister for Foreign Affairs, thanking his Excellency for communicating to us the Telegram addresed by the Sublime Porte to the Ottoman Representatives to the Great Powers on the subject of the Conference on the Affaire of Egypt, and calling his attention to a misstatement in it as regards the date at which the Conference was first proposed.

I have

(Signed) Dufferin

No. 89 (2)

Therapia, June 27, 1882

The English Ambassador thanks his Excellency the Minister for Foreign Affairs for the unofficial communication which he has been good enough to make of the circular Telegram addressed by him on 20th June to the Ottoman Representatives at Paris, London, Vienna, Berlin, Rome and St. Petersburg. He trusts his Excellency will pardon him for pointing out

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 67, Doc. No. 89.
(2) Blue Book, E. 17, p. 67.

an error of wording which is introduced into the document in the phrase where it is introduced into the document in the phrase where it is said. « The meeting at Constantinople of a Conference destined to facilitate the mission of Marshal Dervish Pasha ».

His Excellency said Pasha is aware that the proposal for a Conference, the initiative of which was taken by England and France, was previous to the dispatch of the mission of Dervish Pasha.

ملحق رقم (٣٦)

(اقتراحات الحكومة الروسية لحل الأزمة المصرية)

From : M. de Giers
To : Earl Granville (Communicated by Prince Labanow) (1)

St. Pétersbourg, le 18-30 June, 1883
« Received, July 5 »

(Extract)

1. Above all, the maintenance of European concert, No solution should be originated but by it.

2. As far as possible, the re-establishment and consolidation of the Status quo.

3. It is desirable that moral action should suffice for this end. In this case the results should be registered by the Conference in such a manner as to give a new European confirmation to public rights in Egypt.

4. If tt is not sufficient, the concert of the powers should alone decide on the measures to be taken ; they should not be executed except by virtue of its authority and under its control.

5. If the Porte persists in taking no part in the Conference, powers should deliberate on the best method to make it accept their deicsions.

6. If material intervention is indispensable, the most legal and least dangerous would be that of the Sultan, but it would be in virtue of the delegation of Europe, and with the necessary guarantees that the object assigned should not be passed.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 79, Doc. No. 116.

7. If the Sultan refuses, and England and France feel obliged to act either together or alone, this should also be done after consultation with the powers, by their delegation, and with a programme clearly defined. The precedent of the military intervention of France in Syria could be consulted The powers could dispatch special comminioners with the expedition.

8. As to the final object of intervention, it should be the re-establishment of the status quo. But this status quo has inconveniences manifest by experience; perhaps it will be though necessary to modify it in some points with reference principally to the position of the Egyptian Government towards Foreign Governments, and the acts by which it is engaged, while admitting in principle the obligation to respect the engagements contracted, the opportunity of introducing modifications with the consent of both sides can be recognized.

The inconveniences of the exclusive Anglo-French Control have been revealed by facts, to wish to perpetuate them by force would be a work of doubtful character.

Perhaps it will be found possible and just to give a non-exclusive but international character to the control. It would thus acquire further moral authority and guarantees against the personal abuses of Agents.

The Commission of Liquidation and Mixed Tribunals possess this national charactre and work well.

Perhaps, also, it will be found just to restrain this control within limits to guarantee foreign interests without constituting and interference in the admi nistration of the country.

All these questions should form the subjects of a detailed discussion in the Conference.

ملحق رقم (٢٧)

(رد الحكومة البريطانية على الاقتراحات الروسية)

From : Earl Granville
To : Sir E. Thornton (1)

Foreign Office, July 5, 1882

(Extract)

The Russian Ambassador called upon me today and placed in my hands the extract of a circular despatch from M. de Giers containing the views of the Russian Government on the Egyptian question.

I enclose a copy of this paper herewith.

I said that the communication, which his Excellency had given me, contained so many points that I should like to give it some consideration before making any answer.

Prince labanow called my attention to the concluding paragraph of extract, as showing that the despatch did not lay down any formal propositions, but merely stated the points as proper to be discussed in detail by the Conference.

It seemed to me, I said that the important and pressing thing at this moment was to restore order in Egypt. The despatch of the military power there, if continued, would be fatal to the prosperity of the country. The information which we had received let us to believe that the material prosperity would recover in a marvellous degree if order could be restored by the end of August.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 82, Doc. No. 125.

The present time was usually a period of commercial and industrial stangnation in Egypt, but if disorders continued during Oct. and Nov. the consequences would be disastrous.

We had no arrière-pensée in regard to our policy towards Egypt, and no wishes of selfish ambition.

Prince Labanow asked me what our police was, and whether we contemplated action independent of the other powers.

I told his Excellency that our policy was that which was described in the circular of the 11th February, that we had instructed Lord Dufferin to press the Conference to come to an early decision on the proposed application to the Sultan to send troops to Egypt, and if such application were not agreed to by the Conference, or were refused by the Sultan, to urge them to consider at once what other means should be adopted to obtain the desired end.

I said that we had expressed our desire that any action which took place should have the sanction of Europe. But that we were making preparations in order to be in a passition to take any part which might be necessary.

Then mentioned to Prince Lobanow the instructions which had been given to the English Admiral at Alexandria not to allow the construction of the batteries there to be resumed.

ملحق رقم (٢٨)

(الاقتراح البريطاني ـ الفرنسي للدفاع عن قناة السويس)

From : Earl Granville (1)
To : Earl Dufferin

Foreign Office, July 17, 1882

My Lord,

Your Excellency is acquainted with the terms of the Declaration respecting the security of the Suez Canal which Her Majesty's Government, on the 15th instant proposed to the government of France should be made to the Conference. The French government suggested some modification of the term, which, as I have informed Her Jajesty's Ambassador at Paris, are accepted by Her Majesty's Government.

I have accordingly to instruct your Excellency to concert with your French colleague with a view to summoning an immediatee meeting of the Conference, and making at it the following Declaration, which has been agreed upon by the Governments of England and France :

« The proposals of the British and French Governments respecting the restoration of order in Egypt are already before the Conference. The security of the Suez Canal, although connected with that subject, is a separate question and is not equally embarrassed by political considerations.

« Setting aside any question which might arise as to the possible duty of any of the powers individually, if sudden and grave danger should arise in the absence of any provision for united action, Her Majesty's Government think it desirable that any action to be taken should receive the sanction of Europe, and if possible, of Turkey.

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 156, Doc. No. 298.

England and France propose, in consequence, to the Conference to designate the powers who should be charged, in case of need, to take the measures necessary for the protection of the Canal. In order to save time, the powers so designated, and who should have accepted the « mandate », should be authorized to decide on the mode and the moment of action. This action would be exercised in every case on the principle of the self-denying protocol ».

Your Excellency will join with the French Ambassador in pressing for a prompt decision of the Conference with regard to this proposal, and in the event of its designating England and France for the purpose named, you will accept the « mandat » on behalf of Her Majesty's Government.

I have and ...
(Signed) Granville

ملحق رقم (٢٩)

(منشور يصدره ولسلى – قائد عام القوات البريطانية للشعب المصرى قبل احتلال قناة السويس)

To : Sir E. Mallet
From : Earl Granville

Alexandria, August, 19, 4, 30 p.m., 1882
« Received by Telegraph, 19, 10 : 30 p.m. »

(Telegraphic)

Sir G. Wolseley and Sir B.S. Egmour left Alexandria today. The following proclamation has been issued by authority of the Khedive :

« Proclamation to the Egyptians. »

« The General in Command of the British forces wishes to make known that the object of Her Majesty's Government in sending troops to this country is to re-establish the authority of the Khedive. The army is therefore only fighting against those who are in arms against His Highness. All peaceable inhabitants will be treated with kindness, and no violence will be offered ti them. Their religion, mosques, families, and property will be respected. Any supplies which will be required will be glad to receive visits from the chiefs who are willing to assist in repressing the rebellion against the Khedive, the lawful Ruler of Egypt appointed by the Sultan.

Signed G.J. Wolseley General Commander
in Chief of the British Army in Egypt
Alexandria, August 19, 1882

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, 1882, p. 3, Doc. No. 8.

ملحق رقم (٣٠)

(نص قرار الحكومة العثمانية بارسال حملتها العسكرية الى مصر)

From : Said Pasha
To : Earl Granville (Communicated by Musurus Pasha) (1)

Constantinople, July 28, 1882
« Received by Telegraph 29 »

(Telegraphic)

The Conference not having met today on account of the absence of the Russian Chargé d'Affaires, who was unable to attend on account of instructions from his government, I have written tiday to the Representatives of the Great Powers, in order to summon them to meet in Conference tomorrow evening, and owing to the urgency of the situation and the necessity for us to send troops without delay to Egypt, I have communicated to them the following Declaration with its Appendix signed by my colleague and myself, and which I ought to have laid before the Conference yesterday.

Here follows the Declaration :

« The undersigned plenipotentiaries of the sublime porte who are assemble in Conference at constantinople to discuss the affairs of Egypt, have the honour again to inform the members of the conference that the Imperial Government is on the point of sending troops to Egypt, in order to re-establish order on the lines indicated in the identic note which the Representatives of the Great Powers addressed to it on the 15th instant, lines which have been explained in the Conference, and of which the undersigned plenipotentiaries have taken note.

(1) Blue Book, Egypt No. 17, 1882, p. 24, Doc. No. 487.

« The Imperial Government trusting implicitly in the equity of the powers and their friendly resolution to respect the sovereign rights of his Imperial Majesty the Sultan over Egypt, earnestly hopes that in fact of this determination of the Sublime porte, suggested by the above-mentioned note, the present foreign occupation of that country will be abandoned as soon as the Imperial Ottoman troops shall arrive at Alexandria.

(Signed) Said Assim

July 27, 1882.

Here follows the Appendix :

« In laying before the Conference the Declaration of this day the Ottoman plenipotentiaries understand the question of military reforms in Egypt which are connected with the normal status quo, and the maintenance of which is so desired by the powers, shall be regulated according to the stipulations of the Imperial Firmans by an agreement between the Sublime Porte and the Khedive of Egypt.

(Signed) Said Assim

July 27, 1882.

I request you to make the necessary communications to the Minister for Foreign Affairs in the foreiging sense, asking him to adopt our views of the positions, especially as the departure of our troops is imminent.

ملحق رقم (٣١)

(تقرير عن انسحاب مندوب روسيا من المؤتمر)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, July 29, 1882
« Received by Telegraph, July 29 »

My Lord,

The Russian Chargé d'Affaires refuses to assist at any meeting of the Conference until some instructions which have been forwarded to him by post, and which are likely to arrive early next week, shall have reached him, the declarations you have instructed me to make in your Telegram of the 27th instant, with regard to military intervention in Egypt and the Sultan's proclamation denouncing Orabi Pasha as a rebel, is to be made to the Conference's but probably the other European members will refuse to receive it, except with the Turks present, and the Turks will not come until M. Onou declares himself ready to attend.

I should be glad to know what your Lordship wishes me to do under these circumstances.

I have
(Signed) Dufferin

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 248, Doc. No. 489.

ملحق رقم (٣٢)

(عقد جلسة طارئة للمؤتمر)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville (1)

« Received by Telegraph, July 30 »

My Lord,

I have the honour to inform your Lordship that early this morning Count Corti received an intimation from Said Pasha that he desired that the Conference should assemble today. Count Corti replied that no conference ciuld assemble today. Count Corti replied that no Conference could assemble, in consequence of the Russian Chargé d'Affaires having received instructions from his government not to attend until further orders. The five remaining Representatives met, informally at 2 p.m,. at Count Corti's, and believe each has made a communication to his government to the above effect.

I have
(Signed) Dufferin

(1). Blue Book, Egypt, No. 17, 1882, p. 253, Doc. No. 499.

ملحق رقم (٣٦)

(لورد دوفرين يقترح على المؤتمر ان يصدر السلطان اعلانا بعصيان عرابى)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville (1)

Therapia, August 2, 1882
« Received by Telegraph August 3 »

My Lord,

At the Conference today, Said Pasha stated that he would submit the proposed proclamation, denouncing Orabi Pasha as a rebel, to the Conference. Though his Excellency would not make any positive promise on the subject, he rather gave me to understand that the sublime Porte would do what we wished in the matter. I again hinted to him that, unless the proclamation was issued, no Turkish troops would be allowed to land.

I am inclined to think that the Turks have made up their minds to settle things in a friendly way with us.

Only 5,000 troops appear to be going, for the present at all events.

It might have a good effect if I were authorized to reassure the Ottoman Government that we still desired to show a friendly spirit towards them, and did not intend remaining in the country after the subjects of our expedition were attained.

I have
(Signed) Dufferin

---

(1) Blue Book, Egypt No. 1882, p. 282, Doc. No. 545.

ملحق رقم (٣٤)

(عرابى باشا يستنجد بالسنوسيين فى شمالى افريقيا)

From : Mr. Cartwright
To : Earl Granville (1)

« Tanjore » at Alexandria, August 9, 1882
Received by Telegraph August 9 »

My Lord,

I have the honour to report to your Lordship that I learn, no good Authority, that Orabi Pasha has setn letters to Gebel-el-Acdar, south of Tripoli, for the Sheikh-es-Sanoussi, who is said to be the most infleuential personage amongst the tribes of Barbary.

It is supposed that these letters are sent with the object of causing a rising of the tribes.

I have
(Signed) W.C. Cartwright

(1) Blue Book, Egypt No. 17, 1882, p. 309, Doc. No. 612.

ملحق رقم (٣٥)

(المشروع البريطاني للتعاون العسكري مع الحكومة العثمانية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Foreign Office, August 9, 1882

(Telegraphic)

I telegraph to you the following draft of Military Convention, that you may be in possession of our views, though we await Turkish communication.

The number of men to be sent and place of landing has been left blank.

You should endeavour to arrange that the force should not exceed 5,000 men, and should be landed in Aboukir Bay.

« The army of Egypt having revolted against the authority of His Highness, the Khedive, as established under the firmans of His imperial Majesty theSultan, and the Treaties existing between the Sublime Porte and other powers ; and Her Majesty the Queen having resolved to co-operate with His Majesty in the suppression of this rebellion and the re-establishment of order, their said Majesties have seen fit to conclude a convention for the purpose, and have named as their plenipotentiaries :

« Who after having communicated to each other their respective full powers : found in good and due form, have agreed upon and concluded the following Articles :

---

(1) Blue Book, Egypt No. 17, 1882, p. 310, Doc. No. 617.

Article I

« His imperial Majesty the Sultan shall furnish a force of 500 men of all arms, ranks, and services, complete with supplies of ammunition, food, and transport, to cooperate with the force now being dispatched to Egypt by Her Majesty, and shall maintain the same complete in all respects so long as it shall remain in Egypt.

« Shall His imperial Majesty desire at any time to increase his force, it shall be the subject of further agreement between the High contracting parties.

Article II

« It being desirable that the place at which Turkish troops should land should be determined before hand, it is agreed that they shall disembark at...

Article III

« As it is absolutely necessary that the operations to be undertaken should be under one direction, it is agreed that the Turkish troops, after disembarkations shall make no movement or disposition of any part of the troops without the previous assent of the commander-in-chief of British forces.

Article IV

« As soon as the occasion for which the troops of Her Majesty and of the Sultan have been dispatched to Egypt has passed, the troops of both. The High contracting parties shall evacuate the country.

The evacuation by the Turkish forces shall be simultaneous with that of the British forces. »

Article V

« In order to facilitate the communications between the two armies, it is agreed that an English officer of rank shall be attached as commissioner to the head-quarters of the Turkish force ».

ملحق رقم (٣٦)

(المشروع العثمانى للتعاون العسكرى مع الحكومة البريطانية)

From : Earl Dufferin
To : Earl Granville

Therapia, September 2, 1882
« Received by Telegraph, September 2 »

My Lord,

I have the honour to transmit herewith to your Lordship the full text of the proposed military conventions, as drawn up in the hand of the Ottoman Secretary of State ready signature.

In my despatch of the 31st ultimo I have stated exactly the propositions made to me by Said Pasha, in hopes of inducing the British Government to all the Sultan's troops to pass through Alexandria on their way to Ramleh and Aboukir. These latter proposals were not reduced to writing as I did not feel authorized even to discuss them without our Lordship's consent. I have little doubt that the Ottoman Government will agree to any form of words in which our Lordship may wish to embody them, or to abide by the text already drawn up, provided they are given to understand that they may pass through Alexandria in the manner suggested.

I have
(Signed) Dufferin

---

(1) Blue Book, Egypt No. 18, 1882, p. 47, Doc. No. 98.

Enclosure in No. 98

Text of the Military Convention between Great Britain and Turkey, as drawn up by Said Pasha.

The army of Egypt having revolted against the authority of the Khedive, as established under the Firmans of His Imperial Majesty the Sultan, and the Treaties existing between the Sublime Porte and the other powers, and Her Majesty the Queen of the United Kingdom of great Britain and Ireland, Empress of India, having resolved in concert with His Imperial Majesty the Sultan to suppress this rebellion and re-establish order in Egypt, their said Majesties have resolved to conclude a Military convention, and with their view have named as their plenipotentiaries, that is to say :

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great British and Ireland, Empress of India ;

The Right Honourable Fredrick Temple Hamilton — Temple — Blackwood, Earl of Dufferin,

And His Imperial Majesty the Sultan ;

Mehamed Said Pasha, His Majesty's Minister for Foreign Affairs, Grand Cordon of the Imperial orders of the Osmanyieh and Medjidiyeh, a member of various foreign order ; and

Mehemmet Assim Pasha, his Majesty's Minister of Evkaf, Grand Cordon of the Imperial orders of the Osmaniyeh in Diamonds, and Medjidigeh, a Member of the various Foreign orders : who, having communicated to each other their respective full powers, found in good and due form, having agreed upon the following Articles :

Article I

The Imperial Ottoman Government having the intention of sending to Egypt a Corps d'armee, fixes the total of the 1st Division to be sent thitner at from 5,000 to 6,000 men the arrival at the necessary number to be the subject of a subsequent agreement between the High Contracting parties.

Article II

The troops forming the Ottoman expedition shall disembark at Abou-Kir.

Article III

The commanders-in-chief of the two corps d'armee shall agree beforehand on the movements and military operations of the Imperial Ottoman troops, who shall be exclusively under the orders of their own commander-in-chief.

Article IV

As soon as the causes which have occasioned military measures in Egypt shall have ceased, the troops of both the High Contracting parties shall evacuate simultaneously the country.

Article V

In order to facilitate the communications between the two armies, an officer of rank belonging to each army shall be attached to the other. These officers shall be of the same rank.

ملحق رقم (٣٧)

(حكومة النمسا تقترح تاجيل انعقاد المؤتمر الى اجل غير مسمى)

From : Earl Granville
To : Sir H. Elliot (1)

Foreign Office, September 6, 1882

Sir,

The Austrian Charge d'Affaires tells me that his Government are of opinion that it is desirable that the Conference at constantinople should be formally adjourned, and he says that the Count Kalnoky is prepared to take the initiative in making a proposal to this effect.

M. Hengelmuller suggests that in the Declaration which it is proposed to insert in the last protocol of the Conference before adjournment the word « concours » should be used instead of « coperation », as Her Majesty's Government object to the latter.

I said that we should be very hapy to see the Government of Austria-Hungary take the initiative; but I thought that the objection entertained to the word « cooperation » applied equally to « concours ». Either expression implied that the dissent of a single power might vitiate the settlement, and I preferred to adhere to the words « consultation » or « communication », which I had suggested, with the approval of the Cabinet.

I said that Her Majesty's Government had no intention of withdrawing from the declarations which they had already made; the Declaration now under discussion seemed to us somewhat superfluous, but that we were ready to agree to it, if the wording which we had suggested were adopted.

I am and ...
(Signed) Granville

---

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, 1882, p. 104, Doc. No. 104.

ملحق رقم (٣٨)

(بريطانيا تعارض مشروع الاشراف الدولى على القناة)

From : Earl Granville
To : Sir H. Elliot (1)

Foreign Office, September 13, 1882

(Extract)

Under instructions from Her Majesty's Government, Lord Dufferin made, on the 30th July, a communication to the members of the Conference, of which the text will be found in his Excellency's despatch of the 31st July.

He would not make it at the time to the Conference itself, as, owing to the abstention of the Russian Representati.e, it was not holding any sittings; but at the twelfth meeting, on the 2nd August, Lord Dufferin, laid before the Conference the text of the communication and the fact is recorded in the identic Telegram from the Ambassadors of the 2nd.

No French version of this communication has been received from Constantinople, but the 'last paragraph of the English version runs as follows :

« Her Majesty's Government wish to inform the Conference that, once the military object in view has been attained, they will invite the aid of the powers to make provision for the future and good Government of Egypt ».

---

(1) Blue Book, Egypt No. 18, 1882, p. 63, Doc. No. 136.
(Adjournment of Conference, course of negotiation with regard to closing formula).

In my despatch to your Excellency of the 11th August I recorded at length a conversion with the Charge d'Affaires for Austria-Hungary, in which he informed me that his Government thought the sittings of the Conference should be adjourned, on the proposal of the president, with an expression of its amicable agreement, and taking note that it rests with each power to secure on its own behalf that the definitive settlement of the Egyptian question must be reserved for the discussion and decision of Europe; he said that they had come to an agreement with Germany on the subject, and that Italy and Russia agreed in their view.

M. Hengelmuller added that they thought that Lord Dufferin's declaration of the 30th, July would furnish and appropriate basis for the statement of their views.

On the same day I requested you to tell Count Kalnok that Her Majesty's Government concurred in the course suggested, and adhered to the declaration that the definitive settlement of the Egyptian question must be subject to a reference to the United powers of Europe.

On the 17th August, Lord Dufferin reported that the four powers appeared to have agreed upon a formula which they would like to insert in the protocol of the last meeting before the adjournment.

It ran as follows :

« That an amicable understanding exists between the European Cabinets that no definitive settlement of the Egyptian question is to take place except with the co-operation of all the powers ».

I replied to his Excellency on the following day that repeated declarations of this description appeared to be superfluous, but instructed him that he might assent to the proposed formula if necessary, substituting, however, the word « Communication » or the word « Consultation » for « Cooperation ».

Lord Dufferin does not appear to have taken any action on this instruction. In his Telegram of the 19th August he stated that he had reason to know that the word « Cooperation » had been purposal in introduced in order to supersede the word « consultation » or «communication», and that he had avoided all discussion of the subject.

It is not, however, clear how the powers can have arranged to supersede the word « consultation » or « communication », neither of which had been proposed, except confidentially, to Lord Dufferin.

On the 29th August M. Hengelmuller informed me that the Austrian Minister for Foreign Affairs was satisfied with the declaration which Lord Dufferin had declared himself ready to make upon the occasion of the adjournment of the Conference.

In answer to my inquiry as to what declaration was referred to, Lord Dufferin replied that he supposed reference was made to the formula of the four powers, mentioned in his Telegram of the 17th August, and which had been shown to him by Baron Calice, who had asked whether it would be objected to be Her Majesty's Government. Lord Dufferin replied in the word of his declaration of the 30th July and Baron Calice appeared satisfied.

It was after this conversation that his Excellency telegraphed to me the formula of the four powers.

I am and ...
(Signed) Granville

ملحق رقم (٣٦)

(نص قرار السلطان بعصيان عرابي باشا)

From: Earl Dufferin
To : Earl Granville (1)

Therapia, September 12, 1882
« Received by September 18 »

My Lord,

I have the honour to transmit to your Lordship a translation made at the Sublime Porte of the text of the proclamation denouncing Orabi Pasha as a rebel, as published in public press on the 6th instant.

I have and ...
(Signed) Dufferin

Enclosure No. 150
(Proclamation)

Le 25 Août—5 Septembre 1882

Vous savez tous que Sa Majesté Impériale le Sultan a daigné confier le Kédivat d'Egypte à Son Altesse Mohamed Tewfik Pacha, conformément aux pouvoirs octroyés par les Firmans Impériaux ; que Son Altesse étant le Représentant unique de Sa Majesté Impériale dans l'administration de l'Egypte, ses ordres doivent être obéis et que tout acte contraire tombe sous le coup de la responsabilité.

Or, Orabi Pacha, contrairement aux dispositions claires et précises des lois, a été assez criminel pour attaquer le prérogative et attribution du

(1) Blue Book, Egypt, No. 18, 1882, p. 67, Doc. No. 150.
« The Text of the proclamation denouncing Orabi Pasha, as a rebel, as published in the Public Press on the 6th instant (September 1882).

gouvernement impérial, il a été la cause de la perturbation de l'ordre et de la confiance publics, a placé une nombreuses population dans le cas de subir de pertes immences d'hommes et de biens, et a finalement provoqué de interventions militaires etrangeres en Egypte.

Si le gouvernment de sa Majesté Britannique, qu'est un ancien ami de l'empire, est allé plus tard jusqu'à bombarder Alexandrie, c'est que les armements des forts de cette ville et l'augmentation du nombre des ca- avaient constitute un etat de choses agressif contre la flotte Anglaise mouillé dans ce port et provoqué, dès lors la méfiance du gouvernement. Bien que le gouvernement impérial eut, à cette époque, prodigué tous les conseils de sagesse et de bienveillance ainsi que tous les moyens de persuasion, et qu'il eut donné des ordres réitérés pour faire cesser les armements au question afin de ne donner lieu à aucune attaque de la part de l'escadre Britannique et pour faire voir combien la situation deviendrait grave dans le cas contraire, cependant Orabi Pacha a désobéi à ces ordres et méconnu ces conseils.

On a voulu également représenter comme un acte obligatoire de défense, le feu ouvert par les batteries de la ville à la suite de l'attaque faite par la flotte anglaise. Mais le véritable but d'Orabi Pacha, et ses actes le prouvent, était de créer le désordre dans le pays, de semer la division parmi la population égyptienne, et de servir ses intérêts personnels illégitimes.

Si telles n'avaient pas été ses intentions : Loin de créer une situation de nature à appeler sur Alexandrie les violentes hostilités de l'escadre, il aurait, au contraire pour les prévenir, piûte l'oreille aux exhortations et aux ordres qui lui étaient données ; question des représailles contre la flotte il aurait pensé que ces représailles étaient absolument subordonnées au Chérif et qu'il n'était investi d'aucun pouvoir légitime à cet égard, et dès lors il n'aurait pas été, sans raison, la cause d'une si grande effusion de sang, et n'aurait point mis le Gouvernment Imperial dans la situation difficile ou il se trouve actuellement en appelant l'intervention militaire étrangère dans le pays, et ce pous arriver uniquement à son but et à ses désirs.

En faisant assiéger pour la seconde fois la résidence de son Altesse le Khédive, immédiatement aprés le bombardement de la ville d'Alexandrie Orabi Pacha a donné lieu pour la première fois à une intervention militaire par terre — intervention motivée par le débarquement de soldats ordonné

par l'Amiral anglais dans le but de ramener la confiance.

Et lorsque le Gouvernement Ottoman a envoyé sur les lieux en qualité

de commissaires impériaux, Leurs Excellences le Muchir Dervish Pacha, le Président de la Cour de Cassation, Lébib Effendi, le Lieutenant de la garde du Tombeau du Prophète, Essad Effendi, et Kadri Effendi, pour faire venir Orabi Pacha à Constantinople, à l'effet de l'exhorter d'une manière plus efficace à sortir de la voie malhonnête qu'il suivât en Egypte, pou prévenir toute intervention étrangère en réglant d'une façon pacifique la question égyptienne, et pour écarter en même temps, toute obligation douloureuse pour le Gouvernement Impérial de recourir aux mesures de vigueur envers des particuliers qui s'étaient engagés dans une linge de conduite imprévoyante et inscnsée sans distinguer la réalité des choses, en d'autres termes, sans réfléchir aux préjudices qui devaient résulter d'une pareille conduite aussi bien pour leur pays que pour le Gouvernement ; lorsque enfin ces commissions firent pour l'accomplissement de leur mission toutes les démarches et prodiguèrent à Orabi Pacha tous les sages conseils voulus et conformes à la foi, au chéri et aux exigences de la situation, ce dernier, au lieu d'obéir a, au contraire répondu catégoriquement qu'il persisterait dans le vote qu'il s'était tracée, qu'il opposerait la force contre tous ceux, étrange non, qui viendraient en Egypte, qu'enfin si le Gouvernement Impérial lui-même y envoyait des soldats, ceux-ci ne seraient point reçus, ce qui précède ressort clairement du rapport officiel collectif que les commissions impériaux susnommé ont soumis à la Sublime Porte. De même, la retraite d'Orabi Pacha au Caire pour y instituer, de son propre chef, une Administration, et se declarer ainisi l'enemi de l'autorité locale legitime, constitue en lui-même un fait tellement illégal et si plein de consequences graves qu'il m'a pas besoin de preuves. Mais ce qui est clair surtout, c'est que plus Orabi Pacha et ses partisans persisteront dans leur conduite actuelle, tendant a entoures leurs actes d'un caractère légal en déguisant leurs mauvais desseins et a surprendre par toutes sorter de publications pompeuses, la bonne foi des personnes peu au courant de la réalité de donnera de l'extension aux mesures prises par lui afin de sauvegarder son honneur militaire et plus aussi le Gouvernment Imperial verra s'étendre le cercle des inconvéncients aussi bien au prejudice de (désavantageuse pour) l'Egypte, qui forme une porte integrante et importante de l'Empire à celui du Gouvernement Impérial.

Avant que la ville d'Alexandrie, eut été menacée par l'escadre britannique, Orabi Pacha, en dépit de ses actes énumérés ci-haut et dignes de châtiments exemplaires, et malgré surtout la déclaration qu'il fit de s'opposer par la force des armes à une pardon et la clémence de Sa Majesté Impériale et d'autre part, il donna, au nom de l'amée égyptienne, à Son Excellence Dervish Pacha, des assurances d'obéissance à l'Empire en

renouvelant en même temps son attachement et sa fidelité envers le Khédive Ces assurances officielles furent à cette epoque portées à la connaissances du public sur le raport du Marechal Dervisch Pacha, les priéres et les sollictations faites de la corte furent agrées, et sur la demande du même Marechal une decoration Imperiale d'un ordree elevé fut conférée a Orabi Pacha a fin de lui inspirer un confiance encore plus grande et des sentiments d'obeissance et devouement.

Neanmoins, Orabi Pacha a meconnu ces hautes faveurs, persiste dans sa conduite reprehensible et illegale, et leve ouvertement l'etendard de la revolte. Il s'est attiré lui-même sa condamnation comme rebelle et insurgé condomation qui est la consequence naturelle de ses actes.

On ne doit pas ignorer non plus que le Khedive etant un des grands dignitaires de l'Empire possédant la confiance de la Sublime Porte, et que le Gouvernment Imperial ayant a coeur de sauvegarder le Préstige at l'autorité de son Altesse, et de maintenir intacts les privileges et le pouvoir qui lui sont devolus par les firmans Imperiaux, les actes qu'Orabi Pacha a asé commettre vis-a-vis du Khédive sont en tous points contraires a la volonte du Gouvernment Impériale.

En consequences, tout le monde doit savoir que le caratère d'insurge que s'est approprie Orabi Pacha est le resultat de sa conduité et de ses procédés, et que le Gouvernment Imperial est decidé a maintenir l'autorite et les privileges de son Altesse le Khédive.

ملحق رقم (٤٠)

(منشور لورد جرانفيل فى ٣ يناير ١٨٨٣)

From : Earl Granville
To : Her Majesty's Representatives at Paris, Berlin, Vienna, Rome and St. Petersburg (1)

Foreign Office, January 3, 1883

My Lord, Sir,

The course of events has thrown upon Her Majesty's Government the task, which they would willingly have shared with other powers, of suppressing the military rebellion in Egypt, and restoring peace and order in that country! The object has happily been accomplished, and although for the present a British force remains in Egypt for the preservation of public tranquillity, Her Majesty's Government are dsirous of withdrawing it as soon as the state of the country, and the organization of proper means for the maintenance of the Khedive's authority, will admit of it. In the meanwhile, the position in which Her Majesty's Government are placed towards His Highness imposes upon them the duty of giving advice with the object of securing that the order of things to be established shall be of a satisfactory character, and posses the elements of stability and progress.

The subjects to be treated may be divided into two categories : those which concern other countries and those which are matters of internal administration.

To begin with the former class : one result of recent occurences has been to call special attention to the Suez Canal, firstly, on account of the

---

(1) Blue Book, Egypt No. 20, p. 48, Appendix No. 2, 1882.

danger with which it was threatened during the first brief success of the insurrection; secondly, in consequence of its occupation by the British forces in the name Khedive, and their use of it as a base of the operations carried on in His Highness behalf, and in support of his authority, and thirdly, because of the attitude assumed by the Direction and officers of the Canal Company at a critical period of the Campaign.

As regards the first two of these points, Her Majesty's Government believe that the free and unimpeded navigation, of the Canal at all times, and its freedom from obstruction or damage by acts of war, are matters of importance to all nations. It has been generally admitted that the measures taken by them for protectting the navigation, and the use of he Canal on behalf of the territorial Ruler for the purpose of restoring his authority, were in no way infringements of this general principle.

But to put upon a clearer footing the position of the Canal for the future, and to provide against possible dangers, they are of opinion that an agreement to the following effect might with advantage be come to be between the great powers, to which other nations would subsequently be invited to accede :

1. That the Canal should be free for the passage of all ships, in any circumstances.

2. That in time of war a limitation of time as to ships of war of a belligerent remaining in the Canal should be fixed, and no troops or munitions of war should be disembarked in the Canal.

3. That no hostilities should take place in the Canal or its approaches, or elsewhere in the territorial waters of Egypt, even in the event of Turkey being one of the belligerents.

4. That neither of the two immediately foregoing conditions shall apply to measures which may be necessary for the defence of Egypt.

5. That any power whose vessels of war happen to do any damage to the Canal should be bound to bear the cost of its immediate repair.

6. That Egypt should take all measures within its powers to enforce the conditions imposed on the transit of belligerent vessels through the Canal in time of war.

7. That no fortifications should be erected on the Canal or in its vicinity.

8. That nothing in the agreement shall be deemed to abridge or effect the territorial rights of the government of Egypt further than is therein expressly provided.

Passing to the financial arrangements which have been the subject of agreement with all the powers in connection with the law of liquidation, Her Majesty's governments are induced to believe that greater economy and simplicity may be attained in regard to the management of the Daira Estates and some other Administrations by certain changes of detail which would not diminish the security of the creditors. They trust shortly to be in a position to lay before the powers definite proposals for this purpose.

A question in which all the powers are interested, and which connects itself with the general subject of finance, is that of the equal taxation of foreigners and natives.

Her Majesty's government feel convinced that the powers will be prepared to join them in accepting any equitable proposals of the Egyptian government for the purpose of placing foreigners on the same footing as natives in regard to taxes from which they are at present exempt.

As regards the Mixed Tribunals which have been established in Egypt by international agreement for the decision of civil suits between natives and foreigners, you are aware that the prolongation of the present system, which was agreed to in January last, would naturally expire on the 1st February next. Her Majesty's government have advised the Egyptian Ministry to propose a further prolongation of a year, in order to give time for the discussion of amendments in the Codes and procedure which was interrupted by the events of the present year.

This concludes the list of questions which are matters of direct international arrangement with the powers.

Her Majesty's government communicate this outline of their views, as the invitiativ seems, after what has accurred, to fall on them, and submit it for the consideration of the powers, in the hope that it will their approval.

With reference to the second class of the questions, the first and most pressing of the measures of internal administration is the organization of a force for the maintenance of public security against external or internal attack. Both on grounds of economy and of safety, Her Majesty's govern-

ment think it desirable that the Egyptian army should be a small one, and that the duty of maintaining, order within the country should be discharged, as far as possible, by a separate force of gendarmerie and of police. The Khedive and his Ministers have expressed a strong wish that British officers should be lent, to fill certain posts in the army, under the commander-in-chief of the Khedive, and to this Her Majesty's government have expressed their willingness to agree for a time, and on a system which would give Egyptian officers access to some of the higher commands. The details of the scheme are still under consideration, but the general principles are sufficiently indicated in what I have stated.

Among the administrative arrangements of recent years, one of great importance was the institution of the English and French controllers — General, with certain attributions in relation to the revenue and expenditure of the state, of which the French Government, and more recently that of England, became parties.

Upon this subject I inclose, for your information, and for communication to the government to which you are accredited a copy of note officially delivered by the Egyptian Government to the British and French Agents in Egypt on the November, containing a proposal for the abolition of the control, and a statement at the grounds on which that course is advocated. I also inclose a copy of the instructions which Her Majesty's Government have addressed to the Earl of Dufferin in reply to this communication, from which it will be seen that, for the reasons therein stated, and subject to a reservation as to the appointment for the present of an European official as financial adviser to the Khedive, Her Majesty's Government are prepared to accede to the proposal of the Egyptian Government. In this measure they earnestly desire the concurrence of France.

Her Majesty's Government have urged strongly upon the Khedive the necessity of at once introducing an improved system for the administration of justice to natives throughout the country, and they trust that in a short time effective measures will be taken for this purpose.

The question of the suppression of the slave trade, and of the abolition, as far as possible, of slavery in Egypt, is one which Her Majesty's Government have much at heart. They will lose no favourable opportunity of advising the Khedive to take such steps as may be judicious for the attainment of these objects.

There remains the question of the development of political institutions in Egypt. It is one of great importance and complexity, and requires for

its treatment careful study of circumstances of the country and people. Her Majesty's Government are of opinion that the prudent introduction of some form of representative institutions may contribute greatly to the good government of the country and to the safety and regularity of the Kdedive's rule. But they await further reports from their representatives in Egypt before coming to a conclusion as to the shape which would be best suited to the present occasion, while affording opportunities for future growth.

Her Majesty's Government have wished to give full information to the powers on all these matters, which are immediately connected with the peace, security, and social order of Egypt, and on which, accordingly, they have thought it their duty to advise the Kedive as to the best made of exercising his governing power. They trust that the spirit in which they have proceeded will be found to be in consonance with the views of other governments who take an interest in the welfare of that country, you will communicate a copy of this despatch to the Government to which you are accredited.

I have and ...
(Signed) Granville

(ثبت بأهم المصادر والمراجع)
التى ورد ذكرها فى هوامش الرسالة

أولا : (المصادر)

(أ) وثائق رسمية مطبوعة :

- BLUE BOOB : « Parliamentary Papers ».
  Egypt, No. 7, 11, 12, 17, 18, 19 (1882).
  Egypt, No. 1, 20 (1883).

- HANSARD'S PARLIAMENTARY DEBATES :
  Vol. No. 227 (1976).
  Vol. No. 270 (1882).
  Vol. No. 271 (1882).
  Vol. No. 272 (1882).
  Vol. No. 273 (1882).
  Vol. No. 267 (1882).

LIVRE JAUNE :

DOCUMENTS DIPLOMATIQUES.

AFFAIRES D'EGYPTE.

1881, 1882, 1883.

(ب) وثائق رسمية غير منشورة :

مجموعة وثائق الثورة العرابية :

(المحفوظة بدار الوثائق التاريخية القومية بالقلعة)

* محفظة رقم ١ من ملف رقم ١ الى ملف رقم ٢٣
* محفظة رقم ٢ من ملف رقم ٢٥ لى ملف رقم ٣٣
* محفظة رقم ٥ من ملف رقم ١٠ الى ملف رقم ٨٥
* محفظة رقم ١٢ من ملف رقم ١٢ الى ملف رقم ١٤
* محفظة رقم ٢٣ من ملف رقم ١ الى ملف رقم ٥٢
* محافظ أرقام : ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٥٣ ، ٩٧ ، ١٠٤

ثانيا : المراجع الافرنجية

— ALFRED, MILNER : L'Angleterre en Egypte,
Paris, 1894.

— ALFRED, BOURGUET : La France et l'Angleterre en Egypte,
Paris, 1897.

— ARTHUR, WEVGALL. E. P. BROME : A History of Events in Egypt from 1798 to 1914
London, 1915.

— CHARLES, J. ROUX : L'Isthme et le Canal de Suez,
Historique Etat Actuel
Paris, 1901.

— CRABITES, PIERRE : The Spoliation of Suez
London, 1940.

— COCHERIS : Situation Internationale de l'Egypte et du Soudan
Paris, 1903.

— CROMER : Modern Egypt,
London, 1908.

— DOCUMENTS DIPLOMATIQES : De Mohamed Ali jusqu'en 1920
Réunis par l'Association Egyptienne de Paris,
Paris 1920.

— FREYCINET, DE, C. : La Question d'Egypte
Paris, 1904.

— HALLBERG, CHARLES, W. : The Suez Canal,
Its History Diplomatic Importance
New York, 1931.

— HILL, GEORGE : A History of Cyprus, 1571-1946
London, 1952.

— HUGH J. SCHONFIELD : The Suez Canal
London.

— JOSEPH, ACHKAR : Le Khédivat d'Egypte,
Etude de Droit Politique
Paris, 1912.

— JOHN MARLOWE : Anglo-Egyptian Relation, 1800-1953
London, 1954.

— KINROSS, LORD : Between Two Seas
The Creation of the Suez Canal
London, 1968.

— MILNER, VISCOUNT : England in Egypt
London, 1899.

— NICOLAS, NOTOVITCH : L'Europe et l'Egypte
Paris, 1898.

— POLSON, NEWMAN : Great Britain in Egypt
London, 1928.

— RIFAAT, MOHAMED : The Awaking of Modern Egypt
London, 1947.

— SAYED, KAMEL : La Conférence de Constantinople et la Question Egyptienne en 1882
Paris, 1913.

— SETON, WATSON, R.W. : Disraeil Gladstone, and the Eastern Question
A Study in Diplomacy and Party Politics
London, 1935.

— WILLIAM, YALE : The Near East
A Modern History
London, 1958.

— WILSON, ARNOLD : The Suez Canal
Its Past, Present and Future
London, 1933.

ثالثا : المراجع العربية :

* احمد عرابى (مذكرات)
كشف الستار عن سر الأسرار الجزء الأول . القاهرة .
طبعة أولى

* احمد عرابى (مذكرات)
(دار الهلال) ١٩٥٤

* أحمد شفيق (باشا) :
قناة السويس • مفخرة القرن التاسع عشر • طبعة أولى

* أحمد شفيق (باشا) :
مذكراتى فى نصف قرن • الجزء الأول القاهرة • الطبعة الأولى ١٩٣٤

* الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى :
مصر والمسـألة المصرية ١٨٧٦ – ١٨٨٢ القاهرة • طبعة أولى ١٩٥٦

* بيير كرابتس : أسماعيل المفترى عليه •
ترجمة فؤاد مبروك القاهرة ١٩٣٣

* تيودور رونشتين : Rotchtien
تاريخ المسألة المصرية ١٨٧٥ – ١٩١٠ تعريب الأستاذين عبد الحميد العبادى ، محمـد بدران • القاهـرة • الطبعة الثالثة ١٩٥٠

* جورج جندى :
اسماعيل كما تصوره الوثائق الرسمية القاهرة ١٩٤٧

* جوليت آدم : انجلترا فى مصر Juliette Adam
تعريب : على فهمى

* سليم خليل النقاش :
مصر للمصريين الأجزاء : الرابع ، الخامس ، السادس ، السابع القاهرة • طبعة أولى ١٨٨٤

* عبد الرحمن الرافعى :
الثورة العرابية والاحـلال الانجليزى القاهرة – الطبعة الثالثة ١٩٦٦ •

* عبد الرحمن الرافعى :
عصر اسماعيل الجزء الثانى • طبعة ثانية ١٩٤٧

* الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى :
السخرة فى حفر قناة السويس اسكندرية • الطبعة الثانية سنة ١٩٥٩

* الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى وآخرون :
السويس . طبعة أولى

* الدكتور عبد العزيز محمد الشناوى :
قناة السويس والتيـــارات الســـــياسية التى أحـاطت بانشائها .
من مطبوعات معهد البحوث والدراســـات العربية طبعة أولى ١٩٧١ .

* الدكتور عبد الله رشوان :
المركز الدولى لقناة السويس ونظائرها القاهرة . الطبعة الأولى سنة ١٩٥٠

* عمر طوسون (الأمير) :
يوم ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ اسكندرية . طبعة أولى سنة ١٩٣٤

* البرت فارمان :
مصر وكيف غدر بهـــا ترجمة عبد الفتاح عنايت مطبوعات المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

* الدكتور محمد مصطفى صفوت
انجلترا وقناة السويس اسكندرية الطبعة الأولى سنة ١٩٥٦

* الدكتور محمد مصطفى صفوت
مؤتمر برلين ١٩٧٨ وأثره على البلاد العربية من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٥٧

* الدكتور محمد مصطفى صفوت
الاحـــــــتلال الانجليزى لمصر وموقف الدول الكبرى ازاءه اسكندرية الطبعة الأولى ١٩٥٢

* الدكتور محمد مصطفى صفوت
مصر المعاصرة وقيام الجمهورية العربية المتحدة القاهرة طبعة أولى سنة ١٩٥٩

* الدكتور مصطفى الحفناوى
قناة السويس ومشكلاتها المعاصرة القاهرة الطبعة الثانيـــة سنة ١٩٥٦ (أربعة أجزاء)

* الدكتور محمود نجيب أبو الليل
الاحتلال البريطانى فى الصحف الفرنسية ١٨٨٢ ـ ١٩٠٤
طبعة أولى ١٩٥٣
* الياس الأيوبى :
تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل • الجزء الثانى القاهرة •
طبعة أولى سنة ١٩٢٣
* اليتور برنز :
الاستعمار البريطانى فى مصر ترجمة أحمد رشدى صالح

رابعا : الدوريات :

ثبت بأهم الصحف والمجلات العربية)

* العصر الجديد :
مايو سنة ١٨٨٠ العدد ١٨ صاحبها سليم نقاش
* الأحوال :
السنة الأولى يوليو ١٨٨٢ الاعداد : ١ ، ٢ ، ٤ صاحبها خليل
اليازجى ، أمين ناصف
* الطائف :
السنة الثانية ١٨٨٢
صاحبها عبد الله نديم •
* روضة الاسكندرية :
أكتوبر سنة ١٨٨٢ • العدد الأول ،صاحبها عيد أفندى حمدى
* مصـــــر :
يناير سـنة ١٨٨٢ • السـنة الأولى العـدد ٩ صاحبها
اديب أسحق •

فهـــرس

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٤٤٩٤
ISBN ٩٧٧ ٢٠١ ٦٠٤ ٤